

كِتَاب

طَرَحُ النَّثَرِ فِي شَرْحِ النَّثَرِ

وهو شرح على

المتن المسمى د (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للامام الأوحى والعالم الأجل

حافظ عصره ، وشيخ وقته ، محمد المائة الثامنة ، زين الدين أبي الفضل

عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ

وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفنى قاضى مصر

ولى الدين أبى زرعة العراقي المولود عام ٧٦٢ هـ

المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ

رحمهما الله تعالى ونفعهما

﴿﴾

الطبعة الأولى

طبع على نفقة

جَمْعِيَّةُ النَّسْرِ وَالنَّالِيفِ الْأَرْهَبِيَّةِ

بمحارة الصوافره رقم ٧ بالدراسة بمصر

سنة ١٣٥٣ هجرية

(الجزء السادس)

قول على أربع نسخ منها ما هو على نسخة المؤلف

حقوق الطبع على هذا الشكل محفوفة

مطبعة جمعية أسير والتأليف

٢٨
﴿ كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ﴾

عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، مَا تَرَى فِي الضَّبِّ ؟ فَقَالَ : لَسْتُ بِأَكْلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ ، وَلَسَلِمَ فِي رِوَايَةٍ (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ)

﴿ كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ﴾

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر (أن رجلا نادى رسول الله ﷺ ما ترى في الضب؟ فقال لست بأكله ولا محرمه) (فيه فوائد الأولى) أخرجه الأئمة الستة خلا أبا داود فرواه النسائي من هذا الوجه بهذا اللفظ عن قتيبة عن مالك عن نافع وعبد الله بن دينار ورواه الترمذي والنسائي أيضا عن قتيبة عن مالك عن عبد الله بن دينار وحده بلفظ (إن النبي ﷺ سئل عن أكل الضب فقال لا آكله ولا أحرمه) وقال النسائي وهو على المنبر وأخرجه البخاري من رواية عبد العزيز بن مسلم، ومسلم من رواية إسماعيل بن جعفر وابن ماجه من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عبد الله بن دينار لفظ البخاري (الضب لست آكله ولا أحرمه) ولفظ مسلم (لست بأكله ولا محرمه) ولفظ ابن ماجه (لا أحرم) يعنى الضب وأخرجه مسلم أيضا من رواية الليث بن سعد وعبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني ومالك بن مغول وابن جريج وموسى بن عقبة وأسماء بن زيد كلهم عن نافع وفي رواية عبيد الله (سأل رجل رسول الله ﷺ وهو على المنبر عن أكل الضب) وفي رواية أسماء (قام رجل في المسجد ورسول الله ﷺ على المنبر) وفي رواية أيوب (أتى رسول الله ﷺ بضب فلم

يأكله ولم يحرمه) واتفق عليه الشيخان من رواية الشعبي عن ابن عمر (أن النبي ﷺ كان معه ناس من أصحابه فيهم سعد وأتوا بلحم ضب فنادت امرأة من نساء النبي ﷺ أنه لحم ضب فقال رسول الله ﷺ كلوا فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي) لفظ مسلم وأخرجه البخاري في خبر الواحد ونقله (فإنه حلال أو قال لا بأس به) شك فيه ﴿الثانية﴾ الضب دويبة معروفة والأذى ضبة قال في المحكم وهو يشبه الورل وقال القرطبي في شرح مسلم هو جردون كبير يكون في الصحراء ﴿الثالثة﴾ فيه إباحة أكل لحم الضب لأنه إذا لم يحرمه فهو حلال لأن الأصل في الأشياء الإباحة وعدم أكله لا يدل على تحريمه فقد يكون ذلك لعيافة أو غيرها وقد ورد التحريم بذلك في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال (لم يكن بارض قومي فأجذني أمافه) وقد رفع قوله عليه الصلاة والسلام (كلوا فإنه حلال) كل أشكال فهذه النص لا يقبل التأويل وهذا قال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف وكرهه أبو حنيفة وحكاه ابن المنذر عن أصحاب الرأي وحكاه ابن بطلان عن الكوفيين وحكى ابن المنذر عن علي رضي الله عنه أنه نهى عنه وحكى ابن حزم عن جابر أنه قال لا تطعموه وذهبت طائفة إلى تحريمه حكاه المازري والقاضي عياض وغيرها وقال النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته إلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا هو حرام وما أظنه يصح عن أحد فإن صح عن أحد فمحجوج بالنصوص واجماع من قبله انتهى (قلت) الكراهة قول الحنفية بلا شك كما هو في كتبهم واحتلقوا في المكروه والمروى عن محمد بن الحسن أن كل مكروه حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصا قطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إلى الحرام أقرب فظهر بذلك وجود الخلاف في تحريمه أيضاً عند الحنفية ولهذا نقل العمراني في البيان عن أبي حنيفة تحريمه وهو ظاهر قول ابن حزم ولم ير أبو حنيفة أكله والخلاف عند المالكية أيضاً حكى ابن شاس وابن الحاجب فيه وفي كل ما قبل إنه منسوخ ثلاثة أقوال التحريم، والكراهة، والجوار ﴿الرابعة﴾

احتج من قال بالكرامة أو التحريم بحديث زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حنبل
قال (كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فاصبنا ضبابا فكلت القدور تنلى فقال
رسول الله ﷺ ما هذا؟ قلنا أصبنا فقال إق أمة من بني إسرائيل مسخت
وأنا أخشى أن تكون هذه فكأناها وأنا لجياح) رواه ابن أبي شيبة وأحمد
وأبو يعلى والبخاري وغيرهم ورواه أبو داود من رواية زيد بن وهب عن
ثابت بن وديعة قال (كنا مع رسول الله ﷺ في جيش فاصبنا ضبابا فشويت منها
ضبا فأتيت رسول الله ﷺ فوضعت بين يديه فأخذ عودا فصد به أصابعه ثم
قال: إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض وإني لأدري أي الدواب
هي، فلم يأكل ولم يمه) ورواه النسائي وابن ماجه وقال ثابت بن زياد بن وديعة
ها واحد يزيد أبوه؛ ووديعة أمة، قاله الترمذي والبيهقي وقال المزني هو ثابت بن
يزيد بن وديعة قال البخاري وكان حديث زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة أصح
ويحتمل عنهما جميعا انتهى وروى البخاري وغيره عن حذيفة مرقوعا (إن الضب
أمة مسخت دواب في الأرض) وروى أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن
ابن شبل (أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحم الضب) قال البيهقي تفرده به
اسماعيل بن عباس وليس بحجة وماضى في إباحته أصح منه وروى أحمد وأبو يعلى
والبيهقي وغيرهم عن عائشة قالت (أهدى لنا ضب فقدمته إلى النبي ﷺ فلم يأكل
منه فقلت يا رسول الله لا نطعمها السؤال؟ فقال أنا لا نطعمهم مما لا نأكل)
وأجاب الجمهور عن هذه الأحاديث بما سذكروه أما حديث عبد الرحمن بن حنبل
فليس فيه الحزم بأنها ممسوحة وإكفاؤها إنما هو على سبيل الاحتياط والورع
وقال ابن حزم هو حديث صحيح إلا أنه منسوخ لأن فيه إكفاء القدور بالضباب
خوف أن يكون من بقايا مسخ الأمم السالفة وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود
قال (قال رجل يا رسول الله اتقوا القردة والخنازير مما مسخ؟ فقال رسول الله ﷺ
إن الله لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا وإن القردة
والخنازير كانت قد دانت اسم ذكر حديث ابن عرس في أكل خاله
بن زيد نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطر قال وهذا هو الناسخ

لأن ابن عباس لم يجتمع مع رسول الله ﷺ بالمدينة إلا بعد انفتح وحنين،
واللطائف ولم يفز بملها إلا تبوءوا لم تصبهم في تبوك مجاعة أصلاً وصح يقيناً،
أن خبر ابن حسنة كان قبل هذا انتهى وأما حديث حذيفة فقد عارضه ما هو
أصح منه وهو حديث ابن مسعود المتقدم وأما حديث عبد الرحمن بن شبل
فتقدم عن البيهقي تضعيفه وكذا قال ابن حزم فيه ضعفاء ومجهولون وأما حديث
عائشة وهو الذي اعتمدته صاحب الهداية في الاستدلال لمذهبهم فقال البيهقي
هو إن ثبت في معنى ما تقدم من احتشاعه من أكله ثم فيه أنه استنب أن لا يطعم
المساكين مما لا يأكل انتهى وأصله قوله تعالى (ولا تميموا الخبيث من
تنفقون ولستم بأخذية إلا أن تغمضوا فيه) وقد ظهر بحديث ابن مسعود أن
احتمال المسخ قد أمن وزال التعلل به ، وأما العيافة فلا تقتضي التحريم
وفي عبارة القاضي أبي بكر بن العربي المالكي إشارة إلى التحريم في حق
العائفة أنه قال ولكن يبقى حالاً لمن اعتاده فإن صح فسببه خشية الضرر
بالقزف وقد استشكل بعضهم قوله عليه الصلاة والسلام لم يكن بأرض قومي
فأجدني أعافه وقال إن الضب موجود بمكة وقد أنكر ذلك ابن العربي
وقال إن فيه تكذيب الخبر وأن الناقل لوجودها بمكة كاذب أو سميت
له بغير اسمها أو حدثت بعد ذلك هذا كلامه والحق أن قوله لم يكن بأرض قومي
لم يرد به الحيوان وإنما أراد أكله أي لم يشع أكله بأرض قومي وفي معجم
الطبراني الكبير من حديث ميمونة مرفوعاً (إن أهل تهامة تعافها) قال
أبو العباس القرطبي وقد جاء في غير كتاب مسلم أنه عليه السلام كرهه لرائحته
فقال (إني يحضرني من الله حاضرة) يريد الملائكة فيكون هذا كنعو ما قال في
الثوم (إني أناجي من لا تناحي) قال ولا بعد في تعليل كراهة الضب بمجموعها
(المجلسة) (إن قلت) في صحيح مسلم عن يزيد بن الأصم (قال دعانا عروس
بالمدينة فغرب البنا ثلاثة عشر ضباً فأكل وتارك فلقيت ابن عباس من الغد
فأخبرته فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم قال رسول الله ﷺ لا آكله ولا
أنهى عنه ولا أحرمه فقال ابن عباس نسما قلتم مبعث نبي الله ﷺ إلا محلاً

وعن جابر (بعثنا رسول الله ﷺ ثمانمائة راكب أميرنا أبو عبيدة ابن الجراح فأقمتنا على الساحل حتى فني زادنا حتى أكلنا الخبط ثم إن البحر ألقى دابة يقال لها العنبر فأكلنا منه نصف شهر حتى صلحت أجسامنا فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه فنصبه ونظر إلى أطول بعير جاز تحته وكان رجل يجزر ثلاثة ثم ثلاثة جزر فيها

ومعمر) ثم ذكر قصة خالد بن الوليد فكيف الجواب عن إنكار ابن عباس ما هو ثابت في هذا الحديث ؟ (قلت) أجاب عنه القاضي أبو بكر بن العربي بأن ابن عباس ظن أن المخبر اعتقد أنه أراد بقوله لا آكله لا أحله وهذا لا يجوز فلذلك أنكر عليه وإنما أراد النبي ﷺ بقوله لا آكله عيافة ولا أحرمه ولكن يبقى حلالاً لمن اعتاده فأما خروجه عن قسم التحليل والتحریم فحال وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي إن الحديث في مصنف ابن أبي شيبة بلفظ (لا آكله ولا أنهى عنه ولا أحله ولا أحرمه) فسقط على مسلم لفظة (لا أحله) إما على جهة السهو وإما أسقطها لكونها وما من رواها ، وإنما أنكر ابن عباس عليه لأجل قوله ولا أحله فإنه مخالف لأذنه فيه بقوله كلوا .

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعن جابر (بعثنا رسول الله ﷺ ثمانمائة راكب أميرنا أبو عبيدة ابن الجراح فأقمتنا على الساحل حتى فني زادنا حتى أكلنا الخبط ثم إن البحر ألقى دابة يقال لها العنبر فأكلنا منه نصف شهر حتى صلحت أجسامنا فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه فنصبه ونظر إلى أطول بعير جاز تحته وكان رجل نحر ثلاثة جزر ثم ثلاثة جزر فيها أبو عبيدة) (فيه) فوائد (الأولى) اتفق عليه الأئمة الستة فأخرجه

أَبُو عُبَيْدَةَ زَادَ الشَّيْخَانَ فَسُمِيَ ذَلِكَ الْجَيْشُ جَيْشَ الْخَبَطِ، وَزَادَ
أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ ثَمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرٍ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا فَأَكَلَ مِنْهَا الْقَوْمُ
ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (فَأَقْنَأَ عَلَيْهِ شَهْرًا) وَلَهُ (بَعَثَ
سَرِيَّةً أَنَا فِيهِمْ إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ) وَلَهُ (بَعَثَ بَعْنًا إِلَى أَرْضِ جُهَيْنَةَ)

الشيخان والنسائي من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن جابر وأخرجه البخاري من رواية ابن جريج عن عمرو وأخرجه خلا
أباداود من رواية وهب بن كيسان عن جابر وأخرجه مسلم وأبو داود من رواية
أبي الزبير عن جابر وأخرجه مسلم فقط من رواية عبيد الله بن مقسم عن جابر
وقال ابن عبد البر بعد ذكر رواية وهب بن كيسان هذا حديث مجتموع على
صحته (الثانية) قول الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى زاد الشيخان (فسمى
ذلك الجيش جيش الخبط) هو عندهما من رواية ابن عيينة عن عمرو عن جابر
وقوله وزاد أيضا في رواية (ثم ثلاث جزائر) يعني مرة ثالثة، هو عندهما من
هذا الوجه وقوله في رواية لها فأكل منها القوم ثمانى عشرة ليلة هو عندهما
من رواية وهب بن كيسان عن جابر وقوله في رواية لمسلم (فأقنأنا عليه
شهرًا) هو عنده من رواية أبي الزبير عن جابر وقوله وله (بعث سرية
أنا فيهم إلى سيف البحر) هو عنده من رواية وهب بن كيسان وهو عند
البخاري من هذا الوجه بلفظ (بعث بعنا قبل الساحل وأنا فيهم) وقوله
وله (بعث بعنا إلى أرض جهينة) هو عنده من رواية عبيد الله بن مقسم عن
جابر وقوله والرجل المبهم في الحديث هو قيس بن سعد بن عبادة كما رواه
البخاري هو عنده عن عمرو بن دينار قال أخبرنا أبو صالح (أن قيس بن سعد
قال لأبيه كنت في الجيش فجاءوا قال انحر قال نحرنا قال انحر قال انحر قال
نحرت ثم جاءوا قال انحر قال نهيت) وقوله ولها في رواية (فلما قدمنا المدينة

وَالرَّجُلُ الْمَيِّمُ فِي الْحَدِيثِ هُوَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عُبَادَةَ كَمَا رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ وَلَهُمَا فِي رِوَايَةٍ « فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ هُوَ رِزْقٌ ، أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهَلْ مَعَكُمْ
 مِنْ خَلْمِهِ شَيْءٌ فَتَطْعُمُونَا ؟ قَالَ فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ
 فَأَكَلَ ، وَلِلنِّسَاءِ » (وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ)

أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ هُوَ رِزْقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهَلْ مَعَكُمْ
 مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتَطْعُمُونَا ؟ قَالَ فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَ (هُوَ عِنْدَ
 مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ عِدُّ الْبُخَارِيِّ بِعَمَاءٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
 أَيْضًا لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَرْمِذِهِ فَانْهَ لَا يُخْرِجُ لِأَبِي الزُّبَيْرِ انْفِرَادًا وَإِنَّمَا يُخْرِجُ لَهُ
 مُتَابَعَةً وَفِيهِ فِي الْمَغَازِي بَعْدَ ذِكْرِ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ صُرُو عَنْ جَابِرٍ فَأَخْبَرَنِي
 أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ (قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ كَلُوا فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا
 ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ كَلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ فَأَتَاهُ
 بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَأَكَلَهُ) وَالْقَائِلُ فَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ هُوَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَقَوْلُهُ وَلِلنِّسَاءِ
 (وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ) هُوَ عِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ (الثَّلَاثَةُ)
 لَمْ يَبَيِّنْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْجِهَةَ الَّتِي بَعَثُوا إِلَيْهَا وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ صُرُو
 عَنْ جَابِرٍ (نَرَصِدُ عِيرًا لِقَرِيشٍ) وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ (تَلَقَى
 عِيرًا لِقَرِيشٍ) وَعِنْدَهُ أَيْضًا (بَعَثَ بَعْنَا إِلَى أَرْضِ جُهَيْنَةَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ وَلَا مَنَافَةَ
 بَيْنَهُمَا فَالْجِهَةُ أَرْضُ جُهَيْنَةَ وَالتَّقْصِدُ تَلَقَى عِيرَ قَرِيشٍ وَهِيَ الْإِبِلُ الْحَمَلَةُ لِلطَّعَامِ
 أَوْ غَيْرِهِ لَكِنْ فِي كِتَابِ السَّيْرَانِ الْبَعْثُ إِلَى حَيٍّ مِنْ جُهَيْنَةَ بِالْقَبْلِيَّةِ مِمَّا بِلَى
 السَّاحِلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ خَمْسَ لَيَالٍ وَلَعَلَّ الْبَعْثَ لِمُقْصِدِينَ رَصَدَ عِيرَ قَرِيشٍ
 وَمُحَارَبَةٍ حَيٍّ مِنْ جُهَيْنَةَ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ طَوْلُ إِقَامَتِهِمْ عَلَى السَّاحِلِ فَإِنَّ فِعْلَهُمْ فِي
 ذَلِكَ فِعْلٌ مُنْتَظَرٌ لِأَمْرٍ مِنْ غَيْرِ مُحَارَبَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالُوا وَكَانَتْ هَذِهِ السَّرِيَّةُ فِي شَهْرِ

رجب سنة ثمان من الهجرة وذلك بعد نكث قريش العهد وقبل الفتح فانه كان في رمضان من السنة المذكورة ﴿الرابعة﴾ في هذه الرواية أنهم كانوا ثلثمائة وهذا هو المشهور وفي رواية للنسائي (وبضعة عشر) فان صحت هذه الرواية فلعله اقتصر في الرواية المشهورة على الثلثمائة استسهالا لأمر الكسر والاختصاص بالزيادة مع صحتها واجب ﴿الخامسة﴾ في هذه الرواية أنهم كانوا ركباناً ويشكل عليه قوله في الصحيحين من رواية وهب بن كيسان عن حابر (نحمل ازوادنا على رقابنا) فلو كانوا ركباناً لما احتاجوا إلى حمل أزوادهم على رقابهم لاسيما مع قلتها ويدل على ركوبهم قوله في بقية الحديث (ونظر إلى أطول بعير) وقوله فيه (وكان رجل نحر ثلاثة جزر ثم ثلاثة جزر) وذلك يدل على وجود الابل معهم لكن في كتب السير (أن سعد بن قيس اشتراها من رجل من جهينة إلى أجل وأنه قال من يشتري مني تمرا يجزر أنحرها هنا وأوفيه التمر بالمدينة فوجد رجلاً من جهينة فقال له الجهني ما أعرفك فمن أنت؟ قال أنا قيس بن سعد ابن عباد بن دليم فاشترى منه كل جزور بوسق من تمر فامتنع عمر من الشهادة وقال هذا لامال له إنما المال لأبيه فقال الجهني والله ما كان سعد ليحنى بابنه وفضل معه بعد نهي أبي عبيدة جزوران قدم بهما المدينة ظهرا يتعاقبون عليهما ولما بلغ سعدا قول أبي عبيدة وعمر أنه لامال له قال فلك أربع حوائط أدناها حائط نجد منه خمسين وسقا وقدام الجهني فوافاه وحمله وكساه فباع النبي ﷺ فعل قيس فقال إن الجود لمن شيمة أهل ذلك البيت وجاء سعد إلى رسول الله ﷺ فقال من يعذرني من ابن الخطاب يبخل ابني (على) ولعله سماهم ركباناً باعتبار تهيئهم للركوب وان لم يتصفوا به أو أن بعضهم كان راكباً وبعضهم كان ماشياً يحمل زاده على رقبته فغلب في كلا الروايتين باطلاق صفة البعض على الكل ﴿السادسة﴾ وفيه منقبة لأبي عبيدة بن الجراح بتأثيره على هذا الجيش الذي فيه عمر بن الخطاب وغيره من أفاضل الصحابة وفيه أن الجيوش لا بد لها من أمير يضبطها وتنقاد لأمره ونهيه وأنه ينبغي أن يكون الأمير من أفضلهم قال أصحابنا ويستحب للرفقة في أي سفر كان

وإن قلنا أن يؤمروا بعضهم عليه وينقادوا له ﴿السابعة﴾ قوله (فاقمنا على الساحل حتى فنى زادنا) الظاهر أن إقامتهم لا تنتظر ذلك العير وفي صحيح مسلم من طريق أبي الزبير (وزودنا جرابا من تمر لم يجد لنا غيره) وهو بظاهره مناف لقوله في الرواية الاخرى في الصحيحين نحمل أزوادنا على رقابنا ولقوله في الصحيحين أيضا (ففى زادهم فجمع أبو عبيدة زادهم في مزود فكان يقوتنا حتى كان يعسينا كل يوم تمر) كذا في رواية مسلم وعند البخاري (فكان مزودى تمر) قل على أنه لم يكن من الاول جرابا واحدا وإنما صار كذلك في آخر الأمر حين فناءه وقربه من القراع وفي رواية أخرى لمسلم (كان يعطينا قبضة قبضة ثم أعطانا تمر تمر) قال القاضي عياض الجمع بين هذه الروايات أن يكون النبي ﷺ زودهم الجراب زائدا على ما كان معهم من الزاد من أموالهم وغيرها مما أساهم به الصحابة ولهذا قال ونحن نحمل أزوادنا قال ويحتمل أنه لم يكن في زادهم تمر غير هذا الجراب وكان معهم غيره من الزاد (قلت) ولما قلت أزوادهم جمع المجموع فكان مزودا أو مزودين ﴿الثامنة﴾ (الخبيط) بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة اسم لما يخبط فيتساقط من ورق الشجر ويسكون الباء المصدر ولا يختص ذلك بورق السنط كما هو مشهور في بلادنا بل هو أعم من ذلك «فان قلت» كيف يتأتى أكل الخبيط وكيف ينساق في الحلق وإنما هو من مأكول البهائم؟ «قلت» كانوا يبلونه بالماء كما في صحيح مسلم «ثم نبله بالماء فناكله» وإذا بل لأن للمضغ، وإنما صاروا لأكل الخبيط عند فقد التمرة الموزعة عليهم. وفيه بيان ما كان الصحابة رضي الله عنهم عليه من الجهد والاجتهاد والصبر على الشدائد العظام والمشقات القادحة لأظهار الدين وإطعام كلمة المشركين ﴿التاسعة﴾ (العنبر) سمكة بحرية كبيرة يتخذ من جلدها الترس ولذلك يقال للترس عنبر قال أبو العباس القرطبي ولعلها سميت بذلك لأنها الدابة التي تلتقى العنبر وكثير ما يوجد العنبر على سواحل البحر ﴿العاشرة﴾ قوله «فاكلنا منه» قد تبين برواية مسلم من طريق أبي الزبير «أنهم لم يأكلوا منه الا بعد تردد» فقيه قال أبو عبيدة: ميتة ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا؛

ومعناه أنه قال أولا باجتهاده هذا ميتة والميتة حرام فلا يحل لكم أكلها ثم
تغير اجتهاده فقال بل هو حلال لكم وإن كان ميتة لأنكم في سبيل الله وقد
اضطرتهم وقد أباح الله الميتة لمن كان مضطرا غير باغ ولا عاد ، وقد تبين
آخرها عند سؤالهم النبي ﷺ أنه كان حلالا مطلقا من غير تهديد بكونهم في
سبيل الله ولا بكونهم مضطرين فانه عليه الصلاة والسلام صوب رأيهم وطيب
خاطرهم بالاكل منه فدل ذلك على حله مطلقا لأنه عليه الصلاة والسلام لم
يكن مضطرا وفيه إباحة ميتة البحر سواء في ذلك مامات بنفسه أو باصطياد
وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وجهور العلماء من السلف والخلف ومن قال
بأباحة الطافي وهو الذي يموت في البحر بلا سبب أبو بكر الصديق وعلي بن
أبي طالب وأبو أيوب الانصاري وعطاء ومكحول والنخعي وأبو ثور وداود
وغيرهم وقيل في قوله تعالى «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة»
أن صيده ما صدمته وطعامه ما قذفه ، حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابنه وابن عباس وجكاه النووي عن الجمهور ويدل لذلك الحديث المشهور «هو
الظهور ماؤه الحل ميتته» وهو حديث صحيح صححه جماعة وقال آخرون
بتحريم مامات بنفسه حكاه النووي في شرح مسلم عن جابر بن عبد الله وجابر
ابن زيد وطاوس وأبي حنيفة وقال ابن المنذر وفيما طفا من السمك على الماء
قول ثان وهو أن يؤكل ما يوجد في حافتي البحر وما جزر عنه ولا يؤكل ما كان
طافئا منه هذا قول جابر بن عبد الله ورويناه عن ابن عباس ومن كره أن
يؤكل الطافي من السمك طاوس وابن سيرين وجابر بن زيد وأصحاب «١» وقال
صاحب الهداية من الحنفية بعد تقريره حل ميتة البحر ويكره أكل الطافي
منه قال وميتة البحر ما لفظه ليكون موته مضافا إلى البحر لامامات فيه من
غير آفة انتهى وقد عرفت الخلاف عندهم في المكروه هل هو حرام أم لا
وتمسكوا بحديث جابر عن النبي ﷺ «ما لقياء البحر أو جزر عنه فكلوه

وما مات فيه فطقا فلأنا كلوه» رواه أبو داود من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر وقال رواه سفيان الثوري وأيوب وحماد عن أبي الزبير أوقفوه على جابر وقد أسند هذا الحديث أيضا من وجه ضعيف عن ابن أبي دُب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ويروى عن جابر خلافه وقال البيهقي يحيى بن سليم كثير الوهم ساء الحفظ قال وقد رواه غيره عن اسمعيل ابن أمية موقوفا على جابر ثم بسط طرقه وضعفها وقال النووي وهو حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء كيف وهو معارض بما ذكرناه (الحادية عشرة) قوله (نصف شهر) كذا في هذه الرواية وهي في الصحيحين وفي رواية أخرى في الصحيحين أيضا «قال كل منها الجيش ثمانى عشرة ليلة» وفي رواية لمسلم «فاقمنا عليه شهرا» وقد تقدمت هذه الروايات قال النووي طريق الجمع بين الروايات أن من روى شهرا هو الاصل ومعه زيادة علم ومن روى دونه لم ينف الزيادة ولونقاها قدم المنبت والمشهور الصحيح عند الأصوليين أن مفهوم العدد لاحكم له فلا يلزم منه نفي الزيادة ولو لم يعارضه إثبات الزيادة كيف وقد عارضه فوجب قبول الزيادة وجمع القاضى عياض بينهما بأن من قال نصف شهر أراد أكلوا منه تلك المدة طريا ومن قال شهرا أراد أنهم قلدوه فأكلوا منه بقية الشهر قديدا «قلت» ويحتمل أن يعود الصير في قوله فاقمنا عليه شهرا على الساحل وكانوا في بعض تلك المدة يأكلون التمر ثم الغبط وفي بعضها يأكلون لحم العنبر وبتقدير التعارض فرواية النصف والثمانية عشر أصح من رواية الشهر فلها من رواية أبي الزبير وهي في صحيح مسلم خاصة والروايتان الأخريان في الصحيحين (الثانية عشرة) احتج به المالكية على أن المضطر يأكل من الميتة شعبة لارتفاع تحريمها عنه فصارت كالمذكاة وعن الشافعى في ذلك ثلاثة اقوال (الاول) الشبع (والثاني) الاقتصار على سد الرمق (والثالث) ان كان قريبا من العمران لم يحل الشبع والاحل واختلف أصحابه في الرجح من الخلاف وصحح النووي من المتأخرين الاقتصار على سد الرمق

واختار الامام والغزالي أنه ان كان في بادية وخاف ان ترك الشبع ألا يقطعها ويهلك وجب القطع بأنه يشبع، وإن كان في بلد وتوقع الطعام الحلال قبل عود الضرورة وجب القطع بالاقتصار على سد الرق، وإن كان لا يظهر حصول طعام حلالا وأمكنه الرجوع إلى الميتة مرة بعد أخرى إن لم يجد الحلال فهو موضع الخلاف ورجح النووي هذا التفصيل ورجح من الخلاف الاقتصار على سد الرق كما تهدم وقد يقال في هذه القصة ان هذا القدر كان قدر ضرورتهم فانهم كانوا قد أشرفوا على الهلاك من الجرع والضعف وسقطت قواهم وهم مستقبلون سفرا وعدوا فان لم يفعلوا ذلك ضعفوا عن عدوهم واقطعوا عن سفرهم ﴿ الثالثة عشرة ﴾ قال أبو العباس القرطبي إن قيل كيف جاز لم أن يأكلوا من هذه الميتة إلى شهر ومعلوم أن اللحم إذا أقام هذه المدة بل أقل منها أنه ينتن ويشتد ننته فلا يحل الاقدام عليه كما قال في الصيد «كله مالم ينتن» فالجواب إن يقال لعل ذلك لم ينته ننته إلى حال يخاف منه الضرر لبرودة الموضع أو يقال إنهم أكلوه طرياً ثم ملحوه وقد دوه «قلت» الصحيح عند أصحابنا كراهة أكل المنتن دون تحريمه إلا أن يخاف منه الضرر خوفاً معتمداً ﴿ الرابعة عشرة ﴾ وفيه إباحة حيوانات البحر مطلقاً فانهم لم يحتاجوا في أكل هذا إلى نص يخصه فدل على الاسترسال في أكلها مطلقاً ولا خلاف في حل السمك على اختلاف أنواعه وأما ما ليس على صورة السمك ففيه عند الشافعية خلاف قبل بالحل مطلقاً وهو الأصح المنصوص للشافعي وقيل بالتحريم مطلقاً وقيل ما يؤكل نظيره في البر كالبقرة والشاة فحلال ومالا كخنزير الماء وكلبه فحرام، واستثنوا من الحل أربعة الضفدع والسرطان والسلحفاة والتساح فهي محرمة عندهم على الصحيح المشهور وقال أحمد كله مباح الا الضفدع وعنه في التساح روايتان وأباح مالك حيوان البحر كله حتى الضفدع وعنه في خنزير البحر قولان وكره تسميته خنزيراً وحرم أبو حنيفة ما عدا السمك وقيل إن هذا الحديث حجة عليه فان هذا «لا يسمى سمكاً» الآية عشرة - قوله «حتى صبحت أجسامنا» أي

وعن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ (طعامُ
الاثنين كافي الثلاثة وطعامُ الثلاثة كافي الأربعة) (ولسلم من
حديث جابر (طعامُ الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة
وطعام الأربعة يكفي المائة))

صحت بالاكل وعادت إلى حالتها الاولى من القوة وفي رواية الصحيحين
من هذا الوجه «وادهنا من ودكها حتى ثابت أجسامنا» أي رجعت إلى حالتها
الأولى من حسن اللون والسحنة فائدة الأكل عودالقوة وفائدة الادهان
عود حسن اللون ﴿السابعة عشرة﴾ قوله فليخذ أبو عبيدة ضلعان أضلاعه
فنصبه ونظر إلى أطول بعير فجاز تحته كذا في هذه الرواية الاختصار على
جواز البعير من تحته ؛ وفي رواية الصحيحين من هذا الوجه (ثم نظرت إلى أطول
رجل في الجيش وأطول جل فحمله عليه فرت تحته) فزاد على الجمل الرجل ؛ والظاهر
أن أطول رجل في الجيش هو قيس بن سعد بن عبادة فقد كان معروفاً بالطول
ويقال انه أطول العرب ﴿السابعة عشرة﴾ قد تبين برواية الصحيحين أن نهي أبي
عبيدة له عن النحر إنما كان بعد نحر ثالث فكان مجموع نحره تسع جزر ومن العجيب
ما حكى عنه أنه كان لا يأكل لحم الجزور ومقتضى ذلك أنه لم يأكل منها شيئاً
إلا أن يكون هذا وقت ضرورة غير فيه عادة للاضطراب ونهى أبي عبيدة
له من أجل أنه لم يكن له مال ذلك الوقت وإنما أخذ الجزر بالدين وخشى أن
لا يقضى أبوه عنه دينه فيحصل الضرر له ولصاحب الدين فرأى المصلحة في
منعه ولم يتعين في زوال ضرر الجيش أن يكون على يده وقد رزقهم الله بحسن
نبيته ونيتهم الرزق الحلال الواسع الذي لأمته فيه ولا تبعه لأحد والله أعلم

الحديث الثالث

عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «طعام الاثنين كافي
الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة» «فيه» فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه البخاري

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ
وَالْكَافِرُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ) وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ

وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقٍ مَا لَكَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿الثَّانِيَةِ﴾ فِيهِ الْحُضُّ عَلَى اطْعَامِ الطَّعَامِ وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي
أَنْ يَمْتَنِعَ صَاحِبُهُ مِنْ تَهْدِيئِهِ لِقَلَّتْهُ فَالْقَلِيلُ يَحْصُلُ الْاِكْتِفَاءُ بِهِ كَمَا يَحْصُلُ الْاِكْتِفَاءُ
بِالْكَثِيرِ ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْكَفَايَةِ الشَّبَعُ وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ قِيَامُ
الْبُنْيَةِ وَحَصُولُ الْمَقْصُودِ وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ : إِذَا كَانَ لَا يَغْنِيكَ مَا يَكْفِيكَ ، فَلَيْسَ فِي
الدُّنْيَا شَيْءٌ يَغْنِيكَ وَمِنْ كَلَامِ بَعْضِهِمْ :

قَنَّ النَّفْسَ بِالْقَلِيلِ وَإِلَّا طَلَبْتَ دُنْكَ فَوْقَ مَا يَكْفِيهَا

﴿الثَّالِثَةِ﴾ إِنَّمَا قُلْتُ يَخَالِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِرٍ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ
وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الثَّمَانِيَةَ» (قَات) لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى التَّحْدِيدِ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ الْمُوَاسَاةُ
وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْاِثْنَيْنِ إِدْخَالَ ثَلَاثٍ فِي طَعَامِهِمَا وَإِدْخَالَ رَابِعٍ أَيْضًا بِحَسَبِ مَنْ يَحْضُرُ
وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ مَرْفُوعًا (إِنْ طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي
الْاِثْنَيْنِ وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَةَ) جَمَعَ بَيْنَ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ الْحُضُّ عَلَى إِطْعَامِ الطَّعَامِ
وَمُوَاسَاةِ الْحَتَّاجِ وَالضَّيْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنْ اتَّحَدَ مَقْصُودُهُمَا وَاللهُ أَعْلَمُ ﴿الرَّابِعَةِ﴾ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ وَاللهُ أَعْلَمُ أَخَذَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَعَلَهُ عَامَ الرَّمَادَةِ حِينَ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى
أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ مِثْلَهُمْ وَيَقُولُ لَنْ يَهْلِكَ أَمْرٌ عَنْ نَصْفِ قُوَّةِ

﴿الْحَدِيثُ الرَّابِعُ﴾

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ فِي
سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ) وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «السَّكَافِرُ

الله ﷺ (الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد) لفظ البخاري وقال مسلم (يشرب) وزاد في أوّل له أن رسول الله ﷺ صافه ضيف وهو كافر فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فشرب حلاّبها ثم أخرى فشربه ثم أخرى فشربه حتى شرب حلاّب سبع شياه ثم إياه أصبح فأسلم فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فشرب حلاّبها ثم أخرى فلم يستتمها فقال رسول الله ﷺ ذلك « ورواه الطبراني

يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد » (فيه فوائد الأولى) أخرجه البخاري من الوجه الأول من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (صافه ضيف وهو كافر فأمر رسول الله ﷺ بشاة فخلت فشرب حلاّبها ثم أخرى فشربه ثم أخرى فشربه حتى شرب حلاّب سبع شياه ثم إياه أصبح فأسلم فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فشرب حلاّبها ثم أمر بأخرى فلم يستتمها فقال رسول الله ﷺ « المؤمن يشرب في معي واحد والكافر يشرب في سبعة أمعاء » وأخرجه مسلم أيضا من رواية العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مقتصرأ على آخر الحديث دون القصة التي في أوّله وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه من رواية عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة « أن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم فكان يأكل أكلا قليلا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال إن المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء » الثانية المعى بكسر الميم والعين المبهمة مقصور وفيه لغة أخرى معى بكسر الميم وإسكان العين بعدها ياء ؛ حكاه صاحب المحكم والجمع أمعاء ممدود وهي المصارين الثالثة « اختلف

مِنْ حَدِيثِ جَهَّاجِ الْغِفَارِيِّ بِزِيَادَةٍ فِيهِ وَأَنَّهُ هُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ
الَّذِي شَرِبَ حِلَّابَ سَبْعِ شَيَءٍ أَوْ لَا وَقَالَ فِيهِ (يَا كُلُّ) وَفِيهِ مُوسَى
ابْنُ عُبَيْدَةَ ضَعِيفٌ.

في المراد بهذا الحديث على أقوال «أحدها» قال ابن عبد البر الإشارة فيه إلى
كافر بعينه لا إلى جنس الكفار ولا سبيل إلى عمله على العموم لأن المشاهدة
تدفعه ألا ترى أنه قد يوجد كافر أقل أكلًا من مؤمن ويسلم الكافر فلا
ينقص أكله؟ ولا يزيد وفي حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
ما يدل على أنه في رجل بعينه ولذلك جعله مالك في موطناته بعده مفسراً له
وهذا عموم والمراد به الخصوص فكأنه قال هذا إذ كان كافراً كان يأكل في
سبعة أمعاء فلما آمن عوفي وبورك له في نفسه فكفاه جزء من سبعة أجزاء
مما كان يكفيه إذ كان كافراً خصوصاً له؛ فكأنه قال هذا الكافر وهذا المؤمن
انتهى وسبقه إلى ذلك الطحاوي فقال هذا الكافر مخصوص بحاله عنه 'بن طاهر
في مبهمات (الثاني) أن هذا مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا وللکافر
وحرصه عليها فكان الكافر لحرصه على الدنيا وجمعها يأكل في سبعة أمعاء
وكان المؤمن زهده في الدنيا وتهله منها يأكل في معنى واحد فليس المراد
حقيقة الأمعاء ولا حقيقة الأكل وإنما المراد الاتساع في الدنيا والتقليل منها
فكأنه عبر بالأكل عن أخذ الدنيا وبالأمعاء عن أسباب ذلك «الثالث» أن
المراد به أن الغالب من حال المؤمنين قلة الأكل لعلهم أن مقصود الشرع
من الأكل ما يسد الجوع ويمسك الرمق ويقوى على عبادة الله تعالى وخوفهم
من حساب الزيادة على ذلك بخلاف الكفار فانهم غير واقفين مع المقصد
الشرعي وإنما هم تابعون لشهوات أنفسهم مسترسلون فيها غير خائفين من تبعة
الحرام وورطته فصار أكل المؤمن لما ذكرناه إذا نسب لأكل الكافر كأنه

٢٢ — صرح تزيب سادس

سبعة وليس ذلك أمراً مطرداً في حق كل مسلم وكافر فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً بحسب العادة أو لعارض ويكون في الكفار من يعتاد قلة الأكل إما لمراعاة الصحة كالأطباء أو لثقل كالهبات أو لضعف المعدة وحينئذ فهذا خرج مخرج الغالب والسبع على سبيل التقريب دون التحديد «الرابع» أن هذا تخصيص للمؤمنين على قلة الأكل إذ أعلموا أن هذه صفة المؤمن الكامل الايمان؛ وتنفير من كثرة الأكل إذ أعلموا أن هذه صفة الكفار؛ فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكفار وهذا كما قال تعالى «والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم» «الخامس» أن المراد به أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه فلا يشركه الشيطان فيه فيقل أكله لذلك والكافر لا يسمى الله تعالى فيشاركه الشيطان فيه وفي صحيح مسلم (إن الشيطان ليستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه) «السادس» أن المراد بالمؤمن هنا تام الايمان المعرض عن الشهوات المقتصر على سد خلته والمراد بالكافر المتعدى في طغيانه المهمل على الدنيا الشديد الاعراض عن الآخرة فأريد مؤمن يوصف بخصوص وكافر يوصف «السابع» قال النووي المختار أن معناه بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمنين «الرابعة» اختلف في المراد بالأمعاء السبعة فحكى القاضى عياض عن أهل الطب والتشريح أن أمعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها البواب والصائم والرقيق وهى كلها رقاق ثم ثلاثة غلاظ الأعور والقولون والمستقيم وطرقة الدبر وقد نظم ذلك والذى رحمه الله في قوله :

سبعة أمعاء لكل آدمي *** معدة بوابها مع صائم
ثم الرقيق أعور قولون مع *** المستقيم مسلك المطاعم

قال القاضى عياض فيكون على هذا موافقاً لما قاله عليه الصلاة والسلام أن الكافر المذكور وإن كان بعينه أو بعض الكفار أو من يأكل كل منهم بشره وجشعه ولا يذكر اسم الله تعالى على أكله لا يشبعه إلا ملء أمعائه السبعة

كالأنعام وآكلة الخضر ، والمؤمن المقتصد في أكله يشبعه ملء معي واحد إلى آخر كلامه قال وقيل المراد بالسبعة صفات سبعة الحرم والشهوة وبعد الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السن ، قال وقيل شهوات الطعام على سبعة شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة اللحم وشهوة الأذن وشهوة الأنف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي بها يأكل المؤمن وأما الكافر فإنه يأكل بكل بجميع شهواته وحكى القاضي أبو بكر بن العربي قريبا من هذا القول عن بعض مشايخ الزهد فذكر الحواس الخمس والحاجة والشهوة (الخامسة) اختلف في تعيين الكافر الذي أسلم وكان سبب ورود الحديث على أقوال « أحدها » أنه جهجاه الفقاري رواه أبو يعلى والبزار والطبراني واللفظ له عنه (أنه قدم في قومهم يريدون الإسلام فحضروا مع رسول الله ﷺ المغرب فلما سلم قال يأخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق في المسجد غير رسول الله ﷺ وغيري وكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي رسول الله ﷺ إلى منزله فخلبني عنزا فأتيت عليها حتى حلب سبع أعز فأتيت عليها ثم بصنيع برمة فأتيت عليها وقالت أم أيمن أجاج الله من أجاج رسول الله ﷺ هذه الليلة قال مه يا أم أيمن أكل رزقه ورزقنا على الله فأصبحوا فغدوا فاجتمع هو وأصحابه فجعل الرجل يخبر بما أتى عليه فقال جهجاه حلب لي سبع أعز فأتيت عليها وصنيع برمة فأتيت عليها ؛ فصلوا مع رسول الله ﷺ المغرب فقال ليأخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق في المسجد غير رسول الله ﷺ وغيري وكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي رسول الله ﷺ إلى منزله فخلب لي عنزا فرويت وشبعت فقالت أم أيمن يا رسول الله أليس هذا ضيفنا فقال رسول الله ﷺ إنه أكل في معي مؤمن الليلة وأكل قبل ذلك في معي كافر ؛ الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد) وذكر ابن بشكوال أن كون هذا المبهم هو جهجاه هو الأكثر في الرواية وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي إنه لا يصح لأن مدار حديثه على موسى بن عبيدة الرضائي وهو ضعيف « الثاني »

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا جَاءَكُمْ الصَّانِعُ بِطَعَامِكُمْ
قَدْ أَغْنَى عَنْكُمْ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ فَادْعُوهُ فَلْيَأْكُلْ مَعَكُمْ وَإِلَّا
فَالْقِمِوهُ فِي يَدِهِ » لَمْ يَقُلِ الشَّيْخَانِ (الصَّانِعُ) وَقَالَا (خَادِمُهُ) قَالَ

أَنَّهُ أَبُو بَصْرَةَ الْفُقَارِيُّ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَجُزِمَ بِهِ الْخَطِيبُ فِي
مِثْمَاهُ « الثَّلَاثُ » أَنَّهُ أَبُو غَزْوَانَ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ « الرَّابِعُ » أَنَّهُ
نُضْلَةُ بْنُ عُمَرَ قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قِصَّتِهِ أَنَّهُ ضَافَ النَّبِيَّ ﷺ
وَإِنَّمَا مَرَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرِّ فُسْقَاهُ وَشَرِبَ فَضَلَّتْهُ ثُمَّ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ كُنْتُ
لَأَشْرَبُ السَّبْعَةَ فَمَا امْتَلَأَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الْمُؤْمِنَ الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَالْبَرَاءُ بِإِسْنَادٍ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ فَلَا يَكُونُ هُوَ الْمُبْهَمُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنْتَهَى
« الْخَامِسُ » أَنَّهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَسَالٍ « السَّادِسُ » أَنَّهُ بَصْرَةُ بْنُ أَبِي بَصْرَةَ الْفُقَارِيُّ حَكَاهُ
الْقَاضِي عِيَّاضُ وَالنَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَحَكَى ابْنُ بَشْكُوَالِ كُوبَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أُنَالٍ عَنْ ابْنِ
إِسْحَاقَ وَصَدْرِهِ الْمَازَرِيُّ كَلَامَهُ وَقَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ أَحَدٌ فِي طَرُقِ الْحَدِيثِ
مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ ﴿ السَّادِسَةُ ﴾ فِيهِ فَعَلَّ تَقْلِيلَ الْأَكْلِ وَذَمَّ كَثْرَتَهُ .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا جَاءَكُمْ الصَّانِعُ بِطَعَامِكُمْ قَدْ أَغْنَى عَنْكُمْ حَرَّهُ
وَدُخَانَهُ فَادْعُوهُ فَلْيَأْكُلْ مَعَكُمْ ؛ وَإِلَّا فَالْقِمِوهُ فِي يَدِهِ » (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) ﴿
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍ « إِذَا
أَتَى أَحَدَكُمْ حَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَنَالُوهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ أَوْ لُقْمَةً
أَوْ لُقْمَتَيْنِ فَإِنَّهُ وَلِي حَرِّهِ وَعِلَاحِهِ » وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ
قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ سَارِعَانَ فِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍ « إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ حَادِمُهُ طَعَامَهُ
ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ يَقْدُولِي حَرَّهُ وَدُخَانَهُ فَلْيَنْفَعِدْهُ مَعَهُ فَلْيَأْكُلْ ؛ فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهً

البُخَارِيُّ فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاولْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ أَوْ أَكَلَةً أَوْ أَكَلَتَيْنِ وَقَالَ مُسْلِمٌ فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مُشْفُوهاً قَلِيلاً فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكَلَةً أَوْ أَكَلَتَيْنِ

قليلًا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين « زاد مسلم قال داود يعني لقمة أو لقتين وأخرجه الترمذي وابن ماجة من رواية اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة وقال لقمة وقال الترمذي حسن صحيح » (الثانية) فيه استحباب الأكل مع الخادم الذي باشر طبخ الطعام وذلك تواضع وكرم في الأخلاق وفي معنى الذكر الأثني وهو في الأثني محمول على ما إذا كان السيد رجلاً على أن تكون جاريته أو محرمة فإن كانت أجنبية فليس له ذلك » (الثالثة) وفيه أنه إذا لم يجلسه للأكل معه إما لقلة الطعام وإما لسبب آخر استحب أن يطعمه منه ولا يحرمه إياه ولو كان الطعام يسيراً كاللقمة واللقتين وقال الرافعي أشار الشافعي في ذلك إلى ثلاث احتمالات « أحدها » أنه يجب الترويع والمناولة فإن أجلسه معه فهو أفضل و « ثانيها » أن الواجب أحدهما لا بعينه وأصحها أنه لا يجب واحد منهما قال ومنهم من نفي الخلاف في الوجوب وذكر قولين في أن الاجلاس أفضل أوهما متساويان والظاهر الأول ليتناول القدر الذي يشتهي انتهى واعترض شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي على هذا الكلام بامرين (أحدهما) أنه قد يتوقف الناظر في تفريرهما لأن حقيقة الأول التخخير والثاني كذلك قال والذي تحمرد في المغايرة بعد اتحادهما في وجوب أحدهما ؛ أن الأول يقول بأفضلية الاجلاس والثاني يسوى بينهما قال الامر (الثاني) أن الشافعي لما ذكر هذه الثلاث ذكر ما حاصله أن الأول واجب فإنه قال في المختصر بعد ذكر الحديث هذا عندنا وإياه أعلم على وجهين أولاً بهمناه أن اجلاسه معه أفضل فإن لم يفعل فليس بواجب أو يكون الخياريين أن يناوله أو يجلسه

وَعَنْ أَنَسٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَلْبَنُ قَدْ شِيبَ بِلَاءٍ وَعَنْ يَمِينِهِ

وقد يكون امره اختيارا غير حتم قال فقد رجح الاحتمال الأول فقال إنه أولى بمعنى الحديث ومعنى الاحتمال الأول أن إجلاسه معه ليس بواجب ولكنه أفضل فإن لم يفعل فيجب أن يطعمه منه اذ لو حمل ذلك على أنهما معا غير واجبين لا يحد مع الاحتمال الثاني ؛ قال فظهر أن الرجح عند الشافعي هو الأول على خلاف ما رجحه الرافعي انتهى كلامه ﴿الرابعة﴾ ينبني أن يكون في معنى طبخ الطعام حمله في الامرين معا الاجلاس معه والمناولة منه عند القلة لوجود المعنى فيه وهو تعلق نفسه به وشبهه راحته وراحة صاحب الطعام من حمله كما أن في الأول اراحته من طبخه وإن كان هذا الثاني أقل حملا من الأول بل قد يقال باستحبابه في مطلق الخادم ويدل عليه تبويب الترمذي عليه (الأكل مع المملوك) ﴿الخامسة﴾ (الصانع) الذي صنع الطعام وقوله وإلا أي وإلا تدعوه فلاكل معكم إما لقلة كما في الرواية الأخرى وإما لسبب آخر وقوله (فألقموه) بفتح الهززة وكسر القاف (والأكلة) بضم الهززة اللقمة كما فسره راوى الحديث وقوله (مشفوها) بالشين المعجمة والقاء أى قليلا وأصله الماء الذي كثرت عليه الشفاء حتى قل فقوله بعده (قليلا) تفسير له وقيل أراد فإن كان مكثورا عليه أى كثرت أكلته وجوز والذى رحمه الله في قوله في رواية الترمذي (فإن أئبى) أن المراد فإن أئبى الخادم حياء منه أو تأدبا قال والظاهر أن المراد السيد بدليل غيرها من الروايات ﴿السادسة﴾ فيه أنه لا يجب اطعام المملوك من جنس ما كوله فله أن يتناول الاطعمة النفيسة ويطعم رقيقه مما دون ذلك وقد صرح أصحابنا بذلك وحكاه ابن المنذر عن جميع أهل العلم وإن كان الأفضل مواساته قالوا والواجب أن يطعم رقيقه من غالب القوت الذى يأكل منه المماليك في البلد وكذا الأدم الغالب والكسوة الغالبة ﴿السابعة﴾ استدلل ابن حزم بقوله فإن كان الطعام مشفوها على أن الامر باكتثار المرق في حديث أبي ذرليس على سبيل الوجوب وإنما هو على سبيل الاستحباب وهو كذلك

﴿الحديث السادس﴾

أعرابيٌّ وعن يساره أبو بكرٍ فشرب ثم أعطى الأعرابيَّ وقال
الأيمن فالأيمن (وزاد مسلم في رواية قال أنس في سنة في سنة
في سنة

وعن أنس أن النبي ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء وعن عينة أعرابي وعن
يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال الأيمن فالأيمن (فيه) فوائد
(الاولى) أخرجه الأئمة الستة خلا للنسائي من هذا الوجه من طريق مالك
والبخاري أيضا من رواية يونس بن يزيد ومسلم من رواية ابن عينة كلهم عن الزهري
عن أنس وفي رواية مسلم من طريق ابن عينة فقال له عمر: وأبو بكر عن شماله يارسول
الله أعط أبا بكر فاعطاه أعرابيا عن عينة وأخرجه الشيخان أيضا من رواية أبي
طوالة واسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أنس وفيه وأبو بكر عن
يساره وعمر تباهه وأعرابي عن عينة فلما فرغ قال عمر هذا أبو بكر زاد مسلم
يوه إليه ثم اتفقا فاعطى الأعرابي وقال الأيمنون الأيمنون قال أنس في
سنة في سنة في سنة ولفظ البخاري بدل قوله (الأيمنون) الثالثة، ألا فيمنوا، وفي
عز والشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام هذا اللفظ وهو قول أنس في
سنة ثلاثا لمسلم فقط نظر فهو عند البخاري أيضا في الهبة من صحيحه واهه أعلم
(الثانية) فيه جواز شوب اللبن أي خلطه بالماء إذا كان القصد استعماله لنفسه
أو لاهل بيته أو لاضيفه وإنما يمتنع شوبه بالماء فيما إذا أراد بيعه لانه غش قال
التنويري قال العلماء والحكمة في شوبه أن يبرد أو يكثر أو للمحموع (قلت) وقد
يكون له سبب آخر وهو ازالة حمضه أو تخفيفه (الثالثة) لم أقف على تسمية
هذا الأعرابي وفي مسند أحمد ومعجم الطبراني واللفظ له عن عبد الله
ابن أبي حبيبة أنه قيل له (ما تذكر من رسول الله ﷺ؟ قال جاءنا في مسجدا
يقبأ فجئت وأنا غلام حدث حتى جلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره

قال ثم دعا بشراب فشرب وتناولني عن يمينه) ولا يصح أن يكون هو المبهمة في حديث أنس وغيره لكونه أنصاريًا من بني عبد الأشهل فلا يقال له أعرابي لأن الأعراب سكان البوادي فهي قصة أخرى وكان أبو بكر رضي الله عنه فيها عن يسار رسول الله ﷺ (الرابعة) فيه أن من سبق إلى مجلس العالم أو الكبير وجلس في مكان عال لا ينحى عنه لمجيء من هو أعلا منه فيجلس ذلك الجائي حيث انتهى به المجلس ولو كان دون مجلس من هو دونه (الخامسة) فيه أن السنة البداءة في الشرب ونحوه بمن هو على عين الكبير وإن كان مقضولا بالنسبة لمن هو على يساره وهذا متفق عليه لكنه استحباب عند الجمهور وذهب ابن حزم الظاهري إلى وجوبه فقال لا يجوز مناولة غير الأيمن إلا باذن الأيمن قال ومن لم يرد أن يناول أحدا فله ذلك (السادسة) قوله الأيمن فالأيمن روى بالرفع والنصب فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره الأحق الأيمن أو نحو ذلك ويدل له قوله في الرواية الأخرى الأيمنون الأيمنون ووجه النصب وهو أشهر أضرار فعل تقديره أعطى الأيمن ونحو ذلك (السابعة) بين النبي ﷺ بقوله الأيمن فالأيمن أن هذا سنة الشرب العامة في كل موطن وأن تقديم الذي على يمينه ليس لمعنى فيه بل لمعنى في تلك الجهة وهو فضلها على جهة اليسار وفي ذلك تطيب لمخاطر من هو على اليسار بأعلامه أن ذلك ليس ترجيحًا لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهته والله أعلم (الثامنة) الحديث في الشرب ولا يختص الحكم به بل الأكل ونحوه كذلك يبدأ فيه بالأيمن إذا لم يجتمعوا عليه في حالة واحدة وحكى عن مالك تخصيص ذلك بالشراب قال ابن عبد البر وغيره ولا يصح هذا عن مالك ، وحكى ابن بطال عن بعضهم أنه قال لا أعلم أحدا قاله غيره وقال القاضي عياض يشبه أن يكون قول مالك إن السنة وردت في الشرب خاصة وإنما يقدم الأيمن فالأيمن في غيره بالقيام لا بسنة منصوفة فيه ؛ قال النووي وكيف كان فالعلماء متفقون على استحباب التيامن في الشراب وأشباهه (التاسعة) إن قلت هل قدم النبي ﷺ بعد الأعرابي أبا بكر أو عمر ؟ (قلت) لم أقف في شيء من طرقه على التصريح

بذلك والظاهر تقديم عمر لانه كان حالسا تجاه النبي ﷺ فكان على عيني الاعرابي
وكان أبو بكر على يمينه ففعل ذلك عملا بقوله الايمن فالايمن إلا أن يكون عمر
أثر أبا بكر بنصيبه من التقديم رضى الله عنها ﴿العاشرة﴾ (إن قلت) كيف
الجمع بين هذا وبين ما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث ابن عباس
بإسناد صحيح قال (كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال ابدؤا بالكبراء او قال
بالأكابر) (قلت) هذا محمول على ما إذا لم يكن على يمينه أحد بل كان القوم حالسين
متفرقين إمامين يديه أو وراءه وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وإن كان بحضرته
جماعة فإن كانوا كلهم أمامه أو خلف ظهره أو على يساره فليناول الأكبر فالأكبر
ولا بد: لقول رسول الله ﷺ في حديث حويصة ومحيصة (كبر الكبر) قال
فهذا صوم لا يجوز أن يخرج منه إلا ما استثناه نص صريح كالذي ذكرنا من
مناولة الشراب قال والذى رحمه الله في شرح الترمذي: والاستدلال بحديث ابن
عباس المتقدم أولى من الاستدلال بعموم قصة حويصة ومحيصة لكونه واردا
في السقي وذلك في أن الأكبر يتولى البداءة في الكلام انتهى وقال النووي
وأما تقديم الأفاضل والكبار فهو عند التساوي في باقي الأوصاف ولهذا يقدم
الأعلم والأقرأ على الأسن النسب في الإمامة في الصلاة ﴿الحادية عشرة﴾
(إن قلت كيف تقدم عمر بالكلام وقال النبي ﷺ أعط أبا بكر؟) (قلت) لم
يفعل ذلك على سبيل الإلزام والجزم وإنما قاله تذكيرا للنبي ﷺ لجواز اشتغاله
عنه وعدم رؤيته له ولهذا جاء في رواية لمسلم يريه إياه أو قصد بذلك اعلام
الاعرابي الذي على اليمين بحللة أبي بكر رضى الله عنه ﴿الثانية عشرة﴾
(إن قلت) قد تقرر أن الايمن أحق وله أن يؤثر بأحقية فلم لم يستأذنه النبي
ﷺ كما فعل في قضية ابن عباس حيث كان على يمينه وكان على يساره أشياخ
منهم خالد بن الوليد فاستأذن ابن عباس وقال أتأذن لي أن أعطى هؤلاء
قامت من الايتار فهلا استأذن الاعرابي كما استأذن ابن عباس؟ (قلت) الجواب
عنه من أوجه (أحدها) قال النووي قيل إنما استأذن الغلام دون الاعرابي
إدلالا على الغلام وهو ابن عباس وثقة بطيب نفسه بأصل الاستئذان لا سيما

﴿كتاب الصيد﴾

عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَلْشِيَةً نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»
وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَلْشِيَةٍ أَوْ ضَارِيٍّ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»

والأشياخ أقاربه قال القاضي عياض وفي بعض الروايات (حكك وابن حكك أتأذن لي أن أعطيه) (ثانيها) أن يكون فعل ذلك تطيبيا لخطر الأشياخ فإن منهم خالد بن الوليد وكان حديث العهد بالاسلام مع رياسته في قومه وشرف نسبه فأراد تأليفه بذلك بخلاف أبي بكر الصديق فإنه مطمئن لخطر راض بكل مايفعله النبي ﷺ لا يتغير لشيء من ذلك ؛ وقد أشار إلى بعض هذا النووي فقال بعد ما تقدم وفعل ذلك أيضا تألقا لقلوب الأشياخ وإعلاما بودهم وإشارا كرامتهم إذا لم يمع منها سنة (ثالثا) أن الاعرابي قد يكون في خلقه جفاء وقررة كما يغلب ذلك على الأعراب نختي النبي ﷺ من استثنائه أن يتوهم إرادة صرفه إلى أصحابه وربما سبق إلى قلبه شيء هلك به لقرب عهده بالجاهلية وعدم تمكنه في معرفة أخلاق النبي ﷺ وقد تظاهرت النصوص على تألقه عليه الصلاة والسلام قلب من يخاف عليه ولعله كان من كبراء قومه ولهذا جلس عن يمين النبي ﷺ .

﴿كتاب الصيد﴾

﴿الحديث الأول﴾

عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال (من اقتنى كلبا إلا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان) وعن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ (من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو ضاري نقص من عمله كل يوم قيراطان)

وفي رواية لمسلم (مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ) وفي رواية له قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ

(فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه من الطريق الأولى مسلم والنسائي من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري والفيضان والنسائي من رواية حنظلة بن أبي سفيان وزاد فيه مسلم قال سالم وكان أبو هريرة يقول (أو كلب حرت) وكان صاحب حرت ومسلم والنسائي من رواية محمد بن أبي حرملة بلفظ (نقص من عمله كل يوم قيراط) قال عبد الله وقال أبو هريرة (أو كلب حرت) ومسلم من رواية عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر أربعهم عن سالم عن أبيه وأخرجه من الطريق الثانية الشيخان من طريق مالك والترمذي من طريق أيوب كلاهما عن نافع عن ابن عمر وأخرجه الشيخان من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر وأخرجه مسلم من رواية أبي الحكم عن ابن عمر بلفظ (من اتخذ كلبا إلا كلب زرع أو غنم أو صيد نقص من أجره كل يوم قيراط) وأبو الحكم هو عمران ابن الحارث السلمي كما ذكره المزي وليس له عند مسلم سوى هذا الحديث وذكر النووي أنه عبد الرحمن بن أبي نعيم البجلي والاول أثبت ﴿الثانية﴾ فيمجاز اقتناء الكلب إذا كان بأحدى صفتين (إحداها) أن يكون كلب صيد وهو المراد بالضارى المذكور في الرواية الثانية وسنتكلم عليه بعد ذلك (الثانية) أن يكون بماشية أى معسل لحطها وجمع الماشية مواشى والمراد هنا الابل والبقر والغنم والأكثر استعمالها في الغنم وفي رواية أبي الحكم عن ابن عمر (غنم) بدل ماشية وروى الترمذي عن عطاء بن أبي رباح (أنه رخص في إمساك الكلب وإن كان للرجل شاة واحدة) وفي رواية أخرى، اقتناؤه لخصلة ثلاثة وهو حفظ الزرع والبساتين ونحوها، وقد قلنا ان عمر وابنه سالم عن رواية أبي هريرة وتقدم قول سالم وكان أى أبو هريرة صاحب حرت وسبقه إلى

ذلك أبوه في صحيح مسلم (فقيل لابن عمر إن أباه ريرة يقول أو كلب زرع فقال.
ابن عمر إن لأبي هريرة زرا) قال النووي في شرح مسلم قال العلماء ليس هذا
توهينا لرواية أبي هريرة ولا شك فيها بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث
اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه مالا يتقنه غيره
ويتعرف من أحكامه مالا يتعرفه غيره وتقدم من صحيح مسلم من طريق أبي
الحكم عن ابن عمر ذكر الزرع أيضا في الحديث الذي رواه هو ، قال النووي
فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها
منه بعد ذلك وزادها في حديثه الذي كان يرويه يدونها ويحتمل أنه تذكر في
وقت أنه سمعها من النبي ﷺ فرواها ونسبها في وقت فتركها والحاصل أن أباه
هريرة ليس منفردا بهذه الزيادة بل واقفه جماعة من الصحابة في روايتها عن
النبي ﷺ ولو اتردد بها لكانت مقبولة مرضية مكسرة انتهى وقال أصحابنا
وغيرهم يجوز اقتناء الكلب لهذه المنافع الثلاثة وهي الاصطياد به وحفظ
الماشية والزرع واحتلقوا في اقتنائه لخصلة رابعة وهي اقتناؤه لحفظ الدور
والدروب ونحوها فقال بعض أصحابنا لا يجوز لهذا الحديث وغيره فانه مصرح
بالنهي إلا لأحد هذه الأمور الثلاثة وقال أكثرهم وهو الأصح يجوز قياسا
على الثلاثة عملا بالعملة المفهومة من الحديث وهي الحاجة ﷻ الثالثة ﷻ لو أراد
اتخاذ كلب ليصطاد به إذا أراد ، ولا يصطاد به في الحال أو ليحفظ الزرع
أو الماشية إذا صار له ذلك فقيه لأصحابنا وجهان أصحهما الجواز وهو مقتضى
قوله في الحديث إلا كلب صيد فانه بهذه الصفة وإن لم يصطد به في الحال
ﷻ (الرابعة) استدلل به على جواز اقتناء كلب الصيد ونحوه وإن لم يرد الاصطياد
به في الحال ولا فيما بعد لأنه صدق أنه اقتنى كلب صيد وقد حكى بعض أصحابنا
فيه وجهين لكن الأصح تحريمه وظاهر كلام الجمهور القطع به لأنه اقتناء
لغير حاجة فانه به غيره من الكلاب ومعنى الحديث إلا كلبا يصطاده ﷻ (الخامسة) ﷻ
قلو اقتنى كلبا لا يحسن الصيد لكن يقصد تعليمه ذلك فان كان كبيرا جازوا إن
كان جروا يربى ثم يعلم فقيه لأصحابنا وجهان أصحهما الجواز أيضا واستدل له

بالحديث لأن هذا كلب صيد في المأكول ولمنع من ذلك لتعذرات اتخاذ كلاب الصيد فانه لا يتأتى تعليمها إلا مع اقتنائها ﴿ السادسة ﴾ استثنى ابن حزم من جواز اقتناء الكلب للصيد ونحوه ما إذا كان أسود بهيما أو ذا قطعتين لأنه مأمور بقتله فلا يحل اقتناؤه ولا تعليمه ولا الاصطياد به وسبأى الكلام في حل قتله في الحديث الذي بعده ثم حكى ابن حزم عن قتادة والحسن البصري وإبراهيم النخعي كراهة صيد الكلب الأسود البهيم قال وهو قول أحمد بن حنبل واسحق ابن راهويه قال أحمد ما أعلم أحدا رخص في أكل ما قتل الكلب الأسود من الصيد انتهى وبه قال بعض الشافعية ﴿ السابعة ﴾ استدله على تحريم اقتناء الكلب لغير المنافع المتقدم ذكرها وهو مذهب الشافعي ؛ لاحلاف في ذلك عند أصحابه ولا يلزم من تحريم اقتنائها قتلها وسبأى الكلام على القتل في الحدث الذي بعده ووجه التحريم ظاهر لأن قصاص الأجر لا يكون إلا لمعصية ارتكبتها وحكى الرويانى من أصحابنا عن أبي حنيفة جواره واقصر ابن عبد البر على الكراهة ثم قال إن هذا الحديث دليل على أن اقتناءها غير محرم لأن ما كان محرما اتخذاه واقتناؤه كان محرما على كل حال نقص من الأجر أو لم ينقص ، وليس هذا سبيل النهى عن المحرمات ولكن هذا اللفظ يدل والله أعلم على الكراهة دون التحريم انتهى وهو عجيب لأن استدلالنا على التحريم بالنقصان من الأجر لأن ذلك يدل على ارتكاب محرم أحبط ثواب بعض الأعمال كما كان عدم قبول صلاة شارب الخمر والعبد الآبق وآتى العراف والكاهن يدل على تحريم هذه الأعمال فان تحريمها هو الذى أحبط ثوابها بخلاف عدم قبول صلاة المحدث فانه ليس لاقران بمعصية لأن الحدث ليس بمعصية وإنما هو لفقد شرط وهو الطهارة وقد تقدم هذا المعنى والله أعلم ﴿ الثامنة ﴾ في الرواية الأولى من أجره وفي الناس من عمله والتقدير من أجر عمله وفي أكثر الروايات قيراطان وفي بعضها قيراط والقيراط مقدار معلوم عند الله تعالى والمراد نقص جزء من عمله والجمع بين اختلاف الروايات في القيراط والتيراط من أوجه (أحدها) انه يحتمل أنه في نوع من الكلاب أحدهم أشد أدى من الآخر أو لمعنى فيهما (الثانى)

أن ذلك يختلف باختلاف المواضع فيكون القيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها والقيراط في غيرها من المدائن أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى والقيراط في البوادي (الثالث) أنه ذكر القيراط أولاً ثم زاد التغليظ فذكر القيراطين لما لم ينتهوا عن اتخاذها ذكره ابن بطلال ﴿التاسعة﴾ قال الروياني من أصحابنا في البحر اختلفوا في المراد بما ينقص منه قليل ينقص مما مضى من عمله وقيل من مستقبله قالوا اختلفوا في محل نقص القيراطين قليل ينقص قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل وقيل قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل ﴿العاشرة﴾ اختلف العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب على أقوال (أحدها) أن ذلك لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم روى ذلك عن الحسن البصري وغيره (ثانيها) قال ابن عبد البر هذا محمول عندى والله أعلم على أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الأناء سبعا إذا ولت فيه لا يكاد يقام به ولا يكاد يتحفظ منه لأن متحفظها لا يسلم من ولوغها في إنائه ولا يكاد يؤدى حق الله في عبادته في الغسلات من ذلك الولوغ ويدخل عليه الأثم والمعصيان فيكون ذلك نقصا في أجره يدخل السيئات عليه (ثالثها) ثم قال ابن عبد البر وقد يكون ذلك من أجل أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب وذكره غيره على سبيل الجزم (رابعها) ثم قال ابن عبد البر وقد يكون ذلك بذهاب أجره في إحسانه إلى الكلب لأن في الإحسان إلى كل ذي كبد رطبة أجراً لكن الإحسان إلى الكلب ينقص الأجر فيه أو يتلفه ما يلحق مقتنيه من السيئات بترك أدائه لتلك العبادات في التحفظ من ولوغه والتهاون بالغسلات منه ونحو ذلك مثل ترويع المسلم وشبهه انتهى وهو قريب من الثاني إلا أنه عين أن الذي يبطل أجره من عمله هو الإحسان إلى الكلب دون بقية حسناته والله أعلم (خامسها) أن ذلك عقوبة له لاتخاذها منهى عن اتخاذها وعصيانها بذلك ﴿الحادية عشرة﴾ قوله (أو ضارى) كذا هو بالياء في أصلنا وكذا نقله النووى عن معظم نسخ صحيح مسلم قال في بعضها ضاريا بالآلف بعد الياء منصوبا (قلت) وهو الذى في أصلنا من صحيح مسلم وذكر القاضى عياض أنه

وَعَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ) زَادَ مُسْلِمٌ
إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةً فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ إِنَّ أَبَاهُ هَرِيرَةٌ

روى ضاري بالياء وضار بحذفها وضاريا فلا أول معطوف على ماشيته ويكون
من إضافة الموصوف إلى صفته كما البارد ومسجد الجامع ومنه قوله تعالى (بجانب
الغربي) و (كدار الآخرة) ويكون ثبوت الياء في ضاري على اللغة القليلة في
إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام والمشهور حذفها وقيل إن لفظة ضار
هنا للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد فسماه ضاريا استعارة كما في
الرواية الأخرى إلا كلب ماشية أو كلب صائد وفي رواية عبد الله بن دينار
إلا كلب ضارية وتقدره إلا كلب ذي كلاب ضارية والضاري هو المعلم للصيد
المعتاد له يقال منه ضرى الكلب يضرى كشرب يشرب ضرا وضرواة وأضراره
صاحبه أي عوده ذلك وقد ضرى بالصيد إذا هجم به ومنه قول عمر رضي الله عنه
إن للحم ضراوة كضراوة الحمرة .

➤ الحديث الثاني ➤

وَعَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) ➤
أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ وَأَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بِزِيَادَةَ (فَأَرْسَلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ
تَهْتَلُ) وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ بِزِيَادَةَ (فَتَتَبَعْتَ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا فَلَا
تَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْتَاهُ حَتَّى إِذَا نَقَلْتُمْ كَلْبَ الْمَرَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَتْبَعُهَا كُلُّهُمْ) عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ
دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (أَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ
أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةً فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ إِنَّ أَبَاهُ هَرِيرَةٌ يَقُولُ) (أَوْ كَلْبَ رِجْعٍ فَقَالَ
ابْنُ عُمَرَ إِنَّ لَأَبِي هَرِيرَةَ زُرْمًا) لَفْظُ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ قَوْلَهُ
أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ وَلَمْ يَذْكُرِ النَّسَائِيُّ قِصَّةَ أَبِي هَرِيرَةَ (الْثَانِيَةِ) ➤ فِيهِ الْأَمْرُ بِقَتْلِ
الْكَلَابِ وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ (أَحَدُهَا) الْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْكَلْبُ وَقَدْ أَجْمَعَ

يَقُولُ أَوْ كَلْبَ زَرْعَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعَاءَ وَلَهُ مِنْ
 حَدِيثِ جَابِرٍ (أَمَرَ نَارِسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَفِيهِ ثُمَّ نَهَى
 عَنْ قَتْلِهَا) وَقَالَ (عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهَمِ ذِي الطُّفَيْتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ)
 وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ (أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ثُمَّ قَالَ
 مَا بَالُهُمْ وَبِالْكِلابِ ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ) زَادَ
 فِي رِوَايَةٍ (وَالزَّرْعَ)

العلماء على قتله (الثاني) ما يباح اقتناؤه للمناع المتقدم ذكرها وقد أجمعوا
 على منع قتله و (الثالث) ما عدا هذين القسمين وقد اختلفوا فيه على أقوال
 (أحدها) قتلها مطلقا تمسكا بهذا الحديث وهو مذهب مالك وأصحابه
 قال ابن عبد البر ، قد عمل أبو بكر وابن عمر قتل الكلاب بعد رسول الله
 ﷺ وجاء نحو ذلك عن عمر وعثمان فصار ذلك سنة معمولاً بها عند الخلفاء
 لم ينسحبوا عند من عمل بها خبر (القول الثاني) المنع من قتلها وأنه
 منسوخ ودل على ذلك إباحة اتخاذها للمنافع وفي صحيح مسلم وغيره عن عبد الله
 ابن مغفل قال (أمر النبي ﷺ بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبالكلاب ؟
 ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم) وفي رواية له (ورخص في كلب الغنم
 والصيد والرعي) وهذا مذهب الشافعي كما حزم به الرافعي في الأطلعة والنوى
 في البيع من تريح المذهب وراى أنه لا خلاف فيه بين أصحابنا قال ومن صرح
 به القاضى حسين وإمام الحرمين قال إمام الحرمين الأمر بقتل الكلب الأسود
 وغيره كنه مسوخ فلا يحل قتل سىء منها اليوم لا الأسود ولا غيره إلا الكلب
 والعقود لكن قال الرافعي في الحج إن قداما مكروه وذكر النوى أن مراده
 كراهة المنزه وذكر الرافعي في الغصب والله رى في السم أم غير محترمه ورغم

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ (احْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ

شَيْعْنَا الْإِمَامَ حَمَالَ الدِّينَ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْأَسْوَى أَنْ مَنَعَهُ الشَّافِعِيُّ جَوَازَ قَتْلِهَا
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْلَمُ وَاحْتَارَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَنَعُ مِنْ قَتْلِهَا (القول الثالث) أَنَّهَا مَنَعُومٌ مِنْ قَتْلِهَا
إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبَيْهَمَ وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ فِي تَرْجُومَتِهِ هَذَا كَمَا سَيَأْتِي حِكَايَةُ كَلَامِهِ فِي
الْفَائِدَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَيَدُلُّ لَهُ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ حَابِرٍ قَالَ (أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
بِقَتْلِ الْكَلَابِ حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبٍ فَنَقْتَلُهُ ثُمَّ نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهَمِ ذِي الطَّقِيتَيْنِ فَانَّهُ شَيْطَانٌ
وَقِيلَ فِي مَعْنَى كَوْنِهِ شَيْطَانًا أَنَّهُ يَمِيدُ مِنَ الْمَنَافِعِ قَرِيبٌ مِنَ الْمَضَرَّةِ وَالْأَدَى
(الثالثة) اختلف في الأمر بقتل الكلاب المذكور في هذا الحديث هل كان
قبل نسيحه أَمْ أَوْ مَخْصُوصًا بِمَا عَدَا الْمُنْتَفِعَ بِهِ لِلصَّيْدِ وَنَحْوِهِ حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ
وَقَالَ عَدِي أَنْ النَّهْيَ أَوْ لَا كَانَ أَمَّا عَنْ اقْتِنَاءِ جَمِيعِهَا وَأَمْرَ بَقْتُلِ جَمِيعِهَا ثُمَّ نَهَى
عَنْ قَتْلِ مِاسُوِي الْأَسْوَدِ وَمَعَ 'الاقْتِنَاءِ فِي جَمِيعِهَا الْكَلْبُ صَيْدٌ أَوْ زَرْعٌ أَوْ
مَاشِيَةٌ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهَذَا الَّذِي قَالَ الْقَاضِي هُوَ ظَاهِرُ الْإِحَادِيثِ وَيَكُونُ حَدِيثُ
ابْنِ مِقْفَلٍ مَخْصُوصًا بِمَا عَدَا الْأَسْوَدَ لِأَنَّهُ نَامٌ فَيَحْصُصُ بِهِ الْأَسْوَدَ بِالْحَدِيثِ
الْآخِرِ (الرابعة) قوله في روايه عمرو بن دينار عند مسلم (أَوْ كَلْبُ غَنَمٍ أَوْ
مَاشِيَةٌ) فِيهِ تَكَرُّارٌ وَهُوَ مِنْ دَكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ لِأَنَّ الْمَاشِيَةَ
أَعَمُّ مِنَ الْغَنَمِ كَمَا تَقْدَمُ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ اسْتِمَالُهَا فِي الْغَنَمِ وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ
الْتِمَازَ وَالنِّسَاءِ اقْتَصَرَا فِي رَوَايَتِهِمَا عَلَى الْمَاشِيَةِ (الخامسة) استدلل بالأمر
بِقَتْلِ الْكَلَابِ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِهَا لِأَنَّ مَسَاحَ الْأَكْلِ لَا يَحْجُورُ قَتْلَهُ عَدَا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ
وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ

﴿ الحديث الثالث ﴾

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ (احْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ مَا حَبَسَكَ ؟ قَالَ

م ٣ - طرح تريب سادس

ما حبسك؟ قال إنا لا ندخل بيتاً فيه كلبٌ) انفرد به أحمدٌ ولمسلم
من حديث ميمونة (أن هذا هو السبب في الأمر بقتل الكلاب
فزاد في آخره فأصبح رسول الله ﷺ يأمر بقتل الكلاب)

إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب) انفرد به أحمد (فيه) فوائد (الاولى) في صحيح
مسلم وغيره عن ميمونة (أن رسول الله ﷺ أصبح يوماً واحداً فقالت ميمونة
يا رسول الله لقد استنكرت هبتك منذ اليوم فقال إن جبريل كان وعدني أن
يلقاني الليلة فلم يلقي أم والله ما أخلفني، فظل رسول الله ﷺ يومه ذلك على
ذلك ثم وقع في نفسه جروكلب تحت فسطاط لنا فأمر به فأخرج ثم أخذ بيده ماء
فنضج مكانه؛ فلما أمسى لقيه جبريل عليه السلام فقال له قد كنت وعدتني أن
تلقاني البارحة قال أجل ولكننا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة فأصبح رسول
الله ﷺ يومئذ يأمر بقتل الكلاب حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير
ويترك كلب الحائط الكبير) واستفدنا من هذه الرواية أن احتباس جبريل
عليه السلام كان مع موعد وعده النبي ﷺ وأن هذا سبب الأمر بقتل الكلاب
وروى مسلم أيضاً نحو هذه القصة من حديث عائشة رضي الله عنها لكن ليس
فيه أن ذلك سبب الأمر بقتل الكلاب ورويت هذه القصة بنحو رواية عائشة
من حديث جماعة من الصحابة (الثانية) حكى ابن عبد البر خلافاً أن الامتناع
من دخول البيت الذي فيه كلب خاص بجبريل عليه السلام من بين سائر الملائكة
عليهم السلام أرقام لجميعهم فعلى الأول يكون جمع الضمير في قوله إنا للتعظيم
وعلى الثاني للمشاركة وقال النووي؛ ملائكة يطوفون بالرحمة والتنزيل والاستغفار
وأما الحفظة فيدخلون في كل بيت ولا يفارقون بني آدم في حال لأنهم مأمرون
بأحصاء أعمالهم وكتابتها (الثالثة) قال النووي قال العلماء سبب امتناعهم
من بيت فيه كلب لكثرة أكله النجاسات ولأن بعضها يسمى شيطاناً كما جاءه
الحديث والملائكة ضد الشياطين ولقبح رائحة الكلب والملائكة تكره الرائحة

﴿بابُ النَّذْرِ﴾

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ أَكُنْ قَدَرْتُهُ لَهُ وَلَكِنْ يُلْفِيهِ النَّذْرُ قَدْ قَدَرْتُهُ

القيصة ولا تأنها منهى عن اتخاذها فعوقب متخذها بحرمانه دخول الملائكة بيته وصلاتها فيه واستغفارها له وتبريكها عليه وفي بيته ودفعها أدى الشيطان ﴿الرامة﴾ قال الخطابي إنما لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب مما يحرم اقتناؤه من الكلاب فأما ما لبس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية فلا يمتنع دخول الملائكة بسببه وأشار القاضي عياض الى نحو ما قاله الخطابي وقال النووي الاظهر أنه عام في كل كلب وأنهم يمتنعون من الجميع لاطلاق الأحاديث ولأن الجرو الذى كان في بيت النبي ﷺ تحت السرير كان له فيه عنواظا فانه لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل عليه السلام من دخول البيت وعلل بالجرو فلو كان العذر في وجود الكلب لا يمنعهم لم يمتنع جبريل انتهى وفيما ذكره النووي نظر وقد عرفت أن مما نقل هو عن العلماء التحليل به أنها منهى عن اتخاذها وذلك مفقود في المأذون في اتخاذها ولا يصح استدلاله بذلك الجرو لأنه لم يكن مأذونا في اتخاذها بل هو منهى عنه إلا ان عدم العلم به اسقط الائم فهو غير مكلف للعفة عنه فلا يلزم من عدم دخوله بيتا فيه كلب غير مأذون في اتخاذها إلا أنه لا إثم على أصحاب البيت لعدم علمهم به امتناعهم من دخول بيت فيه كلب مأذون في اتخاذها لعدم التقصير مع الأذن وما جاء نقصان أجر العمل إلا مع عدم الاذن في الاتخاذ فكذلك امتناع دخول الملائكة والله أعلم

﴿بابُ النَّذْرِ﴾

﴿الحديث الأول﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لا يأتي ابن آدم النذر شيء لم

لَهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ يُؤْتِنِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ آتَانِي مِنْ قَبْلُ)
وفي رواية لِمُسْلِمٍ (لَا تُنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يَنْفَعُ مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا
يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ)

أَكُنْ قَدْرُهُ لَهُ وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ قَدْرُهُ لِيُسْتَخْرَجَ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ؛ يُؤْتِنِي
عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ آتَانِي مِنْ قَبْلُ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَامٍ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَأَخْرَجَهُ اللَّسَالِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سَقِيانَ بْنِ عَيْنَةَ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ سَقِيانَ التُّورِيِّ
ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ صُرَيْبِ بْنِ أَبِي صُرَيْبٍ عَنْ
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ (لَا تُنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يَنْفَعُ
مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا
(إِيَّاكُمْ وَالنَّذْرَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْعِمُ نِعْمَةً عَلَى الرِّشَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ
الْبَخِيلِ) (الثَّانِيَةِ) النَّذْرُ يَفْتَحُ النَّوْنَ وَإِسْكَانَ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَحَكَى الْقَاضِي فِي
الْمَشَارِقِ ضَمَّ النَّوْنَ أَيْضًا وَهُوَ غَرِيبٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ خِلَالِ النُّسخَةِ قَالَ وَهُوَ مَا يَنْذُرُ
الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ يُوْجِبُهُ وَيُلْزِمُهُ مِنْ طَاعَةِ لِسَبِّ يُوْجِبُهُ لِأَنْبَرَاءٍ وَقَالَ فِي
الْهَيْمَةِ يَهَالِ نَذَرْتُ أَنْذُرَ وَأَنْذَرْتُ نَذَرًا إِذَا أُوجِبَتْ عَلَى نَفْسِكَ تَبَرُّعًا مِنْ عِبَادَةِ أَوْ
صَدَقَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْتَهَى وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّذْرَ لَفْظُ الْوَعْدِ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَشَرُّهُ
الْوَعْدُ بِخَيْرٍ؛ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يَخْفَى أَنَّ النَّذْرَ التَّرَامُشُ وَأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ
وَقَدْ لَا يَصِحُّ (الثَّالِثَةِ) قَوْلُهُ (لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ) بِنَسَبِ ابْنِ آدَمَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ
وَرَفَعَ النَّذْرَ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ وَمَعْنَاهُ إِنْ النَّذْرَ لَا يَأْتِي شَيْءٌ غَيْرَ مُقَدَّرَ فَانْهَ لَا يَقَعُ إِلَّا
مَا قَدَّرَ فَلَا يَطْنُ النَّاذِرُ الَّذِي يَلْقَى طَاعَةً عَلَى حَصُولِ غَرَضٍ لَهُ كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

مرضى قلله على كذا وكذا أن النذر هو الذي حصل شفاء مريضه ، بل إن قدر الشفاء فلا بد من حصوله سواء نذر أم لم ينذر وإن لم يقدر فلا يحصل نذر أم لم ينذر ، وهو إشارة إلى عدم جدوى النذر والقصد منه دفع توهم جاهل يظن خلاف ذلك وقوله ولكن يلقى النذر قد قدرته له كذا ضبطناه عن شيخنا والذي رحمه الله وغيره بلقاء من ألقاه بمعنى وجده ولقىه وهو تأكيدياً قدمه من أن النذر لا يأتي بغير المقدور كما كده بأن النذر يجد ذلك الأمر مقدراً فيقع على وفق التقدير لا لأجل النذر والمراد إن كان ذلك الأمر يقع فهو إخبار عن إحدى الحالتين وهي حصول المطلوب وضمانه في أصلها من صحيح البخاري من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر ولكن يلقى النذر بالتقاف في قوله يلقى (والتقدير) بفتح القاف والهاء المهملة ومعناه إن صح أن النذر هو الذي يلقى ذلك المطلوب ويوجده لا النذر فإنه لا مدخل له في ذلك ويوافق في اللفظ وبذلك لهذا الضبط وقوله في رواية البخاري أيضاً من طريق أبي الزناد عن الأعرج ولكن يلقى النذر إلى تقدير قدره له ومعناه أن النذر لا يصنع شيئاً وإنما يلقى إلى التقدير لأن قدر قدر وقوعه وإلا فلا يوجب البخاري في صحيحه على الرواية الأولى بما يوافق حاقدرته في معنى الثانية فقال (باب إلقاء النذر العبد إلى التقدير) وذلك يدل على صحة ضبط يلقى بالتقاف ولكن لا تظهر مطابقة الترتيب للحديث إلا أن يكون بنصب التقدير فيكون بمعنى الرواية الأخرى أي ولكن يلقى النذر التقدير أي إلى التقدير فحذف حرف الجر وأصب ما بعده على طريق التوسع وهذا مسموع في ألفاظ مقتصر فيه على المسموع ولعل هذا منه ولم يقع هذا اللفظ عند مسلم ولم أر من تعرض للكلام عليه والعلم عند الله تعالى وقوله (استخرج به من الضل) قال النووي معناه أنه لا يأتي بهذا مرة تلو مرة إنما يأتي بها في مقابلة شفاء المريض وغيره بما يعاقب النذر عليه انتهى وقل والذي رحمه الله في شرح الترمذي يحتمل أن يراد هنا الدور المالية لأن البخل إنما يستعمل غالباً في البخل بالمال ويحتمل أن يراد بذلك العبادات كلها كما قال في الحديث الثالث (البخل من ذكرت عنده فلم يصل على) وكما قال في الحديث الآخر (أبخل الناس من بخل بسلام)

انتهى وقوله (يؤتىني عليه ما لم يكن آتاني من قبل) معناه ان العبد يؤتى الله تعالى على تحصيل مطلوبه ما لم يكن آتاه من قبل تحصيل مطلوبه فقيه إشارة الى ذم ذلك وأنه كان ينبغي للعبد أن يأتي بتلك القرية سواء حصل مطلوبه أم لا؛ فهذه هي العبادة الخالصة والله أعلم (الرابعة) هذا الحديث في أصلنا وفي صحيح البخاري منقول عن النبي ﷺ من غير حكاية له عن الله تعالى ولا يستقيم أن يكون من كلام النبوة لقوله (قد قدرته له) وقوله (يؤتىني عليه) ولهذا كان والدي رحمه الله يقول لعله (قال الله تعالى) وأما رواية مسلم وغيره فهي واضحة لأنه ليس فيها إسناد ضميم الى الله تعالى (الخامسة) فيه إشارة الى ذم النذر وأنه لا منفعة له وأنه لا يصدر إلا من بخيل لا يعطى الشيء تبرأ وإنما يعطى شيئاً في مقابلة شيء وفي صحيح مسلم وغيره من طريق العلاء بن عبد الرحمن التصريح بالنهي عنه لكن سياقه يقتضي أن ذلك إنما هو في نذر المجازاة وهو أن يلزم قرينة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بلية فانه هو الذي فيه الأول وصف المقتضية للذم المذكورة في الحديث أما النذر الملتزم ابتداء من غير تعليق على شيء كقوله لله على أن أصلى أو أعتق فليس فيه هذا المعنى ولا يقتضي الحديث ذمه ولا النهي عنه على أن أصحابنا يرون أن الأول وهو نذر المجازاة أكد من الثاني فانهم يميزون بصحة الأول ولزوم الوفاء به عند وجود المعلق عليه ولهم في لزوم الوفاء بالثاني خلاف وإن كان الأصح عندم لزوم الوفاء به أيضاً وقد يقال إن هذا القسم الثاني داخل في قوله في الحديث يستخرج به من البخيل وتقديره أن البخيل لا يأتي بالطاعة إلا إذا اتصفت بالوجوب فيكون النذر هو الذي أوجب له فعل الطاعة لتعلق الوجوب به ولو لم يتعلق به الوجوب لم يأت به فيكون النذر المطلق مما يستخرج به من البخيل وقد أشار الى ما ذكرته أولاً وآخره الشيخ تقي الدين القشيري في شرح العمدة وقال الخطابي قوله وإنما يستخرج به من البخيل دليل على وجوب الوفاء بالنذر (السادسة) ذكر النووي في الروضة حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن النذر ولم يذكر لأصحابه ما يقولوا بواقعه وهو يقتضي أنه لم يقف في ذلك على نقل ربح في تشرح المذهب كراهة الادراء استدلل له بالحديث ثم حكى عن

الترمذي أنه قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم
كراهوا النذر وقال عبد الله بن المبارك معنى الكراهة في النذر في الطاعة
والمعصية وإن نذر الرجل الطاعة فوفى به فله فيه أجر ويكره له النذر . انتهى
فلم ينقل في ذلك كلاما عن أصحابنا وذكر البيهقي في المعرفة أن الشافعي روى
في سنن حرمله عن سفبان بن عيينة عن أبي إزياد عن الأعرج عن أبي هريرة
حديث انتهى عنه (قلت) وقد قرر الشافعي أن كل ما رواه وعلمه من الحديث فهو
مذهبه وقائل به وقد نقل الشيخ أبو علي السنجي أن الشافعي نص على كراهة
النذر حكاه ابن أبي الدم في شرح الوسيط وجزم به من المالكية القاضي أبو بكر
ابن العربي وابن الحاجب في مختصره وقال به ابن حزم الظاهري وفي
مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة لا أنذر نذرا أبدا ، واختار
ابن أبي الدم أنه ليس بمكروه ولكنه خلاف الأولى وفيه نظر فإن هذا قد
ورد فيه نهى مخصوص ، ومن يفرق بين المكروه وخلاف الأولى يقول إن
المكروه ما فيه نهى خاص وخلاف الأولى ما ليس فيه نهى خاص وإنما أخذ من
عموم فهذا قول ثان وفي المسئلة قول ثالث وهو أن النذر مستحب جزم به
المتولي والغزالي والرافعي فقالوا إنه قرينة وكذا قال النووي في شرح المهذب
حين ذكر أن الأصح أن التلقظ بالنذر عامدا في الصلاة لا يبطلها قال لأنه مناجاة
لله تعالى فأشبهه الدعاء وفيه قول رابع وهو الفرق بين نذر المجازاة فلا يستحب
والنذر المبتدأ فيستحب جزم به ابن الرفعة في المطلب في الوكالة فقال أما كونه
قرينة فلا شك فيه إذا لم يكن معلقا فإن كان معلقا فلا تقول إنه قرينة بل قد
يقال بالكراهة وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وفي كراهة النذر إشكال
على القواعد فإن القاعدة تقتضي أن وسيلة الطاعة طاعة ووسيلة المعصية معصية
ويعظم فيح الوسيلة بحسب عظم المفسده وكذلك تعظم وسيلة الوسيلة بحسب عظم
المصلحة ولما كان وسيلة إلى التزام قرينة ثم على هذا أن يكون قرينة إلا أن ظاهر
إطلاق الحديث دل على حلاله واتناع المصوم أولى انتهى وقال الخطاطي هذا
باب غريب من العلم وهو أن يهسى عن الشيء أن يفعل حتى إذا فعل وقع واجبا

﴿السابعة﴾ أجاب القائلون باستحباب النذر عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) ما قاله ابن الأثير في النهاية أن النهي عنه تأكيدياً أمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه قال ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذ كان بالنهي يصير معصية فلا يلزم قال وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجزئهم في العاجل فربما ولا يصرف عنهم ضراً ولا يرد قضاء فقال لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله أو تصرفون به عنكم ما جرى به القضاء عليكم فإذا نذرتهم ولم تعتقدوا هذا فخرجوا عنه بالوفاء فإن الذي نذرتهم لازم لكم (ثانيها) ما أجاب به المازري فقال يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون النادر يصير ملزماً به فيأتي به تكلفاً بغير نشاط قال ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالقربة التي التزمها في نذره على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه فينقص أجره وشأن العبادة أن تكون متمحصنة لله تعالى (ثالثها) قال القاضى عياض يحتمل أن النهي لكونه قد يظن بعض الجهلة أن النذر يرد القدر وينم عن حصول المقدر فنهى عنه خوفاً من جاهل يعتقد ذلك قال وسيأتي الحديث يؤكد هذا (رابعها) أن النهي محمول على من علم من حاله عدم انقيام بما أنتم به جميعاً بين الأدلة فإن قوله تعالى (وما ألتقتم من نفقة أو نذرتهم من نذر فإن الله يعلمه) يقتضى استحباب النذر والله أعلم ﴿الثامنة﴾ إن قلت دل هذا الحديث على أن النذر لا يرد المقدر وقد يكون النذر بالصدقة وقد ورد في الحديث (إن الصدقة تقي مصارع السوء) وفي حديث آخر (الصدقة تدفع مغبة السوء) رواه الترمذى من حديث أنس (قلت) ليس معنى هذا الحديث أن العبد يقدر له ميتة السوء فتدفعها الصدقة بل الأسباب مقدرة كما أن المسببات مقدرة. فمن قدر له ميتة السوء لا تقدر له الصدقة ومن لم تقدر له ميتة السوء قدرت له الصدقة وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى في جوابه النذر ليس تحجيذاً للصدقة وإنما هو كالوعد بها وربى لا يبقى بالنذر لعلهم أو احترام أجل وعلى تقدير الوفاء به فالصدقة سبب والألأسباب مقدرة أيضاً كما ورد في الحديث أنهم قالوا يا رسول الله أرأيت رقى نسترقى بها

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » قَالَ سُفْيَانُ (وَلَا تُشَدُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ سِوَاهُ) وَلَا تَحْدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ (لَا يَنْبَغِي لِمَنْ طَلَعَ أَنْ تُشَدَّ رَحَالُهُ إِلَى مَسْجِدٍ يَنْبَغِي فِيهِ الصَّلَاةُ غَيْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا) وَفِيهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَأَبْنُ مُعِينٍ وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُهُمَا وَدَوَّاءٌ تَدَاوَى بِهِ هَلْ تَرَدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا ؟ قَالَ هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ ، فَبَيْنَ أَنْ الْأَسْبَابَ مُقَدَّرَةٌ كَالْمَسِيَّاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

حَدِيثُ الْحَدِيثِ الثَّانِي

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) قَالَ سُفْيَانُ وَلَا تَحْدَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ سِوَاهُ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأَوَّلَى) أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بَلَفْظُ (لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَفْظُ مُسْلِمٍ (تُشَدُّ الرَّحَالُ) وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ (لَا تُشَدُّ) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظُ (إِنْ سَافَرَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْكُعْبَةِ وَمَسْجِدِي وَمَسْجِدِ إِبِلَاءَ) وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ رِوَايَةِ مُسَدَّدٍ وَعَلَى بْنِ الْمَدِينِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ بَلَفْظُ (لَا تُشَدُّ) ثُمَّ قَالَ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ هَكَذَا حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ هَذِهِ الْمَرَّةَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ وَأَكْثَرُ لَفْظُهُ (تُشَدُّ الرَّحَالُ) (الثَّانِيَةِ) قَوْلُهُ تُشَدُّ الرَّحَالُ بِالرَّفْعِ لَفْظُهُ خَيْرٌ وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ بِشَدِّهَا إِلَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، وَقَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى لَا تُشَدُّهُوَ

خبر أيضا ومعناه النهي وتحمله عند جمهور العلماء أنه لافضلية في شد الرحال إلى مسجد غيرها لأن شد الرحال إلى غيرها محرم ولا مكروه ويدل لذلك ما رواه الامام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا (لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا) وفيه شهرين حوشب وثقه احمد وابن معين وتكلم فيه غيرها وذهب الشيخ أبو محمد إلى ما اقتضاه ظاهره أن شد الرحال إلى غيرها محرم وأشار القاضي عياض إلى اختياره ﴿ الثالثة ﴾ قول سفیان بن عینة رحمه الله (ولا تشد إلا إلى ثلاثة مساجد سواء) معناه أن اللفظ الذي رواه وهو قوله تشد الرحال وهذا اللفظ الآخر الذي فيه النفي والاثبات سواء من حيث المعنى فإن الأحكام الشرعية إنما تتلقى من الشارع وإذا أخبر بشد الرحال إلى هذه المساجد الثلاثة ولم يذكر شد الرحال إلى غيرها لم يكن لشد الرحال إلى غيرها فضل لأن الشرع لم يبيح به وهذا أمر لا يدخله القياس لأن شرف البقعة إنما يعرف بالنص الصريح عليه وقد ورد النص في هذه دون غيرها ﴿ الرابعة ﴾ فيه فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيها على غيرها وذلك لكونها مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولفضل الصلاة فيها ﴿ الخامسة ﴾ نه بشد الرحل الذي لا يستعمل غالبا إلا في الأسفار على ما هو أخف منه وقصدها لمن هو قريب منها بحيث لا يحتاج في إتيانها إلى شد رحل ودل ذلك على أن إتيانها قربة مع القرب والبعد وعلى كل حال ويدل على أنه أريد بشد الرحل السفر قوله في رواية الاغر (إنما يسافر) ﴿ السادسة ﴾ استدلل به على أن من نذر إتيان المسجد الحرام لحج أو عمرة انعقد نذره وئزمه ذلك لأنه قربة وشأن القرب لزومها بالنذر ﴿ السابعة ﴾ واستدل به على أن من نذر إتيانه للصلاة فيه أو الاعتكاف به ئزمه ذلك وهو كذلك عند مالك والشافعي واحمد وأبي يوسف وداود والجمهور وحكى الطحاوي عن أبي حنيفة ومحمد أن من نذر أن يصلي في مكان فصلى في غيره أجزأه واحتج الطحاوي لذلك بأن تفضيل الصلاة في المساجد الثلاثة إنما هو في التريضة بدليل قوله ﷺ (أفضل صلاة المرء في بيته)

المكتوبة) ويوافقه ما ذكره ابن حزم الظاهري أنه لو نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة لم يلزمه الصلاة فيها إلا في الفرض فإن كان نذر صلاة تطوع لم يلزمه شيء (الثامنة) واستدل به على أن من نذر إتيانه وأطلق لزمه إتيانه بحج أو عمرة وهذا هو الصحيح عند أصحابنا (التاسعة) واستدل به على أنه لو نذر إتيانه بلا حج ولا عمرة انعقد نذره ولزمه إتيانه بحج أو عمرة ولغا قوله بلا حج ولا عمرة لأن هذا هو المفهوم من إتيانه فليلغوا ما يخالفه وهو أحد الوجهين لأصحابنا وصححه النووي (العاشرة) استدل به على أنه لو نذر الصلاة بمسجد النبي ﷺ لزمه ذلك وتعين للصلاة فيه وهو أصح قولي الشافعي رحمه الله وهو مذهب المالكية والحنابلة لكنه يخرج عن نذره بالصلاة في المسجد الحرام على أصح الوجهين عند أصحابنا وبه قال الحنابلة (الحادية عشرة) استدل به على أنه لو نذر إتيان مسجد المدينة لزيارة قبر النبي ﷺ لزمه ذلك لانه من جهة المقاصد التي يؤدي لها ذلك المحل بل هو أعظمها وقد صرح بذلك القاضي ابن كج من أصحابنا فقال عندي إذا نذر زيارة قبر النبي ﷺ لزمه الوفاء وجها واحدا ولو نذر أن يزور قبر غيره فوجهان وللشيخ تقي الدين بن تيمية هنا كلام بشع عجيب يتضمن منع شد الرحل للزيارة وأنه ليس من القرب بل بضد ذلك، ورد عليه الشيخ تقي الدين السبكي في شفاء السقام فثنى صدور المؤمنين وكان والدي رحمه الله يحكي أنه كان معادلا للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن رجب الحنبلي في التوجه الى بلد الخليل عليه السلام فلما دنا من البلد قال نويت الصلاة في مسجد الخليل ليحترز عن شد الرحل لزيارته على طريقة شيخ الحنابلة ابن تيمية قال فقلت نويت زيارة قبر الخليل عليه السلام ثم قلت له أما انت فقد خالفت النبي ﷺ لأنه قال لا تشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد وقد شددت الرحل إلى مسجد رابع وأما أنا فاتبعت النبي ﷺ لأنه قال زدوا القبور. أفتقال إلا قبور الأنبياء؟ قال فبهت (قلت) ويدل على أنه ليس المراد إلا اختصاص هذه المساجد بفضل الصلاة فيها وأن ذلك لم يرد في سائر الأسفار قوله في حديث أبي سعيد المتقدم (لا ينبغي للعطى أن تشد رحاله إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير كذا وكذا) فيبين أن المراد شد الرحل الى مسجد

تبتغى فيه اهلالة لكل سفر والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ استدل به على أنه لو نذر إتيان المسجد الأقصى للهلالة فيه لزمه ذلك وهذا أصح قول الشافعي كما تقدم في مسجد المدينة وبعقل المالكية والحنابلة لكنه يخرج عنه بالصلاة في المسجد الحرام كما تقدم وصح النووي أيضا أنه يخرج عند الصلاة في مسجد المدينة قال ونصر عليه الشافعي في البويطي وبه قال الحنفية والحنابلة وقبل تقوم الصلاة في كل من المسجدين المذكورين مقام الآخر وقبل لا يقوم أحدهما مقام الآخر ويدل للأول في صحيح مسلم عن ميمونة رضي الله عنها أنها أفتت امرأة نذرت الصلاة في بيت المقدس أن تصلي في مسجد النبي ﷺ واستدلت بقوله عليه الصلاة والسلام (صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام) ﴿الثالثة عشرة﴾ استدل به على أنه لو نذر إتيان مسجد المدينة أو المسجد الأقصى لزمه ذلك وهو أحد أقوال الشافعي حكاه عنه البويطي وأقول الثاني أنه لا يلزم النذر بل يلغو نص عليه في الأم وهو الأظهر عند العراقيين والروائي وغيرهم فإذا قلنا بالاعتقاد النذر فهل يلزمه مع الاتيان شيء آخر فيه خلاف لأصحابنا والأصح عندهم نعم لأن الاتيان المجرد ليس بقرينة وحينئذ لا يصح أنه بتخير بين الاعتكاف والصلاة وقيل يعمين الاعتكاف وقيل تنهين الصلاة. وقال الشيخ أبو علي يكفي في مسجد المدينة أن يزور قبر النبي ﷺ وتوقف فيه إمام الحرمين من جهة أن الزيارة لا تتعاق بالمسجد وتعظيمه قال وقياسه أنه لو تصدق في المسجد أو صام يوما كفاده للامام والظاهر الاكتفاء بالزيارة ﴿الرابعة عشرة﴾ استدل به على أنه لو نذر إتيان غيرها من المساجد لصلاة أو غيره لم يلزمه ذلك لتصريحه عليه الصلاة والسلام باختصاص هذه المساجد بشد الرحل إليها وغيرها لأفضل لبعضها على بعض فتكفي صلاته في أي مسجد كان قال النووي هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا أحمد بن مسعدة المالكي فقال إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه قصده لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راكباً وماشياً وقال الأبيث بن سعد يلزمه قصد ذلك المسجد أي مسجد كان وقال الحنابلة في أحد الوجهين يلزمه إذا لم يصل فيه ولا في أحد

المساجد الثلاثة كفارة يمين وإن كان لا يتعقد نذره وفي وجه آخر لا كفارة عليه وفي الجواهر لا ينشأ لو ذكر موضعاً غير هذه الثلاثة فإن تعلقت به عبادة تختص به كرباط أو جهاد ناجز لزمه إتيانه ﴿الخامسة عشرة﴾ المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم ولا يختص ذلك بالمكان المعد للصلاة فيه قال أصحابنا لو ذكر الناذر بقعة أخرى من بقاع الحرم كالصفا والمروة ومسجد الخيف ومنى ومزدلفة ومقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وقبة زمزم وغيرها فهو كما لو قال المسجد الحرام حتى لو قال آتي دار أبي جهل أو دار الخيزران كان الحكم كذلك لشمول حرمة الحرم في تنفير الصيد وغيره للجميع وفي معجم الطبراني الأوسط من حديث أبي هريرة مرفوعاً (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الخيف ومسجد الحرام ومسجدى) قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وفي إسناده خيثم بن مروان وهو ضعيف والحديث شاذ لمخالفته للأحاديث الصحيحة إلا أن الحكم بالنسبة إلى مسجد الخيف صحيح بالنسبة إلى الحصر قال القرطبي عند ذكر نذر إتيان المساجد فلو قال آتي مسجد الخيف فهو كمسجد الحرام لأنه من الحرم انتهى ﴿السادسة عشرة﴾ ذكر النووي في شرح مسلم وغيره أن تضعيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام الذي كان في زمنه دون ما أوسع بعده ومقتضى ذلك أنه لو نذر الصلاة في بقعة من المسجد مما هو زائد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام لم يمين وكان كغيره من المساجد وفيه بعد ونظر ظاهر ﴿السابعة عشرة﴾ إن قلت لم سمي المسجد الأقصى ولم يكن بعد المسجد الحرام غيره في الصحيحين عن أبي ذر (قلت يا رسول الله أي مسجد وضع أول؟ قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال ثم المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة) قلت علم الله تعالى أن مسجد المدينة سبني فيكون قاصياً أي بعيداً من مسجد مكة ويكون مسجد بيت المقدس أقصى فسمى بذلك باعتبار ما يؤول حاله إليه والله تعالى أعلم ﴿الثامنة عشرة﴾ قال الخطابي قال بعض أهل العلم لا يصح الاعتكاف إلا في واحد من هذه المساجد الثلاثة وعليه تأويل الخبر

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (صَلَاةُ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهِمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) زَادَ الشَّيْخَانِ (مَسْجِدِي هَذَا) وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهِمَا سِوَاهُ) وَزَادَ

الحديث الثالث

وعن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام) (فيه فوائد الأولى) أخرجه من هذا الوجه مسلم وابن ماجه من رواية سفيان بن عيينة ومسلم وحده من رواية معمر كلاهما عن الزهري عن سعيد وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه من رواية مالك عن زيد بن رباح وعبد الله بن أبي عبد الله الأغر كلاهما عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة وثقله عند البخارى والترمذى (مسجدى هذا) ورواه مسلم من رواية الزهري والنسائي من رواية سعد بن إبراهيم كلاهما عن أبي عبد الله الأغر وأبو سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة ثم شكوا في رفعه نصافاً خبرها عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ (فاني آخر الانبياء وإن مسجدى آخر المساجد) وقال ابن عبد البر روى عن أبي هريرة من طرق ثابتة صحاح متواترة ولم يرد بذلك التواتر الذي يذكره أهل الأصول وإنما أراد الشهرة والله أعلم (الثانية) اختلاف العلماء في معنى الاستثناء في قوله (إلا المسجد الحرام) فقال الجمهور معناه : إلا المسجد الحرام فان الصلاة فيه أفضل من الصلاة في مسجد المدينة ؛ حكاه ابن عبد البر عن ابن الزبير وعطاء بن أبي رباح وقتادة وسفيان بن عيينة ومن المالكية مطرف وابن وهب وجماعة أهل الأثر وقلبه الشافعي وأحمد ويدل له ما رواه الامم أحمد والبرار في مسندهما وابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه وغيرهم عن

أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ (وَصَلَاةٌ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا)

عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله ﷺ (صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا) قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه احفظ وأثبت من جهة النقل وهو أيضا صحيح في النقل لأن مثله لا يدرك بالرأى مع شهادة أئمة الحديث الذى رفعه بالخط والتقية وقال النووى حديث حسن وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى رجاله رجال الصحيح وفى رواية للطبراني فى هذا الحديث (وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من صلاة فى مسجدى بألف صلاة) وروى ابن ماجة عن جابر أن رسول الله ﷺ قال (صلاة فى مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ؛ وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه) قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى إسناده جيد (قلت) ويقع فى بعض نسخ ابن ماجة (من مائة صلاة) بدون ألف والمعتمد ما نقلته أولا والحديثان معا حديث ابن الزبير وحديث جابر كلاهما من رواية عطاء بن أبى رباح عن صحابة وذلك غير قاذح فيهما لأن عطاء إمام واسع الرواية فيحور أن يكون عنده عنهما وقال ابن عبد البر لما ذكر حديث جابر نقلته ثقات كلهم ، وجائز أن يكون عند عطاء فى ذلك عنهما فيكونان حديثين وعلى هذا يحمله أهل العلم بالحديث ورواه الامام احمد فى مسنده من رواية عطاء عن ابن عمر وفيه بعد قوله إلا المسجد الحرام فهو أفضل قال والذى وإسناده صحيح ورواه ابن عبد البر فى التمهيد بهذا اللفظ وبلغت (فان الصلاة فيه أفضل) وبلغت (فانه أفضل منه بمائة صلاة) قال وهو عندهم حديث آخر بلا شك فيه لأنه روى عن ابن عمر من وجوه وروى الطبرانى عن أنس الدرداء قال قال رسول الله ﷺ (الصلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة فى مسجدى

بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسة صلاة) ورواه ابن عبد البر من طريق البزار ثم قال قال البزار هذا إسناد حسن وفي سنن ابن ماجه حديث آخر يقتضى تفضيل الصلاة في مسجد مكة إلا أنه يخالف لما تقدم في قدر الثواب رواه عن أنس مرفوعا وفيه (وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة وصلاته في مسجدى بخمسين ألف صلاة ، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة) قال والذى رحمه الله فيه أبو الخطاب الدمشقى يحتاج إلى الكشف عنه وذهب آخرون إلى أن معنى الاستثناء إلا المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجدى أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة ذكر ابن عبد البر أن يحيى بن يحيى سأل عبد الله بن نافع عن معنى هذا الحديث فذكر هذا ثم قال ابن عبد البر تأويل ابن نافع بعيد عند أهل المعرفة باللسان قال ويلزمه أن يقول إن الصلاة في مسجد الرسول ﷺ أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بتسمئة ضعف وتسعة وتسعين ضعفا وإذا كان هكذا لم يكن للمسجد الحرام فضل على سائر المساجد إلا بالجزاء اللطيف على تأويل ابن نافع وحسبك ضعفا نقول يقول إلى هذا ، وقال ابن بطلال مثل بعض أهل العلم بلسان العرب الاستثناء في هذا الحديث بمنال بين فيه ، معناه . فإذا قلت التمين أفضل من جميع البلاد بألف درجة إلا العراق جاز أن يكون العراق مساويا ليمين وجاز أن يكون فاضلا وأن يكون مفضولا فإن كان مساويا فقد علم فضله وإن كان فاضلا أو مفضولا لم يعلم مقدار المفاضلة بينهما إلا بدليل على عدة درجات إما زائدة على ذلك أو ناقصة عنه (قلت) هذا كلام فيه إنصاف بخلاف كلام ابن نافع وقد قام الدليل على أن المسجد الحرام فاضل بمائة درجة وقد سبق ذلك فوجب الرجوع إليه ثم قال ابن عبد البر وقد زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أن الصلاة في مسجد النبي ﷺ أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة ومن غيره بألف صلاة قال واحتج لذلك بما رواه سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن ابن أبي عمير قال سمعت عمر يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه قال وزول بعضهم هذا الحديث أيضا عن عمر على أن الصلاة في مسجد النبي

ﷺ خير من تسعمائة صلاة في المسجد الحرام قال وهذا كله تأويل لا يعضده
 دليل وحديث سليمان بن عتيق هذا لاحجة فيه لأنه مختلف في إسناده وفي لفظه
 وقد خالفه فيه من هو أثبت منه فمن الاختلاف أنه روى عنه عن ابن الزبير
 عن عمر بلفظ (صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة في مسجد النبي
 ﷺ) و بلفظ (صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من
 المساجد إلا مسجد رسول الله ﷺ) فأما فضله عليه بمائة صلاة (قال فكيف
 يحتجون بحديث قدر روى فيه ضد ما ذكروه أيضا من رواية الثقات إلى ما في إسناده
 من الاختلاف أيضا وقد ذكره عبد الزاق عن ابن جريج قال أخبرني سليمان بن
 عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من
 مائة صلاة فيه ويشير إلى مسجد المدينة ثم روى ابن عبد البر بإسناده عن سليمان
 ابن عتيق عن ابن الزبير عن عمر (صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف
 صلاة فيما سواه إلا مسجد رسول الله ﷺ) فأما فضله عليه بمائة صلاة (ثم قال
 على أنه لم يتابع سليمان بن عتيق على ذكره عمرو وهو مما أخطأ فيه عندهم وانفرد
 به، وما انفرد به فلا حجة فيه وإنما الحديث محفوظ عن ابن الزبير انتهى (الثالثة)
 استدلل به الجمهور بالتقرير الذي قدمته على تفصيل مكة على المدينة لأن الأمكنة
 تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو
 مذهب سفيان بن عيينة والشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه وابن وهب
 ومطرف وابن حبيب الثلاثة من أصحاب مالك وحكاه الشافعي عن عطاء بن أبي
 رباح والمكيين والكوفيين وبعض البصريين والبغداديين وحكاه ابن عبد البر
 عن عمرو وعلي وابن مسعود وأبي الدرداء وابن عمر وجابر وعبد الله بن الزبير وقادة
 سكن حكي القاضي عياض والنووي عن عمر أن المدينة أفضل وحكاه ابن بطال
 عن عمر بصيغة التريض فقال وروى عن عمر قال ابن عبد البر وقد روى عن مالك
 بإسناد على أن مكة أفضل الأرض كلها قال ولكن المشهور أن أصحابه في منعبه
 تفصيل المدينة ومما يدل للجمهور ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة عن
 م — ٤ — طرح تريب سادس

عبد الله بن عدى بن حمراء قال (رأيت رسول الله ﷺ واقفا على الخزوة فقال والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أنى أخرجت منك ماخرجت) قال الترمذى حسن صحيح وقال ابن عبد البر هذا من أصح الآثار عن النبي ﷺ قال وهذا قاطع فى محل الخلاف انتهى وذهب آخرون إلى تفضيل المدينة على مكة وهو قول مالك وأهل المدينة وحكاه زكريا الشاجى عن بعض البصريين والبغداديين وتقدم قول من حكاه عن عمر قال ابن عبد البر واستدل أصحابنا على ذلك بقوله ﷺ (ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة) قال وركبوا عليه قوله ﷺ (موضع سوط فى الجنة خير من الدنيا وما فيها) قال وهذا لا دليل فيه على ما ذهبوا إليه لأنه إنما أراد به ذم الدنيا والزهدي فيها والترغيب فى الآخرة فأخبر أن اليسير من الجنة خير من الدنيا كلها وأراد بذكر السوط والله أعلم التقليل لا أنه أراد موضع السوط بعينه بل موضع نصف سوط وربع سوط من الجنة الباقية خير من الدنيا القانية، ثم قال ولا حاجة لهم فى شيء مما ذهبوا إليه ولا يجوز تفضيل شيء من البقاع على شيء إلا بخبر يوجب التسليم له ثم ذكر حديث ابن حمراء المتقدم وقال كيف يترك مثل هذا النص الثابت ويمال إلى تأويل لا يجمع متأوله عليه ! (اربعة) استثنى القاضى عياض من القول بتفضيل مكة البقعة التى دفن فيها النبي ﷺ وضمت أعضائه الشريفة وحكى اتفاق العلماء على أنها أفضل بقاع الأرض قال النووى فى شرح المهذب ولم أر لأصحابنا تعرضا لما نقله، قال ابن عبد البر وكان مالك يقول من فضل المدينة على مكة أنى لا أعلم بقعة فيها قبر نبي معروف غيرها قال ابن عبد البر يريد ما لا يشك فيه فإن كثيرا من الناس يزعم أن قبر إبراهيم عليه الصلاة والسلام بيت المقدس وأن قبر موسى عليه الصلاة والسلام هناك ثم ذكر حديث أبى هريرة المرفوع فى سؤال موسى عليه السلام ربه أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر ثم قال إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضائها أما من تقربه وأنه ليس على وجه الأرض أفضل بعد مكة منها فقد أنزلها منزلها واستعمل لقول بما جادع النبي ﷺ فى مكة وفيها تم روى ابن عبد البر عن على بن أبى

طالب أنه قال إني لأعلم اى بقعة أحب الى الله فى الأرض هى البيت الحرام وما حوله (الخامسة) قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى فى حديث عبدا لله ابن الزبير وجابر وابن عمر وأبى الدرداء وأنس مرفوعا (أن الصلاة فى المسجد الحرام مائة ألف صلاة) وفى حديث عمر موقوفا عليه (أن الصلاة فيه خير من مائة صلاة) وهكذا رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث عائشة مرفوعا وفى بعض طرق أثر عمر (أن الصلاة فى المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة بمسجد المدينة) وفى حديث الأرقم (أن الصلاة بمكة أفضل من ألف صلاة ببيت المقدس) رواه أحمد وغيره قال والجمع بين هذا وبين ما تقدم أن يحمل أثر عمر باللفظ الأول وحديث عائشة على تقدير صحتهما على أن المراد خير من مائة صلاة فى مسجد المدينة فيكون موافقا لحديث ابن الزبير ومن معه وحديث الأرقم وأثر عمر باللفظ الثانى يقتضى أن تكون الصلاة فى المسجد الحرام بألف ألف صلاة وإذا تعدد الجمع فيرجع الى الترجيح وأصح هذه الأحاديث حديث ابن الزبير وجابر وابن عمر وأبى الدرداء فإن أسانيدھا صحيحة قال وأما الاختلاف فى مسجد المدينة فأكثر الأحاديث الصحيحة (أن الصلاة فيه خير من ألف صلاة) وفى حديث أبى الدرداء (أنها بألف صلاة) من غير تفصيل على الألف وفى حديث أنس عند ابن ماجه (أن الصلاة فيه بخمسين ألف صلاة) وفى حديث أبى ذر عند الطبرانى فى الأوسط (أن الصلاة فيه أفضل من أربع صلوات ببيت المقدس) قال وقد احتلفت الأحاديث فى المقدار الذى تضاعف به الصلاة فى مسجد بيت المقدس فعند ابن ماجه من حديث مسونة مولاة النبى ﷺ عن النبى ﷺ (أن الصلاة فيه كألف صلاة فى غيره) وعند الطبرانى فى حديث أبى الدرداء (أن الصلاة فيه بخمسمائة صلاة) وفى حديث أنس عند ابن ماجه (أن الصلاة فيه بخمسين ألف صلاة) فعلى هذا تكون الصلاة بمسجد المدينة إما بأربعة آلاف على مقتضى حديث مسونة وإما بألف على مقتضى حديث ابن الدرداء وأما بما تى ألف صلاة على مقتضى حديث أنس أسكنه فى هذا الحديث سوى بين مسجد المدينة وبين مسجد بيت المقدس وأصبح طرق أحاديث الصلاة

بيت المقدس (أنها بألف صلاة) فعلى هذا أيضا يتولى المسجد الأقصى مع مسجده المدينة وعند أحمد من حديث أبي هريرة أو عائشة مرفوعا (صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الأقصى) وعلى هذا فتصل هذه الرواية على تقدير ثبوتها إلا المسجد الأقصى فلنهما مستويان في الفضل ولا مانع من المصير الى هذا أى فانه ليس بأفضل من ألف صلاة فيه بل هو مساو له وأصح طرق أحاديث التضعيف في المدينة أنها أفضل من ألف والأصح في بيت المقدس أنها بألف فيمكن أيضا ان يكون التفاوت بينهما بالزيادة على الألف والله أعلم انتهى كلام والذى رحمه الله (السادسة) ظاهر الحديث أنه لا فرق في تضعيف الصلاة بين القرض والنفل وبه قال أصحابنا ومطرف من المالكية وذهب الطحاوى الى اختصاص التضعيف بالقرض وهو مقتضى كلام ابن حزم الظاهرى لأنه أوجب صلاة القرض في أحدا المساجد الثلاثة بنذر ذلك ولم يوجب التطوع فيها بالنذر قال النووي وهو خلاف إطلاق الأحاديث الصحيحة (قلت) قد يقال لاعموم فى اللفظ لأنه نكرة فى سياق الإثبات وساعد ذلك أن النبى ﷺ قال (أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة) وقد يقال هو عام لأنه وإن كان فى الإثبات فهو فى معرض الامتنان وقال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى تكون النوافل فى المسجد مضاعفة بما ذكر من ألف فى المدينة ومائة ألف فى مكة ويكون فعلها فى البيت أفضل لعموم قوله ﷺ فى الحديث الصحيح (أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة) بل ورد فى بعض طرقه أن النافلة فى البيت أفضل من فعلها فى مسجده ﷺ (السابعة) استدلل به على أن تضعيف الصلاة فى مسجد المدينة يختص بمسجده ﷺ الذى كان فى زمنه دون ما أحدث بعده فيه من الزيادة فى زمن الخلفاء الراشدين وغيرهم لأن التضعيف إنما ورد فى مسجده وذلك هو مسجده. وأيضا فقد أكد ذلك بقوله فى رواية الصحيحين (مسجدى هذا) وبذلك صرح النووى وقال: ينبغي أن يحرص المصلى على ذلك وينفطن لما ذكره رقاى رالذى رحمه الله فى شرح الترمذى هذا شبه بما اذا اجتمع الاسم والاشارة هل تنبى بالاشارة أو الاسم (فان) لم يظهر لى ذلك فالاسم والاشارة

متفقان هنالك كونه أضاف المسجد اليه وأشار الى الموجود ذلك الوقت ولو كان
 لفظه (مسجد المدينة هذا) لكان من تعارض الاسم والاشارة لكن بشكل على
 هذا ما في تاريخ المدينة أن عمر رضى الله عنه لما فرغ من الزيادة في مسجد النبي
 ﷺ قال: لو انتهى الى الجبانة لكان الكل مسجد رسول الله ﷺ وعن أبي
 هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لوزيد في هذا المسجد ما زيد كان الكل
 مسجدى» وفي رواية (لو بنى هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدى)
 وعن ابن أبي دؤب أن عمر رضى الله عنه قال (لو مد مسجد رسول الله ﷺ
 إلى ذى الحليفة لكان منه) وقال عمر بن أبى بكر الموصلى بلغنى عن ثقات أن
 رسول الله ﷺ قال (ما زيدى مسجدى فهو منه ولو بلغ ما بلغ فأنصح ذلك فهو
 بشرى حسنة) (الثامنة) وهذا بخلاف المسجد الحرام فإنه لا يختص بالتضعيف
 بالمسجد الذى كان فى زمنه عليه الصلاة والسلام بل يشمل جميع ما زيد فيه لأن اسم
 المسجد الحرام يعم الكل بل المشهور عند اصحابنا أن التضعيف يعم جميع مكة
 بل صحح النووي أنه يعم جميع الحرم الذى يحرم صيده بما علم أن للمسجد الحرام
 أربع استعمالات (أحدها) نفس الكعبة كقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد
 الحرام) (الثانى) الكعبة وما حولها من المسجد كقوله تعالى سبحانه الذى أسرى
 بعبده ليلا من المسجد الحرام) فالمراد نفس المسجد فى قول أنس بن مالك ورجحه
 الطبرى وفى الصحيح ما يدل له وقيل أسرى به من بيت أم هانئ وقيل من شعب
 أبى طالب فيكون المراد على هذا فى هذه الآية مكة (الثالث) جميع مكة ومنه قوله
 تعالى (لتدخلن المسجد الحرام) قال ابن عطية وعظم القصد هنا إنما هو مكة (الرابع)
 جميع الحرم الذى يحرم صيده ومنه قوله تعالى (إلا الذين طاهدتم عند المسجد
 الحرام) وإنما كان عهدهم بالحديبية وهى من الحرم وكذلك قوله تعالى (ذلك
 لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام) قال ابن عباس أنه الحرم جميعه (التاسعة)
 قال النووي قال العلماء وهذا فيما يرجع الى الثواب فثواب صلاة فيه يزيد على ثواب
 ألف فيما سواه ولا يتعدى ذلك إلى الأجزاء عن القوائى حتى لو كان عليه
 صلاتان فصلى فى مسجد المدينة صلاة لم تجزه عنهما وهذا لا خلاف فيه والله أعلم

وَعَنْ بُرَيْدَةَ (أَنَّ أُمَّةَ سَوْدَاءَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَجَعَ مِنْ بَعْضِ مَنَازِيهِ فَقَالَتْ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ عِنْدَكَ بِالْذُّفِّ قَالَ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ فافْعَلِي، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ تَفْعَلِي فَلَا تَفْعَلِي، فَضْرَبَتْ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ وَدَخَلَ غَيْرُهُ وَهِيَ تَضْرِبُ وَدَخَلَ عُمَرُ فَجَعَلَتْ دُفَّهَا خَلْفَهَا وَهِيَ مُقْنَعَةٌ فَقَالَ

﴿العاشرة﴾ وجه إيراد هذا الحديث في باب النذر أنه يدل على فضل الصلاة في هذين المسجدين المسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ فلو نذر الصلاة في أحدهما لزمه ما ألزمه لأنه يتبين أنه قرينة وشأن القرب أن تلزم بالنذر

﴿الحديث الرابع﴾

وعن بريدة «أَنَّ أُمَّةَ سَوْدَاءَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَجَعَ مِنْ بَعْضِ مَنَازِيهِ فَقَالَتْ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ عِنْدَكَ بِالْذُّفِّ ، قَالَ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ فافْعَلِي ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ تَفْعَلِي فَلَا تَفْعَلِي ؛ فَضْرَبَتْ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ، وَدَخَلَ غَيْرُهُ وَهِيَ تَضْرِبُ وَدَخَلَ عُمَرُ قَالَ فَجَعَلَتْ دُفَّهَا خَلْفَهَا وَهِيَ مُقْنَعَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَفْرُقُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَا أَنْتَ جَالِسٌ هَاهُنَا وَدَخَلَ هَؤُلَاءُ فَلَمَّا أَنْ دَخَلَتْ فَعَلْتُ مَا فَعَلْتُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأُولَى﴾ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمُنَاقِبِ مِنْ جَامِعِهِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْثٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ (حَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ مَنَازِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بِنِ يَدَيْكَ بِالْذُّفِّ وَأَتَفَنَّى فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَاضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَفْرِقُ مِنْكَ يَاعْمُرُ ، أَنَا جَالِسٌ هَهُنَا
وَدَخَلَ هَؤُلَاءِ فَلَمَّا أَن دَخَلْتَ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ) رواه الترمذی
وقال (أَنِ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْدَفِّ وَأَتَقَى فَقَالَ لَهَا إِن كُنْتُ
تَذَرْتِ فَاضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا) وَزَادَ فِيهِ (ثُمَّ دَخَلَ عَلَىَّ وَهِيَ تَضْرِبُ
ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ) وقال حديث حسن صحيح غريب

دخل عثمان وهي تضرب ثم دخل عمر فألقت الدف تحت أستها ثم قعدت عليه
فقال رسول الله ﷺ إن الشيطان لبخاف منك يا عمر إني كنت جالسا وهي
تضرب فدخل أبو بكر وهي تضرب ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي
تضرب فلما دخلت أنت يا عمر ألقت الدف قال الترمذی هذا حديث حسن
صحيح غريب من حديث بريدة وفي الباب عن عمرو عاتشة (الثانية) قوله (إن
أمة سوداء) يحتمل أنها باقية على الرق ويحتمل انه سماها أمة باعتبار ماضى وقوله
ورجع من بعض مغازيه، جملة حالية وقد فيه مقدرة تقديره وقد رجع ، (والدف)
بضم الدال المهمة وتشديد الفاء معروف وحكى أبو عبيد عن بعضهم ان الفتح
فيه لغة ذكره في الصحاح وقال في النهاية هو بالضم والفتح وقوله (إن كنت فعلت)
أى النذر وقوله (فافعل) أى فاضربي وقد أوضح ذلك في رواية الترمذی وقوله
(فجعلت دفها خلفها) لا بنافى قوله في رواية الترمذی (تحتها) فيكون تحتها من جهة
ظهرها وقوله وهي (مقنعة) بتشديد النون وفتحها أى مستترة بقناعها وقوله
(ليفرق منك) بفتح الراء أى يخاف (الثالثة) قسم أصحابنا الفقهاء الذور الى
معصية وطاعة ومباح فمعوا نذر المعصية ثم قسموا الطاعة إلى (واحب) فأبطلوا
نذره و«مدوب» مقصود وهو ما شرع للتقرب به وعلم من التاراع الا انه م تكليف
الخلق بإيقاعه كالصوم والصلاة ونحوهما خزموا نصحة نذره (ومندوب) لم يسرع

لكونه عبادة وإنما هو أعمال وأخلاق مستحسنة يرغب الشرع فيها لهظم فائدتها وقد يتنقى بها وجه الله تعالى فينال الثواب فيها لعبادة المرضى وزيارة القادمين وافشاء السلام واختلقوا في لزوم ذلك بالنذر على وجهين والأصح اللزوم وأما المباح الذي لم يرد فيه ترغيب كالأكل والنوم والقيام والقعود فلو نذر فعلها أو تركها لم يتعد نذره قال الأئمة وقد يقصد بالأكل التقوى على العبادة والنوم النشاط عند التهجّد فينال الثواب لكن الفعل غير مقصود والثواب يحصل بالقصد الجميل والضرب بالدف هو من الأمور المباحة فانه إن كان في عرس أو ختان فهو مجزوم عند أصحابنا بأماحته وإن كان في غيرها فاطلق صاحب المذهب والبغوى وغيرهما تحريمه وقال الامام والغزالي حلال ورححه الرافعي في المحرر والشرح الصغير والنووي في المنهاج وقد يقرن بالضرب بالدف قصد جميل كجبر يتبعة في عرسها واظهار السرور بسلامة من يعود تقععه على المسلمين ومن ذلك ضرب هذه المرأة بالدف فهو مباح بلاشك ولما قصدت به اظهار السرور بقدم النبي ﷺ سالماً حصل لها الثواب بالقصد الجميل وقد جزم أصحابنا في مثل ذلك بأنه لا يصح نذره فلا بد لهم من تخرج جواب عن هذا الحديث وقد بوب عليه البيهقي في سننه (باب ما يوفى به من نذر ما يكون مباحاً وإن لم يكن طاعة) ثم قال بعد ذكر الحديث يشبه أن يكون النبي ﷺ إنما أذن لها في الضرب لأنه أمر مباح وفيه إظهار للفرح بظهور رسول الله ﷺ ورجوعه سالماً لا أنه يجب بالنذر فتبويه يدل على أن المفعول وفاء للنذر وأن بعض المباحات يصح نذره ويوفى به وكلامه على الحديث يدل على أنه باق على إباحته ولم يفعل وفاء بالنذر ويدل على أنه وفاء بالنذر قوله عليه الصلاة والسلام (إن كنت نذرت فأضربي) ويمكن أن يقال في تأويل الحديث شيء آخر وهو أنه أريد بالنذر هنا الجمين ومعنى قولها نذرت حلفت وقوله عليه الصلاة والسلام (إن كنت نذرت) أي حلفت واذنه في الضرب اذن في الر وفعل المحلوف عليه وصح استعمال النذر في الجمين لما بينهما من الاشتراك وهو إزام الشخص نفسه بما لا يلزمه وذلك يكون تارة بالنذر وتارة بالجمين وقد ورد في الأثر استعمال

النذر في الأرض في قول سبعدين المسيب أن عمرو عثمان قضيا في الملقطة بنصف نذر الموضحة فإذا سمي الأرض نذرا فتسمية الحيث بذلك أولى لأنها أقرب إلى مدلوله من الأرض والله أعلم ﴿الرابعة﴾ استدلل به على أن صوت المرأة ليس بعورة إذ لو كان عورة ماسمعه النبي ﷺ وأقر أصحابه على سماعه ، وهذا هو الأصح عند أصحابنا الشافعية لكن قالوا يحرم الاصغاء إليه عند خوف الفتنة ولا شك أن الفتنة في حقه عليه الصلاة والسلام مأمونة ولو خشى أصحابه رضى الله عنهم فتنة ماسمعوها هذا إن كان حصل منها صوت بدليل قوله في رواية الترمذي (واتقى) وليست هذه اللفظة في مسند أحمد ولا في رواية واحد منهما أنها تغنت بصوتها وحيثئذ فليس في الحديث دليل على ما ذكرناه ﴿الخامسة﴾ إن قلت إذا كان هذا مباحا وقد فعل بحضور النبي ﷺ وإذنه فكيف ينسب إلى الشيطان ويؤتى بما يدل على أن فعله كان بتسويله فلما حضر عمر رضى الله عنه هرب الشيطان لخوفه منه فانتقطع ذلك التسويل وما ترتب عليه من الضرب بالدف (قلت) (يحتمل وجهين) (أحدهما) أن الأصل في الضرب بالدف والغناء أنه من باب اللهو وأنه يحرر إلى ما لا يرضى فعله كما يقال الغناء يريد الزنا إلا أن تقرن به نية صالحة تصرفه عن ذلك كما في هذه الحالة وقد كان النبي ﷺ عالما بهذه القرينة فلما حضر عمر رضى الله عنه وكان من شأنه المبادرة إلى انكار مثل هذا ، والصورة أنه غير عالم بهذه القرينة فخشيت من مبادرته أن يوقع بها محذورا فقطعت ما هي عليه فأعلمه النبي ﷺ بأن الشيطان يخاف منه وإن لم يكن للشيطان نصيب فيما كانت فيه هذه المرأة لكن الشيء بالشيء يذكر فشبه النبي ﷺ حالتها في انكفافها عما كانت فيه بحالة الشيطان الذي يخاف من عمر ويهرب عند حضوره (الثاني) أن الشيطان لم يكن عنده هذه الدقيقة وهي أن مثل هذا اللهو يصير حسنا بالقصد الجميل أو لم يعرف حصول هذا القصد فلما حضر عمر هرب هو لظنه أن هذا اللهو وإن كان الأمر بخلافه وكم يفوت العارفين من الدقائق فضلا عن التباطير والله أعلم ﴿السادسة﴾ ذكر ابن طاهر في المبهمات أن هذه المرأة اسمها سديسة مولاة حفصة وذكر ابن عبد البر

﴿ كِتَابُ الْبُيُوعِ ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ يَنْعَا يَنْعَاهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُفْتَحَ النَّاقَةُ ثُمَّ تُفْتَحَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا ، وَلَمْ يَقُلْ مُسْلِمٌ « ثُمَّ تُفْتَحَ وَإِنَّمَا قَالَ ثُمَّ تَحْمِلُ الَّتِي تُجِبَتْ »

في الاستيعاب (سديدة الأنصارية) وذكر أنها روت عن النبي ﷺ (مارأى الشيطان عمر إلا خر لوجهه) وقال روى عنها سالم (تعدي في أهل المدينة) وقال أبو بكر بن فتحون في تقدمه على الاستيعاب ضبطه بفتح السين ورأيت بخط ابن مفرج بضم السين على التصغير ثم ذكر ابن فتحون أنه اختلف في حديثها فروى عنها عن النبي ﷺ وعنهما عن حفصة عنه والله أعلم

﴿ كِتَابُ الْبُيُوعِ ﴾

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عن نافع عن ابن عمر (ان رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبله وكان فيما يبتاعه أهل الجاهلية ؛ كان الرجل يبتاع الجزور الى أن تفتح الناقة ثم تفتح لتي في بطنها) (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي من رواية مالك وأخرجه الترمذي وأبو داود من رواية عبيد الله بن عمر وأخرجه مسلم والنسائي من رواية الثعلبي بن سعد وأخرجه الترمذي والنسائي من رواية أيوب السخيتاني عن سعيد بن جابر عن ابن عمر (الثانية) (حبل الحبله) بفتح الحاء والباء فيهما قال القاضي عياض ورواه بعضهم باسكان الباء في الأول وهو قوله (حبل) وهو غلط والصواب التفتح قال أهل اللغة الحبله هنا جمع حابل

كظام وظلمة وظجر وجرة وكاتب وكتبة قال الأخفش يقال حبلى المرأة فهي حابل والجمع نسوة حبله قال أبو عبيد وإنما دخلت عليه التاء للاشعار بالأنوثة فيه وقال ابن الأنباري وغيره الماء فيه للمبالغة وجوز والذي رحمه الله في شرح الترمذي أن تكون الحبلبة جمع حابله فإن صاحب المحكم حكى أنه يقال نادرا امرأة حابله من نسوة حبله قال النووي في شرح مسلم واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالأدميات ويقال في غيره من الحبل يقال حملت المرأة ولدا وحملت بولده وحملت الشاة سخلة ولا يقال حبلى قال أبو عبيد لا يقال لشيء من الحيوان حبلى إلا ما جاء في هذا الحديث انتهى وفيما حكاه من الاتفاق نظر فقد جعل صاحب المحكم هذا قولاً وحكى معه غيره فقال وقد اختلف في هذه الصفة أامة للأنثى أم خاصة لبعضهن فقيل لا يقال لشيء من الحيوان حبلى إلا في هذا الحديث وقيل كل ذات ظفر حبلى قال أوديمة حبلى محج مقرب (الثالثة) فسر في الحديث البيع المنهى عنه بأن يبيع شيئاً إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها، هكذا في رواية مالك وفي رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين (كان الجاهلية يتبايعون لحم الجوزور إلى حبل الحبلية، وحبل الحبلية أن تنتج الناقة ثم تحمل التي تجت فيها رسول الله ﷺ عن ذلك) فاعتبر في هذه الرواية حمل الثانية دون نتاجها وهو الذي ذكره الشيخ أبو اسحق الشيرازي في التنبيه فقال وهو أن يبيع بضمن إلى أن تحمل هذه الناقة وتلد ويحمل ولدها قال ابن عبد البر قد جاء تفسير هذا الحديث كما ترى في سياقه وإن لم يكن تفسيره مرفوعاً فهذا من قول ابن عمر وحسبك به انتهى وبهذا التفسير أخذ مالك والشافعي وهو محكى عن سعيد بن المسيب فهذا (أحد الأقوال) في تفسيره وهو أصحها لموافقة الحديث (القول الثاني) أنه يبيع نتاج النتاج وهو الذي فسره به أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن علية وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن حبيب من المالكية والترمذي في جامعه وأبو بكر بن الأنباري والجوهري في الصحاح وقل النووي في شرح مسلم وهذا أقرب إلى اللغة لكن الراوى هو ابن عمر رضي الله عنهما وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف . ومذهب الشافعي ومعتق الأصوليين

أن تفسير الراوى مقدم إذا لم يخالف الظاهر انتهى (القول الثالث) أنه بيع مافى بطون الانعام صدر به صاحب المحكم كلامه فقال هو أن يباع مافى بطن الناقة قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى وهذا ضعيف إنما هذا بيع المضامين كما فسر به سعيد بن المسيب وفرق بينه وبين جبل الحبل كما رواه مالك فى الموطأ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لارى فى الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن ثلاث عن المضامين والملاقيح وحبل الحبل المضامين مافى بطون إنثى الابل والملاقيح مافى ظهور الجبال وحبل الحبل بيع كان أهل الجاهلية يتبايعونه كان الرجل منهم يتنازع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم ينتج الذى فى بطنها (قلت) المشهور فى الملاقيح والمضامين عكس ما فسر به سعيد بن المسيب فالملاقيح مافى البطون والمضامين مافى الظهور (القول الرابع) أن الحبل هنا شجرة العنب وأن المراد به بيع العنب قبل أن يبدو صلاحه حكاه صاحب المحكم أيضا فقال وقيل معنى حبل الحبل حمل الكرمة قبل أن تبلغ وحمل حملها قبل أن تبلغ حبلا وهذا كما نهى عن بيع تمر النخل قبل أن يزهى انتهى وهذان القولان الأخيران غريبان ﴿الرابعة﴾ البيع المذكور بالتفاسير الثلاثة الأولى متفق على بطلانه (أما الأول) فلا يبيع بشمس إلى أحل مجهول والأحل يأخذ قسطا من الثمن (وأما الثانى) فلا يبيع معدوم ومجهول وغير مملوك للبائع وغير مقدور على تسليمه (وأما الثالث) فلبعض هذه المعانى (وأما الرابع) فأن فيه تفصيلا سيأتى بيانه فى حديث النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ﴿الخامسة﴾ الجزور البعير ذكرنا كان أو أنثى إلا أن اللفظة مؤنثة تقول هذه الجزور وإن أردت ذكرها والجمع جزر وحزائر ثم يحتمل أن يكون ذكر الجزور فى تفسير الحديث قيدا فيما كان يفعله أهل الجاهلية فلم يكونوا يتبايعون هذا البيع إلا فى الجزر خاصة ويحتمل أنه مثال وأنهم كانوا يفعلون ذلك فى غيرها أيضا وقوله (تذج) بضم التاء الأولى وإسكان النون وفتح التاء الثانية والجيم أى تلد والناقة فاعل وهذا الفعل مع إسناده للفاعل على صيغة المند للمفعول هكذا صيغته فى لغة العرب

وَعَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ)

الحديث الثاني

وعنه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ) (فيه فوائد الأولى) اتفق عليه الشيخان والنسائي وابن ماجه من طريق مالك ورواه النسائي أيضا من رواية كثيرين فرقد كلاهما عن نافع وقال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة أصحاب مالك وزاد فيه القعنبي قال وأحسبه قال (وَأَنَّ تَتَلَقَّى السِّلْعَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا الْأَسْوَاقُ) ولم يذكر غيره هذه الزيادة ورواه أبو يعقوب اسماعيل بن محمد قاضي المدائن قال أنا يحيى بن موسى أنا عبد الله بن نافع حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ قَالَ وَالتَّخْيِيرُ أَنْ يَمْدَحَ الرَّجُلُ سِلْعَتَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ هَكَذَا قَالَ التَّخْيِيرُ وَفَسَّرَهُ وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَى هَذَا الِافْظِ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ النَّجْشُ أَنْتَهَى **الثانية** (النجش) بفتح النون واسكان الجيم وبالشين المعجمة بفسره أصحابنا الشافعية بأن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها بل ليخدع غيره ويغره ليزيد ويشترها وكذا فسره به الحنفية والمالكية والحنابلة كما رأيت في الهداية وكتاب ابن الحاجب والمحرم لابن تيمية وعبارة الهداية هو أن يزيد في الثمن ولا يزيد الشراء ليرغب غيره وعبارة ابن الحاجب هو أن يزيد ليغفر وكذا قال صاحب المحرم إن النجش مزادة من لا يريد الشراء تغريراً له وقيد الترمذي ذلك في جامعه بأن تكون الزيادة بأكثر مما يسوى وكذا قيد ابن عبد البر وابن العربي بأن تكون الزيادة فوق ثمنها وقال ابن العربي إنه لو زاد فيها حتى ينتهي إلى قسمتها فهو ماحور بذلك ركداً ذكر هذا التقييد ابن الرفعة من متأخري أصحابنا وعلله الذي رحمه الله في شرح الترمذي عن الحنفية والمالكية وهو يخالف لما في كتبهم ولذلك قلت عذرهم أولاً **الثالثة** أصل النجش في اللغة الاسئارة ومنه نمش الصيد أحسنه بالصم تحتاً إذا أسرته سمي الناجش في السلعة ناحشاً لأنه يبرأ رغبه فيها ويرفع ثمنه وقال ابن قتيبة أصل النجش الختل

وهو الخدع ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يجتال الصيد ويحتال له وكل من استنار شيئاً فهو ناجش وقال الهروي قال أبو بكر النجش المدح والاطراء وعلى هذا معنى الحديث (لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة) (الرابعة) النجش حرام لورود النهي عنه ولما فيه من المكر والخدعة وهذا إجماع كما حكاه غير واحد (والاثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع فأن واطأه على ذلك أثماً جميعاً لكن هل يبطل مع ذلك البيع أو يثبت الخيار خاصة أو لا يثبت واحد من الحكمين؟ فيه ثلاثة مذاهب (أحدها) أن البيع يبطل بناء على أن النهي يقتضي الفساد حكاه ابن عبد البر عن طائفة من أهل الحديث وأهل الظاهر وهو رواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان البائع هو الناجش أو كان غيره لكن بموافاته (الثاني) أنه يثبت للمشتري الخيار إذا كان ذلك بموافاة البائع أو بعلمه قاله ابن القاسم وهو المشهور عند المالكية قالوا ما فاته العين فله القيمة ما لم تزد وقال بعضهم ثبوت الخيار وإن لم يكن ذلك بموافاة البائع أو بعلمه إذا كان ذلك بسببه كإنبه وعبدته ومحوهما وثبوت الخيار إذا كان بموافاة البائع وجه عند الشافعية الأصح خلافه؛ وقال الحنابلة ثبوت الخيار حيث لم يبطل البيع لكونه ليس بموافاة البائع لكن شرطه عندهم أن يغبن به طاعة نص عليه أحمد واختلفوا في هديوه فقدروه بعضهم بالثلث وبعضهم بالسدس؛ وقال ابن حزم الظاهري بثبوت الخيار إذا وقع البيع بزيادة على القيمة ولم يتعرض لموافاة البائع (الثالث) أن البيع صحيح ولا خيار لتقصير المشتري وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والاختلاف الذي حكناه في القول الثاني يمكن أن يجتمع فيه خمسة أقوال (الخامسة) قال الزافعي أطلق الشافعي في المختصر معصية الناجش وشرط في معصية من باع على بيع أحبه أن يكون عالماً بالحديث الوارد فيه قال الشارحون السبب فيه أن النجش خديعة وتحريم الخديعة واضح لكل أحد؛ معلوم من الالتفات العامة وإن لم يعلم هذا الخبر بخصوصه والبيع على بيع الأخ إنما علم تحريمه من الخبر الوارد فيه فلا يعرفه من لا يعرف الخبر قال زافعي ونك أن تقول البيع على بيع أحبه إضراراً أيضاً وتحريم الإضرار معلوم

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ .
لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَا
تَتَاخَشُوا وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تُصَرُّوا الْأَبِلَ وَالْغَنَمَ قَبْلَ ابْتِاعِهَا

من الألفاظ العامة والوجه تخصيص المعصية بمن عرف التحريم بعموم أو خصوص
انتهى وحكى البيهقي في سننه عن الشافعي رحمه الله أنه قال فمن نجش فهو عاص
بالنجش إن كان عالما بهي النبي ﷺ فظهر بذلك أن مذهب الشافعي في البيع على
بيع أحيه وفي النجش واحد وهو اشتراط العلم وقد حكى هذا النص أيضاً المتولى
في التمهة والله أعلم .

حديث الحديث الثالث

وعن الأعرج عن أبي هريرة (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ
لِلْبَيْعِ وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَتَاخَشُوا وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تُصَرُّوا
الْغَنَمَ وَالْأَبِلَ فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا
أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ (فيه فوائد في الأولى) أخرجه الشيخان
وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك عن أبي الزناد وليس في رواية
النسائي ذكر التصرية وأخرج البخاري حديث المصراة من رواية جعفر بن ربيعة
كلاماً عن الأعرج وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي حديث المصراة
من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ (من اشترى شاة مصراة فهو بخير
النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لا سمراء) لفظ مسلم وفي
لفظه ولا يبي داود والترمذي (فهو بالخمار ثلاثة أيام وفيه صاعاً من طعام لا سمراء)
وعند النسائي (ثلاثة أيام) وقال (وصاعاً من تمر لا سمراء) وذكر البخاري في صحيحه
الاحتلاف على ابن سيرين في الطعام والتمر وذكر الثلاث وإسقاطها وقال
والتمر أكثر ورواه البخاري وأبو داود من رواية ثابت بن عياض عن أبي هريرة

يَعْدَ ذَلِكَ قَهْوٌ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا
وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ (وَلْيَبْتَهِقْ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ طَرِيقِ
الشَّافِعِيِّ) (لَا تُعْصَرُوا إِلَّا بِإِلَافَةٍ وَالْقَهْمُ لِلْبَيْعِ)

بلفظ (من اشترى غنما مصراة فاحتلبها فان رضىها أمسكها وإن سخطها ففي حلبتها
صاع من تمر) ورواه مسلم والنسائي من رواية موسى بن يسار عن أبي هريرة
وفيه (صاع من تمر) ورواه مسلم أيضا من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن
أبي هريرة وفيه (يا غنار ثلاثة أيام) وقال (صاعا من تمر) ومن رواية همام عن أبي
هريرة وقال صاعا من تمر ورواه الترمذي من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة
وقال صاعا من تمر وروى مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن
عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا (لا يسم المسلم على سوم المسلم) ومن
رواية شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة ومن رواية شعبة عن
عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ نهى أن يستام
الرجل على سوم أخيه) وفي رواية (على سيمه أخيه) وروى البخاري هذه الرواية
الآخيرة بلفظ نهى رسول الله ﷺ عن التلقى وأن يبتاع المهاجر للأعرابي وأن
يشترط للمرأة طلاق أختها وأن يستام الرجل على سوم أخيه ونهى عن النجش وعن
التصريه) أوردته في الشروط ورواه مسلم أيضا بهذه السياقة بمعناه (الثانية)
فيه تحريم تلقى الركبان وفسره أصحابنا بأن يتلقى طائفة يحملون طعاما إلى البلد
فيشترية منهم قبل قدومهم البلد ومعرفة سعره ومقتضى هذا التفسير أن التلقى
لشراء غير الطعام ليس حكمه كذلك ولم أر هذا التقيد في كلام غيرهم ومقتضى
النهى عنه تحريمه وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة
والأوزاعي يجوز التلقى إذا لم يضر بالأسنان فإن ضر سكره كذا حكاه النووي
وقد والله صحيح الأول لأنهم انصريحوا ونهى في كتب الحنفية الكراهة في
حائض (الحائض) أن يضر بأهلها (أو) أن يضر سعر على الواردين فإن

أراد النووي ضرر أهل البلد فيرد عليه الحالة الثانية وإن أراد مطلق الناس تناول
 الصورتين ثم إن الكراهة عند بعضهم للتحريم فإن أرادوا ذلك هناك منذهبهم
 موافقا للمذهب الجمهور لكن قال ابن حزم إن أبا حنيفة كرهه إن أضر بأهل
 البلد دون أن يحظره قال وما نعلم أحداً قاله قبله وحكى ابن حزم عن مالك أنه
 لا يجوز فعله للتجارة ولا بأس به لا بتبائع القوت من الطعام والأضحية قال ولا
 نعلم عن أحد قبل مالك **﴿الثالثة﴾** شرط أصحابنا الشافعية في التحريم أن يعلم النهي
 من التلقي وكذا في سائر المناهي ويوافق ذلك ما رواه سحنون عن ابن القاسم
 أنه يؤدب إلا أن يعذر بالجبهة وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أنه يؤدب
 إذا كان معتاداً بذلك **﴿الرابعة﴾** واختلفوا في شرط آخر وهو أن يقصد التلقي
 فلم يقصده بل خرج لشغل فاشترى منهم في تحريمه خلاف عند الشافعية
 والمالكية والأصح عند الشافعية تحريمه لوجود المعنى وسيأتي عن الليث بن
 سعد اشتراط قصد التلقي **﴿الخامسة﴾** اختلف العلماء في أن البيع هل يبطل أم لا
 فقال الشافعي وأحمد لا يبطل فإن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل هذا
 الفعل بشيء من أركانه وشرائطه وإنما هو لأجل الإضرار بالكسبان وذلك
 لا يقدح في نفس البيع وقال آخرون يبطل لأن النهي يقتضي الفساد وحكاها الشيخ
 تقي الدين في شرح العمدة عن غير الشافعي من العلماء وهذه الصيغة لا صوم
 فيها ولبس المراد أن جميع العلماء غير الشافعي قائلون بالبطلان وإن كانت العبارة
 توهم ذلك وهذا قول في مذهب مالك حكاه سحنون عن غير ابن القاسم وقال ابن
 خواز نदार : البيع صحيح على قول الجميع وإنما الخلاف في أن المشتري لا يفوز
 بالساعة ويشركه فيها أهل الأسواق ولا خيار للبائع أو أن البائع بالخيار وقال
 ابن عبد البر ما حكاه ابن حواز نदार عن الجميع في حواز البيع هو الصحيح لا ما حكاه
 سحنون عن غير ابن القاسم أنه يفسخ البيع قال وكان ابن حبيب يذهب إلى فسخ
 البيع في ذلك فإن لم يوجد عرصت السلعة على أهل الوق و'اشتركوا فيها إن
 أحبوا وإن أبوها ردت على مبتاعها **﴿السادسة﴾** إذا قلنا إن البيع لا يبطل
 م ٥ — طرح تريب سادس

فهل يثبت للبائع الخيار أم لا؟ قال الشافعية لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر فإذا قدم فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد ثبت له الخيار سواء أخبر المتلقي بالسعر كاذبا أم لم يخبر وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر فوجهان (أصحهما) عندنا أنه لا خيار له لعدم الغبن (والثاني) ثبوته لاطلاق الحديث الذي رواه مسلم وغيره من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإدا أتى سيده السوق فهو بالخيار) وقال الحنابلة أيضاً بثبوت الخيار لكنهم قيدوه بأن يغبن بما لا يغبن به عادة واختلفوا في هديره فقدره بعضهم بالنك وبعضهم بالسدس واختلف المالكية القائلون بأن البيع لا يبطل على قولين (أحدهما) أن السلعة تعرض على أهل السلع في السوق فيشترون فيها بذلك الثمن بلا زيادة فإن لم يوجد لها سوق عرضت على الناس في المصرف فيشترون فيها إن أحبوا فإن نقصت عن ذلك الثمن لزم المشتري قاله ابن القاسم وأصبح (والثاني) يفوز بها المشتري وقال الليث بن سعد إن كان بائعها لم يذهب ردت إليه حتى تباع في السوق وإن كان قد ذهبت ارتجعت منه ويبيع في السوق ويدفع إليه ثمنها في السابعة في قال النووي قال العلماء سبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانتة ممن يخدعه قال الامام أبو عبد الله المازري (١) فإن قيل المنع من بيع الحاضر للبادي سببه الفرق بأهل البلد واحتمل فيه غبن البادي فالمنع من التلقي أن لا يغبن البادي ولهذا قال في (فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) فالجواب أن الترع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الجماعة فلما كان البادي إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رحيصا فانتفع به جميع سكان البلد نظر الشرع لأهل البلد على البادي ولما كان في التلقي إنما يتنفع المتلقي خاصة وهو واحد في مقابلة واحد لم تكن إباحة التلقي مصلحة لاسيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهي لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالرحص وقطع المواد عنهم وهم أكثر من المتلقي

فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض بين المسألتين بل هما متفقتان في الحكم والمصلحة انتهى وذكر بعضهم أن المنع من التلقي هو لمصلحة أهل البلد أيضا فإن التوافل إذا صنع معهم مثل هذا الصنع تأذوا من ذلك وكان سببا لاقطاعهم عن البلد فيتضرر أهل البلد باقطاع الجلب عنهم وقال ابن عبد البر معنى النهي عند مالك واليثة الرفق بأهل الأسواق لئلا يقطع بهم عما لو جلسوا يبتغون من فضل الله فنهى الناس أن يتلقوا السلم لأن في ذلك فسادا عليهم ومذهب الشافعي أن النهي إنما ورد رقعا بصاحب السلعة لئلا يبغض في غن سلعته وقد روى بمثل ما قاله الشافعي خبر صحيح يلزم العمل به فذكر رواية الخيار وفيما حكاها عن اليثة نظر لأنه يقول بثبوت الخيار للبائع كما يقوله الشافعي فذهب حيثئذ النظر للبائع لا لأهل البلد وذكر ابن حزم أن كلا القولين فسد فرجهما بأهل الحضر والجالبين سواء ولكنها الشرائع توحى إليه فيؤديها كما أمر **(التاسعة)** شرط بعض أصحابنا للتحريم شرطا آخر وهو أن يتبدى الملتقى القافلة بطلب الشراء منهم فلو ابتدؤوها فالتسوا منه الشراء منهم وهم طالمون بسعر البلد أو غير عالمين بخطوه على الخلاف فيما لو بان أن الشراء بسعر البلد أو أكثر وقد عرفت أن الأصح في هذه الصورة أنه لا خيار **(العاثرة)** قوله (لا تلقوا الركبان للبيع) يتناول بيع الركبان للملتقى وبيع الملتقى لهم وحمل أصحابنا صورة الحديث هي الأولى وحكوا في تحريم الثانية وجهين **(العاثرة)** حيث أثبتنا الخيار في هذه الصورة فاحتلف أصحابنا في أنه على الفور أو يمتد ثلاثة أيام والصحيح عدمه أنه على الفور وهو ظاهر الرواية المتقدمة **(الحادية عشرة)** ظاهر الحديث أنه لا فرق في النهي عن التلقى بين أن تكون المسافة التي يتلقى إليها قرية أو بعيدة وهو الذي يقتضيه إطلاق أصحابنا وغيرهم وقيد المالكية محل النهي بحد مخصوص واحتلفوا في ذلك الحد فقال بعضهم ميل وقال بعضهم فرسخان وقال بعضهم يومن وهو معنى ما رواه أبو قرة عن مالك أنه قال إني لأكره تلقي السامع وأن يبلغوا بالتلقي أربعة برد تنهى فان زادت المسافة على ذلك لم تدخل تحم الهوى وقيل لا رأيت إن كان ذلك على رأس

سنة أميال فقال لأبأس بذلك وكان ذلك جاز على طريقته في أن النظر لأهل
 البلد وإنما تتشوف أطعمهم لمن قرب منهم وأما البعيد فلا تشوف لهم إليه ولعل
 النظر في تحديد القرب للعرف و الله أعلم وحكى ابن حزم عن سفيان الثوري أنه
 منهى عنه إذا كان بحيث لا تقصر الصلاة إليه فإن تلقاها بحيث تقصر الصلاة
 فصاعدا فلا بأس بذلك (الثانية عشرة) باب البخارى فى صحيحه (باب
 منتهى التلقى) وأورد فيه حديث ابن عمر (كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم
 الطعام فنهانا النبي ﷺ أن نبيعه حتى نبلغ به سوق الطعام) وحديثه (كانوا
 يتبايعون الطعام فى أعلا السوق فيبيعونه فى مكانه فنهانا النبي ﷺ أن
 يبيعوه فى مكانه حتى ينقلوه) فبين بالرواية الثانية أن التلقى كان إلى أعلا السوق
 من غير خروج عن البلد وبين البخارى بتبويبه منتهى التلقى الجائز وهو ما لم
 يخرج من البلد فإن خرج منها وقع فى التلقى المنهى عنه وكلام أصحابنا يوافق
 هذا حيث قالوا فى تعريفه الذى قدمت ذكره (قبل قدومهم البلد) والمعنى
 فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر وطلب الحظ لأنفسهم فإن
 لم يفعلوا ذلك فهو بتقصيرهم وأما قبل دخول البلد فلم يبيعون السعر ولو
 أمكنهم معرفه فنادر لا يترتب عليه حكم وذكر ابن بطال أن ما كان خارجا عن
 السوق فى الحاضرة أو قريبا منها بحيث يجد من يسأله عن سعرها أنه لا يجوز الشراء
 هناك لأنه داخل فى معنى التلقى وأما الموضع البعيد الذى لا يقدر فيه على ذلك
 فيحوز فيه البيع وليس يتلقى قال مالك وأكره أن يشتري فى نواح المصر حتى
 يهبط به السوق قال ابن المنذر وبلغنى هذا القول عن أحمد وأصحق أنهما نهان
 التلقى خارج السوق ورحصافى ذلك فى أعلا السوق إلى آخر كلامه فرد تبويب البخارى
 إلى مذهبه والمعنى الذى ذكره فى أنه إذا وُجد من يسأله عن السعر كان الشراء حراما
 وإن لم يجد من يسأله عن السعر كان جائزا غير ملائم والذى يقتضيه النظر عكسه
 والله أعلم وحكى ابن عبد البر عن الليث بن سعد أنه قال أكره تلقى السلع وشراؤها
 فى الطريق أو على بابك حتى تقف السلعة فى سوقها التى تباع فيها قال وإن كان
 على بابه أو فى طريقه فرت به سلعة يريد صاحبها سوق تلك السلعة فلا بأس أن

يفترها إذا لم يقصد التلقی إنما التلقی أن يقصد لذلك وذكر ابن حزم أن حديث ابن عمر هذا 'ستدل به من أجاز التلقی قال ولا حجة لهم فيه لست أوجه (أحدها) أن المحتجين به هم القائلون بأن صاحب إذا روى خبراً ثم خالفه فقوله حجة في رد الخبر وقد صح عن ابن عمر التلقيا بترك التلقی (ثانيها) أنه لا كراهة عندهم في بيع الطعام حيث ابتاعه (ثالثها) أن معنى قوله فنهانا أن نبيعه أن نبتاعه (رابعها) أن هذا منسوخ بالنهي (خامسها) أنه محمول على أن البائعين أجازوا البيع (سادسها) ما قدمته من أن الرواية الأخرى بينت أن التلقی كان إلى أعلا السوق من غير خروج عنه ﴿الثالثة عشرة﴾ روى أشهب عن مالك أنه كره أن يخرج الرجل من الحاضرة إلى أهل الحواط فيشتري منهم الثمرة مكلها ورآه من التلقی وقال أشهب لا بأس بذلك وليس هذا بتلق ولكن اشتري الشيء بموضعه وقال ابن عبد البر لا أعلم خلافاً في جواز خروج الناس إلى البلدان في الأمعة والسلع ولا فرق بين القريب والبعيد من ذلك في النظر وإما التلقی تلقى من خرج ساعته يريد بها السوق وأما من قصده إلى موضعه فلم يتلقه انتهى ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله (لا تلقوا الركبان) خرج مخرج الغالب في أن الجاليل للمتاع يكونون جماعة ركباناً فلو كانوا مشاة أو كان الجالب للمتاع واحداً راكباً كان أو ماشياً كان الحكم كذلك وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له ﴿الخامسة عشرة﴾ فيه تحريم البيع على بيع أخيه وهو أن يقول لمن اشتري سلعة في زمن خيار المجلس أو الشرط افسخ لا يبيعك خيراً منه أو أرخص وهو يجمع عليه ﴿السادسة عشرة﴾ وفي معناه الشراء على شراء أخيه وهو أن يقول للبائع في زمن الخيار افسخ لا اشتري منك بأكثر وهو يجمع على منعه أيضاً وذهب ابن حبيب من المالكية وأبو عبيدة معمر بن المنذر وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو زيد الأنصاري إلى حمل البيع على بيع أخيه، والشراء على شراء أخيه لأن العرب تقول بعت بمعنى اشتريت قالوا لأنه لا يبيع أحد على بيع أحد في العادة وما أدري أي موجب لصرف اللفظ عن ظاهره والاستعمال الذي ذكره في تسمية الشراء بيعاً وإن كان صحيحاً ولكن عكسه أشهر منه وقد

رد ذلك ابن عبد البر وكون البيع على البيع لا يغلب وقوعه مردود بتقدير ذلك فهذا لا يقتضى أنه لا ينهى عنه **في السابعة عشرة** وفي معناه أيضا السوم على سوم أخيه وقد ورد النهى عنه على انفراد في الصحيحين بما تقدم وتوقف الشافعي في ثبوته فقال إن كان ثابتا ولست أحفظه ثابتا قال البيهقي قد ثبت من أوجه وبسط ذلك ثم قال وهذا حديث واحد واختلف الرواة في لفظه لأن الذي رواه على أحد هذه الألفاظ الثلاثة من البيع والسوم والاستيلاء لم يذكر معه شيئا من اللفظين الآخرين إلا في رواية شاذة ذكرها مسلم عن عمر والناقد عن سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ذكر فيها لفظ البيع والسوم جميعا وأكثر الرواة لم يذكروا عن ابن عينة فيه لفظ السوم فأما أن يكون معنى ما رواه ابن المسيب عن أبي هريرة ما فسرناه غيره من السوم والاستيلاء وإما أن ترجح رواية ابن المسيب على رواية غيره فإنه أحفظهم وأقربهم ومعه من أصحاب أبي هريرة عبد الرحمن الأعرج وأبو سعيد مولى عامر بن كريز وعبد الرحمن بن يعقوب في بعض الروايات عن العلاء عنه وبأن روايته توافق رواية عبد الله بن عمر عن النبي **ﷺ** انتهى وهذا معنى قول الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام زاد مسلم في رواية (ولا يسم الرجل على سوم أخيه) وقال البيهقي إنها شاذة انتهى فيقال قد تقدم أن رواية السوم في الصحيحين فكيف عزاهما لمسلم خاصة وكيف حكى عن البيهقي شذوذها مع أنه قال أنها ثابتة وحوابه أن الذي انفرد به مسلم وقال البيهقي أنه شاذ زيادة السوم مع ذكر البيع وأما ذكر السوم وحده فهو الذي في الصحيحين وحكم البيهقي بثبوته والله أعلم والسوم على السوم هو أن يأخذ شيئا ليشترى به فيجىء إليه غيره ويقول رده حتى أبيعك حيرا منه بهذا الثمن أو يقول لمالك استرده لأشترى به منك بأكثر من هذا الثمن وحمل مالك رحمه الله النهى عن البيع على بيع أخيه على السوم وقد ظهر بذلك في تفسير البيع على بيع أخيه ثلاثة أقوال والسوم على السوم متفق على معناه إذا كان بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر وانما يحرم ذلك إذا حصل التراضي صريحا فان لم يصرح ولكن جرى

ما يدل على الرضى قفى التحريم وجهان أصحهما لا يحرم فإن لم يجز شيء بل سكت
 فالمنع الذي عليه ألا كثرون أنه لا يحرم كما لو صرح بالرد وقيل هو على
 الوجهين المتقدمين وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيده فليس بمحرم وقال
 مالك والشافعي والجمهور بجواز البيع والشراء فيمن يزيده وكرهه بعض السلف
 ونقل ابن عبد البر الاجماع على الجواز ونقل ابن حزم اشتراط الركون في ذلك
 هن مالك ثم قال وهذا تفسير لا يدل عليه لفظ الحديث ﴿الثامنة عشرة﴾ قال
 القاضي ابن كح من الشافعية شرط تحريم البيع على بيع أخيه أن لا يكون
 المشتري مغبونا غبنا مفراطا فإن كان فله أن يعرفه ويبيع على بيعه لانه ضرب
 من النصيحة وقال النووي هذا الشرط انفرد به ابن كح وهو خلاف ظاهر
 اطلاق الحديث والمختار أنه ليس بشرط واقه اعلم وواقه ابن حزم الظاهري
 فقال وأما من رأى المساوم أو البائع لا يريد الرجوع الى القيمة لكن يريد
 غبن صاحبه بغير علمه فهذا فرض عليه نصيحة المسلم فقد خرج عن هذا النهي
 بقول رسول الله ﷺ الدين النصيحة ﴿التاسعة عشرة﴾ محل التحريم ما لم
 يأذن البائع في البيع على بيعه فإن أذن في ذلك ارتفع التحريم على الصحيح عند
 أصحابنا وقد ورد التصريح بذلك في قوله في الحديث الصحيح الا أن يأذن له
 ﴿العشرون﴾ ظاهر قوله على بيع أخيه اختصاص ذلك بالمسلم لكن الصحيح
 أنه لا فرق بين المسلم والذمي وقال أبو عبيد بن حريبه يختص ذلك بالمسلم
 والصحيح خلافه لأن هذا خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وقال ابن عبد البر
 أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز دخول المسلم على الذمي في سومه إلا الأوزاعي
 وحده فإنه قال لا بأس به ﴿الحادية والعشرون﴾ لو ارتكب المنهي في هذا وعقد
 فهو آثم بذلك والبيع صحيح لعدم اختلال الاركان والشروط والنهي عن سبب
 ذلك لا أدى غيره ولا يرجع ذلك الى العقد وبذلك قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور
 وقال داود وابن حزم الظاهريان لا يعقد ؛ وعن مالك روايتان كالمذهب وحزم
 ابن حوز منداد وابن عبد البر عن مالك بالطلاق وأنكر ابن الماجشون أن
 يكون مالك قاله في البيع وقال إنما قاله في الخطبة وهما وجهان عند الحنابلة

﴿ الثانية والعشرون ﴾ قد يدخل في السوم على سوم أخيه الاجارة أيضا فان المنافع كالأعيان في أنها تقصد ويعقد عليها وقد تدخل أيضا في البيع على البيع تقريرا على ثبوت الخيار فيها وهو وجه عندنا وان كان المشهور خلافه وذلك لأن الاجارة بيع في اللغة وان اختصت باسم ﴿ الثالثة والعشرون ﴾ وكذلك السلم قد يدخل في السوم على السوم بان يتفق شخص مع آخر على السلم له في غلة ؛ بسعر كذا وتحصل الاجابة صريحا فيقول شخص للمسلم عندي خير من هذه الغلة أو مثلها باقصر من هذا السعر أو يقول للمسلم اليه أنا أعطيك أزيد من رأس المال الذي يدفعه المسلم وقد يقال لا يلتحق السلم في ذلك بالبيع لتعلق البيع بالأعيان وأما السلم لما كان بيعا في الذمة لم يكن بين العقدين تناف فقد يعقد كل منهما لكن متى تمكن المسلم اليه من عقد السلم برأس مال كثير لا يعقده برأس مال قليل في العادة فيحصل حينئذ الضرر وهذا أرجح والله اعلم ﴿ الرابعة والعشرون ﴾ فيه النهي عن بيع الحاضر للبادي وهو محمول على التحريم عند مالك والشافعي واحمد والاكثرين وجهه بعضهم على كراهة التنزيه وذهبت طائفة الى جوازه لحديث (الدين النصيحة) وقالوا حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ وحكي ذلك عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة ورده الجمهور بان النهي الذي هنا خاص فيقدم على عموم الامر بالنصيحة ويكون هذا كالمستثنى منها قال النووي والصحيح الاول ولا يقبل النسخ ولا كراهة تنزيه مجرد الدعوى قال القفال من الشافعية والاثم على البلدة دون البدوى ﴿ الخامسة والعشرون ﴾ فسر أصحابنا بيع الحاضر للبادي بان يقدم الى البلد بلدى أو قروى بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت ليرجع الى وطنه فيأتيه بلدى فيقول ضع متاعك عندي لا يبعه على التدرج باغلا من هذا السعر فلم يعتدوا بالحكم بالبادي وجعلوه منوطا بمن ليس من أهل البلد سواء كان باديا أو حاضرا لأن المعنى في اضرار أهل البلد يتناول الصورتين وذكر البادى منال لا قيد وجعله مالك قيذا فحكي ابن عبد البر أنه قيل له من أهل البادية ؟ قال أهل العمود قيل له القرى المسكونة التي لا يفارقها

أهلها في نواحي المدينة يقدم بعضهم بالسلع فيبيعها لهم أهل المدينة قال نعم إنما معنى الحديث أهل العمود وحكى ابن عبد البر أيضا عن مالك أنه قال تفسير ذلك أهل البادية وأهل القرى فاما أهل المدائن من أهل الريف فانه لبس بالبيع لهم بأس ممن يرى أنه يعرف السوم إلا من كان منهم يشبه أهل البادية فاني لأحب أن يبيع لهم حاضر قال وبه قال ابن حبيب قال والبادي الذي لا يبيع لهم الحاضر هم أهل العمود وأهل البوادي والبراري مثل الاعراب قال وحاء انتهى في ذلك ارادة أن يصيب الناس ثمرتهم ثم ذكر حديث جابر أن رسول الله ﷺ قال (لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض) وقد أخرجه مسلم وغيره قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أثمان سلعتهم وأسواقها فلم يعنوا بهذا الحديث وحكى ابن عبد البر أيضا عن ابن القاسم أنه قال ثم قال يعني مالك بعد ذلك ولا يبيع مصري لمدني ولا مدني لمصري ولكن يشير عايه وحكى ابن الحاجب في مختصره الخلاف في ذلك عن مالك فقال وفي الموطأ يحمله على أهل العمود لجهلهم بالأسعار وقيل بعمومه لقوله ولا يبيع مدني لمصري ولا مصري لمدني ﴿ السادسة والعشرون ﴾ قال أصحابنا إنما يحرم بشروط (أحدها) أن يكون عالما بالنهي فيه وهذا شرط يعم جميع المناهي و(الثاني) أن يكون المتاع المجلوب مما تهم الحاجة اليه كالأطعمة ونحوها فاما مالا يحتاج اليه إلا نادرا فلا يدخل في النهي (والثالث) أن يظهر يبيع ذلك المتاع سعة في البلد فان لم يظهر لكبر البلد أو قلة ماله أو لعموم وجوده ورخص السعر فوجهان أو فقهما للحديث التحريم و(الرابع) ان يعرض الحضري ذلك على البدوي ويدعوه إليه أما إذا التمس البدوي منه يمه تدريجا أو قصد الإقامة في البلد لبيع ذلك فسأل البدوي تفويضه اليه فلا بأس به لانه لم يضر بالناس ولا سبيل إلى منع المالك منه ولو أن البدوي استشار البلدي فيما فيه حظه فهل يرشده الى الادخار أو البيع على التدرج وجهان ؟ حكى القاضي ابن كج عن أبي الطيب ابن سلمة وأبي اسحق المروزي أنه يجب عليه ارشاده إليه أداء للنصيحة وعن أبي حفص بن الوكيل أنه لا يرشده اليه توسيعا على الناس وكذا

اعتبر الخاتبة هذه الشروط وعبارة ابن تيمية في المحرر وبيع الحاضر للبادى انتهى عنه بخمسة شروط أن يحضر البادى لبيع شيء بسعر يومه وهو جاهل بسعره وبالناس إليه حاجة ويقصده الحاضر وقال مالك في البدوى يقدم فيسأل الحاضر عن السعر أكره له أن يخبره وقال أيضا لا يرى ابن يبيع مصرى لمدينى ولا مدينى لمصرى ولكن يشير عليه وقال أيضا لا يبيع أهل القرى لأهل البادية سلعم قيل له فإن بعث بالسلعة إلى أخيه من أهل القرى لم يقدم معه سلعته قال لا ينبغي له ذلك حكى ذلك كله عنه ابن عبد البر ثم حكى عن ابن حبيب أنه قال لا يبيع البدوى إلى الحضري بمتاع يبيعه له ولا يشير عليه في البيع إن قدم عليه ثم حكى عن الليث بن سعد أنه قال لا يشير الحاضر على البادى لأنه إذا أشار عليه فقد باع له لأن من شأن أهل البادية أن يرحبوا إلى أهل الحضرة لثقة معرفتهم بالسوق وقال الأوزاعى لا يبيع حاضر لباد ولكن لأبأس أن يخبره بالسعر وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة واعلم أن أكثر هذه الأحكام تدور بين اتباع المعنى واتباع اللفظ ولكن ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فحيث يظهر ظهوراً كثيراً فلا بأس باتباعه وتخصيص النص به أو تعميمه على قواعد القياس وحيث يخفى أو لا يظهر ظهوراً قوياً فاتباع اللفظ أولى وأما ما ذكر في اشتراط أن يلتصق البدوى بذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فإن المذكور الذي علل به النهى لا يقتضى الحال فيه بين سؤال البلدى وعدمه ظاهر أو أما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتوسط في الظهور وعدمه لاحتمال أن يراعى مجرد ربح الناس على ما أشعر به التحليل من قوله (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) وأما اشتراط أن يظهر لذلك المتاع المحبوب سعة في البلد فكذلك أيضاً أى إنه متوسط في الظهور؛ لما ذكرناه من احتمال أن يكون المقصود مجرد تقريب الرزق على أهل البلد وهذه الشروط (منها) ما يقوم الدليل الشرعى عليه كشرطنا العلم بالنهى ولا إشكال فيها (ومنها) ما يؤخذ باستنباط المعنى فيخرج على قاعدة أصولية وهى أن النص إذا استنبط منه معنى يموذ عليه بالتخصيص هل يصح أم لا انتهى وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى جواز الإشارة عليه هو الصواب لأنه إنما ينهى

حاضر لباد وقال ابن بطال أراد البخارى أن يميز بيع الحاضر للبادى بغير أجر ويعتبه إذا كان بأجر واستدل على ذلك بقول ابن عباس لا يكون له سمساراً فكأنه أجاز ذلك لغير السمسار إذا كان من طريق النصح قال ولم يراع الفقهاء في السمسار أحراً ولا غيره والناس في هذا على قولين فمن كره بيع الحاضر للبادى كرهه بأجر وبغير أجر ومن أجاز به أجاز به بأجر وبغير أجر انتهى **(اللائون)** حمل الحنفية بيع الحاضر للبادى على صورة أخرى وهى أن يبيع الحضرى شيئاً مما يحتاج إليه أهل الحضرة لأهل البادية لطلب زيادة السعر فقال صاحب الهداية بعد ذكره هذا الحديث وهذا إذا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البدو طمعاً في الثمن الغالى لما فيه من الأضرار بهم أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانهدام الضرر انتهى ويرد حمل الحديث على هذه الصورة قول ابن عباس رضى الله عنه لما سئل عن تفسيره لا يكون له سمساراً والحديث الذى رواه أبو داود من طريق ابن إسحق عن سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه قدم بمجوبة له على عهد النبي ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله فقال إنا النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد ولكن اذهب الى السوق فانظر من يبيعك فشاوئى حتى آمرئك وأنهاك **(الحادية والثلاثون)** قوله **(ولا تصروا)** هو بضم التاء وفتح الصاد ؛ ونصب **(الغنم والابل)** من التصرية وهى الجمع يقال صرى بصرى تصرية فهى مصراة كغشاهما يغشها تغشية فهى مغشاة ودكاها يزكيا تزكية فهى مزكاة ويقال أيضاً صرى بالتخفيف قال القاضى عياض ورويناه من غير صحيح مسلم عن بعضهم لا تصروا بفتح التاء وضم الصاد من الصر وعن بعضهم لا تصر الابل بضم التاء من تصر بغير واو بعد الراء وبرزع الابل على ما لم يسم فاعله من الصر أيضاً وهو ربط أخلافها والاول هو الصواب المشهور ومعناه لا يجمع الابن في ضرعها عند إرادة بيعها حتى يعظم ضرعها فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة ، ومنه قول العرب صريت الماء في الحوض أى جمعته وصرى الماء في ظهره أى حبسه فلم يتزوج قال الخطابي اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير المصراة وفي اشتقاقها فقال

الشافعي التصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجتمع لبنها فيزيد مشربها في ثمنها بسبب ذلك لظنه أنه عادة لها وقال أبو عبيد هو من صرى اللبن في ضرعها أي حقنه فيه ؛ وأصل التصرية حبس الماء قال أبو عبيد ولو كانت من الربط لكانت مصرورة أو مصرة قال الخطابي وقول أبي عبيد حسن وقول الشافعي صحيح قال والعرب نصر الضروع المحلوبة واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب العبد لا يحسن الكر إنما يحسن الحلب والصر، ويقول مالك بن نويرة :

فقلت لقوصى هذه صدقاتكم *** مصرة أخلافها لم تجرد
قال ويحتمل أن أصل المصرة مصرة أبدلت إحدى الرائيين ألفا كقوله تعالى (خاب من دساها) أي دسستها كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد وقوله في رواية أخرى (محفلة) هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة والفاء وتشديدها وهو بمعنى الرواية المشهورة سميت بذلك لأن اللبن حفل في ضرعها أي جمع ﴿ النانية والثلاثون ﴾ فيه تحريم التصرية وظاهره أنه لا فرق بين أن يفعل ذلك للبيع أو غيره وهو ظاهر إطلاق الرافعي والنووي وغيرهما لكنهما علاه بما فيه من التدليس وذلك يقتضى احتصاصه بما إذا فعل ذلك لأجل البيع وصرح المتولى في التتمة بتحريم التصرية مطلقا للبيع وغيره وعلاه بما فيه من إيذاء الحيوان لكن روى المزني عن الشافعي عن سفيان ومالك كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا (لا تصروا الإبل والغنم للبيع) ورواه البيهقي في المعرفة من طريقه وهذا يقتضى احتصاص التحريم بحاله البيع فلو حفلها وجمع لبنها لولدها أو لضيف يقدم عليه لم يحرم ويحجب عن التأذى بأنه يسير لا يحصل منه ضرر مستمر فيغفر لأجل تحصيل المصاحبة المتعلقة به كما يغفر نأذى الدابة في الركوب والحمل حيث لا يكون فيه ضرر ومحطور ﴿ الثالثة والثلاثون ﴾ الظاهر أن ذكر الغنم والأبل دون غيرها خرج مخرج الغالب فيما كانت العرب تصريه رتبته تدليسا وغشا فان البقر قليل ببلادهم وغير الانعام لا يقصد لبنها غالبا فلم يكونوا يصرون غير الأبل والغنم

وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له كيف وهو مفهوم لقب وليس حجة عند الجمهور وروى الترمذى من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً من اشترى مصرة وهو يتناول كل مصرة لكن في صحيح مسلم وغيره من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة (من اشترى شاة مصرة) فصرح بذكر الموصوف وقد صرح أصحابنا بأن تحريم التصرية عام في كل مصرة سواء في ذلك الأنعام وغيرها مما هو مأكول اللحم وغيره مأكول اللحم مما يحل بيعه ؛ وأما ثبوت الخيار ورد الصاع فسيأتي ذكره بعد ذلك إن شاء الله تعالى ﴿الرابعة والثلاثون﴾ وفيه أن بيع المصرة صحيح لقوله (إن رضينا أمسكها) وهو مجمع عليه وأنه ثبت للشعري الخيار إذا علم التصرية وبه قال الجمهور وقال أبو حنيفة لا يردها بعد أن يحلبها وإنما يرجع بفتحان العيب ﴿الخامسة والثلاثون﴾ (إن فات) قوله بمدان يحلبها يقتضى أنه لا يثبت الخيار إلا بعد الحلب مع أنه ثابت قبله إذا علم التصرية (فات) قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة جوابه أنه يقتضى إثبات الخيار في هذين الأمرين المعنيين أعنى الامساك والرد مع الصاع وهذا إنما يكون بعد الحلب لتوقف هذين المعنيين على الحلب لأن الصاع عوض عن اللبن ومن ضرورة ذلك الحلب انتهى (قلت) وقد يجاب عنه بأن التصرية لا تعرف غالباً إلا بالحلب لأنه إذا حلب أولاً لبنا غزيراً ثم حلب ثانياً لبناً قليلاً عرف حينئذ ذلك فعبر بالحلب عن معرفة التصرية لأنه ملازم له غالباً والله أعلم ﴿السادسة والثلاثون﴾ ظاهر قوله (وإن سخطها ردها) أن الرد يكون على الفور لكن تقدم أن في بعض طرقه فهو بالخيار ثلاثة أيام وهو مقدم على إطلاق هذه الرواية وقد احتاف أصحابنا في ذلك على وجهين (أحدهما) أنه على الفور كما أثر العيوب صححه البغوى والرافعى والنووى (الثانى) أنه يمتد ثلاثة أيام لتلك الرواية صوبه الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وهو الصحيح فقد حكاه القاضى أبو الطيب عن نص الشافعى في اختلاف العراقيين وحكاة الرويانى عن نصه في الاملاء وقال ابن المنذر إنه مذهب الشافعى وذهب إليه من أصحابه أبو حامد المروزى وأبو القاسم العيمى والمؤردى والنزائى والجورى والقورانى كما حكاه شيخنا

الامام جمال الدين الاسنوى في المهيات وهو مذهب الحنابلة وأجاب الأولون عن هذه الرواية بمحملها على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في ثلاثة أيام لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك فانه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول احتتم كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم او غير ذلك فاذا استمر كذلك ثلاثة أيام علم أنها مصراة ﴿السابعة والثلاثون﴾ القائلون بامتداد الخيار ثلاثة أيام اختلفوا في ابتدائها وللشافعية في ذلك وجهان (أحدهما) أن ابتداءها من العقد و(الثاني) أنه من التفرق وشبهوا الوحيين بالوحيين في خيار الشرط ومقتضى ذلك أن الراجح أن ابتداءها من العقد وقال الحنابلة إن ابتداءها من حين تبينت التصرية ﴿الثامنة والثلاثون﴾ ورتب الشافعية على القول بامتداد الخيار ثلاثة أيام فروما (منها) لو عرف التصرية قبل ثلاثة أيام امتد الخيار إلى آخر الثلاثة فقط (ومنها) أنه لو عرف التصرية في آخر الثلاثة أو بعدها فلا خيار على القول بأن مدته ثلاثة أيام لا متنازع مجاوزة الثلاثة (ومنها) أنه لو اشترى طالما بالتصرية ثبت له الخيار ثلاثة أيام وأما على القول بأنه على الفور فلا يختلف الحكم في الفرعين الأولين ولا خيار في الثالث كسائر العيوب وفيما ذكره أصحابنا في هذه الفروع نظر والظاهر أن الشارع إنما اعتبر المدة من حين معرفة سبب الخيار وإلا كان يلزم أن يكون الفور متصلا بالعقد ولولم يعلم به تخيف أنه إذا تأخر علمه به عن العقد فالتحريم وهذا لا يمكن القول به ويلزم على ما ذكره أن يكون الفور أو سع من الثلاث في الفرع الثاني وهو بعيد ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قل التمكن من الفسخ وذلك يفوت مقصود التوسيع بالمدة ويؤدي إلى نقصانها فيما إذا لم يعلم به إلا بعد مضي بعضها وهذا مما يقوى مذهب الحنابلة في ذلك وهو عندى أظهر وأوفق للحديث وللمعنى والله أعلم ﴿التاسعة والثلاثون﴾ ظاهره أنه لا خيار فيما إذا لم يقصد البائع التصرية بل ترك الحلب ناسيا أو لسغل عرض له أو نصرت هي بنفسه لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن التصرية لأجل البيع ثم ذكر أن من اشترى ما هو بهذه الصفة بخير وهذه الصور المذكورة لم تقع فيها تصرية لأجل البيع

وبهذا جزم الغزالي وتبعه عبد الغفار القزويني في الحاوي الصغير وحكى البغوي فيها وجهين وصح ثبوت الخيار لحصول الضرر للمشتري وإن لم يقصد البائع التدليس ﴿الأربعون﴾ ظاهره أنه إذا تبين للمشتري التصرية لكن درالابن على الحد الذي أشعرت به التصرية واستمر كذلك ثبت له الخيار لأنه عليه الصلاة والسلام أطلق ثبوت الخيار ولم يفصل لكن هذه صورة نادرة أعنى تغير الحال كما كان عليه وصيرورتها ذات لبن غزير بعد أن لم يكن كذلك قبل التصرية فيظهر أنها غير مرادة من العموم فلا خيار فيها وفي المسألة وجهان للشافعية وينحى بناؤهما على أن الفرع النادر هل يدخل في العموم أم لا ، والصحيح في الأصول دخوله لكن شبه أصحابنا الوجهين بالوجهين فيما إذا لم يعرف العيب القديم إلا بعد زواله والقولين فيما لو عتقت الأمة تحت عبد ولم تعلم عتقها حتى عتق الزوج ومقتضى التشبيه تصحيح أنه لا خيار كما هو الصحيح في تينك الصورتين ﴿الحادية والأربعون﴾ أخذ أصحابنا من ثبوت الخيار في المصراة ثبوت الخيار في كل موضع حصل فيه تدليس وتغريز من البائع كما لو حبس ماء القناة أو الرحي ثم أرسله عند البيع أو الاجارة فظن المشتري كثرتة ثم تبين له الحال أو حرج وجه الجارية أو سود شعرها أو جمعه أو أرسل الزنور على وجهها فظنها المشتري سمينه ثم بان خلافه فله الخيار في هذه الصور كلها وحكى أصحابنا خلافا فيما لو لطمخ نوب العبد بممداد أو ألسه نوب الكتاب أو الخبازين وخيل كونه كاتباً أو حباراً فبان خلافه . أو أكثر علف البهيمة حتى انتفخ بطنها فظنها المشتري حاملاً أو أرسل الزنور على ضرعها فانتفخ فظنها لبونا والأصح في هذه الصور أنه لا خيار لتقصير المشتري وأثبت المالكية الخيار في تلمخ النوب بالممداد ﴿الثانية والأربعون﴾ فيه أنه إذا علم التصرية واحدة الرد بعد أن جلبها رد معها صاعاً من تمر وأنه لا فرق في ذلك بين الغنم والابل وغيرهما ، ألحق بها ولا بين أن يكون اللبن قليلاً أو كثيراً ولا بين أن يكون التمر قوت البلد أم لا وهذا مذهب

مالك والشافعي واحمد والبيهقي بن سعد وابن أبي ليلى وأبي يوسف وأبي ثور وروى عنه
المحدثين والجمهور وقال بعض أصحابنا الشافعية يرد صاعاً من قوت البلد ولا يختص
بالمقر والتنصيص على التمر إنما هو لكونه كان في ذلك الوقت غالب قوت أهل
المدينة وقال بعض أصحابنا لا يتقيد ذلك بصاع بل يتقدر الواجب بقدر اللبن ويختلف
بقوته وكثرته فقد يزيد الواجب على الصاع وقد ينقص وقال أبو حنيفة وطائفة
من أهل العراق وبعض المالكية لا يرد صاعاً من تمر وهو رواية عن مالك رواها
عنه أشهب أنه سئل عن هذا الحديث فقال قد سمعت ذلك وليس بالثابت ولا
الموطأ عليه وله ابن جعفر وضمن ، قيل له نراك تضعف الحديث فقال كل
شيء يوضع موضع قال ابن عبد البر هذه رواية منكورة والصحيح عن مالك
مارواه ابن القاسم أنه قال له نأخذ بهذا الحديث قال نعم أو لأحدق هذا الحديث
دأى؟ قال ابن القاسم وأنا آخذ به إلا أن مالكاً قال لي أرى لأهل البلدان إذا
نزل بهم هذا أن يعطوا الصاع من عيشهم وأهل مصر عيشهم الحنطة ووافق
زفر الجمهور إلا أنه خير بين رد صاع تمر ونصف صاع بر وقال ابن أبي ليلى وأبو
يوسف في أحد قوليهما يرد قيمة صاع من تمر وروى أبو داود وابن ماجة من حديث
ابن عمر (من انتاع محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها مثل أو مثلي
لبنها فدهجاً قال الخطابي ليس إسناد بهذاك وقال البيهقي تفرد به جميع بن
عمير قال الجاردي فيه نظر وقال ابن نمير كان من أكذب الناس كان يقول الكراكي
تفرخ في السماء ولا تقع فراخها وذكره ابن حبان في الصفاء وقال كان رافضياً
يخبر الحديث المذكور في الثقة أنه قال ابن عباس عامة ما روي لا يتابع عليه .
وقال ابن حاتم كوفي صالح الحديث عن النسبة في الزكاة والآراء في
غادره أنه فرق في رد الصاع بأن يكون المراد بقا أم لا رد أم لا
المسرى لا يكاف رده ولو كان بقا لأن ما حدث بعد البيع ملكه واحداً بالمبيع
وتعذر السائر وإذا أمسكه كان كالألف وإن أراد رده قبل يجر عليه السائغ
فيه وحبان (أحدهما) نعم لأنه أقرب من بدله وأصحهما لا لتهاب طراره ولا
م ٦ — طرح قريب حادس

خلاف عندهم أنه لو حمض لم يكلف أخذه والخلاف في إجبار البائع عليه عند
الحنابلة أيضا والأصح عندهم أيضا أنه لا يجبر وزاد المالكية على ذلك فحكوا
اختلاف في صحة رده باتفاقهما فقال ابن القاسم لا يصح رده ولو اتفقا على ذلك
لأنه بيع الطعام قبل قبضه وقال سحنون يصح وهو إقالة؛ وجزم أصحابنا
بجواز رد التراضي وقال البغوي وغيره إنه لا خلاف في أنها لو تراضيا بغير
التمر من قوت أو غيره أو على رد اللبن المحلوب عند بقائه جاز وذكر ابن كعب
وجبهين في جواز إبدال التمر بالبر إذا تراضيا بذلك ولم ير ابن حزم الظاهري
أن التمر في مقابلة اللبن بل أوجب رد التمر مطلقا وقال في اللبن الحاصل وقت
البيع يرد ولو تغير فإن استهلكه رد بدله لبنا وإن نقص رد التفاوت ولا يرد
ما حدث من اللبن بعد الشراء ﴿الرابعة والأربعون﴾ الحديث ساكت عما لو
عجز عن التمر وقد قال الماوردي من أصحابنا يرد قيمته بالمدينة كذا جزم
به عنه الرافعي والنووي لكنه حكى في الحاوي وجبهين (أحدهما) هذا (والثاني)
أنه يرد قيمته بأقرب بلاد التمر إليه وقال الحنابلة فيه موضع العقد وقد يقال يجب
تحصله من أقرب البلاد إليه وقد يقال إذا قدر على التمر بعد ذلك دفعه وأخذ
القيمة التي أعطاه فينظر في ذلك ﴿الخامسة والأربعون﴾ قد عرفت أن
نص هذا الحديث في الغنم والابل وقد اتفق أصحابنا على إلحاق البقر بهما في الخيل
وفي رد الصاع بل المشهور عندهم تعديده إلى سائر الحيوانات المأكولة وفي وجه
شاذ يختص بالانعام، ولو اشترى إنانا فوجد هامصراة فقيه لأصحابنا أوجه (أصحها)
أنه يرد لها ولا يرد لبن بدلا لأنه نجس وبه قال الحنابلة و(الثاني) يرد لها ويرد بدله
صاعا من تمر قاله الاصطخري لأنها به إلى أنه طاهر مشروب و(الثالث) لا يرد
أصلا لحقارة لبها ولو اشترى جارية فوجد هامصراة فقيه لأصحابنا أوجه (أصحها) يرد
ولا يرد بل اللبن لأنه لا يعتاض عنه غالبا وبه قال الحنابلة و(الثاني) يرد لها ويرد
بدله (والثالث) لا يرد بل يأخذ الأرس ﴿السادسة والأربعون﴾ قد يقال
إن طاهر هذه الرواية أنه لو اشترى عددا من الابل أو الغنم أو غيرها فوجد
'السكر' صرا. واحار الرد رد عن المجموع صاعا من تمر سواء أكان المسمانتي.

أو ثلاثة أو أكثر لأنه عليه الصلاة والسلام بعد أن نهى عن تصرية الابل والغنم ذكر أن من اشتراها وسخطها رد معها صاعاً من تمر وظاهره رد الصاع مع الابل أو الغنم لكن في الرواية الأخرى من اشترى شاة مصراً ، فرب هذا الحكم على الشاة الواحدة وقد اختلف المالكية في ذلك فقال بعضهم يرد عن كل واحدة صاعاً من تمر وقال بعضهم بل يرد الصاع عن جميعها تبعداً لأنه ليس بشن للبن ولا قيمة وتقل ابن عبد البر الأول عن الأكثر من أصحابهم وغيرهم والثاني ممن استعمل ظواهر الآثار وبه قال ابن حزم الظاهري وتقل ابن بطال الثاني عن عامة الفقهاء والأول عن بعض المتأخرين قال والذي عليه الجماعة أولى بدليل هذا الحديث وتقل ابن قدامة الأول عن مذهبهم وعن الشافعي وقال السبكي لم أقف لأصحابنا على نقل في ذلك (السابعة والأربعون) الحديث إنما ورد فيما إذا ردها بسبب التصرية فلوردها بسبب آخر وهذا يتناول صورتين (أحدهما) أن تكون مصراً ورضى بما صاعاً كذا كذلك ثم اطلع بها على عيب قديم فنص الشافعي على أنه يردّها وي رد بدل اللبن صاعاً من تمر وهو المذهب عند أصحابه (الثانية) أن لا تكون مصراً فيحلب لبنها ثم يردّها بعيب فقال البغوي في التهذيب يرد بدل اللبن صاعاً كالمصرة وحكى الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي أنه لا يرد بدل اللبن لأنه قليل غير معتنى بجمعه بخلاف المصرة ورأى إمام الحرمين تخريج ذلك على أن اللبن هل يأخذ قسطاً من الثمن أم لا فان قلنا يأخذ وهو الأصح رد بدله والا فلا وقد يقال إن الحديث يدل على رد الصاع في الصورة الأولى لأنها مصرة وقد سخطها لكنه لم يسخطها لأجل التصرية بل لسبب آخر وأما الصورة الثانية فلم يتناولها الحديث والقياس في مثل هذا بعيد وفي كتاب ابن الحاجب المالكي فلورده بعيب غيره ففيه إجماع قولان فيحتمل أن يريد الصورة الأولى أو الثانية أوهما معاً وكذا عبارة ابن حزم الظاهري فان ردها بعيب غير التصرية لم يلزمه رد التمر ولا تنهى غير اللبن الذي كان في ضرعها إذا اشتراها (الثامنة والأربعون) اعلم الحنفية ومن وافقهم في مخالفة هذا الحديث بأمرين (أحدهما) أنه مسح واحتلف

في ناسخه قليل هو قوله تعالى (ولن عاقبتهم فلعقوبوا بمثل ما عوقبتهم به) وجوابه أن ضمان المتلفات ليس من باب العقوبات وإن شرط النسخ معرفة التاريخ وليس عندنا يقين بأن هذه الآية متأخرة عن حديث المصراة وبشأنه أن يكونا من باب واحد ويعرف التاريخ فالآية عامة وهذه قضية خاصة والخاص مقدم على العام وقيل إن النسخ له مانع العقوبات في التزامات بأكثر من المثل في مانع الزكاة لأنها تؤخذ منه مع شطر ماله وفي سارق التمر من غير الجرين، غرامة مثله وجلدات تكال ونحو ذلك قال البيهقي وهذا يومئذ، وسعر الدين في القديم والحديث أرخص من سعر التمر، والتصرية وجدت من البائع لا من المشتري فلو كان ذلك على وجه التصرية لاشبه أن يجعله للمشتري بلا شيء أو بما ينقص عن قيمة الدين بكل حال لا بما قد تكون قيمته مثل قبضة الدين أو أكثر بكثير لأنه إنما يلزمه رد ما كان موجودا حال البيع دون ما حدث بعده وهلا جعله شبيها بقضاء النبي ﷺ في الجنين بفرقة عبد أو أمة حين لم يوقف على حده ففضى فيه بأمر ينتهي إليه ثم من أخره بأن قضاء النبي ﷺ في المصراة كان قبل نسخ العقوبات في الأموال حتى يجعله منسوخا وأبو هريرة من أواخر من صحب النبي ﷺ وحمل خبر التصرية عنه في آخر عمره وعبد الله ابن مسعود أفتى به بعد رسول الله ﷺ ولا يخالف له في ذلك من الصحابة فلو صار إلى قول عبد الله ومعه ما ذكرنا من السنة الدائمة التي لا معارض لها لكان أولى به من دعوى النسخ بالرمم انتهى وقال الشيخ تقي الدين في ادعاء النسخ، حرصف بأنه إباحة لا احتمال وهو غير ساهٍ وقيل نسجه حجة - انتهى - بـ 'ك' - - - - - ابن المصراة دين في نعمة المشتري وإذا أثره في - منعه عام من غير كان الغنايم بالطعام نسائه وديننا بدين قال البيهقي وحده من 'ضرب الذي تفتي حكايته عن جوابه أي بيع جرى بينهما على ثابن التمر حتى يكون ذلك بيع دين بدين؟ ومن أئلف على غيره شيئا فالتلف غير حاضر والذي يلزمه من الضمان غير حاضر فيجعل ذلك ديننا بدين حتى لا نوجب الضمان ونعذر عن إيجاب الضمان إلى حكم آخر وقد يكون ما حل به من الدين حاضرا

عنده في آتيته أفيجعل ذلك محل الدين بالدين أو يكون خارجا من ذلك الحديث
 وذلك الحديث لو كان صرح بنسخ حديث المصراة لم يكن فيه حجة لأنه من رواية
 موسى بن عبيدة الثريدي عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر وموسى هو ضعيف عند
 أهل العلم بالحديث كيف وليس في حديثه مما يؤمّر تأمل هذا شيء والله المستعان انتهى
 وقيل نسخه حديث الخراج بالضمان والمشتري ضامن لما اشتراه بخراجه له فكيف
 يغرّم بدله للبائع؟ وجوابه أن ذلك الحديث ورد في شيء مخصوص وبتقدير عمومه
 فالمشتري لم يغرّم بدله ما حدث على ملكه وإنما غرم بدل اللبن الذي ورد عليه العقد
 فليس هذا من ذلك الحديث في شيء (الامر الثاني) قالوا إنه يخالف لقياس الأصول
 المعلومة من أوجه (أحدها) أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل وضمان
 المقومات بالقيمة من التقدين فإن كان اللبن مثليا فينبغي ضمان مثله لبنا وإن كان
 متقوما ضمنه بقيمته من التقدين وقد ضمن هنا بالتمر وهو خارج عن الأصلين
 معا (الثاني) أن القواعد الكلية تقتضي أن يكون الضمان بقدر التالف وهذا
 ضمن الابن بمقدار واحد وهو الصاع قل الابن أو أكثر (الثالث) أن اللبن التالف
 إن كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه وذلك مانع من
 الرد كما لو ذهب بعض أعضاء المبيع ثم ظهر عيب فانه يمنع الرد وإن كان حادثا
 بعد الشراء فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وإن كان مختلطاً بما كان
 موجودا منه عند العقد منع الرد وما كان حادثا لم يجب ضمانه (الرابع) إثبات
 الخيار ثلاثا من غير شرط مخالف للأصول فإن الخيارات الثابتة بأصل الشرع من
 غير شرط لا تتقدر بالثلاث كخيار العيب وخيار الرؤية وخيار المجلس عند القائل
 بهما (الخامس) يلزم من يقول بظاهره الجمع بين الثمن والمنع للبائع في بعض الصور
 وهو ما إذا كانت قيمة الشاة صاعا من تمر فاتها ترجع اليه مع الصاع الذي هو
 مقدار ثمنها (السادس) أنه مخالف لقاعدة الربا في بعض الصور وهو ما إذا اشترى
 شاة بصاع فإذا استرد معها صاع تمر فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن
 فيكون قد باع صاعا وشاة وذلك من الربا عندكم فانكم تمنعون مثل ذلك
 (السابع) إذا كان اللبن باقيا لم يكف رده عندكم فإذا أمسكه فالحكم كما لو

تلف فيرد الصاع وفي ذلك ضمان الاعيان مع بقائها والاعيان لا تضمن بالبدل إلا مع فواتها كالمغصوب وسائر المضمونات (الثامن) قال بعضهم إنه أثبت الرد من غير عيب ولا شرط لأن نقصان البين لو كان عيباً لثبت به الرد من غير تصرية ولا يثبت الرد في الشرع إلا بعيب أو شرط ذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة هذه الأمور الثمانية وأهم رتبوا على ذلك أن خبر الواحد إذا خالف قياس الأصول لم يعمل به لأنه ظني وهي قطعية ثم قال وأجاب القائلون بظاهر الحديث بالظن في المقامين مما أعنى أنه مخالف للأصول وأنه إذا خالف الأصول لم يجب العمل به (أما المقام الأول) فقد فرق بعضهم بين مخالفة الأصول ومخالفة قياس الأصول وخص الرد بخبر الواحد بمخالفة الأصول لمخالفة قياس الأصول وهذا الخبر إنما يخالف قياس الأصول قال وفي هذا نظر قال وسلك آخرون تخريج هذه الاعتراضات والجواب عنها أما الأول فلا نسلم أن جميع الأصول تقتضي الضمان بأحد الأمرين على ما ذكرتموه فإن الحر يضمن بالابل وليس بمثل له ولا قيمة والجنين يضمن بالغرة وليس بمثل له ولا قيمة وأيضا فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعذرت المائة كمن أتلف شاة لبونا فعليه قيمتها مع البين ولا يجعل بازاء لبها لبين آخر لتعذر المائة فكذلك هنا لا تتحقق مائة ما يردده من البين عوضاً عن البين التالف في القدر فيجوز أن يكون أكثر منه أو أقل (قلت) ووجدنا بعض المثليات يضمن بالقيمة وبعض المتقومات يضمن بالمثل وبعض الأشياء يضمن بالمثل والقيمة معاً وبعض المتقومات يضمن بأكثر من القيمة ووجدنا صورة يختلف فيها المضمون بحسب الضامن وذلك معروف بتفاصيله في كتب الفقه وقال النووي في شرح مسلم أجاب الجمهور عن هذا بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول وأما الحكمة في تهيبه صاع التمر فلا أنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت فاستمر حكم التمر على ذلك وإنما لم يجب مثله ولا قيمته بل وحسب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حدا يرجع إليه ويروى أنه التحاصم وكان رسول الله ﷺ حرصاً على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له وقد يقع بيع المصرة في البوادي والقرى وفي مواضع

لا يوجد بها من يعرف القيمة ويعتمد قوله فيها وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه وهو صاع تمر ونظير هذا الدية قلها مائة بعير ولا تختلف باختلاف حال القتل قطعاً للزراع ومثله الغرة في الجناية على الجنين سواء كان ذكراً أو أنثى تام الخلقة أو ناقصها جيلاً أو قبيحاً ومثله الجبران في الزكاة بين السنين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهما قطعاً للزراع سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى انتهى وقال الشيخ تقي الدين (وأما الاعتراض الثاني) فقيل في جوابه إن بعض الأصول لا يتقدر بما ذكرتموه كالموضحة فإن أرضها مقدم مع اختلافها بالكبر والصغر، والجنين مقدر ولا يختلف أرضه بالذكورة والأنوثة واختلاف الصفات، والحريته مقدرة وإن اختلف بالصغر والكبر وسائر الصفات، والحكمة فيه أن ما يقع فيه التنازع والتشاجر يقصد قطع النزاع فيه بتقديره بشيء معين وتقدم هذه المصلحة في مثل هذا المكان على تلك القاعدة قال (وأما الاعتراض الثالث) لجوابه أن يقال: متى يمتنع الرد بالنقص إذا كان النقص لاستعلام العيب أو إذا لم يكن الأول ممنوع والثاني مسلم، وأما (الاعتراض الرابع) فاعلم أن يكون الشيء مخالفاً لغيره إذا كان مما تلاله وخولف في حكمها هنا هذه الصورة اقررت عن غيرها بأن الغالب أن هذه المدة هي التي يتبين فيها لبن الحلبة المجتمع بأصل الخلقة واللبن المجتمع بالتدليس فهي مدة يتوقف علم العيب عليها غالباً بخلاف خيار الرؤية والعيب فانه يحصل المقصود من غير هذه المدة وخيار المجلس ليس لاستعلام عيب وأما (الاعتراض الخامس) فقد قيل فيه إن الخبر وارد على العادة والعادة أن لا تباع شاة بصاع وفي هذا ضعف وقيل إن صاع التمر بدل عن اللبن لا عن الشاة فلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قلت) هذا هو المعتمد في الجواب والله أعلم قال وأما (الاعتراض السادس) فقد قيل إن الجواب عنه أن الربا إنما يعتبر في العقود لا في التمسوخ بدليل أنها لو تباعا ذهباً بفضة لم يحز أن يتفرقا قبل القبض ولو تفاولا في هذا العقد لحاز أن يتفرقا قبل القبض وأما (الاعتراض السابع) لجوابه فيما قيل إن

اللبن الذي كان في الضرع حال العقد يتعذر رده لاختلاطه باللبن الحادث بعد العقد وأحدهما للبائع والآخر للمشتري وتعذر الرد لا يمنع من الضمان مع بقاء العين كما لو غصب عبدا فأبقى فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد وأما (الاعتراض الثامن) فقبل فيه إن الخيار يثبت بالتدليس وهذا منه قال وأما (المقام الثاني) وهو النزاع في تقديم قياس الأصول على خبر الواحد فقيل فيه إن خبر الواحد أصل بنفسه يجب اعتباره لأن الذي أوجب اعتبار الأصول نص صاحب الشرع عليها وهو موجود في خبر الواحد وأما تقديم القياس على الأصول باعتبار القطع وكون خبر الواحد مظلوماً فيتناول الأصل لحصل خبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محل الخبر عن ذلك الأصل قال وعندي أن التمسك بهذا الكلام أقوى من التمسك بالاعتذارات عن المقام الأول ثم قال الشيخ تقي الدين ومنهم من قال يحمل الحديث على ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب خمسة أوطال مثلاً وشرط الخيار فالشرط فاسد فان اتفقا على إسقاطه في مدة الخيار صح العقد وإن لم يتفقا بطل ، وأما رد الصاع فلأنه كان قيمة اللبن في ذلك الوقت وأجيب عنه بأن الحديث يقتضي تعلق الحكم بالتصيرية وما ذكر يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت نصرية أم لا انتهى (التاسعة والأربعون) قوله في أحد لفظي رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة (وصاعاً من تمر لأمراء) تنصيص على أن السمراء وهي التمسح لا تجزى في هذا وإنما نص عليه دون غيره لقهم غيره من طريق الأولى فانه أغلا الأقوات وأنتسها فأدا لم يجزى فغيره أولى بذلك وقوله في اللفظ الآخر (صاعاً من طعام لأمراء) يحتمل أن يريد بالطعام المذكور فيه التمر واستدل على ذلك بالرواية الأخرى فقال المراد بالطعام المذكور فيه التمر واستدل على ذلك بالرواية الأخرى ويحتمل أن يريد مطلق الطعام ثم أخرج منه السمراء وخرج ماهو أدون منها من الأقوات والخضر للامر في التمر كما في الرواية الأخرى وهذا الاحتمال يعود في المعنى الذي قبله لكنه يخالفه في التقدير (الخمسون) نقل ابن بطال عن بعضهم أنه قال في حديث المصراة دلالة على أن من اشترى نخلاً وفيها ثمر

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ؛ أَوْ تَنَاجَشُوا أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ أَوْ يَبِيعَ عَلَى يَبِعِ أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخْتِهَا لِتَكْتَفِي مَا فِي صَعْفَتَيْهَا أَوْ إِنَائِهَا وَلِتَنْكِحَ فَإِنَّمَا رِزْقُهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)

قد أبر أو أمة حاملاً فأكل الثمر أو هلك الولد ثم رد النخل أو الامة ببيع أنه يرد قيمة التالف لأن له حصه من الثمن كما فعل النبي ﷺ بالمصراة وهو قول ابن القاسم وحالقه أشهب في الثمرة وقال الثمرة للمشتري بالضم قال وقول ابن القاسم يشهد له الحديث انتهى ومراده في النمر المؤبر أنه صرح بادخاله في البيع فانه عند الاطلاق يكون للبائع ومذهب الشافعي في ذلك أنه يمنع الرد بالقهر لما فيه من تبعض الصفقة على البائع

﴿الحديث الرابع﴾

وعن سعيد عن أبي هريرة (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ أَوْ تَنَاجَشُوا أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ أَوْ يَبِيعَ عَلَى يَبِعِ أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخْتِهَا لِتَكْتَفِي مَا فِي صَعْفَتَيْهَا وَلِتَنْكِحَ فَإِنَّمَا رِزْقُهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الائمة الستة من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة (الثانية) قوله (أو تناجشوا) وكذا في روايتنا ومقتضاه أن المنهى عنه أحد هذه الامور وليس كذلك بل كل منها على انفرادة منهي عنه فأوفيه بمعنى الواو ، والتقدير نهى أن يبيع حاضر لباد وأن تناجشوا ويدل لذلك لفظ البخاري وغيره من أصحاب الكتب (هي أن يبيع حاضر لباد. ولا تناجشوا) وكذا أو بمعنى الواو في قوله أو يخطب أو يبيع وقوله يخطب ويبيع منصوبان بتقدير أن كما تقدم ونخطبة هنا بكسر الخاء وأما الخطبة

في الجمعة ونحوها فبعضها وقوله (ولانسأل المرأة) يكسر اللام على النهي
وكسرت اللام لالتقاء الساكنين ويدل له عطفه الامر عليه في قوله (ولتتكح)
عل أحد الوجهين الذين سنحكهما وقال النووي في شرح مسلم يجوز في تسأل
الرفع والكسر الأول على الخبر الذي يراد به النهي وهو المناسب لقوله قبله
ولا يخطب ولا يسوم والثاني على النهي الحقيقي وقوله (لتكتفى) هو افتعال من
كفأت الاءاء اذا قلبته وأفرغت مافيه وأما أكفأت الاءاء فهو بمعنى أملت
هذا هو المشهور فيها وقال الكسائي أكفأت الاءاء كيبته وأكفأته أملت
﴿الثالثة﴾ فيه النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه وهذا النهي للتحريم
كما قاله الجمهور وقال الخطابي هو نهي تأذيب وليس بنهي تحريم يبطل العقد
وهو قول أكثر الفقهاء (قلت) كأن الخطابي فهم من كون العقد لا يبطل عند
أكثر الفقهاء أن النهي عندهم ليس للتحريم وليس كذلك بل هو عندهم للتحريم
وان لم يبطل العقد وقد صرح بهذا الفقهاء من أهل المذاهب المتنوعة، وحكى
النووي في شرح مسلم الاجماع على التحريم بشروطه ﴿الرابعة﴾ قال الشافعية
والحنابلة محل التحريم ما اذا صرح للخطاب بالاجابة بان يقول أجبتك الى ذلك
أو يأذن لوليها في أن يزوجه اياه وهي معتبرة الاذن فلم يقع التصريح بالاجابة
لكن وجد تعريض كقولها لا رغبة عنك فقيه قولان للشافعي وأحمد قال
الشافعي في القديم تحرم الخطبة وقال في الجديد تجوز وحكى والدي رحمه الله
في شرح الترمذي عن مالك وأبي حنيفة تحريم الخطبة عند التعريض أيضاً
وقال النووي في شرح مسلم بعد ذكره قول الشافعي عند التعريض وتصحيح
التحريم واستدلوا لما ذكرناه من أن التحريم إنما هو اذا حصلت الاجابة بحديث
حاتمة بنت قيس فلما قالت حطني معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي ﷺ
خطبة بعضهم على بعض بل حطها لاسامة قال النووي وقد يعترض على هذا
الدليل فيقال لعل الثاني لم يعن بمخطبة الاول وأما النبي ﷺ فأشار بأسامة
لأنه حطبه انتهى وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي وفيه نظر وقال
تيل ذلك أمه ما ذكر لها ما في أبي جهم ومعاوية مما يرغب عنهما رغبت عنهما

فخطبها حيثئذ على أسامة وقال أيضا في الاستدلال به نظر لأنه لم ينقل أن واحدا من ابني الجهم ومعاوية أجيب لاتصريحها ولا تعريضا (قلت) والشافعي رحمه الله لم يذكر هذا الاستدلال في صورة التعريض وإنما ذكره عند علم الرضا والركون فقال الترمذي في جامعه قال الشافعي معنى هذا الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه هذا عندما إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لاحد أن يخطب على خطبته وأما قبل أن يعلم رضاها أو ركونها إليه فلا بأس أن يخطبها والحجة في ذلك حديث غاطمة بنت قيس فذكره ثم قال فعنى هذا الحديث عندنا والله أعلم أن غاطمة لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته لم يشر عليها بغير الذي ذكرت انتهى قال أصحابنا ولو رده فلغير خطبتها قطعا ولو لم يوجد اجابة ولاردق قطع بعض أصحابنا بالجواز وأجرى بعضهم فيه القولين المتقدمين قالوا ويجوز الهجوم على خطبة من لم يدر أخطبت أم لا بومن لم يدر أجيب خاطبها أم رد لأن الأصل الاباحة وقال الحنابلة إن لم يعلم أجيب أم لا فعلى وجهين ؛ قال أصحابنا والمعتبر رد الولي وإجابته إن كانت مجبرة وإلا فردها وإجابتها ؛ وفي الأمة رد السيد وإجابته وفي المجنونة رد السلطان وإجابته وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المهمات هذا الاطلاق غير مستقيم فانه إذا كان المخاطب غير كفء يكون النكاح متوقفا على رضى الولي والمرأة معا وحيثئذ فيعتبر في تحريم الخطبة إجابتهما معا وفي الجواز رد أحدهما قال وأيضا فينبغي فيما إذا كانت بكرا أن يكون الاعتبار بالولي مخرجا على الخلاف فيما إذا عينت كفؤا وعين المهر كفؤا آخر هل المجاب تعيينها أم تسمينه وهذا الذي ذكره في اعتبار نصريح الاجابة هو في الثيب أما البكر فسكوتها كصريح إذن الثيب كما نص عليه الشافعي في الأم قال فوجدنا الدلالة عن النبي ﷺ على أن النهي أن يخطب الرجل على حطة أخيه إذا كانت المرأة راضية قال ورضاها إذا كانت ثيبا أن تأذن في النكاح بنعم وإن كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك إذنا انتهى وحيث اشترطنا التصريح بالاجابة فلا بد معه من الاذن للولي في زواجها له فان لم تأذن في ذلك لم تحرم الخطبة كما نص عليه الشافعي في الرسالة

في باب النهي عن معنى يدل عليه معنى في حديث غيره وحكاه عنه الخطابي واستشكله الترمذي في المفهم فقال وهذا فيه بعد فانه حمل العموم الذي قصد به تععيد قاعدة على صورة نادرة قال وهذا مثل ما أنكره الشافعي من حمل قوله لانكاح الا بولي على المكاتبه (قلت) ليس مثله ولم يحمل الشافعي النهي فيما نحن فيه على صورة نادرة بل هو على عمومته في كل مخطوبة لكن إذا لم تأذن في تزويجها فليس بيد الخطاب شيء يتمسك به وزاد بعض المالكية على الرضا بالزوج تسمية المهر وهذا لادليل عليه والعقد صحيح من غير تسمية مهر **(الخامسة)** ومحل التحريم أيضا إذا لم يأذن الخاطب لغيره في الخطبة فان أذن ارتفع التحريم لأن المنع كان لحقه وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر التصريح بذلك قوله إلا أن يأذن له لكن يبقى النظر في أنه إذا أذن لشخص مخصوص في الخطبة هل لغيره الخطبة أيضاً لأن الأذن لشخص يدل على الاعراض عن الخطبة إذ لا يمكن تزويج المرأة لخطابين أو ليس لغيره الخطبة إذ لم يؤذن له وزوال المنع إنما كان للأذن هذا محتمل والأرجح الأول **(السادسة)** ومحل التحريم أيضا إذا لم يترك الخطاب الخطبة ويعرض عنها فان ترك لغيره الخطبة وإن لم يأذن له وفي صحيح البخاري من رواية الأعرج عن أبي هريرة حتى ينكح أو يترك وفي حديث مسلم من حديث عقبة بن عامر (المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يندر) وقوله حتى يندر يعود للجملتين معاً كما هو مقتضى قاعدة الشافعي رحمه الله وقد ورد التصريح به في سنن البيهقي قال فيه حتى يندر بعد كل من الجملتين **(السابعة)** ومحل التحريم أيضا ان تكون الخطبة الأولى جائزة فان كانت محرمة كالواقعة في العدة لم تحرم الخطبة عليها كما صرح به الروائي في البحر **(الثامنة)** ومحل التحريم أيضا إذا لم تأذن المرأة لوليها أن يزوجه ممن يشاء فان أدنت له كذلك صح وحل لكل أحد أن يخطبها على خطبة الغير كما نقله الروائي في البحر عن نص الشافعي في الأم ولك أن تقول إن كان الضمير في قوله ممن يشاء عائداً على الولد فنبغي إذاً جواب الولي الخطاب الأول أن يحرم

على غيره الخطبة وإن كان مائدا على المخاطب فإذا خطبها شخص فقد شاء تزويجها وقد أذنت في تزويجها ممن يفاء هو تزويجها فيجب على الولي إجابته ويحرم على غيره خطبتها لأنها قد أجابته بالوصف وإن لم تجبه بالتعديد والله أعلم ﴿التاسعة﴾ قال الخطابي وغيره ظاهره اختصاص التحريم بما إذا كان المخاطب مسلما فإن كان كافرا فلا تحريم وبه قال الأوزاعي وحكاه الرافعي عن أبي عبيد بن حنبل قال قال الله في شرح الترمذي ويقوى ذلك قوله في أول حديث عقبة بن عامر عن مسلم (المؤمن أخو المؤمن) فهو ظاهر في اختصاص ذلك بخطبة المسلم انتهى وقال الجمهور تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضا قال النووي ولهم أن يجوبوا عن الحديث بأن التقييد بأخيه خرج على الغالب فلا يكون له مفهوم يعمل به كافي قوله تعالى (ولا تمنلوا أولادكم) وقوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) ونظائره ﴿العاشرة﴾ ظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن يكون المخاطب الأول فاسقا أولا وهذا هو الصحيح الذي تقتضيه الأحاديث وعمومها وذهب ابن القاسم صاحب مالك إلى تجوز الخطبة على خطبة الفاسق واختاره ابن العربي المالكي وقال لا ينبغي أن يختلف في هذا ما قال والذي رحمه الله وهو مردود لعدم الحديث إذ الفسق لا يخرج عن الإيمان والاسلام على مذهب أهل السنة فلا يخرج بذلك عن كونه خطب على خطبة أخيه المسلم في الحادية عشرة بحيث منعنا الخطبة على الخطبة فارتكب النهي وخطب وتزوج أم بفعله وصح الكاح ولم يفسخ هذا مذهبا ومذهب الجمهور وقال داود يفسخ النكاح لأن النهي يمتضى الفساد وعن مالك روايتان كل مذهب وقال جماعة من أصحاب مالك يفسخ قبل الدخول لا بعدوه ولو رواية عن مالك واحتجاج القائل بالصلان بأن النهي يمتضى الفساد مردود لأن النهي عنه الخطبة والخطبة لسب شرطاً في صحة النكاح بحيث إذا فسدت فسد النكاح لأنه لو تزوج من غير تقدم خطبة جاز فتحريم الخطبة لا يمتضى فساد النكاح والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ الحديث إنما ورد في النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه وينبغي أن يلحق به خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى بأن ترغب امرأة في تزويج رجل من

أهل الفضل وتخطبه فيركب إلى الزوج بها فتجىء امرأة أخرى فتخطبه وقد ذكر ذلك شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المهسان فقال نصوا على استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال فادا وقع ذلك فلا شك أنه يأتي في التحريم ماسبق في المرأة انتهى (فان قلت) الفرق بينهما أنه لا يمكن تزويج المرأة لرجلين ويمكن تزويج الرجل بمرأتين (قلت) الصورة فيما إذا لم يكن عزم الرجل أن يتزوج إلا بامرأة واحدة بحيث إن عرضت الثانية عليه نفسها يصرفه عن الزوج بالأولى لتغيرها عليها في الأوصاف المقتضية للرغبة (الثالثة عشرة) قال النووي في شرح مسلم معنى هذا الحديث يعنى قوله (ولا تسأل المرأة طلاق أختها) نهى المرأة الاجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته وأن يكسها ويصيرها من ثقته ومعروفه ومعاشرته ونحوها ما كان المطلقة فعبر عن ذلك بأكثاء ما في الصحفة مجزا والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها من السب أو أختها في الاسلام أو كافرة انتهى وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الصرة فقال فيه من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق صرتها لتفرد به انتهى ورده والدي رحمه الله في شرح الترمذى بقوله في آخر الحديث ولشكح فانها في هذه الصورة ماكحة وحمل الشيخ محب الدين الطبرى الأخت على الأخت في الدين فقال أراد أختها من الدين فانها من النسب لا يجتمع معها قال والدي ويدل عليه ملازده ابن حبان في صحيحه في الحديث (فان المسئلة احت المسئلة) وحمل الشيخ محب الدين المذكور الحديث على اشتراط ذلك في النكاح فذكر الحديث في أحكامه بلفظ (نهى أن تشتط المرأة طلاق) وترجم عليه (ذكر ما نهى عنه من الشروط) وعزاه للصحيحين قال والدي رحمه الله وليس هذا لقطه عند واحد منهما وإنما ذكره البيهقى بلفظ (لا ينبغي لامرأة أن تشتط طلاق أختها لتكنىء اناءها) ثم قال البيهقى رواه البخارى في الصحيح قال والدي رحمه الله وإنما يريد البيهقى أصل الحديث لا موافقة اللفظ كما هو معروف في عموم الحديث فان نعم رحم الله البخارى في كتاب النكاح (باب الشروط الى لا تحل في النكاح) وذكر قول ابن مسعود وموقرنا (لا تشتط المرأة طلاق أختها) وذكر حديث

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِذَا

أَبَى هُرَيْرَةَ لَفْظَ (لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أَحْتَبَا) ﴿ رابعة عشرة ﴾ ينبغي أن يعود هنا الخلاف المتقدم في قوله (لا يَحْطُبُ الرِّجْلُ عَلَى خُطْبِهِ أَحِبَّهُ) فَعَلِ مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ وَابْنُ حَرَبٍ لَا يَحْرُمُ أَنْ تَسْأَلَ الْمُسْلِمَةُ طَلَاقَ الْكَافِرِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ لَا فَرْقَ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ النَّوَوِيِّ أَنَّهُ سَوَى فِي هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا تَقْلَنَاهُ عَنْ مَقْتَضَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ ﴿ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ ﴾ وَيُنْبَغِي عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنْ يَسْتَنْثِي مَا إِذَا كَانَ الْمُسْأَلُ طَلَاقَهَا سَقَتْهُ وَعَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ لَا فَرْقَ كَمَا تَقَدَّمَ وَاقَّهْ أَعْلَمُ ﴿ السَّادَةُ عَشْرَةَ ﴾ خَرَجَ قَوْلُهُ لَتَكْتَنِيءُ مَا فِي صَحْفَتِهَا مَا دَا سَأَلَتْ طَلَاقَهَا لِمَعْنَى آخِرِ كَرِيْبَةٍ فِيهَا لَا يَنْبَغِي لِأَحْتَبَا أَنْ تَقِيْمَ مَعَ الزَّوْجِ أَوْ لَضَرَرٍ يَحْصِلُ لَهَا مِنَ الزَّوْجِ أَوْ يَحْصِلُ لِلزَّوْجِ مِنْهَا وَقَدْ يَكُونُ سَوَالُهَا : لَكَ بَعْوَضٌ فَيَكُونُ خُلْعًا مَعَ أَجْنَبِي ﴿ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ ﴾ قَوْلُهُ (وَلَتَكْتَحِجَّ) رَوَى بِالْجَزْمِ عَلَى الْأَمْرِ وَحِينَئِذْ فَيَجُوزُ فِي اللَّامِ الْإِسْكَانُ وَالْكَسْرُ وَرَوَى بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَتَكْتَنِيءُ فَيَكُونُ تَعْلِيلًا لِسَوَالِهَا طَلَاقَ أَحْتَبَا أَيْ تَفْعَلُ ذَلِكَ لَتَكْتَنِيءُ مَا فِي إِنْهَاءِهَا وَلَتَكْتَحِجَّ زَوْجَهَا وَحِينَئِذْ فَيَتَعَيَّنُ فِي اللَّامِ الْكَسْرُ ﴿ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ ﴾ عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ الْأَمْرُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَلَتَكْتَحِجَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَعَ جُودِ الضَّرَةِ وَحِينَئِذْ فَيَمْتَنِعُ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْأَخْتُ مِنَ النَّسَبِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْحَبِّ الطَّبْرِيِّ وَيُرَدُّ ذَلِكَ عَلَى النَّوَوِيِّ فِي إِدْحَالِهِ الْأَخْتُ مِنَ النَّسَبِ تَحْتَ اللَّفْظِ وَلَمَّا لَا يَرَى هَذَا الْإِحْتِمَالُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَلَتَكْتَحِجَّ غَيْرَهُ وَتَعَرَّضَ عَنِ نِكَاحِ هَذَا الرَّجُلِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادُ الْأَعْمُ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَيْ وَلَتَكْتَحِجَّ مِنْ تَبَسُّرِهَا هَذَا الرَّجُلَ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ انْكَفَافِهَا عَنِ سَوَالِ الطَّلَاقِ وَعَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ الثَّلَاثُ فَيَمْتَنِعُ أَيْضًا إِرَادَةُ أَحْتَبَا النَّسَبَ وَاقَّهْ أَعْلَمُ

حَدَّثَنَا الْحَدَّثُ الْخَامِسُ

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِذَا مَا اسْرَى أَحَدُكُمْ لَفْجَةً

ما اشترى أحدكم لِقْحَةً مُصْرَاةً أو شاةً مُصْرَاةً فهو بخير النظرين
بعد أن يحلبها إما رضى وإلا فليردّها وصاع تمر (زاد مسلم في

مصراة أو شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إما رضى والا فليردّها
وصاع تمر) (فيه) فوائد سوى ما تقدم (الأولى) أخرجه مسلم من هذا الوجه
عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همام (الثانية) قوله إذا ما
اشترى كذا هو في روايتنا وفي رواية مسلم ومازائدة وكذا هي زائدة في قوله
إما رضى . الأصل أن رضى والجواب محذوف تقديره أخذها ولم يردّها (الثالثة)
اللقحة بكسر اللام وفتحها لغة ن الكسر أفصح ، بعدها قاف ثم حاء مهملة
وهي الناقة القريبة العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة حزم به النووى في ترح
مسلم وحكاها في الصحاح عن أبي عمرو وفي المشارق عن نعلب بعد أن صدرا
كلاهما بأنها ذات اللبن من غير تقييد والجمع لقح كقربة وقرب وحكى في المحكم
جمعه أيضا على لقاح قال فأما لقح فهو القياس وأما لقاح فقال سيبويه كسر وافعله
على فعال كما كسر وافعله عليه حين قالوا حفرة وحفارا انتهى ثم أعرف شيئين أحدهما
أن المشهور في اللغة اختصاص اللقحة بالابل لكن جاء في الحديث إطلاقها على البقر والغنم
في قوله واللقحة من البقر واللقحة من الغنم نبه عليه في المشارق (وثانها) ذكر
الجوهري وغيره أن اللقحة المتقدم ذكرها والاقح بفتح اللام بمعنى واحد وغاير
في المحكم قتال قال ابن الاعرابي الناقة اقح أول احياء شهرين أو سنة
وقيل من الحارة وجه الاقح لقح ولقائح ولفاح قال في اللغة الناقة من
حب . سم ولداتم الاي . ال ذلك اسمها حتى يمضي لها سبعة أشهر ويفصل
وبدا ذلك عند بلوغ سبل والجمع لقح ولفاح ثم قال وعلى اللقحة والاقحة
لثان . الحلوب انتهى وكذا عار بينهما صاحب النهاية فقال اللقحة الناقة القريبة
العهد بالنتاج وناقة لقح إذا كانت عذيرة وناقة لاقح إذا كانت حاملا ونوق
واقح والاقح ذوات الألبان وإراحة لقح اسمها (الرابعة) قوله

رواية (لا سمرَاء) وله (من اشترى شاة مصرية فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها صاءاً من طعام لا سمراء) قال البخاري (والتمزأ كثر) والفسائي وابن ماجه (من ابتاع محفلة ومصرية فهو بالخيار ثلاثة أيام) ولم يقل ابن ماجه (محفلة) ولا بن داود وابن ماجه من حديث ابن عمر (من ابتاع محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها مثل أو مثلي لبنيها فتحاً) قال الخطابي ليس إسنادُهُ بذلك وقال البيهقي فقد ربه جميع بن عمير قال البخاري فيه نظر وكذبه ابن عمير وابن حبان.

(فليردها) ذكر النووي في الحج في شرح مسلم في نظيره أنه مفتوح الدال بالاتفاق وليس كذلك بل يجوز فيه الضم والفتح والكسر كما حكاه هو وغيره في قوله (إن لم نرده عليك إلا أنا حرم) وما ذكره هو والقاضي عياض قبله في أن الضم في مثل ذلك مراعاة للواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها تخفاء الهاء فكان ما قبلها ولي الواو ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً ليس كذلك، وإنما هو مراعاة للضمة التي قبل الحرف المضاعف حتى يطرد فيما إذا دخل عليه ضمير مؤنث كما في هذا الحديث أو ضمير مني أو جمع أو لم يدخل عليه ضمير بالكلية وكلام أهل اللغة يدل على ما ذكرته وقد مثل ثعلب في الفصيح ذلك بقوله مد مد مد ولم يدخل عليه ضمير أصلاً وقال أبو البقاء في قوله نعاى (لا يضركم) قيل حقه الجزم على جواب الأمر ولكه حرك بالضم اتباعاً لصيغة المضاد وقال مكى: حكى النحويون (لم تردها) بضم الدال وهو محزوم لكه لما احتاج إلى حركة الدال أتبعها

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ يِعْتَنِيَنِ عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَعَنْ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ
فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَعَنْ أَنْ يَشْتَمِلَ الرَّجُلُ
بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ عَلَى أَحَدِ شِقَيْهِ)

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يِعْتَنِيَنِ
وَلِبَسَتَيْنِ أَنْ يَحْتَبِيَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ
مِنْهُ شَيْءٌ وَأَنْ يَشْتَمِلَ فِي إِزَارِهِ إِذَا مَا صَلَّى إِلَّا أَنْ يَخْلُفَ بَيْنَ
طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ وَنَهَى عَنِ الْأَمْسِ وَالنَّجَسِ) زَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ

ما قبلها وهو حركة الصاد ، انتهى فنقل عن النخاعة الضم اتباعا مع
دخول الضمير للمفرد المؤنث وفي الانصاح حكى الكوفيون ردها بالضم
والكسر ورده بالكسر والفتح انتهى وانما حكيت عباراتهم ليتضح الرد
على النووي فانه يتمسك بكلامه لجلالته والله أعلم

﴿ الحديث السادس ﴾

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ يِعْتَنِيَنِ
عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَعَنْ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ
شَيْءٌ وَعَنْ أَنْ يَشْتَمِلَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ عَلَى أَحَدِ شِقَيْهِ) وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يِعْتَنِيَنِ وَلِبَسَتَيْنِ أَنْ يَحْتَبِيَ أَحَدُكُمْ
فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَأَنْ يَشْتَمِلَ فِي إِزَارِهِ إِذَا مَا صَلَّى إِلَّا
أَنْ يَخْلُفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ وَنَهَى عَنِ الْأَمْسِ وَالنَّجَسِ) (فِيهِ فَوَائِدُ الْأَوَّلَى)
رِوَايَةُ الْأَوَّلَى فِي الْمَوَاطِنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَحْسَى بْنِ حَبَابٍ وَأَيُّ الْإِنَادِ كَلَامُهُ

(وَعَنْ صِيَامَيْنِ وَعَنْ صَلَاتَيْنِ) وَزَادَ مُسْلِمٌ (أَمَّا الْمَلَامَةُ فَأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمُلٍ ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ التَّفْسِيرَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

عن الاعمرج عن أبي هريرة قال ابن عبد البر هوفي الموطأ عن جماعة رواية بهذا الاسناد انتهى وأسقط الشيخ رحمه الله ذكر محمد بن يحيى بن حبان لأنه ليس من التراجم التي ذكرها في خطبة الكتاب وقد عرف أن الحديث اذا كان جميعه عن روايين ثقتين جاز حذف أحدهما ، ورواه البخاري والنسائي من طريق مالك عنها مقتصرين على النهي عن الملامسة والمنابذة ورواه البخاري ومسلم من طريق مالك عن أبي الزناد فقط وأخرجه مسلم من رواية مالك عن ابن حبان فقط مقتصرًا على الملامسة والمنابذة واهتم عليه الشيخان والترمذي من رواية سفيان الثوري عن ابى الزناد وأخرجه الشيخان أيضا والنسائي وابن ماجه من رواية حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبي هريرة وزاد فيه البخاري وعن صلاتين نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس واقتصر مسلم والنسائي على البيعتين وأخرجه البخاري من رواية عطاء بن مينا عن أبي هريرة قال (نهى عن صيامين وعن بيعتين الفطر والاحر والملامسة والمنابذة) وأخرج منه مسلم من هذا الوجه البيعتين فقط ورُدَّ أما الملامسة فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل . والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ولم يذكر البخاري التفسير إلا من حديث أبي سعيد الخدري وأخرج مسلم أيضا قصة البيعتين بدون تفسيرهما من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (الثانية) قوله (نهى عن بيعتين) هو بكسر الهمزة لأنه من

الهيئة والحالة قال القاضي في المشارق وروى بضم اللام على اسم الفعل والاول
هنا أوجه وقال في النهاية روى بالضم على المصدر والاول الوجه وقوله
(وعن بيعتين) بفتح أوله والمراد به المرة من البيع ولما فصل
ذكر البيعتين قبل اللبستين ﴿الثالثة﴾ فيه النهى عن بيع الملامسة وهو من
بيوع الجاهلية وقد فسر في الحديث بأن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه
بغير تأمل . ولاصحابنا في تفسيره ثلاثة أوجه (أحدها) تأويل الشافعي وهو
أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول صاحبه بعتك بكذا
بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولاخيار لك اذا رأيت (الثاني) أن يجعل
نفس اللمس بيعا فيقول إذا لمسته فهو مبيع لك (الثالث) أن يبيعه شيئا على
أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس وغيره ولفظ الحديث الذي حكيناه يوافق
التأويل الاول وكذا لفظ حديث أبي سعيد والملامسة لمس الثوب ولاينظر اليه
وهذا البيع باطل بالاتفاق على التأويلات كلها (أما على الاول) فواضح إن
أبطلنا بيع الغائب وأما اذا صححناه فلاقامة اللمس مقام النظر وقال بعضهم
يتخرج على تقي شرط الخيار (وأما على الثاني) فالتعليق في الصيغة وعدوله عن
الصيغة الموضوعية شرما وقال بعضهم هذا من صور المعاوضة (وأما على الثالث)
فللشرط القاسد ﴿الرابعة﴾ وفيه النهى عن بيع المتأنفة وهو من بيوع الجاهلية
أيضا وقد فسر في الحديث بأن يبذل كل واحد ثوبه للآخر لم ينظر واحدهما
إلى ثوب صاحبه ويوافق قوله في حديث أبي سعيد وهي طرح الرجل ثوبه
بالبيع إلى الرجل قبل أن يقبله أو ينظر اليه ولاصحابنا في تفسيره ثلاثة أوجه
(أحدها) أن يجعل نفس التبذيعا وهو تأويل الشافعي (والثاني) أن يقول
بعتك فاذا نبذته لك انقطع الخيار وتزم البيع و (الثالث) المراد نبذ الحصاة
وفي بيع الحصاة تأويلات (أحدها) أن يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه
الحصاة التي أرميها أو بعتك من هذه الارض من هنا الى ما انتهت اليه هذه الحصاة
و (الثاني) أن يقول بعتك على أنك بالخيار إلى ان أرمي هذه الحصاة و (الثالث)
أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعا فيقول إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع

منك بكذا قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة واعلم أن في كلا الموضعين يحتاج إلى الفرق بين المعاطاة وبين هاتين الصورتين فإذا علل بعدم الرؤية المسترطة مظهره ظاهر وإذا مر بأمر لا يعود إلى ذلك احتيج حينئذ إلى الفرق بينه وبين مسألة المعاطاة عند من يحيزها (قلت) الفرق بينهما أن المعاطاة عند من يحيزها إنما تجوز في المحقرات أو فيما جرت العادة فيه بالمعاطاة وبالمنازمة والملازمة عند من كان يستعملهما لا يخصهما بذلك لكن ما بحثه الشيخ تقي الدين نقله الرافعي عن الأئمة فنقل عنهم أنه يجري في بيع المنازمة الخلاف الذي في المعاطاة فإن المنازمة مع قرينة البيع هي المعاطاة بعينها وحكي الرافعي أيضا عن المتولي أن بيع الملازمة في حكم المعاطاة انتهى وقد عرفت الفرق بينهما (الخامسة) استدلل به على أن بطلان بيع الغائب بناء على أن المعنى في الملازمة والمنازمة عدم الرؤية وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال (أحدها) البطلان مطلقا وهو قول الشافعي في الجديد نص عليه في الأم وفي رواية البويطي واختاره المزني و (الثاني) الصحة مطلقا سواء وصف أم لا ولكن يثبت له الخيار إذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء رده وهذا قول أبي حنيفة وهو قول عن مالك نص عليه في المدونة وأنكره بعضهم وحكاه ابن عبد البر وابن بطال قولاً للشافعي ثم حكى ابن عبد البر عن أبي القاسم القزويني القاضى أنه قال الصحيح عند الشافعي إجازة بيع الغائب على خيار الرؤية إذا نظر إليه وافق الصفة أو لم يوافقها مثل قول أبي حنيفة والثوري سواء، قال هذا في كتبه المصرية انتهى وما حذر، عن الشافعي لا يعرف عنه في شيء من كتب أصحابه والذي قاله في كتبه المصرية إنما هو البطلان مطلقا كما تهدم و (الثالث) الصحة إن وصف وإلا فلا وهذا قول الشافعي في القديم والإماماء والصرف من الجديد وصححه من أصحابه البغوي والرويان وغيرهما وهو مذهب مالك وأحمد وأهل الطاهرو وإن اختلفوا في تفاصيله فقال الشافعية تقريرا على هذا القول يشترط ذكر حلس المبيع ونوعه وفي وجه يكفي ذكر الحلس ولا حاجة إلى النوع وفي وجه لا يحتاج إلى الجنس أيضا فيقول بعتك ملقى كمي أو كفي أو حزانتى أو ميراثي من فلان

وهو لا يعرفه وما شاذان ضعيفان وفي وجه يفتقر إلى ذكر معظم الصفات وضبط ذلك بما يصفه المدمى عند القاضي قاله القاضي أبو حامد وفي وجه يفتقر إلى صفات السلم قاله أبو علي الطبري وهذا الأخير هو مذهب الحنابلة لم يجوزوا بيع الغائب إلا مع وصفه بصفات السلم إن كان مما يجوز السلم فيه واعتبر المالكية وصفه بما يختلف الثمن به واشترطوا أيضا ألا يكون المبيع في مكان بعيد جدا كقرية من خراسان ولا قريب يمكن رؤيته من غير مشقة فإن كان بمشقة جاز على الأشهر وفي المدونة أنه يجوز بيع الاعدال على البرنامج بخلاف الثياب المطوية وشبهها والفرق بينهما عمل الماضين وأنكر ذلك الشافعي فقال أجاز الفرار الكثير ومنع اليسير ثم اختلفوا في ثبوت الخيار فيما إذا وجده كما وصف فقال المالكية والحنابلة لا خيار وهو وجه عند الشافعية والأصح عندهم ثبوت الخيار كالأصل وجده على خلاف تلك الصفة وقال الشيخ تقي الدين في شرح العدة لما ذكر الاستدلال به على بطلان بيع الغائب ومن يشترط الوصف في بيع الأعيان الغائبة لا يكون الحديث دليلا عليه لأنه لم يذكر وصفا وذكر ابن حزم الظاهري أن الشافعية استدلوا على مع الغائب بنهي عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرور عن الملاسة والمنازمة قالوا لا حجة لهم فيه لأن بيع الغائب إذا وصف عن رؤية وخبرة ومعرفة قد صح ملكه لما اشترى فأبى الفرع وقال وما يبطله أنه لم يزل المسلمون يتبايعون بالصياح بالصفة وهي في البلاد البعيدة وقد باع عثمان بن عمر رضي الله عنهم مالا لثمان بن جابر بمال لا ينمر بوادي القرى انتهى وهو عجيب فانه قل هذا عن المسلمين ثم لما فصل ذلك لم ينقل سوى قضية واحدة وعمل العدد المحصور من الصحابة ليس بحجة ولو كان هذا إجماع لاخذنا به والناصريون لهذا القول عن الشافعي يقولون في المعاينة والرؤية مالا يدرك بالوصف وليس بيع الأعيان كالسلم فالقصد هنا الأعيان وهما الأوصاف والله أعلم **(السادسة)** استدلل به على أنه لا يصح بيع الأعمى ولا شراؤه وهو قول الشافعية سواء قلنا يجوز البيع على الوصف أم لا لأنه لا سبيل إلى رؤيته فيكون كبيع الغائب على أن لا خيار وقال بعض أصحابنا يجوز بذ قلنا يجوز البيع على الوصف ويقام

وصف غيره له مقام رؤيته وبه قال مالك وأحمد وقال بعض المالكية لا يصح ذلك منه إذا كان عماء أصليا وقد تقدم عن أبي حنيفة تجوز البيع بدون رؤية ووصف ولا فرق في ذلك بين البصير والأعمى وقال في الأعمى ان خياره يسقط بحسه المبيع إذا كان يعرف بالجلس وبشمه إذا كان يعرف بالشم وبنوقه إذا كان يعرف بالنوق كما في البصير قال ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له لأن الوصف يقوم مقام الرؤية كما في السلم وعن أبي يوسف أنه إذا وقف في مكان لو كان بصيرا لآه فقال رضيت سقط خياره لأن التشبه يقام مقام الحقيقة في موضع المعجز كتحريرك الشفتين مقام القراءة في حق الأخرس في الصلاة وإجراء موسى مقام الخلق في حق من لا شعر له في الحج وقال الحسن بن زياد الثوري يوكل وكلا يقبضه وهو يراه ، قال صاحب الهداية وهذا أشبه بقول أبي حنيفة رحمه الله لأن رؤية الوكيل رؤية الموكل ﴿السابعة﴾ قوله (يحتجب) بالحاء المهملة والتاء المثناة من فوق والباء الموحدة والاحتباء بالمد هو أن يقعد الانسان على إلبته وينصب ساقيه ويحتوى عليهما بثوب أو نحوه أو يده وهذه القعدة يقال لها الجبوة بضم الحاء وكسرهما وكان هذا الاحتباء عادة للعرب في مجالسهم فنهى عنه إذا أدى إلى انكشاف العورة بان يكون عليه ثوب واحد قصير فاذا قعد على هذه الهيئة انكشفت عورته ولو كان عليه ثياب كثيرة وكلها قصيرة بحيث تنكشف عورته إذا جلس هكذا كان حراما أيضا وذكر الثوب الواحد في الحديث خرج مخرج الغالب في أن الانكشاف إنما يكون مع الثوب الواحد دون الثياب الكثيرة وكشف العورة حرام بحضور الناس وكذا في الخلوة على الأصح إذا كان لغير حاجة واقتصر في الحديث على ذكر الفرج لقبحه ونبه به على ما سواه من العورة وقد تعلق به من ذهب إلى أن العورة السوأتان فقط وكره الصلاة محتبيا ابن سيرين وأجازها الحسن والنخعي وعروة وسعيد ابن المسيب وعبيد بن عمير وكان سعيد بن جبير يصلي محتبيا فاذا أراد أن يركع حل جبوته ثم قام وركع وصلى التطوع محتبيا عطاء وعمر بن عبد العزيز ﴿النامنة﴾ فيه النهي عن اشتغال الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه وهو الذي يقال

له اشتغال الصماء وقد فسرهُ الأصمعي وغيره بأن يشتمل بالثوب حتى يحل به صدره لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده وهذا يقوله أكثر أهل اللغة قال ابن قتيبة سميت صماء لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع قال أبو عبيد وأما الفقهاء فيقولون هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه قال النووي قال العلماء فعلى تفسير أهل اللغة يكره الاشتغال المذكور ثلثا تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام ونحوها أو غيرها فيعسر عليه أو يتعذر فيلحقه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم الاشتغال المذكور إن انكشف بعض العورة وإلا فيكره (قلت) ويدل على أن المراد في الحديث ما فسر به الفقهاء قوله فيه على أحد شقيه وليس في تفسير أهل اللغة رفعه على أحد شقيه وقوله في الرواية الثانية إذا ما صلى فإنه يدل على أن المعنى فيه الاحتياط للعورة لأجل الصلاة فإن المعنى الأول من عجزه عن الحركة والتصرف لا يتعلق له بالصلاة وكذا قوله في الرواية الثانية أيضا إلا أن يخالف بين طرفيه على طاقه فإنه يدل على أن المعنى الاحتياط للعورة ثلثا تنكشف وذلك يؤمن بالمخالفة بين طرفيه وربطه على طاقه بخلاف المعنى الأول فإن المخالفة بين طرفيه على طاقه لا يؤيده إلا تأكدا وشدة والله أعلم **(التاسعة)** **اللمس** المذكور في الرواية الثانية هو الملامسة المذكورة في بقية الروايات وذكر فيها بدل المنابذة النجس وقد تقدم الكلام فيه **(العاشرة)** قوله (نهى عن لبستين وعن بيعتين) لا يقتضى اختصاص النهى بالمذكور حتى يدل على انتفاء النهى عن لبسة ثالثة وبيعة ثالثة فإن هذا في معنى مفهوم اللقب وقد اختلف أهل الأصول في أن مفهوم العدد حجة أم لا وأما هذا فسماه الشيخ هـي الدين السبكي رحمه الله مفهوم المعدود ومثل له بقوله **ﷺ** (أحلت لنا ميتان ودمان) وذكر أن مفهومه ليس حجة وفرق بينه وبين مفهوم العدد عند القائل بأنه حجة بأن العدد شبه الصفة لأن قولك في خمس من الابل في قوة قولك في بل خمس يجعل الخمس صفة للابل وهى إحدى صفات الذات لأن الابل قد تكون خسا وقد تكون أقل أو أكثر فلما قيد وجوب

الشاة (١) بالخمس فهم أن غيرها يخالفه فإذا قدمت لفظ العدد كان الحكم كذلك. والمعدود لم يذكر معه أمر زائد يفهم منه انتفاء الحكم عما عداه فصار كاللقب واللقب لا فرق فيه بين أن يكون واحدا أو مثني ألا ترى أنك لو قلت رجال لم يتوهم أن صيغة الجمع عدد ولا يفهم منها ما يفهم من التخصيص بالعدد فكذلك المثني لأنه اسم موضوع للثنين لأن الرجال اسم موضوع لما زاد والله أعلم بالحادية عشرة قال النووي في شرح مسلم اعلم أن بيع الملامسة والمنازمة وحبل الحبله وبيع الحصاة وعشب الفحل وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الفرر ولكن أفردت بالذكر ونهى عنها لكونها من بيعات الجاهلية المشهورة قال والنهي عن بيع الفرر أصل عظيم من أصول البيوع ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة وقد تحتل بعض الفرر تبعا إذا دعت إليه حاجة كالجليل بإساس الدار وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها اللبن فإنه يصح البيع لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته وكذا القول في حمل الشاة ولبنها وكذلك أجمع العلماء على جواز أشياء فيها غرر حقيق (منها) أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المحشوة وإن لم ير حشوها ولو بيع حشوها بانقراضه لم يحز وأجمعوا على إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهرا مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالاجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكنهم. وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين قال وعكس هذا أجمعوا على بطلان بيع الاجنة في البضون والطير في الهواء قال العلماء مدار البطلان بسبب الفرر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه هو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الفرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة أو كان الفرر حقيقا جاز البيع وإلا فلا وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها

وَعَنْ هَمَّاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ (وَلَا يَسِيمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ) وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : إِنَّهَا شاذَّةٌ وَلِئْسَ مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ طَامِرٍ (لَا يَجِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ) زَادَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَيْعِ أَيْضًا (حَتَّى يَذَرَ) وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ » زَادَ الدَّارِقُطِيُّ (إِلَّا الْفَنَائِمَ وَالْمَوَارِيثَ) وَلِأَصْحَابِ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (بَاعَ حِلْسًا وَقَدَحًا فِيمَنْ يَزِيدُ) وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ

وفما ده كبيع العين الغائبة مبنى على هذه القاعدة فبعضهم يرى أن الفرع حقير فيجعله كالمعدوم فيصح البيع؛ وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع والله أعلم انتهى ومن يوع الفرع ما ذكره النووي في شرح المهذب أن ما يعتاده الناس من الاستحرام من الاسواق بالأوراق ليس بصحيح لأن الثمن ليس حاضرا حتى يكون معاطاة ولم يوجد صيغة يصح بها العقد

﴿ الحديث السابع ﴾

وعنه قال قال رسول الله ﷺ (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه) فقد تقدم الكلام عليه

﴿ الحديث الثامن ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (لا يبيع بعضكم على بيع بعض)

(فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه من هذا الوجه من طريق مالك وفي رواية للبخارى على بيع أخيه وفي رواية له ولمسلم زيادة فيه (ولا تلقوا السلع حتى يبلغ بها الى السوق) وكذا عند أبي داود ورواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الله بن طهية عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال (نهى رسول الله ﷺ عن بيع المزايدة ولا بيع أحدكم على بيع أخيه إلا الغنائم والموارث) ومن رواية عمر بن مالك عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن أسلم قال سمعت رجلا يقال له شهر كان تاجرا وهو يسأل عبد الله بن عمر عن بيع المزايدة فقال نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يندر الا الغنائم والموارث) ومن طريق الواقدي عن أسامة بن زيد الليثي عن عبيد الله بن أبي جعفر به مثله عبد الله ابن طهية ضعيف عند الاكثر وعمر بن مالك هو الشرعي موثق وأخرج له مسلم والواقدي ضعيف عند المحدثين وأسامة بن زيد مختلف فيه فلا سناد الثاني من أسانيد الدارقطني هذه لا يامن به ﴿ الثانية ﴾ تقدم الكلام على البيع على بيع أخيه وفي رواية الدارقطني استثناء الغنائم والموارث ومقتضاها جواز البيع على البيع فيهما خاصة وحكي الترمذي في جامعه عن أهل العلم أنهم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والموارث وقال القاضي أبو بكر بن العربي الباب واحد والمعنى مشترك لا يختص به غنيمة ولا ميراث وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي وإنما قيد ذلك بالغنيمة والميراث تبعا للحديث الوارد في ذلك فأورد هذا الحديث ثم قال والظاهر أن الحديث خرج على الغالب وعلى ما كانوا يعتادون البيع فيه مزايدة وهي الغنائم والموارث فإن وقع البيع في غيرهما مزايدة فالعنى واحد كما قال ابن العربي والله أعلم (قلت) وقد يكون الميراث لواحد أو لجماعة ويتفقون على بيعه لشخص بشمن معين من غير طلب زيادة فلا تجوز الزيادة حينئذ وكذلك في الغنيمة فظهر أن هذا الاستثناء لا يصح التمسك به في جميع الصور لا عكسا ولا طردا وإنما خرج على الغالب كما تقدم والله أعلم ﴿ الثالثة ﴾ تقدم حمل الحديث على ما إذا وقع الركون وأما ما دام صاحب المتاع

طالباً لزيادة فن المزايدة فيه جائزة ويدل لتلك الحديث الذي رواه أصحاب السنن
الاربعة من حديث أس أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقد جاء فيمن يزيد
هكذا ذكره الشيخ بهذا اللفظ في النسخة الكبرى من الاحكام وهذا اللفظ
الذي أرادوه هو لفظ النسائي: ولقط الترمذي (باع حلساً) وقد حاشا (وقال من
يشترى هذا الحلس والقدرح فقال رجل آخذها بدرهم فقال النبي ﷺ من
يزيد على درهم من يزيد على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعها منه) وقال هذا
حديث حسن لا نعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان والعمل على هذا
عند أهل العلم لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم والموايرث ولقط أبي داود
والنسائي (أن رجلاً من الانصار أتى النبي ﷺ يسأله فقال أما في بيتك شيء
قال بلى حلس ثلبس بهضه ونبسط بعضه وقعت فشرب فيه من الماء قال اتيتي
بهما قال فتاه بهما فآخذها رسول الله ﷺ بيده وقال من يشتري هذين قال
رجل أنا آخذها بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً قال رجل أنا آخذها
بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الانصاري وقال اشتر بأحدهما
طعاماً فأبذله إلى أهله واشتر بالآخر قدوماً فأتيت به فأناه به ففقد فيه رسول
الله ﷺ عوداً بيده ثم قال له ادع باحتطاب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً
فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عترة دراهم فاشترى بيدها نوباً
وبدها طعاماً فقل رسول الله ﷺ هذا خير لك من أن تحمى المسألة تكتف
في وجهك يوم القيمة ان المسألة لا تصح الا لثلاثة لدى فقر مدقع أو لدى غرم
لمقطع أو لدى دم موحع) وقد تبين بهذه الرواية أن هذا المبيع لم يكن من
غنيمة ولا ميراث (والحلس) بكسر الحاء المهملة واسكان اللام بعدها سين
مهمة كساء رقيق يحمل تحت بردة العير وقول والذي رحمه الله فيه أن النبي
ﷺ هو الذي باع القدرح والحلس فقد يستدل به على بيع الحاكم على المعسر
ولكن لم يمتل هنا أنه كان عليه دين حتى يبيع الحاكم عليه وقد يقال كانت
نفقة أهله واجبة عليه فمضى كالتبر وأراد الاكتساب بالسؤال فكرهه له النبي
ﷺ السؤال مع القدرة على الكسب فباع عليه بعض ما يملكه واشترى له

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ (كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مِنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ) لَفْظُ مُسْلِمٍ وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ابْتَعُوا الطَّعَامَ جُزْأً فَا يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ ذَلِكَ حَتَّى يُؤْوَهُ إِلَى رِحَالِهِمْ) وَلِأَيِّ دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ (نَهَى أَنْ يَبِيعَ أَحَدُنَا طَعَامًا اشْتَرَاهُ بِكَيْلٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (حَتَّى يَقْبِضَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

بِهِ أَنَّهُ يَكْتَسِبُ بِهَا . وَقَدْ يَقَالُ هَذَا تَصَرَّفَ فِي مَالِهِ بِرِضَاهُ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي أَمْوَالِ أُمَّتِهِ بِمَا شَاءَ . فَتَصَرَّفَ لَهُ عَلَى وَحْدِهِ الْمَصْلُحَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ الحديث التاسع ﴾

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ (كُنَّا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مِنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ)

﴿ الحديث العاشر ﴾

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَحْرَحَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ زَادَ أَبُو دَاوُدَ وَفِي حَرِّ الْحَدِيثِ يَعْنِي جُزْأً وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ

وابن عباس (حتى يَسْتَأْذِنَهُ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأُخْصِبُ كُلَّ شَيْءٍ
بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ وَلَا أُخْصِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْهُ
وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أَنَّهُ نَهَى أَنْ
تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُشْتَرَى حَتَّى يَحُوزَهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا إِلَى رَحْلِهِ)

جمهور الرواة عن مالك لهذا الحديث في الموطأ وغيره ذكروا فيه عنه الجراف
كما ذكره عبيد الله عن نافع والزهرى عن سالم وإنما أسقط ذكره الثعني ويحيى
فقط توها فيه لأنه خبر واحد انتهى وفيه نظر فقد قال ابن عبد البر لم يختلف
على مالك فيه ولم يقل جزافاً وأخرجه البخارى وأبو داود والنسائي من رواية
يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال
(كانوا يتاعون الطعام في أعلام السوق فيبيعونه في مكانهم فيها ثم رسول الله
ﷺ أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه) لفظ البخارى وقال أبو داود والنسائي
(يتبايعون الطعام جزافاً) وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبد الله بن غير ومسلم
وحده من رواية علي بن مسهر كلاهما عن عبيد الله بن عمر بلفظ (كانا تشتري الطعام
من الركبان جزافاً فيها رسول الله ﷺ أن نايعه حتى ننقله من مكانه) وأخرجه
البخارى من رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر (أنهم كانوا يشترون
الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فيبعث عليهم من يمنعهم أن
يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام) وأخرجه أيضا من رواية
جويرية عن نافع عن ابن عمر قال (كانتلقى الركبان فاشتري منهم الضعاف فيها
النبي ﷺ أن نايعه حتى نبلغ به سوق الضعاف) وأخرجه النسائي من رواية محمد
ابن علف عن نافع عن ابن عمر (أنهم كانوا يتاعون الطعام على عهد رسول الله ﷺ
من الركبان فيها أن يبيعوه في مكانه الذي اتاعوا فيه حتى ينقلوه إلى سوق
الضعاف) ورواه الحاكم في مستدركه من رواية محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر

وقال صحيح على شرط مسلم (قائ) بمنعه ابن اسحاق واختلف عليه في إسناده وهو عند أبي داود والحاكم من الوجه الآخر من رواية ابن عمر عن زيد بن ثابت وفي أوله قصة

عن رسول الله ﷺ (أنه نهى أن تباع السلع حيث تشترى حتى يحوزها الذي اشتراها إلى رحله وإن كان ليبعث رجلا فيضربونا على ذلك) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم (قلت) قد عرفت أنه من رواية ابن اسحاق بالنعنة واختلف عليه في إسناده فرواه أبو داود والحاكم أيضا من رواية ابن إسحاق عن أبي الزناد عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال (ابتعت زيتا في السوق فلما استوجبتني لقيني رجل فأعطاني به زيتا حسنا فأردت أن أضرب على يده فأخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت فإذا زيد بن ثابت فقال لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك فان رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم) وأخرج الشيخان وأبو داود والنسائي من رواية الزهري عن سالم عن أبيه قال (قد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام حزا فاضربون أن يبيعوه في مكانهم ذلك حتى يؤوه إلى رحالهم) والحديث الثاني أخرجه الأئمة الستة خلا الترمذي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه البخاري أيضا من حديث موسى بن عقبة ومسلم من حديث عبيد الله بن عمر وعمر بن محمد كلهم عن نافع عن ابن عمر . ولفظ مسلم من حديث عمر بن محمد (حتى يستوفيه ويقبضه) وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ حتى (يقبضه) وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية القاسم بن محمد عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى أن يبيع أحد ضعما اشتراه بكيل حتى يستوفيه) (والثانية) استدلل بقوله وهذا الحديث في رواية أبي ذر (يعني حزا) وبجزمه في نفس الحديث بأنه حزا ف من حديث عبيد الله بن عمر .

مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن حديث سالم عن أبيه عند الشيخين وغيرهما على جواز بيع الصبرة من الطعام وغيره جزاء أى من غير تقدير بكيل ولا وزن ولا غيرها وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعلم البائع قدرها أم لا وبهذا قال أبو حنيفة واحمد وداود والشافعى والجمهور ولكن (الآظهر) من قولى الشافعى أن ذلك مكروه كراهة تنزيه و(الثاني) أنه ليس بمكروه قال النووي وقتل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزاء يعلم قدرها (قلت) الذى حكاه ابن عبد البر عن مالك أنه لا يجوز لمن علم مقدار المبيع كيلا أو وزنا أن يبيعه جزاء حتى يعرف المشتري بمبلغه فان فعل فهو غاشى والمشتري بالخيار إذا علم كالمعيب وقال لم يختلف قول مالك في ذلك وتابعه عليه الليث بن سعد وروى ذلك عن مجاهد وطاوس وعطاء بن أبى دباح والحسن بن أبى الحسن ثم روى بإسناده أنهم كرهوه ، وأعلم أن الجراف بكسر الجيم وفتحها وضمها ثلاث لغات الكسر أفصح وأشهر ~~في~~ الثالثة ~~في~~ الحديث الأول أن من اشترى طعاما ليس له يبعه حتى ينقله من المكان الذى اشتراه فيه إلى مكان آخر وفى الحديث الثانى أنه ليس له ذلك حتى يستوفيه وهما بمعنى واحد فان الاستيفاء هو القبض كما دلت عليه الرواية الأخرى والقبض فى المنقولات يكون بالنقل والمراد بالنقل تحويله إلى مكان لا يختص بالبائع أو يختص بالبائع باذنه وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة على أقوال (أحدها) احتصاص ذلك بالمطعم كاهو مقتضى هذا الحديث فأما غيره فيجوز بيعه قبل قبضه وهذا مذهب مالك وحكى عنه ابن عبد البر استثناء أمرين من المطعم يجوز بيعهما قبل القبض (أحدهما) الماء وحكى ابن حزم عنه فى الماء روايتين (الأمر الثانى) الطعام المشتري جزاء قال فالشهور من مذهب مالك جوار بيعه قبل القبض ويه قال الأوزاعى نعم قال ولا أعلم أحدا تابع مالكا من جماعة فقهاء الأمصار على تفرقه بين ما اشترى جزاء من الطعام وبين ما اشترى منه كيلا إلا الأوزاعى فإنه قال من اشترى طعاما جزاء فهلك قبل القبض فهو من المشتري وإن اشتراه مكايكة فهو من البائع وهو نص قول مالك وقد قال الأوزاعى من اشترى ثمرة لم يحز له بيعها قبل القبض

وهذا توافق ثم استدل ابن عبد البر لمالك برواية القاسم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه) حال فقوله (بكيل) دليل على أن ماخالفه بخلافه (قلت) لكن الروايات المتقدمة في نهى الذين يتناعون الطعام جزافا عن بيعه حتى ينقلوه من مكانه صريح في الرد على من جوز بيع الطعام قبل قبضه إذا كان اشتراه جزافا والله أعلم (القول الثاني) اختصاص ذلك بالمطعم سواء اشترى جزافا أو مقدرا بكيل أو وزن أو غيرهما وبه قال بعض المالكية وحكاه عن مالك واختاره أبو بكر الوزار ووصحه أبو عمرو بن الحارث وحكاه ابن عبد البر عن أحمد وأبي ثور قال وهو الصحيح عندى لثبوت الخبر بذلك عن النبي ﷺ وعمل أصحابه وعليه جمهور أهل العلم قال وحجتهم عموم قوله من ابتاع طعاما لم يقل جزافا ولا كلا بل نلت عنه فيمن ابتاع طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى ينقله ويقبضه قال وضعفوا الزيادة في قوله طعاما بكيل (القول الثالث) اختصاص ذلك بما اشترى مقدرا بكيل أو وزن أو زرع أو عدد سواء كان مطعوما أم لا فإن اشترى بغير تقدير جاز بيعه قبل قبضه وهذا هو المشهور عن أحمد كما قال الشيخ محمد الدين ابن تيمية في المحرر وقال ابن عبد البر روى عن عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب والحسن البصري والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وبه قال اسحق ابن راهويه وروى عن أحمد بن حنبل والأول أصح عنه انتهى والمعتمد في ذلك قول ابن تيمية فإنه أعرف بمذهبه قال ابن عبد البر وحجتهم أن الطعام المنصوص عليه أصله الكيل أو الوزن فكل مكيل أو موزون فذلك حكمه (قلت) ويرد هذا المذهب النهى عن بيع المشتري جزافا قبل قبضه كما تقدم وعن أحمد رواية أخرى إن صبر المكيل والموزون خاصة كبيعهما كيلا ووزنا (القول الرابع) طرد ذلك في جميع الأشياء المطعوم وغيره والمقدر وغيره لا يجوز بيعها قبل قبضها إلا العقار وبهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف (القول الخامس) منع المبيع قبل القبض مطلقا حتى في العقار وبهذا قال الشافعي ومحمد

٨٤ — طرح تريب سادس

ابن الحسن وهو رواية عن أحمد وحكاه ابن عبد الله عن عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ويدل لذلك أن ابن عباس لما روى عن النبي ﷺ (أنه نهى عن بيع الطعام حتى يسنوفى قال ولا أحسب كل شيء إلا مثله) رواه الأئمة الستة وهذا لفظ البخارى ولفظ مسلم (وأحسب كل شيء مثله) وفى لفظ له (وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام) وفى لفظ له (حتى يقبضه) وفى لفظ له (حتى يكتاله) وكذلك قال جابر أعنى أن غير الطعام مثله قال ابن عبد البر فدل على أنهما فهما عن النبي ﷺ المراد والمنعزى وعن حكيم بن حزام قال (قلت يا رسول الله إني اشتري بيوغا فما يحل لى منها وما محرم؟ فقال إذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه) رواه النسائي بإختلاف فى إسناده ومثله وصححه ابن حزم وقال ابن عبد البر هذا الإسناد وإن كان فيه مقال ففيه لهذا المذهب استظهار وروى أبو داود وغيره عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ (لا يحل بيع وسلف ولا بيع مالم يضمن ولا بيع مالمس عندك) وتقدم من حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ (أنه نهى أن تباع السلع حيث تفتري حتى يحوزها الذى اشتراها إلى رحله) فهذه الأحاديث حجة لهذا المذهب ولذى قبله إلا أن صاحب المذهب الذى قبله استثنى من ذلك العقار لانتفاء الغرر فيه فان الهلاك فيه نادر بخلاف غيره (القول السادس) حواز السبع قبل القبض مطلقا فى كل شيء وبهذا قال عثمان بن عفان الذى قال ابن عبد البر هذا قول مردود بالسنة والحجة المحممة على الطعام فقط وأمله لم يبلغه الحديث ومثل هذا لا يلتفت إليه وقال النووى وحكاه المازرى والقاضى عياض ولم يحكمه إلا كثرون بل قالوا الإجماع على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه قالوا وإنما اختلف فيما سواه فهو شاذ مروي (قلت) وحكاه ابن حزم عن عطاء بن أبى رباح (القول السابع) مع السبع قبل القبض فى التمخ مطلقا وفى غيره إن ملكه بشراء حاصه ويعتبر أيضا فى التمخ خاصة مع التمخ وهو إطلاق نسبه عليه وعدم الحيوة به وبه أن يعطه عن موضعه الذى هو فيه إلى مكان آخر فادع اسرا كره - محاربه له - مع - حتى يكتماله نادا - كنه له حل له - معه - ومن لم

عن موضعه وهذا قال ابن حزم الظاهري وتمسك في التمسح بحديث ابن عباس (أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض فهو الطعام) وقال فهذا تخصيص للطعام في البيع خاصة وعموم له باي وجه ملك واسم الطعام في اللغة لا يطلق إلا على التمسح وسده وإنما يطلق على غيره بإضافة، وتمسك في غير التمسح بحديث حكيم بن حزام المتقدم وقال هذا عموم لكل بيع ولكل ابتاع والمذكور في حديثي ابن عمر وابن عباس بعض ما لو حديث حكيم فهو أعم ثم حكى مثل قوله عن ابن عباس وحابر والحسن وابن شبرمة (الربعة) الذي في الحديث منع البيع قبل القبض وليس فيه تعرض لغيره من التصرفات وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال (أحدها) قصر ذلك على البيع وتحويز غيره من التصرفات قبل القبض قاله ابن حزم الظاهري قال والشركة والتولية والاقالة كلها بيوع مستدة لا يجوز في شيء منها إلا ما يجوز في سائر البيوع (القول الثاني) أن سائر التصرفات في المنع قبل القبض كالبيع وهذا هو الذي فهمته من مذهب الحنابلة لا إطلاق ابن تيمية في المحرر التصرف من غير امتثاء شيء منه (القول الثالث) طرد المسح في كل معاوضة فيها حق توفية من كيل أو شبهه بخلاف القرض والهبة والصدقة وهذا مذهب مالك وأرحص في الاقالة والتولية والشركة مع كونها معاوضات فيها حق توفية قال ابن حزم واحتجوا بما روياه من طريق عبد الرزاق قال ابن جريح أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال حديثا مستمعا في المدينة (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه إلا أن يترك فيه أو يولي أو يقبله) وقال مالك إن أهل العلم اجتمع رأيهم على أنه لا بأس بالشركة والاقالة والتولية في الطعام وغيره يعني قبل القبض قال ابن حزم ما علم روى هذا إلا عن ربيعة وطاوس فقط . وقوله عن حسن في التولية قد جاء عنه خلافه قال ابن حزم وحذر ربيعة مرسل ولو كتب ستفاضة عن أصل صحيح لكان لاهري أولى بأن يعرف ذلك من ربيعة . والاهري محاف في ذلك قال التوفية في طعام وغيره ثم ذكر عن الحسن أنه قال ليس به شيء حتى يقبضه فقلت له ذلك قوله؟ قال لا ولكن أحمد عن سـ قال من حرمه سـ

﴿بابُ بَيْعِ الْأَسْوَاجِ وَالْثَمَارِ وَالرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا﴾
عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ بَاعَ بِخَلَا

عَمِ الصَّحَابَةِ أَدْرَكَ مِنْهُمْ خَمْسًا مِائَةً وَأَكْثَرُوا أَصْحَابَهُ أَكْبَرُ التَّابِعِينَ فَلَوْ أَقْدَمَ امْرُؤٌ عَلَى دَعْوَى الْإِجْمَاعِ هُنَا لَكَانَ أَصَحُّ مِنَ الْإِجْمَاعِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ (القول الرابع) المنع من سائر التصرفات كالبيع الا عتق والاستيلاء والزويج والقسمة بهذا حاصل الفتوى في مذهب الشافعي مع الخلاف في أكثر الصور وأما الوقف فقال المتولي في التتمة: إن قلنا ان الوقف يقتصر الى القبول فهو كالبيع والافهوا كالا عتاق وبه قطع الماوردي في الحاوي وقال يصير قابضا حتى لو لم يرفع البائع يده عنه صار مضمونا عليه بالقيمة فمن قصر المنع على البيع اقتصر على مورد النقص ومن عداه إلى غيره فبالقياس وذلك متوقف على فهم العلة في ذلك ووجودها في الفرع المقيس والله أعلم ﴿الخامسة﴾ والذي في الحديث المنع فيما ملك بالبيع وهو ساكت عما ملك بغيره وللعلماء في ذلك خلاف أيضا قال الشافعية يلتحق بالملك بالبيع ما كان في معناه وهو ما كان مضمونا على من هو في يده بعقد معاوضة كالاجرة والعرض المصالح عليه عن المال وكذا الصداق بناء على أنه مضمون على الزوج ضمان عقد وهو الاظهر أما ما ليس مضمونا على من هو تحت يده كالوديعة والأرث أو مضمونا ضمان يد وهو المضمون بالقيمة كالاستام ونحوه فيجوز بيعه قبل القبض لتمام الملك فيه ومذهب أحمد نحوه قال ابن تيمية في المحرر وكل عين ملكت بتكاح أو خلع أو صلح عن دم عمدا أو عتق فهي كالبيع في ذلك كله لكن يجب بطلانها إن كانت مثلية وإلا بقيمتها ولافسخ لعقدتها بحال فاما ما ملك بأرث أو وصية من مكيل أو غيره فالتصرف فيه قبل قبضه جائز وفرق ابن حزم الظاهري في ذلك بين التمخ وغيره فقال في التمع إنه بأي وجه ملكه لا يحل له بيعه قبل قبضه وقال في غيره متى ملكه بغير البيع فلا بيعه قبل قبضه

﴿بابُ بَيْعِ الْأَسْوَاجِ وَالْثَمَارِ وَالرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا﴾

﴿الحديث الاول﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (من باع بخلا فبترت فتمرتها

قَدْ أُبْرَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَقَالَ لِلْبَائِعِ إِنْ يَشْتَرِطَ
الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ نَحْلًا مَوْبِرًا فَالْتَمَرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ هَكَذَا رَوَاهُ سَالِمٌ وَخَالَفَهُ نَافِعٌ فَرَوَى قِصَّةَ النَّخْلِ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقِصَّةَ الْعَبْدِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ مُسْلِمٌ
وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَارَقُطْنِيُّ الْقَوْلُ مَا قَالَا نَافِعٌ وَإِنْ كَانَ سَالِمٌ أَحْفَظَ مِنْهُ

لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ) وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَنْ بَاعَ عَبْدًا
وَلَهُ مَالٌ فَقَالَ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ وَمَنْ بَاعَ نَحْلًا مَوْبِرًا فَالْتَمَرَةُ
لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ) « فِيهِ » فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مِنَ
الطَّرِيقِ الْأُولَى الْأَثَمَةُ السَّيِّئَةُ لِأَنَّ مَذْهَبَ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ
مِنْ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ الْأَثَمَةُ السَّيِّئَةُ فَرَوَاهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ
وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ
مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فَقَطَّ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ زَيْدٍ
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ أَرْبَعَتُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَاعْلَمْ أَنَّ قِصَّةَ الْعَبْدِ
رَوَاهَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِ كَذَا رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَمِنْ طَرِيقِ
أَبِي دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَهَذَا أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا سَالِمٌ
وَنَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ هَكَذَا رَوَاهُ سَالِمٌ وَخَالَفَهُ نَافِعٌ فَرَوَى قِصَّةَ النَّخْلِ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقِصَّةَ الْعَبْدِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ
مَالِكٍ كَذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ انْتَهَى وَاخْتَلَفَ
الْأَثَمَةُ فِي الْأَرْجَحِ مِنْ رِوَايَتِي نَافِعٌ وَسَالِمٌ عَلَى أَقْوَالِ (أَحَدُهَا) تَرْجِيحُ رِوَايَةِ
نَافِعٍ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ عَنْ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ أَنَّهُمَا سَلَّاهُ عَنْ اخْتِلَافِ سَالِمٍ

وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ حَدِيثَ سَالِمٍ أَصَحُّ وَذَكَرَ فِي
الْعِلَلِ أَنَّهُ سَأَلَ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ قَالَ فَكَأَنَّهُ رَأَى الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَيْنِ
وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَنْهُمَا جَمِيعًا (وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ وَرَفَعَ
الْقِصَّتَيْنِ وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ وَسَلَمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ
مَرْفُوعًا بِالْقِصَّتَيْنِ)

ونافع في قصة العبد فقالا القول ما قال نافع وإن كان سالم أحفظ منه وقال النووي
في شرح مسلم أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهذه إشارة
مردودة (القول الثاني) ترجيح رواية سالم قال الترمذي في جامعه قال محمد بن اسمعيل
وحديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ أَصَحُّ قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ
فِي تَرْجِيهِ التِّرْمِذِيُّ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ شَيْخُهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ
إِنَّهُ الصَّوَابُ فَانْه كَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَرَفِ الْقِصَّتَيْنِ مَعًا
وَهَذَا مَرَجَحَ لِرِوَايَةِ سَالِمٍ (أَقُولُ الثَّلَاثُ) تَصْحِيحُهُمَا مَعًا قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ
سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَقُلْتُ لَهُ حَدِيثُ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ (مِنْ بَاعِ عَبْدًا) وَقَالَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِمَا أَصَحُّ قَالَ إِنْ
نَافِعًا خَالَفَ سَالِمًا فِي أَحَادِيثٍ وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ رَوَى سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ كَأَنَّهُ رَأَى الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَيْنِ وَأَنَّهُ
يُحْتَمَلُ عَنْهُمَا جَمِيعًا قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجِيهِ التِّرْمِذِيُّ وَلَيْسَ بَيْنَ مَا تَقْلَهُ عَنْهُ فِي
الْجَامِعِ وَمَا تَقْلَهُ عَنْهُ فِي الْعِلَلِ اخْتِلَافٌ فَحُكْمُهُ عَلَى الْحَدِيثَيْنِ بِالصَّحَّةِ لَا يَنَاقِي حُكْمَهُ
فِي الْجَامِعِ بِأَنَّهُ حَدِيثُ سَالِمٍ أَصَحُّ بَلْ صِغَةُ أَفْعَلُ تَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُمَا فِي الصَّحَّةِ
(قُلْتُ) الْمَقْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْمُحَدِّثِينَ فِي مِثْلِ هَذَا وَالْمَعْرُوفُ مِنْ أَصْطِلَاحِهِمْ فِيهِ
أَنَّ الْمُرَادَ تَرْجِيحَ الرِّوَايَةِ الَّتِي قَالُوا إِنَّهَا أَصَحُّ وَالْحُكْمُ لِرَاجِحِ فَتَكُونُ تِلْكَ الرِّوَايَةُ
شَاذَةً ضَعِيفَةً وَالْمَرْجُوحَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ وَحَبِشْتُ فَبَيْنَ التَّقْلِيلِ تَنَافٍ لَكِنْ

المعتمد مافى الجامع لأنه مقول بالجزم واليقين بخلاف مافى العلل فإنه على سبيل
الظن والاحتمال والله أعلم على أن مافى العلل هو الذى يمشى على طريقة الفقهاء
لعدم المناقاة بأن يكون ابن عمر سمعه من النبي ﷺ ومن أبيه فرفعه تارة وسمعه
كذلك سالم ووقفه تارة، وسمعه كذلك نافع وقال النووى فى شرح مسلم لم
تقع هذه الزيادة يعنى قصة العبد فى حديث نافع عن ابن عمر ولا يضر ذلك
فسالم ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة انتهى وما ذكرناه عن سالم
ونافع هو المشهور عنهما وروى عن نافع رفع القصتين رواه النسائي من رواية
شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن نافع عن ابن عمر فذكر القصتين مرفوعتين
قال شعبة فحدثه بحديث أيوب عن نافع أنه حدثني بالنخل عن النبي ﷺ
والمملوك عن عمر فقال عبد ربه لا أعلمهما جميعاً إلا عن النبي ﷺ ثم
قال مرة أخرى فحدث عن النبي ﷺ ولم يشك ورواه ابن ماجه من رواية
شعبة أيضاً مختصراً (من باع نخلاً من باع عبداً) جميعاً ولم يذكر قصة أيوب
ورواه النسائي أيضاً من رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن عمر
مرفوعاً بالقصتين وقال هذا خطأ والصواب حديث ليث بن سعد وعبيد الله وأيوب
أى عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد خاصة موقوفة ورواه النسائي
أيضاً من رواية سفيان بن حسين عن اؤهرى عن سالم عن أبيه عن عمر بالقصتين
مرفوعاً قال أبو الحجاج المزي والمحموط أنه من حديث ابن عمر (الثانية) **﴿**
قال النووى قال أهل اللغة يقال أبرت النخل آبره أبراً بالتخفيف
كما كلفه آكله أكلأ وأبرته بالتشديد أؤبره تأبيراً كلفته أعلمه تعلباً
وهو أن ينسق طلع النخلة ليندفيه شيء من طلع ذكر النخل والأبأ بارهوشقه سواء
حطفيه شيء أم لا (الثالثة) **﴿**فيه بمنطوقه أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم
تدخل الثمرة فى البيع بل تستمر على ملك البائع، وبمفهومه أنها إذا كانت غير
مؤبرة دخلت فى البيع وكانت للمشتري وبهذا قال مالك والشافعى وأحمد والليث
ابن سعد وداود وبقية أهل الظاهر وجمهور العلماء وذهب أبو حنيفة إلى أنها
لبائع مطلقاً قبل التأبير وبعده وحكاه ابن عبد البر عن الأوزاعى قال النووى

أخذ أبو حنيفة بمنطوقه في المؤبرة وهو لا يقول بدليل الخطاب فألحق غير المؤبرة بالمؤبرة واعتصموا عليه بأن الظاهر يخالف المشتري في حكم التبعية في البيع كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ولا يتبعها الولد المنفصل انتهى وذهب ابن أبي ليلى إلى أنها للمشتري مطلقا قبل التأخير وبعده وقال النوى قوله باطل مناذ لصريح السنة ولعله لم يبلغه الحديث ؛ وذكر ابن عبد البر أن الحنفية ردوا هذه السنة بتأويل وردها ابن أبي ليلى جهلا بها (الرابعة) هذا الحكم الذي ذكرناه هو عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة بنى ولا إثبات فإن شرطها المشتري بأن قال اشترت النخلة بشرتها كانت للمشتري كما هو نص الحديث، وإن شرطها البائع لنفسه فيما إذا كان قبل التأخير اتبع شرطه وكانت للبائع عند الشافعي والأكثرين وقال مالك لا يجوز شرطها للبائع (الخامسة) استدلل بقوله (إلا أن يشترط المبتاع) بدون ضمير على أن المشتري لو لم يشترط لنفسه جميع الثمرة المؤبرة بل بعضها كأن شرط نصفها أو ربعها أو نحو ذلك اتبع شرطه وكأنه قال إلا أن يشترط المبتاع شيئا من ذلك وبه قال أشهب كما حكاه عنه ابن عبد البر قال . وهو قول جمهور الفقهاء وقال ابن القاسم لا يجوز له شرط بعضها بل إما أن يشترط لنفسه جميعها أو يسكت عنه (السادسة) اختلف العلماء فيما إذا باع نخلا عليه ثمرة قد أبر بعضها دون بعض فقال الشافعية الجميع للبائع إن كان ذلك في نخلة واحدة وكذا إن كان في نخلات بشرطين (أحدهما) اتحاد الصفقة فلو أفرد كلا من المؤبر وغيره بصفقة (فالأصح) أن لكل منهما حكم (الثاني) أن الجميع للبائع اكتفاء بوقت التأخير (ثانيهما) اتحاد البستان فلو كان في بساتين أفرد كل بستان بحكم على المنع ولا يضر اختلاف النوع على أصح الوجهين وقال ابن حامد من الحنابلة كقول الشافعية إنه إذا أبر البعض كان الكل للبائع لكن الذي نص عليه أحمد أن ما أبر للبائع ومالم يؤثر للمشتري وقال المالكية إن أبر الأكثر غلب حكمه على الباقي فيكون الجميع للبائع وإن أبر الأقل غلب حكمه فيكون الجميع للمشتري وإن أبر لنصف فقيه خلاف والأظهر عندهم أن الجميع للمشتري كذا نقل ابن عبد البر في

التمهيد لكن الذى نقله ابن شاس وابن الحاجب أنه إذا أبر النصف فما دونه
 فلكل منهما حكمه وعبارة ابن شاس لو تأير شطر النمار حكم باقطاع التبعية فيه
 دون الشطر الذى لم يؤبر وإن تأير أكثرها حكم باقطاع التبعية فى الكل
 وروى أن غير المؤبر تبع وإن كان الأقل انتهى فمن جعل غير المؤبر تبعاً للمؤبر
 قال انه إذا أبر بعض ثمرة النخل المبيعة صدق فى العرف أنه باع نخلاً قد أبرت
 ومن قال لا يتبع قال ما لم يؤبر غير مؤبر فمن صماه مؤبراً فليس حقيقة بل هو
 مجاز بدليل صحة نفيه ومن جعل الحكم للأكثر غلب ^{في} السابعة ^{في} لو لم تؤبر
 النخلة بل تأبرت هي وتشقت بنفسها وظهرت الكيزان منها كان كالو أبرت فيكون
 عند الإطلاق للبائع صرح به الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وقال ابن عبد البر لم
 يختلف العلماء فيه انتهى وذكر التأير خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ومقتضى
 كلام ابن حزم الظاهرى فى هذه الصورة أنها تكون للبائع ولا يصح أن يشترطها
 المشتري فقال ولو ظهرت ثمرة غير إيار لم يحل اشتراطها أصلاً لأنه خلاف أمر
 النبي ﷺ انتهى وما أدرى لم أحمل قوله قد أبرت فى إخراج الظاهرة من غير
 تأير بالنسبة إلى الاشتراط ولم يعمل بالنسبة لكونها للمشتري فان مقتضى قوله
 قد أبرت أنها إذا لم تؤبر بل تأبرت بنفسها أنها تكون للمشتري ^{في} الثامنة ^{في} ادعى
 ابن حزم الظاهرى أنه لا يجوز للمشتري فى المؤبر اشتراط الثمرة إلا إن كان المبيع
 ثلاث نخلات فأكثر فإن كان المبيع نخلة أو نخلتين لم يميز له اشتراط ثمرتها لأن
 أقل ما يقع عليه اسم نخل ثلاث فصاعداً وفيه ما تهدم أنه كان مقتضى جموده على
 الظاهر أن لا يجعل الثمرة المؤبرة للبائع إذا كان المبيع نخلة أو نخلتين لأن الشارع
 إنما جعلها له إذا كان المبيع نخلاً فعُدل عن هذا وجعل الثمرة المؤبرة له مطلقاً
 قل المبيع أو أكثر ولم يجعل التقيد بالنخل إلا فى اشتراط المشتري الثمرة خاصة
 وما أدرى لم جعل هذا قيداً فى الوصف والاستثناء ولم يجعله قيداً فى الأصل
 وليس هذا مقتضى الجود وأما مقتضى الفقه وفهم المعنى فهو أن الظاهر النادر
 فى حكم المفرد فلا يدخل فى البيع عند الإطلاق ويدخل بالشرط قل وأكثر والمعنى
 إذا فهم لم يميز الجود على الاتفاق إلا عند من لا تحقيق له وليس هذا من باب

القياس بل اللفظ في العرف يتناول القليل من ذلك والكثير والعرف في مثل هذا مقدم على الجود على مقتضى اللغة والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ وفيه جواز الأبار للنخل وغيره من الثمار وقد أجمعوا على جوازه قاله النووي ﴿ العاشرة ﴾ جعل بعض الشافعية مفهوم هذا الحديث وهو أن غير المؤبرة للمشتري خاصة بأثاث النخل وقال إن ثمرة الذكور للبائع ولو كانت غير متشقة لأنها تقصد للقطع والأكل وهي كذلك ما شبهت المؤبرة من الأنثى والأصح عندهم أنها للمشتري عملاً بمفهوم الحديث ﴿ الحادية عشرة ﴾ نص الحديث في النخل وفهم الفقهاء منه حكم ما عداه فقالوا إذا باع شجرة مثمرة فإن كانت الثمرة قد طهرت أو بعضها فالكل للبائع وإن لم يظهر منها شيء فهي للمشتري واقتصراره في الحديث على ثمرة النخل إما لمسكونه كان الغالب بالمدينة أو خرج جوازا لسؤال ووافق الظاهرية غيرهم في أن الظاهر من الثمار للبائع لكنهم قالوا لا يصح أن يشترطه المشتري لأن الاشتراط إنما جاء النص به في ثمرة النخل والقياس عندهم ما لم وقد يقال كان مقتضى الجود على الظاهر أن يكون ثمرة غير النخل الظاهر للمشتري لأنها داخلة في اسم لشجرة وكونه يمتنع بيعها قبل بدو الصلاح بدون شرط القطع لا ينافي اندراجها تبعاً لأنه يغتفر في التبعية مالا يغتفر في الاستقلال ﴿ الثانية عشرة ﴾ اختلف أصحابنا الشافعية في مسألة وهي مالو باع نخلة وبقيت الثمرة له لكونها ظاهرة ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة أو من أخرى حيث يقتضي الحال اشتراكهما في الحكم فقال ابن أبي هريرة هو للمشتري وقال الجمهور هو للبائع ولكل من القولين متعلق من الحديث بالجمهور يقولون جعل الشرع ثمرة المؤبرة للبائع وهذا من ثمرة المؤبرة وابن أبي هريرة يقول إنما جعل له ما وجد وطهر فاما ما لم يوجد فقد حدث على ملك المشتري وهو أقيس والأول أسعد بالحديث وأقرب إليه والله أعلم ﴿ الثالثة عشرة ﴾ فيه أنه إذا باع عبداً وعليه ثياب لم تدخل في البيع بل تسمر على ملك البائع إلا أن يشترطها المشتري لا ندرج الثياب تحت قوله عليه الصلاة والسلام وله مال وهذا أصح الأوجه عند أصحابنا لشافعية و(الوجه الثاني) أنها تدخل و(الثالث) يدخل سائر العورة فقط

وقال المالكية تدخل ثياب المهنة التي عليه وقال الحنابلة يدخل ماعليه من اللباس المعتاد ﴿الرابعة عشرة﴾ فيه أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائى إلا أن يشترط المشتري كونه له وهذا قال مالك وأحمد وهو قول الشافعى فى القديم وقال فى الجديد لا يملك العبد شيئا أصلا وبه قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وتأولوا الحديث على أن المراد أن يكون فى العبد شيء من مال السيد فأضيف ذلك المال إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال حل الدابة وسرج القرم قالوا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع فيصح لأنه يكون قد باع شئين العبد والمال الذى فى يده بثمن واحد وذلك جائز وقال الحسن البصرى والشافعى مال العبد تباع له فى البيع لا يحتاج مشتره فيه إلى اشتراط حكاة ابن عبد البر وقال وهذا قول مردود بالسنة لا يرجع عليه وحكاة ابن حزم عسما وعن تريح وابراهيم النخعى وقال لاحجة فى أحد مع رسول الله ﷺ ﴿الخامسة عشرة﴾ قال مالك يجوز أن يشترط المشتري مال العبد وان كان دراهم أو دنائير والشمس دنائير. أو حنطة والشمس حنطة لا إطلاق الحديث وحكاة ابن عبد البر عن الشافعى فى القديم وعن أبي ثور وقال به أهل الظاهر وقال أبو حنيفة والشافعى لا يصح البيع فى هذه الصورة لمافيه من الربا وهو من قاعدة مدعجوة ولا يصح التمسك بهذا الحديث على الصحة فى هذه الصورة لأنه قد علم بطلانها من دليل آخر فلا بد من الاحتراز فيه عن الربا وكان مالك لم يجعل لهذا المال حصة من الثمن ﴿السادسة عشرة﴾ فظاهر قوله فى مال العبد إلا أن يشترط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون معلوما له أم لا لكن القياس يقتضى أنه لا يصح الشرط إذا لم يكن معلوما وقد قال المالكية وأهل الظاهر أنه يصح اشتراطه ولو كان مجهولا وكذا قال الحنابلة إن فرعنا على أن العبد يملك بتملك السيد صح الشرط وإن كان المال مجهولا وإن فرعنا على أنه لا يملك اعتر علمه وسائر شروط البيع إلا إذا كان قصده العبد لا المال فلا يسترط ومقتضى مذهب الشافعى وأبي حنيفة أنه لا بد أن يكون معلوما وكذا

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ
حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ (زَادَ مُسْلِمٌ وَتَذَهَبَ عَنْهَا
الْعَاهَةُ وَقَالَ يَبْدُو صَلَاحُهَا حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ) وَلِابْنِ أَبِي نَوْعٍ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ
حَتَّى تُؤْمَنَ عَلَيْهَا الْعَاهَةُ قِيلَ وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ (إِذَا

تَقَلَّهَ ابْنُ حَزْمٍ عَنْهُمَا (السَّابِعَةُ عَشْرَةَ) اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ الْمُبْتَاعُ بَدُونِ
ضَمِيرٍ عَلَى أَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يَشْرُطَ الْمَشْتَرِي بَعْضَ مَالِ الْعَبْدِ أَمَّا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ وَإِمَّا جُزْءٌ
مِنَ الْمَالِ كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَنَحْوِهَا كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَهُوَ مُقْتَضَى
مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ وَقَالَ بِهِ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ قَالَ وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ مَالِكٌ
وَأَبُو سَفْيَانَ وَقَالَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرُطَ إِلَّا الْجَمِيعُ أَوْ يَدَعَ (الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ) الْجَارِيَةُ
فِي ذَلِكَ كَالْعَبْدِ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حَتَّى مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ لَقَطَ الْعَبْدُ
يَقِيعُ فِي الْأَفْهَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى حَنْسِ الْعَبْدِ وَالْأَمَاءِ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ عَبْدٌ وَعَبْدَةٌ وَالْعَبْدُ
اسْمٌ لِلْجِنْسِ كَمَا يَقُولُ الْإِنْسَانُ وَالْفَرَسُ وَالْحِمَارُ

﴿ الْحَدِيثُ الثَّانِي ﴾

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ
صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأَوَّلَى ﴾ أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ السَّيْتِيُّ
فَرَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَحَدَّثَهُ
مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَمُوسَى بْنُ عُثْبَةَ وَالضُّحَّاكُ بْنُ عُمَانَ وَأَخْرَجَهُ
النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَاتَّرمذِي
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ السَّحْتِيَّانِي بَلَفَطَ (إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ
النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْا وَعَنِ السَّنْبَلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ)
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بَلَفَطَ (لَا تَبَايَعُوا الثَّمَرَةَ حَتَّى يَبْدُوَ
صَلَاحُهَا وَتَذَهَبَ عَنْهَا الْآفَةُ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ (يَبْدُو

طَلَعَتِ الثَّرِيًّا) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنْ
الْمَزَابَنَةِ وَالْمُزَابَنَةَ بَيْعَ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا وَبَيْعَ الْكَرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا)
وَزَادَ مُسْلِمٌ وَبَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (وَإِنْ كَانَ
زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ.)

صلاحه حمرة وصفرته) كلهم عن نافع عن ابن عمر واتفق عليه الشيخان من
طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (لَا تَبِيعُوا النَّخْلَ
حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ) الْحَدِيثُ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا تَبِيعُوا النَّخْلَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ مَا صَلاَحُهُ
فَقَالَ تَذَهَبُ طَاعَتُهُ) وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ فِيهِ (قَالَ ابْنُ عُمَرَ صَلاَحُهُ أَنْ يُؤْكَلَ
مِنْهُ) وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي دُؤْبٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرِاقَةَ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يُؤْمَنَ عَلَيْهِ الْعَاهَةُ
قِيلَ وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ إِذَا طَلَعَتِ الثَّرِيَّا) قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِسْنَادُهُ
صَحِيحٌ (الثَّانِيَةُ) قَوْلُهُ (حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا) أَيْ يَظْهَرُ وَهِيَ بِلَاغُهَا قَالَ النَّوَوِيُّ
فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْبَهَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمُحَدِّثِينَ
وغيرهم حَتَّى يَبْدُوا بِأَلْفٍ فِي الْخَطِّ وَهُوَ خَطُّ الصَّوَابِ حَذْفُهَا فِي مِثْلِ هَذَا لِلنَّاصِبِ
وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي اثْبَاتِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ نَاصِبٌ مِثْلَ زَيْدٍ يَبْدُوا وَالِاخْتِيَارُ حَذْفُهَا أَيْضًا
(الثَّالِثَةُ) فِيهِ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا وَهَذَا يُشْتَمِلُ ثَلَاثَةَ
أَوْجِهٍ (أَحَدُهَا) يَبِيعُهَا بِشَرَطِ الْقَطْعِ وَهَذَا صَحِيحٌ وَقَدْ حُكِيَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْإِجْمَاعِ
عَلَيْهِ مِنْهُمْ النَّوَوِيُّ فَخَصَّ النَّهْيُ بِالْإِجْمَاعِ لَكِنْ ذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ إِلَى
مَنْعِ الْبَيْعِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا قَالَ وَمَنْ مَنَعَ مِنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ مُطْلَقًا بِشَرَطِ وَلَا
بغيره سَفِيَانُ النَّوَوِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى أَتَمَّ هَذَا وَيَقْدَحُ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ قَالَ
أَصْحَابُنَا فَلَوْ شَرَطَ الْقَطْعَ ثُمَّ لَمْ يَقْطَعْ طَالِبُ الْبَيْعِ بَاقٍ عَلَى صِحَّتِهِ وَيَلْزَمُهُ الْبَائِعُ بِالْقَطْعِ

فإن تراضيا على إبقائه جاز قالوا وإنما يجوز البيع بشرط القطع إذا كان
المقطوع متفعلا به فإن لم تكن فيه منفعة كالجوز والكثري لم
يصح بيعه بشرط القطع (الحالة الثانية) بيعها بشرط التبقية وهذا باطل
بالإجماع لأنه ربما تلفت الثمرة قبل ادراكها فيكون البائع قد أكل مال أخيه
بالباطل كما جاءت به الأحاديث فإذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر وعلا
الحنفية بأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير وبأنه جمع بين صفتين
وهو إجارة أو إجارة في بيع (الحالة الثالثة) بيعها مطلقا من غير شرط قطع ولا
تبقية ومقتضى الحديث في هذه الحالة البطلان وبه قال الشافعي وأحمد
وجهور العلماء من السلف والخلف وذهب أبو حنيفة إلى الصحة وعن مالك
قولان كالمذهبيين قال ابن شاس في الجواهر سببهما الخلاف في إطلاق العقد هل
يقتضى التبقية فيبطل كما في اشتراطها أو انقطع فيصح كاشتراطه والاول رأى.
البغداديين في حكايتهم عن المذهب وتابعهم عليه الشيخ أبو محمد وأبو إسحاق
التونسي ومن وافقهما من المتأخرين والثاني هو ظاهر الكتاب أي المدونة
عند أبي القاسم بن محرز وأبي الحسن اللخمي ومن وافقهما من المتأخرين
استقراء من قوله في كتاب البيوع انفاضة فيمن اشترى ثمرة نخل قبل
أن يبدو صلاحها فجذها قبل بدو العلاج: البيع جائز إذا لم يكن في أصل بيع
شرط أن يتركها حتى يبدو صلاحها ووجه هذا القول صرف الإطلاق إلى
العرف الشرعي كما بعد الزهو ولأن التبقية انتفاع بملك آخر لم يشترط ولم يقع
البيع عليه انتهى وأجاب الحنفية عن هذا الحديث بجوابين (أحدهما) أن المراد
به بيع الثمر قبل أن توجد وتخلق فهو كالحديث الوارد في النهي عن بيع السنين
وهذا مخالف لتفسيره بدو العلاج في الحديث بأنه صفرته وجرته وبأنه صلاحه
للاكل منه وبأنه ذهب ما هته وبأن ذلك عند صلوع الثريا أي مقارنة للفجر
وروى عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا إذا ضل النعم صباحا رفعت النعامة عن
أهل البلد زالت النعم الثريا والمراد كما قال مصنف الحجاز خاصة لشدة حره قال
نبتي في المعرفة بعد نقله هذا عن بعض من سوى الأحبار على منعه فذكره

بذلك الأخبار نهي عن بيع الثمار قبل أن يكون وعرفنا بهذه الأخبار نهي عن بيعها مطلقا إذا كانت مالم يبدو فيها الصلاح بما يوجد بعد أن تكون الثمار عدة فقال حتى تزهر وقال في رواية جابر حتى تسقع قيل وما تسقع ؟ قال تحمار أو تصفر ويؤكل منها وقال في رواية أخرى عن جابر حتى تطيب وفي ذلك دلالة على أن حكم الثمار بعد بدو الصلاح فيها في البيع خلاف حكمها قبل أن يبدو الصلاح فيها مطلقا ولا يجوز قبله إلا بشرط القطع انتهى (الجواب الثاني) أن انتهى هنا ليس للتحريم وإنما هو على سبيل التنزيه والأدب والمشورة عليهم لكثرة ما كانوا يختصمون إليه فيه وهذا مردود والأصل في النهي التحريم حتى يصرفه عن ذلك صارف ووافق بعض الحنفية الجمهور على بطلان البيع قبل بدو الصلاح من غير شرط اتباعا للحديث وإليه ذهب دُضِي خان وأعلم أن محل المنع عند أصحابنا ما إذا كانت الشجرة ثابتة فأن كانت مقطوعة صح بيع ثمرتها مطلقا لأن الثمرة لا تبقى عليها فقبضه كشرط القطع (الرابعة) ذهب القفال من أصحابنا إلى جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها من غير شرط في صورة وهي ما إذا كانت الكروم في بلاد شديدة البرد بحيث لا تنتهي ثمارها إلى الخلوة واعتاد أهلها قطعه حصرما ويكون المعتاد كالمشروط ومنع أكثر أصحابنا البيع في هذه الصورة كغيرها من الصور ولم يكتفوا بهذه العادة بل لابد من التصريح باشتراط القطع والله أعلم (الخامسة) ذهب بعض الفقهاء من أصحابنا والمالكية والحنابلة إلى جواز البيع مطلقا قبل بدو الصلاح في صورة أخرى وهي أن تكون الأشجار لهشترى بأن يبيع إنسان شجرة وتبقى الثمرة له ثم يبيعه الثمرة أو يوصي لأسان بالثمره فيبيعها لصاحب الشجرة وهذا هو المنهور عند المالكية ووقع للنووي في الروضة في كتاب المساقاة تصحيحه لكن قال أكثر أصحابنا لابد من شرط القطع في هذه الصورة أيضا ولكن لا يلزمه انقضاء بالشرط هنا بل له الإبقاء إذ لا معنى لتكليفه قطعه ثماره عن أشجاره وقال بالبيان في هذه الصورة عند عدم شرط القطع من المالكية ابن عبد الحَكَم وابن دينار (سادسة) ذهب الفقهاء من المذاهب الأربعة الممنوع من بيع الثمره مالم يبدو صريح على ما يد

باعها مفردة عن الاشجار فان باعها مع الاشجار صبح مطلقاً من غير شرط القطع . بل قال أصحابنا لا يجوز شرط القطع في هذه الصورة وأنكر ذلك ابن حزم الظاهري وبشع في إنكاره وهو مردود والحق ما قاله الجمهور أى معنى للقطع والاشجار ليست باقية للبائع بل هى مبيعة للمشتري **في السابعة** **﴿** مقتضى قوله حتى يبدو صلاحها حوازيها بعد بدو الصلاح مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التبقية لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهى ممتداً إلى غاية بدو الصلاح والمعنى فيه أن تؤمن فيها العاهة وتغلب السلامة فيوثق بمصولها للمشتري بخلاف ما قبل بدو الصلاح وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح بيعها في هذه الحالة بشرط التبقية فسوى بين ما قبل بدو الصلاح وما بعده وقد فرق في الحديث بين الحالتين وبغير بين حكمهما وحكى النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة أنه اوجب شرط اقطع في هذه الصورة وليس كذلك فإنه لم يوجب له لاقبل بدو الصلاح ولا بعده كما تقدم بل صحح النووي البيع حالة الاطلاق فيهما وأبطله حالة شرط التبقية فيهما كما تقدم وقال في حالة الاطلاق يجب على المشتري قطعها في الحال فربما ملك البائع فان تركها باذنه طاب له وإن تركها بغير إذنه تصدق بما زاد لحصوله بمجة محظورة، وإن تركها بعد ما تنأى عظمها لم يتصدق بشيء لأن هذا لغير حالة لا تحقق زيادة **﴿** الثامنة **﴿** لا يختص هذا الحكم بالنخل بل سائر الاشجار كذلك في جواز بيع ثمرتها بعد بدو صلاحها مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التبقية وامتناعه قبل بدو الصلاح الا بشرط القطع مع كونه منتفعاً به على ما تقدم **﴿** التاسعة **﴿** قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لا يشترط بدو الصلاح في كل عنقود بل إذا باع ثمرة شجرة واحدة بدا الصلاح في بعضها كان كما لو بدا في كلها حتى يصح بيعها من غير شرط القطع ولو باع ثمار أشجار بدا الصلاح في بعضها نظر إن اختلف الجنس لم يغير بدو الصلاح في جنس حكم جنس آخر ؛ فلو باع رطباً وغنياً بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر وإن اتحد الجنس فقيه تفصيل أما الشافعية فهم سواوا بينه وبين بيع نخل عليه ثمرة قد أبر بعضها دون بعض

فقالوا ما لم يبدو صلاحه تبع لما بدا صلاحه بشرطاً لتحاد الصفقة والبستان دون النوع على ما تقدم فيه من الخلاف عندهم وقال أحمد بن حنبل إذا غلب صلاح نوع في بستان جاز بيع جميعه وعنه رواية أخرى أنه لا يباع منه إلا ما بدا صلاحه واختلف أصحابه في بيع ما لم يبدو صلاحه منه على ائتراده على وجهين والمشهور عند المالكية أنه لا يشترط اتحاد النوع ولا البستان بل يباع بطيب الحوائط المجاورة له وعلوه بأن الكل في معنى الحائط الواحد فانه لو هدم الجدار الفاصل صار الجميع حائطاً واحداً لكن شرطه أن يكون طيبه متلاحقاً فلو كان الذي طاب نوعاً يكر جداً لم يلحق به غيره وقيل يشترط اتحاد البستان وقال القاصي أبو الحسن يلحق به حوائط البلد كلها قال ابن شاس في الجواهر وهذا القول يرجع الى إقامة وقت بدو الصلاح مقام نفسه ولو كانت الأشجار مما تقطم بطنين في السنة ففي جواز بيع البطن الثاني يبدو صلاح الأول قولان المشهور منها المنع هكذا ذكر المالكية المسألة (العاشرة) قال أصحابنا يحصل بدو الصلاح بظهور النضج ومبادئ الحلاوة وزوال العفوصة أو المحوصة المفترطين وذلك فيما لا يتلون بأن يتموه ويلين وفيما يتلون بأن يحمر أو يصفر أو يسود قالوا وهذه الأوصاف فان عرف بها بدو الصلاح فليس واحد منها شرطاً فيه لأن القضاء لا يتصور فيه شيء منها بل يستطاب أكله صغيراً وكبيراً وإنما بدو صلاحه أن يكبر بحيث يحنى في الغالب ويؤكل وإنما يؤكل في الصغر على الندور وكذا الزرع لا يتصور فيه شيء منها باشتداد الحب وقال البغوي يبيع أوراق التوت قبل تناضجها لا يجوز إلا بشرط القطع وبعده يجوز مطلقاً بشرط القطع والعبارة الشاملة أن يقال بسو الصلاح في هذه الأشياء صيرورتها إلى الصفة التي تطلب غالباً لكونها على تلك الصفة (الحادية عشرة) قوله نهى البيع والمشتري تأكيد لما فيه من بيان أن البيع وإن كان فيه مصلحة الإنسان فليس له أن يرتكب المنهى عنه فيه ويقول اسقطت حتى من اعتبار المصلحة فان المنع لمصلحة المشتري لأن تنذر قبل بدو الصلاح معرضة لطواريء العاهات عليها فإذا طرأ عليها شيء منها حرم

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ) قَالَ سَفِيَانُ
كَذَا حَفِظْنَاهُ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَأَخْبَرَهُمْ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (وَحَصَّنَ
فِي الْعَرَايَا) وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الاجحاف للمشتري في الثمن الذي بذله ومع (١) فقد منعه الشرع ونهى المشتري
كما نهى البائع وكأنه قطع بذلك النزاع والتخاصم والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾
استدل به البخاري في صحيحه على حوازي بيع الثمرة بعد بدو صلاحها ولو كانت
مما تجب فيه الزكاة وقال فلم يحذر البيع بعد الصلاح على أحد ولم يخص من وجبت
عليه الزكاة ممن لم تجب عليه (قلد) وللشافعي في بيع التمر الزكوي، فبل اخراج
الزكاة ثلاثة أقوال (البطلان) في الجمس و (الصحة) في الجميع و (الأظهر)
البطلان في قدر الزكاة والصحة في الباقي من أبطال البيع إما في الجميع وإما في قدر
الزكاة فلمعنى آخر وهو تعلق حق الأصناف بها كما يبطل البيع في التمار بعد بدو
الصلاح بها إذا كانت مزهوة كمائر المزهوات والمنع في الحديث لمعنى وهو
تمرضها للآفات وذلك يزول غالباً بدو الصلاح فإذا كان فيها بعد بدو الصلاح
مانع آخر من الصحة لم يصح الاستدلال بهذا الحديث على الصحة لما فيه من
ذلك المانع والله أعلم

﴿الحديث الثالث﴾

وعنه أن رسول الله ﷺ (نَهَى عَنِ الْمِزَانَةِ، وَالْمِزَانَةِ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعِ
الْكُرْمِ بِالزُّبَيْبِ كَيْلًا)

﴿الحديث الرابع﴾

وعن سالم عن أبيه (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ قَالَ سَفِيَانُ كَذَا
حَفِظْنَاهُ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ، وَأَخْبَرَهُمْ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ فِي الْعَرَايَا
(١) قَوْلَهُ (وَمَعَ) كَذَا وَلَمْ يَلَمْزْهُ عَلَيْهِ

رَخَّصَ لَصَاحِبِ الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَمْرٍ صَهَا مِنَ التَّمْرِ (وَفِي رِوَايَةٍ
لِلْبُخَارِيِّ) (وَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي
غَيْرِهِ) وَلَاقَى دَاوُدَ بِالتَّمْرِ وَالرُّطْبِ وَالشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
(رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيَّةِ بِخَمْرٍ صَهَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ)
وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَسَةَ (وَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيَّةِ النَّخْلَةَ
وَالنَّخْلَتَيْنِ بِأَخْذِهِ أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَمْرٍ صَهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رَطْبًا)

﴿ الحديث الخامس ﴾

وَدُسِّعَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بْنِ دُبَّانٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ
الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَمْرٍ صَهَا مِنَ التَّمْرِ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) (الْحَدِيدِ ، الْأُولَى)
أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَحْرَحَهُ مُسْلِمٌ مِنْ
طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِلَفْظِ (ثَمَرِ النَّخْلِ) وَبِلَفْظِ (الْعُصْبِ) وَبِزِيَادَةِ (يَبِيعُ
الزَّرْعَ بِالنَّخْلَةِ كَيْلًا) وَفِي لَفْظِهِ (وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَمْرٍ صَهَا) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ
بِلَفْظِ (وَالْمِزَابَةِ أَنْ يَبِيعَ مَالِي دَوْسٍ النَّخْلَ بِثَمَرٍ مَكِيلٍ مَسْمًى إِنْ زَادَ فِي
وَإِنْ تَقَصَّ فَعَلَى) لَفْظِ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ بِكَيْلٍ)
وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانُ وَالنَّسَائِيُّ ابْنَ مَاحَةَ مِنْ رِوَايَةِ الْإِثْنَيْنِ سَعْدٍ بِلَفْظِ (أَنْ
يَبِيعَ ثَمَرَهُ إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا ،
وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كَلَامُهُ) وَأَحْرَحَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا
مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ وَيُونُسَ بْنِ يَزِيدَ وَالضَّحَّاكَ بْنَ عُثْمَانَ وَلَمْ يَسْقِ لَفْظَهُمْ
كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (الْحَدِيثُ الثَّانِي) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ بِلَفْظِ (قَالَ ابْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ نَافِعٍ

أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا (وأخرجه الشيخان من رواية عقيل بن خالد بلفظ رخص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غيره كلاماً عن الزهري عن سالم عن أبيه و) الحديث الثالث (اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق مالك واتفق عليه الشيخان أيضاً والنسائي وابن ماجه من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري لفظ البخاري (رخص النبي ﷺ أن تباع العرايا بخرصها تمرًا) ولفظ مسلم (رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها رطباً) وفي لفظ له (والعرية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرًا) وفي لفظ له (رخص في بيع العرية بخرصها تمرًا) قال يحيى : العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرًا واتفق عليه الشيخان أيضاً والترمذي من طريق أيوب السختياني بلفظ (رخص في بيع العرايا بخرصها) وأخرجه البخاري من طريق موسى بن عقبة بلفظ (رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلاً) وقال موسى بن عقبة والعرايا نخلات معلومات يأتيها فيشتريها وأخرجه مسلم والنسائي من حديث عبيد الله ابن عمر خستهم عن نافع عن ابن عمر وأخرجه الترمذي من رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ (نهى عن المحاقلة والمزابنة إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها) قال الترمذي هكذا روى محمد بن اسحق هذا الحديث ؛ وروى أيوب أو عبيد الله بن عمر ومالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة) وبهذا الأسناد عن ابن عمر عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ (أنه رخص في العرايا) وهذا أصح من حديث محمد بن إسحاق وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي في الصحيحين ما يشهد لرواية ابن إسحاق وهو قوله في حديث سالم عن أبيه عن زيد (ولم يرخص في غيره قال فقول زيد ولم يرخص في غيره هو النهي عن المزابنة) (الطائفة) المزابنة بضم الميم وفتح الزاي وبعد الألف ناء موحدة مفتوحة ثم نون ، مشتقة من الزن وهو المخاضة والمدافعة وقد فسرها في الحديث بأنها بيع الثمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم

جاء يوب كلاً والتمر المذكور أولاً بفتح التاء المثناة والميم والتاني بفتح التاء المثناة من فوق وإسكان الميم فالأول اسم له وهو رطب على رؤس النخل والتاني اسم له بعد الجداد واليس وكذا في حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين والمزابة اشتراء التمر بالتمر على رؤس النخل وكذا في حديث جابر قال كان هذا التفسير مرفوماً فلا إشكال في وجوب الأخذ به وإن كان موقوفاً على هؤلاء الصحابة فهم رواة الحديث وأعرف بتفسيره من غيرهم قال ابن عبد البر ولا يخالف لهم علمته بل قد أجمع العلماء على أن ذلك مزابة ولذلك أجمعوا على أن كل ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل أنه لا يجوز منه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف لأن في ذلك جهل المساوات ولا يؤمن مع ذلك التفاضل (قلت) وحقيقتها الجامعة لأفرادها بيع الرطب من الربوى بالياس منه وفسرها مالك رحمه الله بأعم من ذلك وهو بيع مجهول بمعلوم من صنف ذلك ، سواء كان مما يجوز فيه التفاضل املاً ، وجعله من باب المخاطرة والقمار وأدخله في معنى المزابة فقال في الموطأ وتفسير المزابة كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده أن يباع بشيء مئزر من الكيل أو الوزن أو العدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيله من الحنطة والتمر وما أشبه ذلك من الأطعمة أو يكون للرجل السلعة من الحنطة أو النوى أو القصب أو العنبر أو الكرفس أو الكتان أو الفول أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك أو مر من يسكيلها أوزن من ذلك ما يوزن أو اعدد من ذلك ما يعد فما نقص من كذا وكذا صاعاً فعلى غرمه وما زاد على ذلك فهو لي أضمن ما نقص من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك يبيع ولكنه التمر والمخاطرة والقمار ومن ذلك أيضاً أن يقول الرجل للرجل له الثوب أضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا طهارة قلنسوة قدر كل طهارة كذا وكذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه وما زاد على ذلك فهو لي ثم ذكر أمثلة أخرى ثم قال فهذا كله وما أشبهه من الأشياء من

المزانية التي لا تجوز انتهى مع إسقاط بعضه اختصارا وفسر الشافعي رحمه الله المزانية بأنه يبيع ما حرم فيه التفاضل جزاء بمجاز أو معلوما بمجاز أو مع التساوي ولكن أحدهما رطب ينقص إذا جف قال وأما إذا قال أضمن لك صبرتك هذه عشرين صباحا فما زاد فلي وما نقص فعلى تمامها فهذا من القمار وليس من المزانية قال ابن عبد البر وما قدمنا عن أبي سعيد الخدري وابن عمر وجابر في تفسير المزانية يشهد لما قاله الشافعي وهو الذي تدل عليه الآثار المرفوعة في ذلك قال ويشهد لقول مالك والله أعلم أصل معنى المزانية في اللغة لانه لفظ مأخوذ من الزين وهو المقامرة والدفع والمغالبة وفي معنى القمار الزيادة والنقص أيضا حتى قال بعض أهل اللغة إن القمر مشتق من القمار لزيادته ونقصانه فالمزانية والقمار والمخاطرة شيء واحد ينسب أن يكون أصل اشتقاقها واحدا يقول العرب حرب ربون أي ذات دفع وقمار ومغالبة قال أبو العول الطهوي :

فوارس لا يملون المنايا * إذا دارت رحى الحرب الزبون

وقال معمر بن قتيب الأيادي

عبل التراع أبيادا مزانة * في الحرب يختل الرئبال والسقبا

وقال معاوية :

ومستعجب مما رأى من إناننا - ولو زبلته الحرب لم يرمزم

في الثالثة (١) فيه حجة لاجمهور على تحريم بيع الرطب من الربوي باليابس منه ولو تساويا في الكيل أو الوزن وهذا مدلول المزانية كما تقدم والمعنى منه أن الاعتبار بالتساوي حالة الكمال ولا يلزم من مساواة الرطب له في حالة الرطوبة مساواته في حالة الجفاف إذ ينقص بجفافه كثيرا وقد ينقص قليلا وهذا منه مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأكبر العلماء من السلف وحوز أبو حنيفة البيع في هذه الصورة مع التساوي واكتفى بالمساواة حالة الرطوبة وهذا الحديث حجة عليه وقال النووي في ترح مسلم اتفق العلماء على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العرايا وأنه ربا وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب

وسواء عند جمهورهم كان الرطب والنعب على الشجر أو مقطوعاً وقال أبو حنيفة إن كان مقطوعاً حاز بيعه بمنزلة من اليابس انتهى ولم أر في كتب الحنفية تهديد ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله بالمقطوعة ﴿الرابعة﴾ قوله (كيلاً) ليس تقيد اللهى بهذه الحالة فإنه متى كان جزءاً فلا كبل بل كان أولى بالمنع وكأنه إنما قيد بذلك لأنها صورة المبالغة التي كانوا يتعاملون بها فلا مفهوم له لخروجه على سبب وهو من مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق ﴿الخامسة﴾ وفيه أن معار التمر والزبيب الكيل وهو كذلك ﴿السادسة﴾ وفيه تسمية النعب كرمًا وقد ورد النهى عنه وتبين هذا الحديث جوازه وأن ذلك النهى إنما هو للأدب والتنزيه دوز الملع والتعريم وانه أعلم ﴿السابعة﴾ فيه الترخيص في العرايا واستثناءها من المزابنة المنهى عنها وهي فعيلة بمعنى مفعولة كما قاله الهروي وغيره أو بمعنى فاعلة كما قاله الأزهرى والجمهور فمن جعلها بمعنى مفعولة قال هي من عرى النخل بفتح العين والراء معا على أنه منعده يعرفها إذا أفردتها عن غيرها من النخل ببيعها رطباً وقيل من عراء يعرفها إذا أنه وتروى إليه لأن صاحبها يتردد إليها ومن جعلها بمعنى فاعلة قال هي من عرى بكسر الراء يعرى بفتحها على أنه قاصر فكانها عريت من التعريم والمراد بها في التمرع عند الشافعى وأحمد والجمهور أن يخرج من الخارص نخلات فيقول هذا الرطب الذى عليها إذا جف يحمى منه ثلاثة أوسق من التمر فبيعه صاحبه لأنسان بثلاثة أوسق من التمر ويتقاصدان في الجاس فيسلم المسترى الثمن ويسلم بائع الرطب الرطب بالتحلية وفي تهجيرها أقوال آخر (أحدها) أن مدلول العرايا لغة عطية ثمرة النخل دون رقابها كانت العرب إذا دهمتهم سنة تطوع أهل النخل منهم على من لا نخل له فعطيتهم من تمر نخله ومنه قول بعضهم .
وليس بسماء ولا رحيمة ولكن عرايا فى السنين الجوائح
والسنة التى تحمل سنة دون سنة ورحية التى تميل لضعفها فيدعم ثم ذكر أنه يعرى تمرتها فى سنى الجائحة والمرد بها شرما بيع ذلك المرمى الرطب لدى ملكة بالاعراء للمعنى بتمر ولا تجوز هذه المعاملة إلا بينهما خاصة لما يدخل

على صاحب النخل من الضرر بدخول غيره حائله أو تقصد المعروف بقيام صاحب النخل بالسقي والكلف وهذا هو المشهور من مذهب مالك وشرطه عندم أن يكون البيع بعد بدو الصلاح وأن يكون بتمر مؤجل إلى الجداد ولا يجوز كونه حالا واستدلوا على هذا التفسير بقوله في حديث سهل بن أبي حنمة وهو في الصحيحين (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في العرية أن تباع بخرصها يا كلها أهلها رطباً) قالوا فالمراد بأهلها الذين يشترونها فقد صاروا بشرائها أهلها ولا يتوقف ذلك على أن تكون أصول النخل ملكهم وفي صحيح مسلم من هذا الوجه (رخص في بيع العرية النخلة والنخلتين ياخذها أهل البيت بخرصها تمراً يا كلونها رطباً) فلم يقيد ذلك بأهلها وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة يشهد لتأويل مالك أمران (أحدهما) أن العرية مشهورة بين أهل المدينة متداولة بينهم وقد نقلها مالك هكذا (والثاني) قوله لصاحب العرية فانه يشعر باختصاصه بصفة يتميز بها عن غيره وهي الهبة الواقعة (القول الثاني) روى ابن نافع عن مالك في رجل له نخلتان في حائط رجل فقال له صاحب الحائط أنا آخذها بخرصها إلى الجداد إن كان ذلك للرفق يدخله عليه يعني على صاحب النخلتين فلا بأس به وإن كره دحوله ولم يرد أن يكفيه مؤنة السقي فهذا على وجه البيع ولا أحبه قال ابن عبد البر فهدم الرواية عن مالك على خلاف أصله في العرية أنها هبة الثمرة وأن الواهب هو الذي رخص له في شرائها قل وهي رواية مشهورة عنه بالمدينة وبالعراق إلا أن العراقيين رووها عنه بخلاف تقي من معناها فذكرها الطحاوي عن ابن أبي عمران عن محمد بن شجاع عن ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة والنخلتان لرجل في حائط غيره والعادة بالمدينة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت التمر إلى حوائطهم فيكره صاحب النخل الكثير دحوله الآخر عليه فيقول أنا أعطيتك حرص نخلك تمراً فرخص لها في ذلك قال ابن عبد البر هذه الرواية وما أشبهها عن مالك يضارع مذهب الشافعي في العرايا (القول الثالث) أن صورتها فيمن عرى نخلة أو نخلتين لكن لا يحتص البيع بالمعري فله بيع تلك الثمرة ممن

شاء فإذا باعها بمثل خرصها تمراً فهو العرايا وحكى هذا عن زيد بن ثابت وعبد ربه ابن سعيد ومحمد بن إسحق وإليه ذهب أحمد بن حنبل كما ذكره ابن عبد البر فحكى عنه أبو بكر الأثرم أنه قال أنا لا أقول فيها بقول مالك للمعري أن يبيعها فيمن شاء نهى رسول الله ﷺ عن المزانة أن يباع من كل واحد ورخص في العرايا أن تباع من كل واحد ومالك يقول يبيعها من الذي أعراها وليس هذا وجه الحديث عندي ويبيعها ممن شاء وكذلك فسره لى ابن عيينة وغيره قيل له فإذا باع المعري العرية له أن يأخذ التمر الساعة أو حتى يجد؟ قال بل يأخذ الساعة على ظاهر الحديث (القول الرابع) قال الحنفية العرية هي النخلة يهب صاحبها تمراً رجلاً ويأذن له في أخذها فلا يفعل حتى يبدو لصاحبها أن يمنعه من ذلك فله منه لأنها هبة غير مقبوضة لأن المعري لم يكن ملكها فابيح للمعري أن يعرضه بخرصها تمراً ويمنعه وقال عيسى بن أبان منهم الرخصة في ذلك للمعري أن يأخذ بدلاً من رطب لم يملكه تمراً وقال غيره منهم الرخصة في ذلك للمعري لأنه كان يكون مخلفاً لوعده فرخص له في ذلك وأخرج به من إichلاف الوعد حكاة ابن عبد البر وقال ليس للعرية عندهم مدخل في البيوع ولا يجوز عندهم لأحد أن يشتري تمر العرية غير المعطى وحده على الصفة المذكورة والعرية عندهم هبة غير مقبوضة قال واحتج بعضهم بحديث معمر عن ابن طاوس عن أبي بكر بن محمد قال كان النبي ﷺ يأمر أصحاب الخرص أن لا يخرصوا العرايا قال والعرايا أن يمنح الرجل من حائطه نخلاً ثم يبتاعها الذي منحها إياه من الممّوح بخرصها قالوا فالعرية منحة وعطية لم تقبض فلذلك حار فيها هذه الرخصة قال ابن عبد البر الآثار الصحاح تشهد بأن العرايا بيع التمر بالتمر في مقدار معلوم مستثنى من المحظور في ذلك على حسب ما تقدم من الوصف في العرايا ومحال أن يأذن رسول الله ﷺ لأحد في بيع ما لم يملك؛ وقال قبل ذلك قالوا في العرايا قولاً لا وجه له لأنه مخالف لصحيح الآثار في ذلك فوجب أن لا يعرج عليه قال وإنكارهم للعرايا كانكارهم للساقاة مع صحتها ودفعهم لحديث التفليس إلى أشياء من

الأصول ردوها بتأويل لا معنى له وقال النووي في شرح مسلم بعد أن ذكر القول المبدوء به في تفسير العرايا وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا وظواهر الأحاديث ترد تأويلها انتهى وقد رد ما قاله الحنفية بوجه (أحدها) أن المنهى عنه في أول الخبر البيع واستثنى منه بيع العرايا ولو كان المراد الهبة لما احتاج إلى استثنائه من جملة الخبر (النافي) أنه قال فيه أرخص في بيع العرايا والرحصة لا تكون إلا عن حظر والحظر إنما كان في البيع ذلك لا في الرجوع عن الهبة قبل انقبض و (الثالث) أنهم لم يفرقوا هنا بين دى رحم محرم وغيره حتى يجوز له الرجوع في حق الأجنبي دون غيره فإن كان الرجوع حائزاً فليس إعطاؤه الثمر بدله بيعاً فأنما هو تجديد هبة أخرى و (الرابع) أن الرخصة قيدت بما دون خمسة أوسق والرجوع في الهبة لا يتقيد بذلك عندهم ولا عند غيرهم وفسرها ابن حزم الطاهري بمثل تفسير الشافعي إلا أنه حتى (١) عن الشافعي تهيد ذلك بأن يكون المشتري غيراً لا مال له وحالته في هذا القيد وقال إن الشافعي ذكر فيه حديثاً لا يدري أحد منشأه ولا مبدأه ولا طريقه ذكره بغير إسناد (قلت) والحديث المذكور قال الشافعي (قبل لمحمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرحل من أصحاب النبي ﷺ إمام زيد بن ثابت وإما غيره ما عرايا كم هذه قال فلان وفلان وسمى رحالا محتاحين من الأنصار شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتي ولا تقد بأيديهم يتناعون به رطباً يا كلونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من الثمر فرخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصها من الثمر الذي في أبدعهم يا كلونها رطباً) وحزم في موضع آخر بأن المسئول يريد أن نابت حكاة البيق في المعرفة ثم قال قال الشافعي وحديث سفان يدل على مثل هذا الحديث فإن قوله يا كلها أهلها رطباً خبر أن يتناع العرية أي يتناعوا ليأكلها وذلك يدل على أن لا رطب له في موضعها يا كله غيرها . ولو كان صاحب الحائط هو المرخص له أن يتناع العرية ليأكلها كان له حائطه معها أكثر من العرايا يأكل من حائطه ولم يكن عايه ضرر إلى أن يتناع العرية التي هي داخلة في معنى ما وصف من النهى انتهى واعتبار الفقر في

(١) قوله (حتى) كذا في النسخة ولعله (قل)

جواز ذلك هو أحد قولى الشافعى والقول الآخر أنه لا يختص بالفقر بل هو عام فى حق كل أحد وهذا هو الاظهر الذى به ائمتوى فى مذهبه ثم ليس المراد بالفقر هنا ما يتبادر إلى القهم منه وإنما المراد به عدم النقد كما صرح به المتولى والجرجاني من أصحابنا قال الامام نقى الدين السبكى وقصة محمود بن لبيد فى سؤاله زيد بن ثابت ترشد له قال وتقل الروياني عن المزنى أنه لا يجوز ذلك إلا للمعسر المضطر قال ولعل هذا تسميح فى العبارة (قلت) لا شك فى أنه لم يرد ظاهر الاعسار والاضطرار والظاهر أن مراده الاعسار من النقد فهو موافق لما تقدم وانه أعلم ﴿التامنة﴾ قوله بحرصها ضبطه القاضى أبو بكر بن العربى بكسر الخاء وذلك لانه لا يجوز التمتع وقال النووى هو بفتح الخاء وكسرها التمتع أشهر ومعناه بفدر ما فيها إذا صار تمراً فمن فتح قال هو مصدر أى سم للفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء المخروص انتهى والخروص هو التحمين والحلس ﴿التاسعة﴾ الرحمة وردت فى بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر على وحه الأرض والبسر فى معنى الرطب كما صرح به اللوردى من أصحابنا ووردت رواه فى بيعه برطب أيضاً وقد تقدم فى الفائمة الاولى عزوه للصحيحين وفى سنن أبى داود والسنانى من حديث خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أن النبي ﷺ (رحص فى العرايا بالتمر والرطب) فتمسك بذلك بعض أصحابنا على جواز بيع الرطب على النخل برطب على الأرض أو على النخل وه قال ابن حيران من أصحابنا وجوره بعض أصحابنا فيما إذا كان على النخل ومنعه فيما إذا كان أحدهما على الأرض وقال بعضهم يجوز فيما إذا اختلف نوعه ويمتنع مع الاتحاد وهذان الوجهان منقولان عن أبى اسحق المروزى وقال أبو سعيد الاصطحرى يحرم مطلقا وهذا هو الأصح عند جمهوره قال النووى ويتأولون هذه الرواية على أن أو لا شك لا للتخفيف والاباح بل معاها رحص فى بيعها بأحد النوعين وشك فيه الراوى فيحمل على أن المراد التمر كما صرح به فى سائر الروايات انتهى وأما الرواية التى قالوا فقال ابن عبد البر ذكر الرطب فى هذا الحديث لبس بمحفوظ إلا فى هذا الاسناد وقد حملة بعض أهل

العلم وما جعل القول به شذوذاً ومن ذهب إليه قال رواه كلهم ثقات فقهاء
عدول (العاشرة) اختلف العلماء في أن هذه الرخصة هل يقتصر بها على
مورد النص وهو النخل أم يعمد إلى غيره على أقوال (أحدها) اختصاصها
بالنخل وهذا قول الظاهرية على قاعدتهم في ترك القياس (الثاني) تعددتها إلى
العنب بجامع ما اشتركا فيه من إمكان الحرص فإن ثمرتها متميزة بمجموعة في
عناقيدها بخلاف سائر الثمار فانها متفرقة مستترقة بالأوراق لا يتأتى حرصها وهذا
قال الشافعي (الثالث) تعددتها إلى كل ما يبس ويدخر من الثمار وهذا هو
المشهور عند المالكية وجعلوا ذلك علة الحكم في محل النص وأنا أطوا الحكم
به وجوداً وعدماً حتى قالوا لو كان البسر مما لا يتثمر والعنب مما لا يترب لم
يجز شراء العريه منه بخرصها بل يخرج عن محل الرخصة لعدم العلة (الرابع)
تعددتها إلى كل ثمرة مدخرة وغير مدخرة وهذا قول عبد بن الحسن وهو قول
عن الشافعي (الحادية عشرة) لم يقيد الرخصة في هذا الحديث بقدر مخصوص
وفي الصحيحين وغيرها من طريق مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان
مولي ابن أبي أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (رخص في بيع العرايا
في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق) شك داود فجعل الفقهاء هذا الحديث
مخصصاً لمعوم تلك الأحاديث وقالوا تنقيد الرخصة بأقل من خمسة أوسق
واختلفوا في جوازها في خمسة أوسق لأن الأصل تحريم بيع الثمر بالرطب وجاءت
المرأى رخصة وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها فوجب الأخذ باليقين
وهو دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة أوسق على التحريم وهذا مذهب
الحابلة والظاهرية وهو الذي رواه القاضي أبو الفرج من المالكية ورواية
المصريين الجوار وهو المشهور عند المالكية وتوجيه حمل الحرص أصلاً
إلا في محل يتيقن فيه الميع قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي: ولقائل أن
يقول تحتص الرخصة بأربعة أوسق لأنه أكثر ما صرح به كما في حديث جابر
الذي رواه الديلمي من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه
واسع ابن حبان عن جابر بن عبد الله قال (نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة

والمزانية وأذن لأصحاب المرایا أن يبيعوها بمثل خرصها ، ثم قال الوسق
والوسقين والثلاثة والأربعة (قال وقوله دون خمسة أوسق محمول
على الأربعة لأنها دونها فما زاد على الأربعة مشكوك فيه فلا ينبغي
أن يتعدى بالرخصة عن القدر المحقق (قلت) هو قول قد حكاه ابن عبد
البر في التمهيد فقال بعد حكاية القولين المتقدمين وقل آخرون لا تجوز في
أكثر من أربعة أوسق قال واحتجوا بما رواه ابن إسحق فذكر حديث
جابر المتقدم ثم قال ولا خلاف عن مالك والشافعي ومن اتبعهما في حواز
العربا في أكثر من أربعة أوسق إذا كانت دون حصة أوسق ولم يعرفوا
حديث جابر في الأربعة الأوسق ولم يشت عندم والله أعلم ^{في} الآية عشرة ^{في}
هذا الذي ذكرناه من اختصاص الجوار بخمسة أوسق أو بما دونها على الخلاف
فيه أحده ابن حزم الطاهري على ظاهره فقال لا يجوز لأحد
أن يبيع بذلك في عام واحد في صفقة ولا في صفقات
خمسة أوسق أصلا لا البائع ولا المشتري لأنه يخالف أمر رسول الله ﷺ
وقال الجمهور المنع من الزيادة على ذلك إنما هو عند اتحاد الصفقة فاما مع
اختلافها فلا منع ولذلك تفاصيل قال الشافعية لو باع قدرا كثيرا في صفقات
لا تزيد كل واحدة على هذا القدر المأذون فيه حاز وكذا لو باع في صفقة
لرحلين بحيث يخص كل واحد القدر الجائز فلو باع رحلان لرحل فوجهان
(أصحابهما) أنه كبيع رجل لرحلين و(الثاني) كبيع لرحل صفقة . ولو باع
رحلان لرحلين صفقة لم يحز فيما زاد على عشرة أوسق ويجوز فيما دون العشرة
وفي العشرة القولان وسواء في هذه الصورة كانت العقود في مجلس أو مجالس
حتى لو باع رجل لرحل ألف وسق في مجلس واحد بصفقات كل واحدة دون
خمسة أوسق جاز وقال المالكية لو تعدد المشتري أو البائع جاز إن اتحد الشق
الآخر وإن اتحد أو تعددت الحوائط وقد أعراه من كل حائط قدر العريه فقال
الشيخ أبو محمد كالحائط الواحد لا يشتري منه جميعا أكثر من خمسة أوسق
وربعه على ذلك أبو بكر ابن عبد الرحمن وقال الشيخ أبو الحسن يجوز أن يشتري

(بابُ بيعِ العقارِ وما يدخلُ فيه)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « اشترى رجل من رجل عقاراً فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهبٌ فقال له الذي اشترى عقاراً خذ ذهبك مِنِّي إنما اشتريتُ منك الأرضَ ولم أبتعْ منك الذهبَ وقال الذي باع الأرضَ إنه يشتك الأرضَ وما فيها قل فتحا كما إلى رجل فقال الذي يحاكم إليه ألاكمَا ولَدَ قال أحدهما لى غلامٌ وقال الآخرُ ي باربعةَ نازِ أنكحِ الأُمَ بباربعةَ زينةٍ إلى أن تُسَيِّمَ به وتصدقَا »

من كل واحد خمسة أوسق وقال أبو القاسم ابن الكاتب إن كانت المرابا بلفظ فهي كالحائط الواحد وإن كانت بالنمط في أزمان متغايرة فتحوز أن يشترى من كل واحد خمسة أوسق

﴿ باب بيع العقار وما يدخل فيه ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « اشترى رجل من رجل عقاراً فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهب فقال له الذي اشترى العقار خذ ذهبك مِنِّي إنما اشتريتُ منك الأرضَ ولم أبتعْ منك الذهبَ وقال الذي باع الأرضَ إنما بعْتُك الأرضَ وما فيها فقال فتحا كما إلى رجل فقال الذي يحاكم إليه ألاكمَا ولَدَ ؟ قل أحدهما لى غلامٌ وقال الآخر لى جارية قال أنكح الغلامَ الجاريةَ وأنتموا على أنفسهما منه وتصدقَا » (فيه) فو لَدَ (الاولى) أخرجه الشيخان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة (الثانية) ﴿

ذكر البخارى هذا الحديث في ذكر بنى اسرائيل وذلك يقتضى أن هذه القصة جرت فيهم وحيثئذ فلا استدلال بها مبنى على المسألة الاصولية المعروفة أن شرع من قبلنا هل شرع لنا أم لا والاكترون على أنه ليس شرعاً وأراد البخارى بذكرها بيان ما قبلهم ومسلم أوردتها فى الاقضية وذلك يقتضى أنه قصد الاستدلال بها وفيه ما تقدم ﴿الثالثة﴾ العقار بفتح العين المهملة قال النووى هو الأرض وما يتصل بها وحقيقة العقار الأصل متى بذلك من العقر بضم العين وفتحها وهو الأصل ومنه عقر الدابة بالضم والفتح انتهى وقال فى الصحاح العقار الأرض والصياغ والسحل ويقال أيضاً فى البيت عقار حسن أى متاع وأداه وقال فى المحكم العقر والعقار المنزل والصيغة وحصص بعضهم بالعقار السحل وعقار البيت مناعه ونقصه الذى لا يتنقل إلا فى الأعياد والحقوق الكبار وقال فى المشافى العقار الأصل من المال وقول المذنب وأخصاء وقيل متاع البيت انتهى فجعل ذلك حلالاً والمعروف أنه مشترك والمراد هنا الأول ﴿الرابعة﴾ قوله (وقال بائع الأرض إنا بعناك الأرض وما فيها) لفظ لا إشكال فيه ولفظ البخارى (وقال الذى له الأرض) وهو بمعنى لأنه الذى كانت له الأرض قبل بيعها واحتلفت فى ذلك نسخ صحيح مسلم فى أصلنا (الذى شرى الأرض) وحكاها أبو العباس القرطبي عن رواية السمرقندى وحكاها النووى عن أكثر النسخ وفى بعضها اشترى قال العلماء الأول أصح وشرى هنا بمعنى باع كما فى قوله تعالى (وشروه بثمرى بحس) ولهذا قال فقال الذى تشرى الأرض إنا بعناك وحكى القرطبي الرواية الثانية عن غير السمرقندى قال وفيها بعد لأن المشتري هو الذى تقدم ذكره وهو ما النافع ولا يصح أن يقال عليه متراً إلا إن صح فى اشترى أنه من الاصداد كما قلناه فى تشرى والأول هو المعروف انتهى ﴿الخامسة﴾ قوله (فتحاكيا الى رجل) قال القرطبي طاهره أنها حكاه فى ذلك وأنه لم يكن حاكياً منصوباً للناس مع أنه يحتمل ذلك وفى طاهره يكون فيه مالاً كحجة على صحة قوله أن المتداعيين اذا حكم بينهما من له أهلية الحكم صح ولزمها حكمه مالم يكن جوراً سواء وافق ذلك الحكم رأى قاضى البلد أو حاله وقال

أبو حنيفة إن وافق رأيه رأى قاضي البلد تقذ والا فلا واختلف قول الشافعي فقال مثل قول مالك وقال أيضا لا يلزم حكمه ويكون ذلك كالتقوى منه وبه قال شريح انتهى (قلت) الصحيح من مذهب الشافعي جواز التحكيم في غير حدود الله تعالى ولكن ما عرفت من أين للقرطبي أن ظاهره أن هذا لم يكن حاكما وإنما كان محكما فاللفظ محتمل كما ذكره آخره وقد سماه النووي في تبويبه في شرح مسلم حاكما (في السادسة) قال القرطبي أيضا وهذا الرجل المحكم لم يحكم على أحد منهما وإنما أصلح بينهما بأن ينقلا ذلك المال على أنفسهما وعلى ولديهما ويتصدا وذلك أن هذا المال ضائع اذ لم يدعه أحد لنفسه ولعله لم يكن لهم بيت مال فظهر لهذا الرجل أنهما أحق بذلك المال من غيرهما من المستحقين لهدمهما وورعهما وحسن حالهما ولما ارتجى من طيب نسلهما وصلاح ذريتهما قال الماوردي واختلف عندنا فيمن ابتاع أرضا فوجد فيها شيئا مدفونا هل يكون ذلك للبائع أو للمشتري؟ فيه قولان قال القرطبي ويعنى بذلك ما يكون من أنواع الأرض كالحجارة والعمد والرخام ولم يكن خلقه فيها وأما ما يكون من غير أنواع الأرض كالذهب والفضة فإن كان من دفن الجاهلية كان ركاذا وإن كان من دفن المسلمين فهو لقطة وإن كان جهل ذلك كان مالا ضائعا فإن كان هنالك بيت مال حفظ فيه وإن لم يكن صرف في الفقراء والمساكين وفيمن يستعين به على أمور الدين وفيما أمكن من مصالح المسلمين انتهى وجزم أصحابنا الشافعية بأنه يدخل في بيع الأرض الحجارة المخلوقة فيها والمنبتة وبأنه لا يدخل فيها الكنوز والأقمشة والحجارة المدفونة (في السابعة) هذه الواقعة محتمل أن تكون صورتها أنه باع العقار مطلقا وبني البائع على دخول الذهب الذي فيها في الإطلاق وبني المشتري على أنه لا يدخل والحكم فيها في هذه الشريعة على مذهب الشافعي وغيره عدم الدخول كما تقدم فالمصدق في ذلك المشتري والذهب باق على ملك البائع ومحتمل أن تكون صورتها أن البائع يقول إنه وقع تصريح ببيع الذهب مع العقار والمشتري يقول لم يقع تصريح بذلك وإنما وقع التصريح ببيع العقار خاصة والحكم في هذه المسألة عندنا أن المتبايعين

يتحالفان لاختلافهما في قدر المبيع فيحلف كل منهما يمينا يجمع النفي والاثبات حيث لا يكون هناك بينة فاذا تحالفا فسخ البيع إن لم يرض أحدهما قال الآخر ورجع العقار والذهب إلى البائع وقد ظهر بذلك أن قول القرطبي إن هذا مال ضائع إذ لم يدعه أحد لنفسه مردود وإنما كان يكون كذلك لو قال البائع ليس هذا الذهب لي أصلا وحينئذ فيرجع لي بائعه وهكذا حتى ينتهي إلى المحي وأما في هذه الصورة فإن البائع معترف بأن الذهب كان له وباعه إلا ترى قوله إنما بعثك الأرض وما فيها وإنما الاحتمال في أن يبيعه ما فيها هل كان بالتخصيص عليه أو بدخوله تحت لفظ الأرض وتبعيته لها في الحكم على ما قدمته من الاحتمالين وحكمهما عندنا وهذا الذي وقع من كلاميها يسمى عند البيانين قصر أفراد لأن البائع يدعى ثبوت الحكم لشيئين وهو الأرض والذهب والمشتري يقصر ذلك على أحدهما وهو الأرض ولو كان البائع يدعى يسع الذهب دون الأرض والمشتري ذلك في الأرض دون الذهب لكان قصر قلب والله تعالى أعلم ﴿النامنة﴾ وفيه فضل الإصلاح بين المتنازعين وأن القاضى يستحب له الإصلاح بين المتنازعين كما يستحب لغيره وقد عد أصحابنا ذلك من وظائف القضاء لكنه ليس من وظائفه الخاصة به والله أعلم ﴿التاسعة﴾ الولد بفتح الواو واللام وبضم الواو وكسرها مع سكون اللام فيهما يكون مفردا وجمعا وهو هـ محتمل لهما فإن كان التقدير الكل منكما ولد فهو مفرد وإن كان التقدير المجموعكما ولد فالمراد الجمع إذ لا يمكن أن يكون للرجلين ولد واحد قال الجوهرى وقد يكون الولد جمع الولد مثل أسد وأسد العائرة ﴿قوله﴾ أنفقوا كذا في روايتنا ورواية البخارى ومسلم ولعل الجمع لأن الاتفاق قد يكون بيد الوالدين وقد يكون بين الولدين لكنه قال بعده وتصدقا فننى الضمير ولعل ذلك لأن الصدقة ترع فلا تصدر إلا من المالك الرشيد والولدان ليس لهما ملك في ذلك وقد يكونان مع ذلك صغيرين أو سفهين وقوله على أنفسهما كذا هو من غير أخبية في روايتنا ورواية ١٠٨ شرح تريب سادس

(بَابُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ)

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » وفي رواية لها (إذا تباعع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكاتا جميعاً أو يُخَيَّرُ أحدهما الآخر فإن خيَّر أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تباعيا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع) ولهما (كل يمين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار) والبخاري (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر أو يقول يبيع خيار) وله

البخاري وفي رواية مسلم أنسكما بضمير الخطاب

﴿ بَابُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) فيه فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في لفظه وأحروه أيضاً من طريق أيوب السخيتاني بلفظ (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر) وربما قال (أو يكون بيع خيار) لم يسمع البخاري ولم يسمع مسلم لفظه بل قال إنه نحو حديث مالك وقال أبو داود بمعناه قال (أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر) وأخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري بلفظ (إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكون البيع خياراً) قال نافع وكان

﴿كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ﴾ وَقَالَ مُسَمِّ
 (كَانَ إِذَا بَاعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَلَّا يَقِيلَهُ قَامَ فَمَشَى هُنَيْةً ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ)
 وَلَا بِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ
 الْعَاصِيِّ (الْمُتَبَايِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةٌ خِيَارٍ
 وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خُشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ) وَلِلْبَيْهَقِيِّ (حَتَّى
 يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانَيْهِمَا) وَلَا بِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ (الْبَيْعَانِ
 بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَ ثَلَاثَ مِرَارٍ) وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ دُونَ
 قَوْلِهِ (أَوْ) وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ سُمُرَةَ (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا
 وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْبَيْعِ مَا هُوَ يَؤْتِي وَيَتَخَيَّرُ أَنْ ثَلَاثَ مِرَارٍ

ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه) لفظ البخاري وكذا النسائي إلا
 أنه قال (يفترقا إلا أن يكون البيع خياراً) ولفظ الترمذي (البيعان بالخيار ما لم
 يتفرقا أو يختارا وكان ابن عمر إذا ابتاع يبعأ وهو قاعد قام ليحب له) وأخرجه
 الفيحان والنسائي وابن ماجه من طريق الليث بن سعد بلفظ (إذا تباع الرجلان
 فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً وتخير أحدهما الآخر فتبايعا
 على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يتك واحد منهما البيع
 فقد وجب البيع) وأخرجه مسلم والنسائي من رواية ابن جريح ناقط (إذا
 تباع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما
 عن خيار فإن كان بيعهما عن خيار فقد وجب البيع قال نافع فكان إذا بايع
 رجلاً فأراد أن لا يقيله قام فمشى هنية ثم رجع إليه) لفظ مسلم وقال النسائي
 (يفترقا) ! يذكر الموقوف الذي في آخره وأخرجاه أيضاً من رواية عبد الله

ابن عمر واتفرد به مسلم من رواية الضحاك بن عثمان والنسائي من رواية اسمعيل ابن علية كلهم وهم ثمانية عن نافع عن ابن عمر وقال ابن حزم بعد ذكره طرق حديث ابن عمر وحكيم بن حزام هذه أسانيد متواترة متظاهرة منتشرة توجب العلم الضروري ثم حكى عن بعض أهل الجبل أنه قال هذا خبر جاء بألفاظ شتى فهو مضطرب ثم رده بأن ألفاظه منقولة تقل التواتر ليس شيء منها مختلفاً ﴿الثانية﴾ قوله المتبايعان كذا في أكثر الروايات وفي بعضها البيعان وكلاهما في الصحيحين كما تقدم ولم يرد في شيء من طرقه فيما أعلم البائعان وإن كان استعمال لفظ البائع أغلب وقد استعمل في اللغة الأمران كما في ضبط وضائق وصين وصالين واقتصر على فعل (١) في ألفاظ محصورة كطيب وسمي وميت وكبس وريش ولين وهين وقالوا بأن بمعنى بعد فهو بائن وبمعنى ظهر فهو بير، وقام ببسده فهو قائم وقام بالامر وعلى اليتيم فهو قيم ففرقوا بينهما بحسب المعنى ﴿الثالثة﴾ قوله ما لم ينفردا كذا في أكثر الروايات وفي بعضها ينفردا بتقديم الفاء وبالتخفيف وهو عند النسائي من غير وجه كما تقدم وكذا هو عند مسلم من حديث حكيم بن حزام وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي عن المفصل أنه قال ينفردان بالكلام وينفردان بالأبدان وأنكره القاضي أبو بكر ابن العربي وقال لا يشهد له القرآن ولا يعضده الاشتقاق قال الله تعالى (وما تفرق الدين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) فذكر التفرق فيما ذكره النبي ﷺ الافتراق في قوله (افترقت اليهود والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة وسنفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة) (قلت) التفرق الذي في الآية والافتراق الذي في الخبر لا يمتنع أن يراد بها الأبدان لأنه لازم لاختلاف العقائد غالباً فإن من خالف شخصاً في عقيدته هجره ولم يساكنه غالباً ويتقديروا أن يراد به الأقوال فلا يطابق من أول هذا الحديث على الافتراق بالأقوال كما سنحكيه لأن أقوال أولئك المختلفين متفرقة ولا يطابق شيء منها الآخر وأما هنا فإن قول البائعين متوافقان لا يخالف أحدهما الآخر فانه لو حالفه لم يصح البع وانه

أعلم ﴿الرابعة﴾ فيه ثبوت الخيار لكل من المتبايعين في إمضاء البيع وفسخه ما دام مصطححين فإذا تحرقا بأبدانهما انقطع هذا الخيار ووزم البيع وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وعن قال به علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو برة الأسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعبي والزهري وابن جريج والأوزاعي وابن أبي ذئب والليث بن سعد وسفيان بن عيينة والشافعي ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبيد الله بن الحسن العبدي وسوار القاضي ومسلم بن خالد الزنجي وابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخاري وسائر المحدثين وآخرون وقال به من المالكية عبد الملك بن حبيب وذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابها إلى إنكار خيار المجلس وقالوا إنه يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول وبه قال إبراهيم النخعي واختلف في ذلك عن ربيعة وسفيان الثوري قال ابن حزم الظاهري ما نعلم لهم من التابعين سلفاً إلا إبراهيم وحده وروايته مكذوبة عن شريح والصحيح عنه موافقة الحق وكذا قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً رده غير هذين الاثنين إلا ما روى عن إبراهيم النخعي انتهى وقال مالك في الموطأ لما روى هذا الحديث : وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به قال ابن عبد البر واختلف المتأخرون من المالكية في تخريج قول مالك هذا فقال بعضهم دفعه باجماع أهل المدينة على ترك العمل به واجماعهم حجة وقال بعضهم لا يصح دعوى اجماعهم في هذه المسألة لأن سعيد بن المسيب وابن شهاب وهما أجل فقهاء المدينة روى عنهما منصوصاً العمل به ولم يرو عن أحد من أهل المدينة ترك العمل به نصاً إلا عن مالك وربيعة وقد اختلف فيه على ربيعة وكان ابن أبي ذئب وهو من فقهاء أهل المدينة في عصر مالك ينكر على مالك اختياره ترك العمل به حتى جرى منه لذلك في مالك قول خش قال وإنما أراد مالك بهذا إنكار القول بأن خيار الشرط لا يكون إلا ثلاثة أيام فإنه عند مالك وأهل المدينة يكون ثلاثاً وأكثر وأقل بحسب المبيع قال وأما خيار المجلس فأنكره

اعتباراً ونظراً مال فيه الى رأى بعض أهل بلده انتهى وحكى ابن العربي حمل كلام مالك هذا على دفع الحديث بعمل أهل المدينة عن لا تحصيل له من أصحابهم قال وقد توهم ذلك عليه ابن الجوينى يعنى إمام الحرمين فقال يروى الحديث عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ثم يتركه لعمل أهل المدينة قال ولم يفهم ابن الجوينى عنه ثم ذكر ابن العربي ما حاصله ان مقصود مالك رد الحديث بأن وقت التفرق غير معلوم فالتحق ببيع الفرر كالملاسة والمنابذة ومنحكى عبارته فى ذلك وسبق امام الحرمين على انكار ذلك على مالك والشافعى فقال ما أدرى أنهم مالك نفسه أم نافعا وأعلم عبدالله بن عمر أن أذكره إجلالاً له وروى البيهقى فى سننه عن على بن المدينى عن سفيان بن عيينة أنه حدث الكوفيين بحديث ابن عمر عن النبي ﷺ فى البيعين بالخيار ما لم يتفرقا قال فحدثوا به أباً حنيفة فقال ليس هذا بشئ رأيت إن كان فى سفينة قال على أن الله سائله عما قال وقد أجاب أصحابهما عن هذا الحديث بأحوة (أحدهما) ما تقدم من مخالفته لاجماع أهل المدينة وتقدم رده بأنهم لم يجتمعوا على مخالفته وأيضاً فاجاعهم ليس بحجة وقال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة الحق الذى لا شك فيه أن اجماعهم لا يكون حجة فيما طريقه الاجتهاد والنظر لأن الدليل العاصم للأمة من الخطأ فى الاجتهاد لا يتناول بعضهم ولا مستند للمصنعة سواء وكيف يمكن أن يقال بأن من كان بالمدينة من الصحابة يقبل خلافه ما دام مقيماً بها فإذا خرج عنها لم يقبل خلافه هذا محال فان قبول قوله باعتبار صفات قائمة به حيث حل وقد خرج منها على وهو أفضل أهل زمانه باجماع أهل السنة وقال أقوالا بالعراق كيف يمكن أن تهدر إذا خالفها أهل المدينة وهو كان رأسهم وكذلك ابن مسعود ومعه من العلم معلوم وغيرهما قد خرجوا وقالوا أقوالا على أن بعض الناس يقول إن المسائل المختلف فيها خارج المدينة مختلف فيها بالمدينة وادعى العموم فى ذلك انتهى (ثانيها) ادعى أنه حديث منسوخ إمامنا علماء المدينة أجمعوا على عدم ثبوت خيار المجلس وذلك يدل على النسخ وإما الحديث اختلاف المتبايعين فإنه يقتضى الحاجة

إلى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافياً في رفع العقد عند الاختلاف حكاه الشيخ تقي الدين وقال وهو ضعيف جداً ، أما النسخ لأجل عمل أهل المدينة فقد تكلمنا عليه والنسخ لا يثبت بالاحتمال ومجرد المخالفة لا يلزم أن يكون النسخ لجواز أن يكون لتقديم دليل آخر راجح في ظنهم عند تعارض الأدلة عندهم وأما حديث اختلاف المتبايعين بالاستدلال به ضعيف جداً لأنه مطلق أو عام بالنسبة إلى زمن التفرق وزمن المجلس فيحصل على ما بعد التفرق ولا حاجة إلى النسخ ، والنسخ لا يصار إليه إلا عند الضرورة انتهى (ثالثاً) أن المراد بالمتبايعين المتساومان والمراد بالخيار خيار القبول فإن المشتري بعد إيجاب البائع إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل والبائع له الرجوع عن الإيجاب ما لم يقبل المشتري وهذا التأويل محكى عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن وعيسى بن أبان وحكاه ابن خزيمة من مذهب مالك ورد بأن تسمية المتساومين متبايعين مجاز والحمل على الحقيقة أولى بل الحمل على هذا المجاز متعذر فانه جعل غاية الخيار التفرق ولو كان المراد خيار المتساومين لم ينقطع بالتفرق فإن حمل التفرق على الأقوال فهذا جواب آخر سنحكيه ونرده وقد اعترض على هذا الرد بأن تسميتهما متبايعين بعد الفراغ مجاز أيضاً وجوابه أنه أقرب إلى الحقيقة بل هو حقيقة عند بعضهم بخلافه باعتبار ما كان فانه مجاز بالاتفاق (رابعاً) أن المراد بالمتبايعين المتساومين بتقرير غير المتقدم وهو أن الذي يراد منه البيع إن شاء باع وإن شاء لم يبيع والذي يريد الشراء قد يشتري وقد لا يشتري وهذا أضعف من الذي قبله فإن هذا معنى ركيك يصان كلام الشارع من الحمل عليه ولو صدر من أحد الناس الاخبار بأن المتساومين إن شاء عقداً البيع وإن شاء لم يعقدها عد ذلك سحفاً وحماقة فكيف يحمل الحديث على ذلك (خامساً) أن المراد التفرق بالأقوال كما في قوله تعالى (وإن يتفرقا يغنى الله كلا من سعته) أي عن النكاح وأجيب عنه بأنه خلاف الظاهر فإن السابق إلى التفريق عن المكان وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه البيهقي في سننه من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً (أيما رجل ابتاع من رجل بيعه فإن كل

واحد منها بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما) الحديث ويدل له فعل راويه ابن عمر رضي الله عنهما فإنه كان إذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه وفي رواية كان إذا باع رجلا فأراد أن لا يقيه قام فمشى هنية ثم رجع إليه وقد تقدم ذكر الروایتين وهما في الصحيحين وهما صريحتان في أن المراد التفرق عن المكان وروى الشافعي عن ابن عينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله ﷺ رجلا بعد البيع فقال الرجل عمرك عمرك الله ممن أنت فقال رسول الله ﷺ امرؤ من قريش ، وكان أبي يحلف ما الخيار إلا بعد البيع ورواه ابن ماجه والبيهقي من حديث جابر متصلا وقال بعضهم في الرد على الافتراق خبرونا عن الكلام الذي وقع به الاجتماع وتم به البيع أهو الكلام الذي أريد به الافتراق أم غيره قلت قالوا هو غيره فقد جاؤا بما لا يعقل لأنه ليس ثم كلام غيره وإن قالوا هو ذلك الكلام بعينه قيل لهم كيف يجوز أن يكون الكلام الذي به اجتماعهم به يجمعها به افتراقا به انفسخ يجمعها هذا ما لا يعقل (سادسها) أن في سنن أبي داود وسكت عليه والترمذي وحسنه والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا في هذا الحديث ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيه فاستدل بهذه الزيادة على عدم ثبوت خيار المجلس من حيث إنه لولا أن العقد لازم لما احتاج الى استقالة ولا طلب التفرار من الاستقالة وجوابه من وجهين (أحدهما) أن قوله لا يحل لقطة منكرة فإن صحت فليست على ظاهرها لاجتماع المسلمين أنه جائز له أن يفارقه لينفذ بيعه ولا يقيه إلا أن يشاء (ثانيها) أنه أراد بالاقالة هنا انفسخ بمحكم الخيار فإنه الذي ينقطع بالفارقة أما طلب الاقالة بالاختيار فلا فرق فيه بين أن يتفرقا أم لا فإن ذلك إنما يكون بالرضا منها وهو جائز بعد التفرق (سابعها) أن هذا الحديث قد خالفه رواية مالك فلا يعمل به قاله بعض الحنفية وهذا ضعيف من وجهين (أحدهما) أن هذه قاعدة مردودة (ثانيها) مع تسليمها فمالك لم ينفرده به فقد رواه غيره وعمل به فإن تعذر الاستدلال به من طريق مالك أمكن من طريق غيره على أن القرافي قال الذي اعتقده أن الخلاف مخصوص بالصحابي

فكن صرح إمام الحرمين بأنه لا فرق في ذلك بين الصحابي وغيره (ثامنها) أن هذا خبر واحد فلا يقبل فيما تعم به البلوى وهو البيع، وجوابه أن التسخ ليس مما تعم به البلوى وإن عمت البلوى بالبيع لأن الأقدام على البيع دال على الرغبة فيه فالحاجة لمعرفة حكم فسخه لا تعم ويتقدير عمومها فرد خبر الواحد فيه ممنوع (تاسمها) أنه مخالف للقياس الجلي في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده في منع كل منها من إبطال حق صاحبه وذلك مقدم على خبر الواحد وجوابه أنه قد يحصل الندم على البيع لوقوعه من غير ترو فيستدرك بالخيار ولا يمكن ثبوته مطلقاً لا تنفاه وثوق المشتري بتصرفه فجعل ما قبل التفرق حريماً لذلك وهذا طارق بين الحالتين ثم لو لم يكن بينهما فرق لم يرد الحديث بذلك فإن ذلك الأصل إنما ثبت بالنص والنص موجود في هذا الفرع بعينه فاما أن يكون الشارع أخرج هذه الجزئية عن الكليات لمصلحة أو تمبداً فيجب اتباعه (ماثرها) قال بعضهم إن العمل بظاهره متعذر فإنه انبت لكل منها الخيار على صاحبه فإن اتفقا في الاختيار لم ينبت لواحد منهما على الآخر خيار وإن اختلفا بان اختار أحدهما التسخ والآخر الأمضاء فقد استحال أن يثبت لواحد منهما على صاحبه خيار فإن الجمع بين التسخ والأمضاء مستحيل وجوابه أن المراد الخيار في التسخ فأيهما اختار التسخ قبل التفرق مكن منه وأما الأمضاء فلا يحتاج إلى اختيار فإنه مقتضى العقد والحال يفضي إليه مع السكوت عنه وعن ضده والله أعلم (حادى عشرها) قال بعضهم إنه لا يتعين حل الخيار هنا على خيار التسخ فلعله أريد خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن وجوابه من وجهين (أحدهما) أنه لا يمكن إرادة خيار الشراء لأن المراد من المتبايعين المتعاقدان وبعد صدور العقد لا خيار، ولا خيار الزيادة في الثمن أو الثمن عندهم من يراه لبقائه بعد التفرق والخيار المثبت مغياً بالتفرق (ثانيهما) أن المعهود من النبي ﷺ استعمال لفظة الخيار في خيار التسخ كما في قوله في حديث حبان ذلك الخيار وفي حديث المصراة فهو بالخيار ثلاثاً والمراد فيهما خيار التسخ فيتعين الحل عليه (ثاني عشرها) تمسك بعضهم في رد ذلك بالعمومات مثل قوله

تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) قالوا وفي الخيار إبطال الوفاء بالعقد ومثل قوله عليه الصلاة والسلام (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه) قالوا فقد أباح يبعه بعد قبضه ولو كان قبل التفرق ولا يخفى ضعف هذا المسلك فإن العموم لا ترد به النصوص الخاصة وإنما يقضى للخاص على العام وقد ظهر بما بسطناه أنه ليس لهم متعلق صحيح في رد هذا الحديث ولذلك قال ابن عبد البر أكثر المتأخرين من المالكية والخنفية في الاحتجاج لمذهبنا في رد هذا الحديث بما يطول ذكره وأكثره تشعيب لا يحصل منه على شيء لازم لمدفع له وقال النووي في شرح مسلم الأحاديث الصحيحة ترد عليهم وليس لهم عليها جواب صحيح فالصواب ثبوته كما قاله الجمهور وانتصر ابن العربي في ذلك لمذهبنا بما لا يقبله منصف ولا يرتضيه لنفسه عاقل فقال الذي قصد مالك هو أن النبي ﷺ لما جعل المعاقدين بالخيار بعد تمام البيع مالم يتفرقا ولم يكن لفرقتهما وانفصال أحدهما عن الآخر وقت معلوم ولا غاية معروفة إلا أن يقوم أو يقوم أحدهما على مذهب وهذه جهالة يقف معها انعقاد البيع فيصير من باب بيع المنابذة والملازمة بأن يقول إذا لمسته فقد وجب البيع وإذا نبذته أو نبذت الحصة فقد وجب البيع وهذه الصفة مقطوعة بفسادها في العقد فلم يتحصل المراد من الحديث مفهوما وإن فسر به ابن عمر راويه بفعله وقيامه عن المجلس ليجب له البيع فأنما فسر به بما ثبتت الجهالة فيه فيدخل تحت النهي عن الفرار كما يوجب النهي عن الملازمة والمنابذة وليس من قول النبي ﷺ ولا تفسيره وإنما هو من فهم ابن عمر وأصل الترجيح الذي هو قضية الأصول أن يقدم المقطوع به على المظنون والأكثر رواية على الأقل فهذا هو الذي قصده مالك مما لا يدركه إلا مثله ولا يتفطن له أحد قبله ولا بعده وهو إمام الأئمة غير مدافع له في ذلك انتهى وهو عجيب أيتعقل على الشارع ويقال له هذا الذي حكمت به غرر وقد نهيت عن الفرار فلا تقبل هذا الحكم وتمسك بقاعدة النهي عن الفرار وأي غرر في ثبوت الخيار رقعا بالمعاقدين لاستدراك ندم وهذا المخالف يثبت خيار الشرط على ما فيه من الفرار بزعمه وحديث خيار

المجلس أصبح منه ويعتبر التفرق في إبطاله للبيع إذا وجد قبل التقابض في الصرف ولا يرى تعليق ذلك بالتفرق بالأبدان غررا مبطلا للعقد ثم بتقدير أن يكون فيه غرر فقد أباح الشارع الغرر في مواضع معروفة كالسلم والاجارة والحوالة وغيرها ثم بتقدير أن يكون لحكمة اقتضت ذلك بل لو لم يظهر لنا حكمته فانه يجب علينا الأخذ به تعبداً والمسلك الذي تقاءه عن إمامه أقل مفسدة من الذي سلكه فان ذاك تهديم للاجماع في اعتقاده إن صح على خبر الواحد وأما ما سلكه فيه رد السنن بالرأى وذلك قبيح بالعلماء (الخامسة) ظاهره ثبوت الخيار في كل بيع وقد استثنى بعض أئمة فابنا من ذلك صوراً لم يثبتوا فيها خيار المجلس والصحيح عندم ثبوته في كل بيع ولا يرد على ذلك أن الأصح عند الرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب أنه لا يثبت في بيع العبد نفسه لأن ذلك عقد عتقة واستثنى الأوزاعي من ذلك يوعاً ثلاثة بيع السلطان للغنائم والشركة في الميراث والشركة في التجارة قال فليس في هذه خيار (السادسة) لم يذكر في الحديث للتفرقة ضابطاً ومرجعاً العرف وقد كان ابن عمر راوى الحديث إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه وفي رواية إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد قام ليحب له وفي رواية كان إذا باع رجلاً فأراد أن لا يقبله قام فمشى هنية ثم رجع إليه وقد تقدم ذكرها قال أصحابنا ما عده الناس قرقاً لم به العقد فلو كانا في دار صغيرة فالتفرقة أن يخرج أحدهما منها أو يصعد السطح وكذا لو كانا في مسجد صغير أو سفينة صغيرة فالتفرق أن يخرج أحدهما منها فان كانت الدار كبيرة حصل التفرق بأن يخرج أحدهما من البيت إلى الصحن أو من الصحن إلى بيت أو صفة وإن كانا في صحراء أو سوق فاذا ولى أحدهما ظهره ومشى قليلاً حصل التفرق على الصحيح وقال الاصطخري يشترط أن يبعد عن صاحبه بحيث لو كلف على العادة من غير رفع صوت لم يسمع كلامه ولا يحصل التفرق بأن يرحى بينهما ستر أو يشق نهروهل يحصل ببناء جدار بينهما فيه وجهان أصحهما لا ، وصحن الدار والبيت الواحد إذا تقاحش اتساعهما كالصحراء فلو ناديا متباعدين وتبايعا فلا شك

في صحة البيع ثم قال إمام الحرمين يحتمل أن يقال لا خيار لها لأن التفرق الطارىء يقطع الخيار فالمقارن يمنع ثبوته ويحتمل أن يقال يثبت ما دام في موضعها وبهذا قطع المتولي ثم إذا فارق أحدهما موضعه بطل خياره وهل يبطل خيار الآخر أم يدوم إلى أن يفارق مكانه فيه احتمالان للامام قال النووي الأصح نبوت الخيار وأنه متى فارق أحدهما موضعه بطل خيار الآخر وحكى ابن عبد البر عن الأوزاعي قال حد التفرقة أن يتواري كل واحد منهما عن صاحبه وهو قول أهل الشام قال وقال الليث بن سعد التفرق أن يقوم أحدهما **في السابعة** يختلف في قوله (الا بيع الخيار) على أقوال (أحدهما) أنه استثناء من امتداد الخيار إلى التفرق والمراد ببيع الخيار أن يتخيرا في المجلس ويختارا امضاء البيع فيلزم بنفس الخيار ولا يدوم إلى التفرق ويدل لهذا قوله في رواية أيوب السخنياني وهي في الصحيح كما تقدم (ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر) وربما قال أو يكون بيع الخيار فلما وضع قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر موضع بيع الخيار دل على أنه بمعناه ويدل لذلك قوله في رواية أخرى ما لم يتفرقا أو يختارا وكذا قوله في رواية أخرى ما لم يتفرقا وكانا جميعاً أو يخير أحدهما الآخر وقد رجح الشافعي رحمه الله هذا المعنى فقال فيها رواه البيهقي في المعرفة واحتمل قول رسول الله ﷺ إلا بيع الخيار معنيين (أظهرهما) عند أهل العلم باللسان وأولاهما بمعنى السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله ﷺ إذ جعل الخيار للتبايعين، والمتبايعان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا إلا بيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينعقد بعد قطع البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقهما هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه كان بالتفرق أو بالتخير وكان موجوداً في اللسان، والقياس إذا كان البيع يجب بشيء بعد البيع وهو الفراق أن يجب بالثاني بعد البيع فيكون إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع كان الاختيار بمجدي شيء يوجهه كما كان التفرق بمجدي شيء يوجهه ولولم يكن فيه سنة تبينه بمثل ما ذهبت إليه كان ما وصفنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع أن سفيان بن عيينة قال أنا عن عبد الله بن

طاوس عن أبيه قال (خير رسول الله ﷺ رجلا بعد البيع فقال الرجل صمرك الله بمن أنت ؟ فقال رسول الله ﷺ امرؤ من قريش) قال وكان أي يحلف ما كان الخيار إلا بعد البيع قال الشافعي وبهذا يقول وكذا حكاه الترمذي عن الشافعي وغيره وحكاه ابن المنذر عن النوري والأوراعي وابن عيسى وعبيد الله ابن الحسن العنبري والشافعي واسحق بن راهويه وقال النوري في شرح مسلم: اتفق أصحابنا على ترجيح هذا القول وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله ومن رحمه من المحدثين البيهقي ثم بسط دلائله وبر ضعف ما يعارضها (القول الثاني) أنه استثناء من انقطاع الخيار بالترفق والمراد الایما شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها فلا ينقضي الخيار فيه بالترفق بل يبقى حتى تتمضي المدة المشروطة حكى ابن عبد البر هذا عن الشافعي وأبي ثور وجماعة (القول الثالث) أنه استثناء من إثبات الخيار والمعنى إلا بیعا شرط فيه نفي خيار المجلس فيلزم البيع ولا يكون فيه خيار (النامنة) ففعل التفسير الأول قال أصحابنا ينقطع الخيار بأن يقولوا تخايرنا أو اخترنا إمضاء العقد أو أمضيناه أو أحزماه أو أؤمناه وما أشبهها وكذا لو قالأبطلنا الخيار وأفسدناه على ما صححه النووي في شرح المذهب فلو قال أحدهما اخترت إمضاءه انقطع خياره وبقي خيار الآخر على الصحيح ولو قال أحدهما لصاحبه اختر أو خيرتك فقال الآخر اخترت انقطع خيارهما وإن سكت لم ينقطع خياره وينقطع خيار القائل على الأصح لأنه دليل الرضا ولو أجازاه واحد وفسخه آخر قدم التمسخ وعن أحمد بن حنبل رواية أنه لا ينقطع الخيار بامضاءهما بل يستمر حتى يتفرقا وحكاه ابن بطال عن أحمد بالجزم وحكى الاتفاق على خلافه قال وقوله خلاف الحديث فلا معنى له (التاسعة) فظاهر إطلاقه انقطاع الخيار بالتخاير قبل التفرق ولو كان عقد صرف ولم يتقاضا بعد وهو أحد وجهين لأصحابنا قللها الرافعي والنووي في الخيار وصححه في شرح المذهب وعليهما التقابض قبل التفرق (والوجه الثاني) أن الأحارة في هذه الصورة لاغية ويبقى الخيار مستمرا وصححا في أوائل باب الزبا (وحيا ثالثا) أنه يبطل العقد في هذه الصورة بالتخاير كما لو تفرقا حللا لأن سريحا ما

قال لا يبطل ﴿ العاشرة ﴾ وعلى القول الثالث فيه سقوط خيار المجلس إذا شرط تقيده في العقد وبه قال أحمد بن حنبل في المشهور عنه وهو وجه لبعض الشافعية وقال بعضهم يلغوا الشرط ويصح العقد ويثبت الخيار والأمح عندهم وجه ثالث وهو بطلان البيع وهو قياس الشروط الفاسدة ولم يرتض أصحابنا تفسير هذا الحديث بهذا المعنى قال البيهقي وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار وقالوا إن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار قال في الخلافات ثم معناه عند الشافعي البيع صفقة بعدها تفرق أو خيار فمن المحال تعلق وجوب البيع بالخيار دون الصفقة فكذلك لا يتعلق بالصفقة دون التفرق أو الخيار ﴿ الحادية عشرة ﴾ في شرح ما يحتاج إليه من الروايات المزيدة في النسخة الكبرى قوله (وكانا جميعا) تأكيده لقوله لم يتركوا وقوله (أو يخير أحدهما الآخر) مجزوم عطفاً على قوله يتركوا والمراد أن يخير أحدهما الآخر فيختار الآخر إمضاء البيع ، قد دل على ذلك قوله بعد فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك أما لو خير أحدهما الآخر فلم يترك الآخر الامضاء فخير ذلك الساكت فاق وأما خيار المتكلم فإنه ينقطع على الأصح عند أصحابنا كما تقدم ذكره وقال النووي إنه ظاهر لفظ الحديث وفيه نظر فإنه قد دل بتمامه على أن الكلام فيما إذا خيره فاختار الامضاء لا أن يعتمد في ذلك لفظ الرواية الأخرى التي اقتصر فيها على قوله أو يقول أحدهما نصاحبه احتج لكن الروايات يفسر بعضها بعضاً فلا بد من النظر في مجرعها وقد اعتمد أصحابنا في انقطاع خيار القائل أن تخييره لصاحبه دال على رضاه بامضاء البيع وقوله فقد وجب البيع أي لم وإنزيم وقوله (وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يتركوا أحدهما البيع فقد وجب البيع) تأكيد لما فهم من قوله أو لا لم يتركوا مصرحاً بأنهما إذا تفرقا من غير ترك أحدهما البيع وجب البيع أي لم والمراد بترك البيع فسخه وهذه الرواية صريحة في أنه يكفي في حصول الفسخ بفسخ أحدهما ولو لم يماعه الآخر عليه بل اختار الامضاء وهو الذي صرح به الفقهاء القائلون بخيار المجلس من أصحابنا وغيرهم وقوله (لا بيع بينهما) أي ليس بينهما بيع لازم وليس

المراد تقي أصل البيع وكيف ينفي أصل البيع وقد أثبتته أولاً بقوله كل يمين وتمسك
ابن حزم الظاهري بظاهر هذه اللفظة وقال ان البيع غير صحيح ما لم يتفرقا
أو يتخيروا والمعروف صحته الا أنه عقد جائز ما لم يوجد أحد الأمرين وقوله
(أو يقول) كذا هو في صحيح البخاري باثبات الواو والوجه (هـ) لعطفه على
المجزوم وهو قوله يتفرقا وكأنه أشبعت ضمة القاف فتولد منها واو كافي قوله
تعالى (انه من يتقى ويصبر) عند من قرأ باثبات الياء وكذا قوله (أو يكون)
وقال النووي في شرح المهذب انه منصوب اللام قال وأو هنا ناصبة بتقدير الا
أن يقول أو الى أن يقول ولو كان معطوفاً على ما قبله لكان مجزوماً ولقال
أويل وقوله (هنية) بضم الهاء وفتح النون واسكان الياء المثناة من تحت
بعدها هاء وبتشديد الياء واسقاط الهاء الثانية أي شيئاً يسيراً وهو تصغير هنة والهن
والهنة كناية عن الشيء لا يذكره باسمه وقوله (فأراد أن لا يقبله) عبر فيه
بالاقالة عن انفساخ التهي فان الاقالة بالراضى لا فرق فيها بين أن يتفرقا أم لا
وقد تقدم ذكر ذلك وقوله (الا أن تكون صفقة خيار) بفتح الصاد واسكان
القاف وفتح القاف أي بيعة خيار وسمى البيع صفقة لأن المتبايعين يضم أحدهما
يده في يد الآخر وتقدم الكلام على قوله ولا يحمل له أن يفارق صاحبه خشية
أن يستقبله وقوله ولأبي داود من حديث حكيم بن حزام (البيعان بالخيار حتى
يتفرقا أو يختار ثلاث مرار) يوم ان أمارد وأسند وليس كذلك وإنما ذكره
تعليقاً فانه رواه أولاً بدون هذه الزيادة ثم قال ولذلك رواه سعيد بن أبي عروبة
وهما فأما هام فقال حتى يتفرقا أو يختار ثلاث مرات وقوله يختار كذا في
بعض النسخ وفي بعضها يختار بالتثنية وقوله وهو عند البخاري دون قوله
او ولقظه (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) قال هام ووجدت في كتابي يختار ثلاث
مرار فأما رواية التثنية فواضحة وأما رواية الافراد فتأويلها يختار من ذكر
وهو البيعان المذكوران فان اختارا الامضاء لابد من اجتماعهما عليه ولا يكتفى
به من واحد كما تقدم وقوله في رواية أبي داود ثلاث مرار يحتمل ان معناه ان

(باب الحوالة)

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مُطْلُ الْغَنَى

النَّبِيِّ ﷺ كَرَّرَ هَذَا اللفظ ثلاث مرار ويحتمل أن يكون المراد أن التخاير يكون ثلاث مرار وعلى الاحتمال الثاني فهو احتياط واستظهار فان التخاير يحصل بمرة واحدة لا نعلم في ذلك اختلافا والظاهر أنه يتعين الاحتمال الثاني في قوله في رواية البخارى يختار ثلاث مرار وقوله في حديث سمرة وهو عند النسائى من رواية الحسن عنه البيعان بالخيار حتى يتفرقا ويأخذ كل واحد منهما من البيع ما هو الظاهر من جهة اللفظ أن قوله ويأخذ معطوف على قوله يتفرقا وتقدير ادخل حتى عليه ممكن لكن يكون مدلولها غير مدلولها عند الدخول على قوله يتفرقا فهى في دخولها على قوله يتفرقا للغاية وفي دخولها على قوله يأخذ للتعليل أى إن الخيار ثابت الى غاية التفرق وأن علة ثبوته أن يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هو الذى اذا اختلف مدلول حتى تعذر عطف أحد التعليلين على الآخر فيقدر له حينئذ فعل تقدير - البيعان بالخيار حتى يأخذ الى آخره ودل على هذا المقدر حتى الداخلة على قوله يتفرقا وقوله (ويأخذ كل واحد منهما من البيع) أى مما اشتمل عليه عقد البيع من الثمن والمنمن فالبايع بالخيار بين الاجازة فيأخذ الثمن والنسخ فيأخذ المنمن والمشتري بعكسه وقوله (ما هو) بكسر الواو وفي لفظ آخر للنسائى من هذا الوجه (ما لم يتفرقا ويأخذ أحدهما ما رضى من صاحبه أو هو) وقوله (ويتخاير ان ثلاث مرار) تدب الى تكرير التخاير ثلاث مرار لأنه أطيب للقلب وأحوط وهو استحباب بالاجماع كما تقدم فيما نعلم ولفظه ومعناه الأمر والله أعلم ورد ابن حزم حديث سمرة بالارسال فان الحسن لم يسمع منه الا حديث العقيقة وحديث حكيم بن حزام بأن همام لم يحدث بهذه اللفظة وانما أخبر أنه وجدها في كتابه ولم يروها ولا أسندها وقد رواه همام مرة أخرى فترك ذكرها قل ولو ثبت همام عليها أو غيره من الثقات لقلنا بها لاتهاب زيادة

(باب الحوالة)

(الحديث الأول) عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (مطل

ظلمٌ وإذا اتبع أحدكم على ملبى فليتبّع) وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (إن من الظلم) فذكره وفي رواية للبيهقي (وإذا أحيل أحدكم على ملبى فليحتل)

الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على ملبى فليتبّع) وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (إن من الظلم) فذكره (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأولى البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه البخاري أيضاً والترمذي من طريق سفيان الثوري وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة ودرواه البيهقي من رواية معلى ابن منصور عن أبي الزناد بلفظ (وإذا أحيل أحدكم على ملبى فليحتل) أربعتهم عن أبي الزناد وأخرجه من الطريق الثانية مسلم من طريق عبد الرزاق وعيسى ابن يونس كلاهما عن معمر وأحال به على الطريق الأولى فقال انه مثله وتفظه عند البيهقي (إن من الظلم مطل الغنى وإذا اتبع أحدكم على ملبى فليتبّع) وروى البخاري الجملة الأولى فقط من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن معمر (الثانية) المشهور في قوله عليه الصلاة والسلام (مطل الغنى ظلم) أنه من إضافة المصدر الى افعال والمراد أنه يحرم على الغنى التقادر على وفاء الدين أنه يعطل به ويمتنع من قضائه بعد استحقاقه بخلاف العاجز عن الوفاء فانه غير ظالم بالامتناع وذكر بعضهم أنه من إضافة المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاء الدين وإن كان مستحقه غنياً غير محتاج إليه فمن طريق الأولى وجوب وفائه فيما إذا كان مستحقه محتاجاً إليه من مفهوم الموافقة وعلى الأول هو من مفهوم المخالفة وقال والدي في شرح الترمذي إن هذا الثاني تعسف وتكلف (الثالثة) قد عرفت أن المراد بالغنى القدرة على وفاء الدين وبضده العجز عن ذلك فهو كان من عليه الدين غنياً إلا أنه غير متمكن من الاداء لغلبة المال أو لغير ذلك فانه يحوز له التأخير

إلى الأماكن ثم يحتمل أن يقال إنه مخصوص من مطل الغنى ويحتمل أن يقال المراد بالغنى المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا، ذكرهما النووي في شرح مسلم وقوة كلامه تقتضى ترجيح الأول والظاهر الثاني لأن من هو بهذه الصفة يجوز له الأخذ من الزكاة، ولو كان غنيا لم يأخذ منها لأنها للفقراء ومن ذكر معهم دون الأغنياء في الرابعة **﴿** لو لم يكن له مال لكنه قادر على التكسب فهل يجب عليه ذلك لوفاء الدين أطلق أكثر أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي أنه ليس عليه ذلك وفصل أبو عبد الله محمد بن الفضل القراوى فيما حكاه ابن الصلاح في فوائد الرحلة بين أن يلزمه الدين سبب هو عاص به فيجب عليه الاكتساب لوفائه أو غير عاص فلا، قال شيخنا الامام جلال الدين الاسنوى وهو واضح لأن التوبة فيما فعله واجبة وهى متوقفة على حقوق الأدمير على الرد انتهى ولو قيل بوجوب التكسب مطلقاً لم يبعد كالتكسب لنفقة الزوجة والقريب وكما أن القدرة على الكسب كالمال فى منع أخذ الزكاة يبقى النظر فى أن نغض هذا الحديث هل يتناوله إن فسرنا الغنى بالمال فلا وإن فسرناه بالقدرة على وفاء الدين فنعم وكلامهم فيمن له مال غائب يوافق الثاني والله أعلم **﴿** الخامسة **﴾** هل يتوقف وجوب أداء الدين على مطالبة مستحقه أم لا اختلف فيه الشافعية فمن قال انه لا يجب الأداء إلا بعد الطلب إمام الحرمين فى الوكالة من الهلية وأبو المظفر السمعاني فى القواطع فى أصول الفقه والشيخ عز الدين بن عبد السلام فى القواعد الكبرى وهو مفهوم تمييز النووي فى التفليس بالطلب وبحث الامام فى النهاية فى كتاب القاضى إلى القاضى وجوب الأداء من غير طلب وقال الماوردى إذا كان على المحصور دين وجب على الولي قضاؤه إذا طالب به صاحبه أو لم يطالب ولكن كان مال المحصور ناضاً حسية التلف وان كان أرضاً أو عقاراً تركهم على خياره فى المطالبة إذا شأوا وذكر الرافعي والنووي فى الحجر أن الولي يخرج من ماله الزكوات وأروش الجنائيات وان لم تطلب وتنفق القريب بعد الطلب وقال الشيخ عز الدين بعد ذكره عدم الوجوب عند عدم الطلب فان ظهرت قرائن حالية تشعر بالطلب فى وجوبه احتمال وتردد

وقال ابن الرقعة في الكفاية قال صاحب البحر في كتاب النصب يحتمل أن يقال
 إن كان وجوبه برضا المالك فهو على التراخي ويتعين ادأؤه بالمطالبة أو لخوف
 منه على ماله أن يفوت وإن كان وجوبه بغير رضا المالك فالتضاء على الفور
 لأنه صاحبه لم يرض بوجوبه في ذمته ويحتمل فيما إذا كان وجوبه بغير رضاه
 أن يكون على التراخي أيضاً إذا كان بغير تعد وكان المستحق طالما به انتهى
 وينبني وجوب الاداء من غير طلب فيما إذا كان الدين لمحجور ذكره في المهمات
 وقال أصحابنا في الجنائز إنه تجب المبادرة الى الوفاء دين الميت تبرئة لدمته وخوفاً
 من تلف ماله وقد تحصل من ذلك وجوب الوفاء في صور (أحدها) المطالبة
 الصريحة أو ما يقوم مقامها (الثاني) أن يكون الدين لمحجور (الثالث) أن
 يكون على محجور يخشى تلف ماله (الرابع) أن يكون على ميت (الخامس)
 أن يكون وجوبه بغير رضا مستحقه إما مطلقاً أو بشرط أن يكون متعدياً
 والمستحق غير عالم على ما تقدم بيانه وهذا الحديث لا يدل على وجوب
 الاداء إلا في صورة المطالبة خاصة لأن لفظ المطل يشعر بتقدم الطلب وأما
 الوجوب في غيرها إذا قيل به فبدليل آخر ﴿السادسة﴾ استدلل به سحنون
 وأصبغ من المالكية على أن المطل فاسق مردود الشهادة وأزعمهما غيرهما في
 ذلك وقالوا لا يلزم من تسميته ظمناً أن يكون كبيرة فان الظلم يطلق على كل
 معصية كبرت أو صغرت فلا ترد شهادته حتى يسكرر ذلك منه ويصير عادة
 له والخلاف في ذلك عند المالكية وقال النووي في شرح مسلم مقتضى مذهبنا
 اشتراط التكرار ﴿السابعة﴾ استدلل بتسمية المطل ظمناً على إزام الماضل بدفع
 الدين والتوصل إلى ذلك بكل طريق من أكرهه على الاعطاء وأخذ منه قهراً
 وجبسه وملازمته فان الأخذ على يد الظالم واجب وهو كذلك وحكي شريح
 والرويانى من أصحابنا وجهين في تقييد المحبوس إذا كان لحوحا صورا على
 الحبس ﴿الثامنة﴾ استدلل به على أن المعسر لا تجوز مطالبته حتى يوسر ولا
 يجوز حبسه ولا ملازمته وهو مذهب مالك والشافعى والجمهور قال الله تعالى
 (وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) وحكى عن ابن شريح حبسه حتى يقى

الدين وإن ثبت إعساره وعن أبي حنيفة أن الحاكم لا يمنع غرماءه من ملازمته ﴿التاسعة﴾ لو اختلف مستحق الدين ومن هو عليه في أن الذي عليه الدين موثر أو معسر ففي المصدق منهما خلاف مبنى على أن الأصل في الناس اليسار أو الاعسار ، وقد ذهب إلى الأول أكثر المالكية كما حكاه ابن عبد البر وذهب الشافعية والجمهور إلى الثاني فصدق المالكية من له الدين حتى يقيم غريمه البينة على الاعسار ، وقال الشافعية إن لزمه الدين في مقابلة مال بأن اشترى أو اقترض أو باع سلما فعليه البينة وإن لزمه لا في مقابلة مال ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) أنه يقبل قوله بيمينه و (الثاني) يحتاج إلى البينة و (الثالث) إن لزمه باختياره كالصداق والضمان لم يقبل واحتج إلى البينة وإن لزمه لا باختياره كأرض الجنابات وغرامة المتلف قبل قوله بيمينه لأن الظاهر أنه لا يشغل ذمته إلا بما يقدر عليه وهذا الاختلاف بين بين العلماء سببه اختلافهم في الغنى ظاهرا وأما في نفس الامر فالمطل حرام على الغنى دون غيره والله أعلم ﴿العاشرة﴾ قوله وإذا (أتبع أحدكم على مليء فليتبع) هو باسكان التاء في أتبع وفي فليتبع مثل أعلم فليعلم قال النووي في شرح مسلم هذا هو الصواب المشهور في الروايات والمعروف في كتب اللغة وكتب الغريب ونقل القاضي عياض وغيره عن كتب المحدثين أنه بتشديدها في الكلمة الثانية والصواب الاول ومعناه إذا أحين بالدين الذي له على موثر فليحتل يقال منه تبعته تبع الرجل بحيث أتبعه تناطا فانا تبع إذا طلبته ، قال الله تعالى (ثم لا تعبدوا لكم عيلنا به تبيعا) انتهى وقال الخطابي أصحاب الحديث يقولون إذا اتبع بتشديد التاء وهو غلط وصوابه اتبع ساكنة التاء على وزن افعل ﴿الحادية عشرة﴾ فيه الامر بقبول الحوالة على المليء واحتلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب (أحدها) أنه محمول على الاستحباب والتدب دون الوجوب وبهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة والجمهور و (الثاني) أنه واجب كما هو ظاهر الحديث وهو مذهب داود وابن حزم وغيرهما من أهل الظاهر وقال به أبو ثور ومحمد بن جرير الطبري قال ابن جرير - ولست وإن أوجبت ذلك فيما بينه وبين الله تعالى بحمله حكما على

قبول الحوالة للاجماع على أنه غير مجبر على ذلك حكما انتهى وقال بالوجوب أيضا الحنابلة وعبارة ابن تيمية في المحرر وإن لم يرض لم يجبر على قبولها الا على ملئء بماله وقوله وندبه فيجبر وهل تبرأ ذمة محله قبل أن يبره الحاكم على روايتين وتقل ان العربي اجماع أهل القرون الثلاثة المابقة على خلاف هذا المذهب وهو الوجوب (الثالث) أن ذلك على طريق الاباحة دون الوجوب والاستحباب فاعلم الشارع بهذا الكلام صحة هذه المعاملة وجوازها ولم يطلب تحصيلها (الثانية عشرة) استدل به ابن حزم على أنه لا تجوز الحوالة الا على ملئء فلو أحاله على غير ملئء فهو فاسد وحقه باق على المحيل كما كان سواء درى أنه غير ملئء أم لا وفيه نظر فانه لم يمنع في الحديث من الحوالة على غير الملئء وإنما أمر بقبول الحوالة على الملئء وسكت عن الحوالة على غيره فلم يأمر بقبولها ولم ينه عنه بل الامر فيها الى حيرة المحال والله أعلم (الثالثة عشرة) الحكمة في الجمع بين هاتين الجملتين من وجهين (أحدهما) وهو الاظهر انه لما ذكر ان مطل الغنى ظلم عقبه بأنه ينبغي قبول الحوالة على الملئء لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطل فانه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل ففي قبول الحوالة عليه امانة له على ترك الظلم (ثانيهما) انه عقب كون مطل الغنى ظلماء بأنه ينبغي ان يحتال على الملئء فانه لا ضرر عليه في ذلك لان الظاهر من حال المسلم الاحتراز عن الظلم او لان الملئء لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذه منه الحاكم قهرا ويوفيه فيحصل الغرض بقبول الحوالة من غير مفسدة بقاء الحق وأورد الشيخ تقي الدين في شرح العمدة لفظ الحديث (فادا أتبع احدكم) بالتفاء وقال في الحديث إشعار بأن الامر بقبول الحوالة على ملئء معطل بكون مطل الغنى ظلما ولعل السبب فيه ، فذكر هذين المعنيين اللذين ذكرتهما آتفا في الوجه الثاني ثم قال والمعنى الاول ارجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظلما وعلى المعنى الثاني تكون العلة عدم توى الحق لا الظلم اه وذكر الرافعي أن الأشهر في الرواية بالواو ويروى بالفاء قال فعلى الاول هو مع قوله مطل الغنى ظلم جملتان لا تعلق للثانية بالاولى وعلى الثاني

يجوز أن يكون المعنى أنه إذا كان المطل ظمناً من الغنى،
 فليقبل الحوالة عليه فإن الظاهر أنه يتحرز عن الظلم ولا يمتل انتهى وقد
 بينا ما بين المجتنبين من التعلق والارتباط مع عطفها عليها بالواو والله أعلم ﴿الرابعة
 عشرة﴾ ظاهره أن المعتبر في صحة الحوالة رضا المحيل والمحتال فقط لأيهما
 اللذان اعتبر الشرع فعلهما ذلك بالإحالة وهذا بقبولها دون المحال عليه فإنه لا
 ذكر له في الحديث وبهذا قال مالك وأحمد وهو الأصح عند الشافعية وذهب
 الأصطخري والزيري منهم إلى أنه يشترط رضاه أيضاً فإنه أحد أركان الحوالة
 فأشبه المحيل والمحتال وبهذا قال أبو حنيفة وذكر صاحب الهداية من الحنفية
 أن الحوالة تصح بدون رضا المحيل وعلمه بأن التزام الدين من المحال عليه
 تصرف في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفعه لأنه لم يوجع عليه إدام يكن
 بأمره ﴿الخامسة عشرة﴾ ظاهره انتقال الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه فإنه
 لو لا ذلك لما قيد الأمر بقبولها بكون المحال عليه مليئاً فإنه لا ضرر حينئذ
 عليه في الحوالة على المعسر لبقاء حقه في ذمة المحيل بحاله وبهذا قال الأئمة
 الأربعة في الجملة وقال زفر والقاسم بن معين لا يبرأ المحيل كالضمان وقال عثمان
 البتي لا يبرأ إلا إن اشترط البراءة وكانت الحوالة على مؤمر أو على معسر
 وأعلمه بإعساره فإن لم يعلمه بإعساره فلا براءة ولو شرطها ﴿السادسة عشرة﴾
 يترتب على انتقال الدين وبراءة المحيل أن المحتال لا يرجع عليه بحال وبهذا قال
 الشافعي والليث بن سعد وغيرهما حتى لو أفلس المحال عليه ومات أو لم يمت أو
 جحد وحلف لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل كما لو تعوض عن الدين
 ثم تلف العوض في يده فلو شرط في الحوالة الرجوع بتقدير الإفلاس أو
 الجحود فهل تصح الحوالة والشرط أم الحوالة فقط أم لا يصحان؟ فيه
 ثلاثة أوجه عند الشافعية هذا إذا طرأ الإفلاس فلو كان مفلساً حال
 الحوالة فالصحيح الذي نص عليه الشافعي وقال به جمهور أصحابه أنه
 لا خيار للمحتال سواء شرط يساره أم أطلق وقال بعضهم يثبت الخبار في
 الحالتين واختاره الغزالي وقال بعضهم يثبت إن شرط فقط، وقال الحنابلة

يرجع على المحيل إذا شرط ملأه المحال عليه فتبين مفلسا وقال المالكية يرجع عليه فيما إذا حصل منه غرور بأن يكون إفلاس المحال عليه مقترنا بالحوالة وهو جاهل به مع علم المحيل به وقال الحنفية يرجع عليه فيما إذا توى حقه والتوى عند أبي حنيفة أحد أمرين إما أن يجحد الحوالة ويحلف ولا بينة عليه أو يموت مفلسا وقال أبو يوسف وعبد محمد يحصل التوى بأمر ثالث وهو أن يحكم الحاكم بإفلاسه في حال حياته قال صاحب الهداية وهذا بناء على أن الإفلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنده لأن مال الله غاد ورائع انتهى ومن العجيب قول الخطابي أن ابن المنذر حكى قولاً لا أحفظه أنه لا يرجع بإفلاسه حياً بل بموته مفلساً وقد عرفت أنه مذهب أبي حنيفة قال الشافعي واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان بن عفان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى على مال مسلم فسألت عن هذا الحديث فزعم أنه عن رجل مجهول عن رجل معروف منقطع عن عثمان فهو في أصل قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة لأنه لا يدري أقال ذلك في الحوالة أو الكفالة قال البيهقي هذا حديث رواه شعبة عن خلود بن جعفر عن أبي إياس معاوية بن قرة عن عثمان وأراد بالرجل المجهول خلود بن جعفر وليس بالمعروف جداً ولم يحتج به البخاري في كتابه وأما مسلم فإنه أخرجه مع المستمر بن الريان في الحديث الذي يرويه عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري في الممك وغيره وكان شعبة يروي عنه ويشئ عليه خيراً وأراد بالرجل المعروف معاوية ابن قرة وهو منقطع كما قال الشافعي فهو من الطبقة الثالثة من تابعي أهل البصرة ولم يدرك عثمان ولا كان في زمانه انتهى وقال سفيان الثوري إذا أحاله على رجل وأفلس فليس له أن يرجع على المحيل إلا بحضورهما وإن مات وله ورثة ولم يترك شيئاً رجح حضوراً أو لم يحضروا وحكى ابن حزم عن علي وشريح والحسن والنخعي والشعبي أنه يرجع على المحيل إذا أفلس المحال عليه أو مات وعن الحكم لا يرجع إلا أن يموت (السابعة عشرة) لم يعتبر أصحابنا في

باب الغصب

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةَ أَخِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ يُجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرَبَتَهُ فَتُكْسَرَ خَزَائِنُهُ فَيَنْتَقَلَ طَعَامُهُ؛ فَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ، ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمْتَهُمْ فَلَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ فَيَنْتَقَلَ وَقَالَ أَيُّوبُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَاسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ فَيَنْتَقِلُ بِالثَّلَاثَةِ وَهِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ

صححة الحوالة اعتراف المحال عليه ولا قيام بينه إعلية بذلك بل صححوها مع جعوده واعتبر مالك ثبوته بالاقرار فقط واعتبر آخرون بثبوته ولو بالبيئة وإطلاق الحديث يدل على أنه لا يعتبر ثبوته والله أعلم

باب الغصب

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةَ أَخِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ يُجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرَبَةً فَتُكْسَرَ خَزَائِنُهُ فَيَنْتَقَلَ طَعَامُهُ فَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ؛ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمْتَهُمْ فَلَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم وابن ماجه من طريق الليث بن سعد وأخرجه مسلم من طريق أيوب السخيتاني وعبيد الله بن عمر واسماعيل ابن أمية وموسى بن عقبة كلهم عن نافع عن ابن عمر وفي حديثهم جمعا (فينتقل) إلا الليث بن سعد فإن في حديثه (فينتقل) كرواية مالك ذكره مسلم في صحيحه لكن في سنن ابن ماجه من طريق الليث بن سعد فينتقل كرواية الأكثرين وذكر ابن عبد البر أنه روى في الموطأ وغيره فينتقل بالثناء

﴿الثانية﴾ فيه تحريم أخذ مال الانسان بغير إذنه سواء كان قليلا أو كثيرا وإن اللبن في ذلك (١) وإن كان بعض الناس قد يتسامح فيه ليساره مؤثمة ولا سيما مادام في الضروع قبل أن يحرز في الآواني وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال (بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر إذ رأينا إبلا مصرورة بعضها الشجر فثبنا إليها فنادانا رسول الله ﷺ فرجعنا إليه فقال إن هذه الابل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم وقمتم بعد ، الله أيسر كم لو رجعتم إلى مزاولكم فوجدتم ما فيها قد ذهب به آرون ذلك عدلا ؟ قالوا لا قال فإن هذا كذلك ، وهذا مجمع عليه (فإن قلت) كيف شرب النبي ﷺ وأبو بكر رضى الله عنه وهما قاصدان المدينة في الهجرة من لبن غنم الراعى (قلت) أجيب عنه بأجوبة (أحدها) أنها شرباه إدلالا على صاحبه لأنهما كانا يعرفانه (ثانيها) أنه كان أذن للراعى أن يمتقى منه من يطلب (ثالثها) أنه كان عرفهم بإحاجة ذلك فنزل الأمر على عرفهم (رابعها) أنه مال حربي لا أمان له فلا حرمة له (خامسها) أنه عليه الصلاة والسلام أولى من المؤمنين بأنفسهم وأموالهم وذكر ابن العربي أن هذا أقوى الأجوبة والذي قبله أضعفها وفيه نظر ﴿ الثالثة ﴾ يستثنى من ذلك المضطر الذي لا يجد ميته ومجد طعاما لغيره فإنه يجوز له أكله للضرورة وهذا مجمع عليه ثم قال الجمهور يلزمه بدله لما لك وهو مذهب الشافعي وقال بعض السلف والمحدثين لا يلزمه فإن وجد ميته وطعاما لغيره ففيه خلاف مشهور للعلماء وهو في منحنينا والأصح عند أصحابنا أكل الميتة ﴿ الرابعة ﴾ يستثنى منه أيضا ما إذا كانت له إدلال على صاحب اللبن أو غيره من الطعام بحيث يعلم أو يظن أن نعمه تطيب بأكله منه فيجوز له الأكل منه وإن لم يأذن له في ذلك صريحا وعليه حمل قوله تعالى (أو صدقكم) وروى ابن عبد البر في التمهيد عن أشهب قال خرجنا مرابطين إلى الاسكندرية فمررنا بجنان اللبث فدخلت إليه فقلت يا أبا الحارث إنا خرجنا مرابطين ومررنا بجنانك فاكلنا من الثمر وأحببنا أن نجعلها في حل فقال لي

(١) بياض بالأصل قليل ولعل الساقط كلمة (كغيره)

الليث يا ابن أخي لقد نسكت نسكا أعجميا أما سمعت الله يقول (أو صدقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا) فلا بأس أن يأكل الرجل من مال أخيه الشيء التافه الذي يسره بذلك ﴿الخماسة﴾ استثنى منه بعضهم ابن السبيل فله وإن لم يصل إلى الاضطرار وقد بوب أبو داود في سننه على ابن السبيل يأكل من الثمر ويشرب من اللبن إذا مر به ثم روى فيه عن ممرة أن النبي ﷺ قال (إذا أتى أحدكم عر ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذن له فليحلب وليشرب وإن لم يأذن فيها فليصوت ثلاثا فإن أجابه فابستأذنه وإلا فليحلب وليشرب ولا يحمل) ورواه الترمذى أيضا وقال إنه حسن صحيح غريب ثم روى أبو داود أيضا عن عباد بن شرحبيل قال (أصابتني سنة فدخلت حائطا من حيطان المدينة فمررت سنبلا فأكلت وحملت في ثوبي فجاء صاحبه فضربني وأخذ ثوبي فأنت رسول الله ﷺ فقال له ما علمت إذ كان جاهلا ولا أطمعت إذ كان جائعا أو قال ساعبا وأمره فرد على ثوبي وأعطاني وسقا أو نصف وسق من طعام) ورواه أيضا النسائي ثم روى أبو داود أيضا عن رافع بن عمرو الغفاري قال (كنت غلاما أرمى نخل الانصار فأنى بي النبي ﷺ فقال يا غلام لم ترمي النخل؟ قال آكل قال فلا ترمي النخل وكل مما يسقط في أسفلها ثم مسح رأسه فقال اللهم أشبع بطنه) ورواه أيضا الترمذى وقال حسن صحيح غريب ثم بوب أبو داود (باب فيمن قال لا يحلب) وأورد حديث ابن عمر هذا وكذا فعل ابن ماجه في سننه بوب على من مر على ماشية أو حائط هل يعيب منه وأورد فيه حديث عباد بن شرحبيل ورافع بن عمرو المتقدم ذكرهما وحديث أنى سمع عن النبي ﷺ قال (إذا أتيت على راعي فتاده ثلاث مرار فإن أجابك وإلا فاشرب في غير أن تفسد وإذا أتيت على حائط بستان فناد صاحب البستان ثلاث مرار فإن أجابك فكل في أن لا تفسد) ورواه ابن حبان في صحيحه وحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ (إذا مر أحدكم بحائط فليأكل كل ولا يتخذ خبنة) ورواه الترمذى أيضا ثم بوب ابن ماجه على النهي (أن يعيب منها شيئا إلا باذن صاحبها) وروى فيه حديث

ابن عمر هذا وحديث أبي هريرة القتي ذكرناه في التائفة الثانية وروى أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ (أنه سئل عن الثمر المعلق فقال ما أصاب منه بقي من دى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه) وبوب الترمذي على حديث ابن عمر ورافع ابن عمرو وعبد الله بن عمرو (باب الرخصة في أكل الثمرة لهما) وبوب على حديث سمرة (باب حلب المواشي بغير إذن صاحبها) وقال القاضي أبو بكر بن العربي عول أحمد بن حنبل على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهو حديث صحيح ويعضده حديث الصحيح ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فأككل منه إنسان أو طائر أو دابة إلا كانت له حسنات يوم القيامة فهذا أصل يعضد ذلك الحديث ورأى سائر فقهاء المصار أن كل أحد أولى بملكه ولم يطلقوا الناس على أموال الناس ففى ذلك فساد عظيم ورأى بعضهم أن ما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقصد فليأكل منه المار ومن سعادة المرء أن يكون ماله على الطريق أو داره على الطريق لما يكتسب فى ذلك من الحسنات والمكافم والذى ينتظم من ذلك كله أن المحتاج يأكل والمستغنى يملك وعليه يدل الحديث وذكر ابن العربي لحديث ثمرة محملى (أحدهما) أن ذلك فى بلاد جرت عادتهم برضائهم بحلب مواشيهم وأكل ثمارهم قال والاحكام تجري على العادة قال وكذلك كانت بلاد الشام قال وبلاداً هذه يعنى المغرب استولى عليها الفقر والبخل فليست على هذه السبيل إلا فى النادر (ثانيهما) أنه محمول على ابن السبيل المحتاج وقال الخطائى فى حديث سمرة هذا فى المضطر الذى لا يجد طعاماً وهو يخاف التلف على نفسه فإذا كان كذلك جاز له فعل هذا وقال أبو العباس القرطبى لاحجة فى شيء من هذه الأحاديث لأوجه (أحدها) أن التمسك بالقاعدة المعلومة أولى و (ثانيها) أن حديث النهى أصح سنداً فهو أرجح و (ثالثها) أن ذلك محمول على ما إذا علم طبيب نفوس أرباب الأموال بالعبادة أو بغيرها و (رابعها) أن ذلك محمول على أوقات المجاعة والضرورة كما كان ذلك فى أول الاسلام وقال النووى فى شرح المذهب . اختلف العلماء فىمن مر بستان غيره

وفيه ثمار أو مربزوع غيره فمذهبنا أن لا يجوز أن يأكل منه شيئاً إلا إن كان في حال الضرورة التي تباح فيها الميتة وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور وقال أحمد إذا اجتاز به وفيه فاكهة رطبة وليس عليه حائط جازله إلا أكل منه من غير ضرورة ولا ضمان عليه عنده في أصح الروايتين وفي الرواية الأخرى يباح له ذلك عند الضرورة ولا ضمان قال الشافعي وروى فيه حديث لو ثبت عندنا لم نخالقه والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بأذنه قال البيهقي والحديث الذي أشار إليه الشافعي هو حديث ابن عمر وقد قال يحيى ابن معين هو غلط وقال لترمذي : سألت البخاري عنه فقال يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبد الله بن مسعود فيها قال البيهقي . وقد جاء من أوجه أخر وليست بقوة ثم قال . أحاديث الحسن عن سمرة لا ينسبها بعض الحفاظ ويضعونها من كتاب الأحاديث العتيقة الذي ذكر فيه السماع فإن صح فهو محمول على حال الضرورة ثم قال إن حديث أبي سعيد الخدري تفرد به سعيد الجريري وهو ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره وسماع يزيد بن هارون منه بعد الاختلاط فلا يصح قال وقد روى عن أبي سعيد عن النبي ﷺ خلافه وقال أبو عبيد القاسم بن سلام إنما هذا الحديث يعني حديث عمرو بن شعيب في الرخصة للجائع المضطر الذي لا شيء معه يشترى به وهو مفسر في حديث ابن جريج عن عطاء قال (رخص رسول الله ﷺ للجائع المضطر إذا مر بالحائط أن يأكل منه ولا يتخذ خبنة) انتهى وحمل بعضهم هذه الأحاديث على أن ذلك في سفر الغزو وأن ذلك في أراضى أهل الحرب وعليه يدل عمل أبي داود في سننه فإنه أورد أحاديث الباب كلها في الجهاد وحملها بعضهم على أنها كانت قبل فرض الزكاة ثم نسخ إباحة ذلك وجوب الزكاة ﴿ السادسة ﴾ الماشية اسم يقع على الإبل والبقر والغنم وأكثر ما يستعمل في الغنم قاله في النهاية وقال في المحكم الماشية الإبل والغنم ﴿ السابعة ﴾ قوله (ماشية أخيه) خرج مخرج الغالب فالدمى في ذلك كالمسلم لقام الدليل على حرمة ماله ولذلك في آخر الحديث فلا يحلبن أحد ماشية أحد

فأتى بصيغة عموم يتناول الدمى وكرر النبي ﷺ هذا النهى بعد ذكره
 تأكيداً عليه وقد تسامح بعض العلماء في أهل الدمة لوجوب الضيافة عليهم فذكر
 ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن وهب قال (كنت بالشام وكتب أتي أن
 آكل من الثمار شيئاً فقال لي رجل من أصحاب رسول الله ﷺ إن عمر
 اشترط على أهل الدمة أن يأكل الرجل المسلم يومه غير مفسد) وعن عاصم
 الأعول عن أبي زينب قال (صحبت عبد الرحمن بن سمرة وأنس بن مالك وأبا
 برزة الأسلمي في سفر فكانوا يصيبون من الثمار) وعن البصري قال (يأكل
 ولا يفسد ولا يحمل قال ابن عبد البر وقد يحتمل هذا كله في أهل الدمة في
 ذلك الوقت وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول في المسافر ينزل بالدمى أنه لا يأخذ
 من ماله شيئاً إلا باذنه وعن طيب نفس منه فقيل لمالك (أرايت الضيافة التي
 جعلت عليهم ثلاثة أيام قل كان يومئذ يخفف عنهم بذلك) وقال ابن وهب
 أيضاً سمعت مالكا يقول في الرجل يدخل الحائط فيجد النمر ساقطاً قال لا يأكل
 منه إلا أن يعلم أن صاحبه طيب النفس بذلك أو يكون محتاحاً إلى ذلك فأرجو
 أن لا يكون عليه شيء إن شاء الله ﷻ (الثامنة) فيه التمثيل في المسائل وتشبيه
 ما يخفى حكمه بما هو واضح مقرر جلي فإنه عليه الصلاة والسلام شبه اللبن في
 الضرع بالطعام المحفوظ في الخزانة ولا يخفى على أحد تحريم المشبه به فكذلك
 المشبه وصور ذلك في طعام الأخذ حتى يكون ذلك أبلغ في الانتكاس عنه
 فإن الإنسان يفعل مع الناس ما يحب أن يفعلوه معه واستدل به على إثبات
 القياس وهو إلحاق فرع بأصل بصفة جامعة (التاسعة) المشربة بفتح الميم
 وإسكان الشين المعجمة وضم الراء وفتحها لغتان حكاهما الجوهري وغيره
 الفرفة : قاله في الصحاح والمحكم والهاية قال في المسارق كالغرفة . وقال الخليل
 هي الغرفة وقال الطبري هي كالخزانة فيها الطعام والشراب وبها سميت مشربة
 أما المشربة بمعنى الموضع الذي يشرب منه وهي المتسرعة فهي بفتح الراء فقط
 والمشربة بكسر الميم وفتح الراء إماء يشرب فيه والخزانة بكسر الخاء وقوله
 يحزن بضم الزاي ولقد الحديث يفهم أن الخزانة موضع في المشربة (العاشرة)

قوله فينتقل بضم الياء وإسكان النون وفتح التاء واقاف من الانتقال وهو افتعال من النقل وهو كقوله في حديث أم زرع لا سمين فينتقل وقوله في الرواية الأخرى (فيستقل) كالذي قبله إلا موضع القاف تاء مثلثة . ومعناه يستخرج من قولهم نزل كنانته أي صلبها واستفرغ ما فيها ويقال لما يخرج من تراب البر إذا حفر تليل ومنه قوله في الحديث الآخر وأنتم (تبتلونوا) أي تستخرجون ما فيها وتستمعون به وقال النووي في شرح مسلم معنى ينشل ينشر كله ويرى وقال ابن عبد البر قبل إن معنى ينشل وينشر متقاربان قال ابن عبد البر ورواية ينقل أي (قلت) وانتقل ليس مصارع نقل وإنما هو بمعناه يقال نقله وانتقله بمعنى ولو كان مطاوعه لكان لا زما ولم يصح بناؤه للمفعول ﴿ الحادية عشرة ﴾ فيه أن اللبن يسمى طعاما فيحنت به من حلف لا يتناول طعاما إلا أن يكون له نية تخرج اللبن ﴿ الثانية عشرة ﴾ وفيه أن الشاة المبيعة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه فهو مقابل بقسطه من اللبن قال الخطابي وهذا يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها في قويم اللبن ﴿ الثالثة عشرة ﴾ واستدل به على أنه إذا سرق لبنا من ضرع وكانت تلك الماشية التي في ضرعها اللبن محرزة عنده في حرز مثلها واللبن المذكور يبلغ قيمته نصبا يجب عليه القطع وأنه لا فرق في المال المسروق بين الطعام الرطب وغيره لأن النبي ﷺ سوى بينه وبين غيره في التحريم وحكى أبو العباس القرطبي عن بعض العلماء وحوب القطع وإن لم تكن الغنم في حرز ﴿ الرابعة عشرة ﴾ استدل به الجمهور على أنه ليس للزهر أن يحلب الدابة المرهونة ويشرب لبنها فانه ملك للراهن وقال أحمد واسحق وغيرهما يحلب ويركب وعليه النفقة واحتج هؤلاء بحديث أبي هريرة مرفوعا (الرهن يركب ويشرب لبن الدر إذا كان مرهونا) رواه البخاري بهذا اللفظ وفي رواية أخرى له وعلى الذي يركب ويشرب النفقة كذا ذكره ابن عبد البر ثم قال وهذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها وحديث ابن عمر هذا يردده ويقضى بنسخه انتهى وهو عجيب بفليس هذا الحديث

(باب الاجارة)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «خُفِّ عَلَى دَاوُدَ الْقِرَاءَةُ فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ تُسْرَجُ فَكَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَابَّتُهُ وَكَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

حريحا في أن الذي يحلب ويركب وينفق هو المرتنن حتى يحتاج فيه الى دعوى اللسخ ومعارضة ما هو أصبح منه بل هو محمول على أن المالك هو الفاعل لذلك وكذا ذكره أصحابنا والله أعلم ﴿الخامسة عشرة﴾ قال أبو العباس القرطبي فيه إباحة خزن الطعام واحتساره الى وقت الحاجة خلافا لغلاة المترهدة القائه لا يجوز الادخار مطلقا

(باب الاجارة)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «خُفِّ عَلَى دَاوُدَ الْقِرَاءَةُ فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ تُسْرَجُ فَكَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَابَّتُهُ وَكَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَلَفْظَ بَدَوَابِهِ بِالْجَمْعِ وَفِي التَّفْسِيرِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ نَصْرِ بَلَفْظَ فَكَانَ يَقْرَأُ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ يَعْنِي الْقُرْآنَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْلَةَ الْآخِرَةَ وَرَوَى فِي الْبَيُوعِ الْجُمْلَةُ الْآخِرَةُ فَقَطَّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُوسَى ثَلَاثَتَهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿الثَّانِيَةَ﴾ الْقُرْآنَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ قُرَأَتْ فَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَقْرُوءٍ وَمِنْهُ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ تَسْمِيَةِ زُبُورِ دَاوُدَ قُرْآنًا وَلِبَسِ الْمُرَادُ بِهِ الْقُرْآنَ الْمُنْزَلَ عَلَى نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿الثَّالِثَةَ﴾ الْمُرَادُ بِتَحْفِيفِ الْقِرَاءَةِ عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَيْسِيرُهَا وَتَسْهِيلُهَا وَخَفَّةُ لِسَانِهِ بِهَا حَتَّى يَقْرَأَ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ مَا لَا يَقْرَأُ غَيْرُهُ

في الزمن الكثير مع التوصل وإعطاء كل حرف حقه ومن تخفيف القراءة وتسهيلها لهذه الأمة ما في قوله عليه الصلاة والسلام المهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأه وهو عليه شاة له أجران ، وبسبب تخفيف القراءة تيسر لكثير من صالحى هذه الأمة من كثرة التلاوة ما عسر على أكثرهم قال النووي وأكثر ما بلغنا في ذلك ما كان يفعله السيد الجليل ابن الكاتب الصوفى في كونه كان يحتم القرآن أربع مرات في الليل وأربعاً في النهار (الرابعة) قوله (فكان يأمر بدابته) قد عرفت أن في لفظ آخر بدوابه ومقتضى التوفيق بين الروایتين أن يكون المراد برواية الافراد الجنس لا التوحيد وزمن إسراج الدواب أطول من زمن اسراج الدابة الواحدة إلا أن يكون لكل دابة سائس فيستوى حيثئذ إسراج القليل والكثير في الزمن وقوله تسرج رويناه بالرفع وكأنه استئناف كأنه قيل يأمر في دابته بماذا فقيل تسرج ويحتمل أن يكون منصوباً بإضمار أن كما في قوله تسمع بالمعبدى خير من أن تراه وقوله من قبل أن تسرج أى من قبل أن يفرغ من إسراجها بدليل الرواية الأخرى (الخامسة) فيه فضل الأكل من عمل اليد وفي صحيح البخارى عن المقدم بن معدى كرب عن النبي ﷺ قال (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده) وهذا يدل على أنه أفضل المكاسب وفى المسألة خلاف تقدم بيانه فى باب فضل الصدقة والتعفف فى الكلام على حديث أبى هريرة (لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره) الحديث منهم من رجح عمل اليد ومنهم من رجح التجارة ومنهم من رجح الزراعة (السادسة) استدلل به المصنف رحمه الله على صحة الاحارة فيحتمل أنه أخذ ذلك من قوله (وكان لا يأكل إلا من عمل يده) وهذا لا يدل على الاجارة لجواز أن يعمل بيده لنفسه فيقع العمل فى خالص ملكه ثم يبيعه فيحصل له فيه من الربح بمقدار عمل يده وهذا هو الأليق بحال داود عليه السلام وإنما يدل على الاجارة لو كان فيه أن يعمل لغيره بأجرة فيقع عمله فى ملك غيره وليس فى الحديث دليل على ذلك ويحتمل أنه أخذ ذلك من قوله فكان يأمر بدابته تسرج فانه قد يدل

على استتجار الأجير لسياسة الدابة وهذا قد ينافر فيه أيضا لأنه قد يأمر
 بذلك من ليس أجيرا ممن تقتضى العادة استخدامه في مثل ذلك كما كان يخدم
 النبي ﷺ أنس بن مالك وغيره من الصحابة من غير أن يقع على واحد منهم
 عقد اجارة على ذلك وهذا أمر خفيف تقتضى العادة المسامحة به وقد يقال
 بتقدير أن تكون دواب كثيرة فاستخدام المتبرع عليها به. والظاهر أن ذلك
 ما كان إلا باجارة وبالجمل فاستنباط هذا الحكم من هذا الحديث غريب لم أره
 في كلام غير الشيخ رحمه الله وإنما يتم إذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم
 يرد ناسخ والخلاف في ذلك معروف في الاصول والاكثرون على المنع لكن
 هذا الحكم قد ورد في شرعنا تفريره قال الله تعالى (فان أرضعن لكم فآثرهن
 أجورهن) وورد في السنة أحاديث صحيحة مشهورة دالة على جواز الاجارة
 واعتقد عليها الاجماع (السابعة) قد يقال في حكمة الجمع بين هاتين الجملتين
 أن في الاولى بيان حاله في أمر عبادته وفي الثانية بيان حاله في أمر معيشته
 وقد يقال في ذلك قد يفهم من كونه له دواب ومن يقوم بشأنها وأنه لا يتعاضى
 أمرها بيده بنفسه أنه كان على طريقة عطية الدنيا في أمر معيشته والمأكل
 فنبه على أنه كان مع هذا الاتساع لا يأكل الا من عمل يده تحريا للحلال
 واستقلاله من الدنيا (الثامنة) يحتمل أن يكون المراد بما كان داود عليه
 السلام يعمل بيده وياكل الدروع السابغات التي يسر له عملها وألبس له
 حديدتها وقال أبو الزاهرية كن داود عسى السلام يعمل القفاف وياكل منها
 وذكر معمر أن ساجان رضى عنه كان يعمل الخوص فقيل له أتعمل هذا وأنت
 المدائن تحرى عليك رزق قال انى أحب أن أكمل من عمل يدي (التاسعة)
 يحتمل أنه كان يعمل بيده ما أكله هو وءاله ويحتمل أن يقتصر بذلك على
 قوت نفسه خاصة وهو أقرب (العشرة) يحتمل أن يكون معنى كونه
 لا يأكل إلا من عمل يده ألا ياكل أمر فوته في غيره فكان هو الذى يتعاضى
 المعين و"طبخ وغيرهما من ألعاب النكاح" وتكرن الحكمة في ذكر

(بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ)

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَمْنَعُ
فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ
لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ) وَلَا بَنُ حَبَّانَ (لَا تَمْنَعُوا الْمَاءَ وَلَا تَمْنَعُوا الْكَلَاءَ
فَيُزَلَ الْمَالُ وَتَجُوعَ الْعِيَالُ) وَلَا بَنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (ثَلَاثٌ لَا
يُمْنَعْنَ ، الْمَاءُ ، وَالْكَلَاءُ ، وَالنَّارُ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (الْمُسْلِمُونَ
شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلَاءِ وَالنَّارِ وَثَمَنُهُ حَرَامٌ) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ
يَعْنِي الْمَاءَ الْجَارِيَّ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ
مَا لَشَيْءٍ أَلَدِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ ؟ قَالَ الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالنَّارُ) وَإِسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ

هذه الجملة عقب التي قبلها أنه كان بكل سياسة دوابه الى غير مو يتعاطى أمر فوته
بنفسه وهذا احتمال بعيد غير متبادر الى الفهم والذي فهمه السلف منه ما قدمته
من الاكتساب بعمل اليد والله أعلم

(بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ)

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ
(فِيهِ) فَوَائِدُ (الْاَوَّلَى) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّعَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْإِثْبَانِ بْنِ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ
أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ
عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ وَمُسْلِمٌ
مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ بِإِغْطَ (لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لَتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ

هلال بن أسامة وهو ابن أبي ميمونة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ (لا يباع فضل الماء ليبيع به السكلا) **﴿ الثانية ﴾** قوله لا يمنع روى بالرفع على أنه خبر وبالجزم على النهى وقد رويناه بالوجهين في صحيح البخاري فبالجزم رواية الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد المروى والرفع هو المشهور وهو خبر اللفظ نهى من جهة المعنى وقد دل على ذلك قوله في الرواية الأخرى وهي في الصحيحين لا تمنعوا بلفظ النهى الصريح **﴿ الثالثة ﴾** فيه النهى عن منع فضل الماء وهو محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا على ماء البئر المحفورة في الملك أو في الموات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة فالأولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد التملك بملك ماؤها على الصحيح عند أصحابنا ونص عليه الشافعي في القديم وفي رواية حرملة **﴿ الثانية ﴾** وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ماءها ولكن يكون أولى به إلى أن يرتحل فإذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كلا الحالتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد بحاجته نفسه وعياله وماشيته وزرعه قال إمام الحرمين وفي المزارع احتمال على بعد أما البئر المحفورة للمارة فإؤها مشترك بينهم والحافر كأحدهم ويجوز الاستقاء منها للشرب وسقى الزرع فإن ضاق عنهما فالشرب أولى وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين لأصحابنا وأما المحرز في إناؤه فلا يجب بذل فضله على الصحيح من الوجهين لغير المضطر ويملك بالأحراز وقد حكى بعضهم الإجماع على ذلك وقال بعض أصحابنا لا يملكه بل هو أخص به وغلطوه في ذلك هذا كلام أصحابنا وكلام الفقهاء من الحنفية والحنابلة في ذلك متقارب في الأصل والمدرك وإن اختلفت تفاصيلهم وحكى المالكية هذا الحكم في البئر المحفورة في الموات وقالوا في المحفورة في الملك لا يجب عليه بذل فضلها وقالوا في المحفورة في الموات لا تباع وصاحبها وورثته بعده أحق بكفائتهم وقال ابن الماجشون لاحظ فيها للزوجين وقال أبو الوليد البايجي لو بئر حافرها وأشهد أنه ملك فالظاهر أنه يملك ولا نص فيه **﴿ الرابعة ﴾** معنى قوله ليمسح به السكلا أن يكون حول البئر سكلا ليس عنده ما غير هذا ولا يمكن أصحاب الموات سقي رعيه إلا إذا مكوا من سقى بها منهم من هذا البئر لئلا تنضرب بها ثمنهم بالعطش بعد الرعي فيكون بمنعهم من الماء

ما نعلم من رعى بهائيمهم من ذلك كلاً وان لم يمنهم صريحاً قال الخطابي الى هذا ذهب
 في معنى الحديث مالك والأوزاعي والثلث وهو معنى قول الشافعي والنهي في هذا
 عندهم على التحريم وقال غيرهم ليس النهي فيه على التحريم لكنه من باب المعروف فان
 شح وجعل على ماله لم ينتزع من يده والماء في هذا كغيره من صنوف الاموال لا يحل
 الا بطيب نفس قال وهو محتاج الى دليل يجوز معه ترك الظاهر وأصل النهي
 للتحريم (الحامسة) ظاهره وجوب ذلك عليه محافاً من غير طلب القيمة وبه قال
 الجمهور وحكى الخطابي عن قوم أنه تجب له القيمة مع وجوب
 ذلك عليه كاطعام المضطر يجب مع أخذ البذل وبه قال بعض
 أصحابنا وهو مردود ويلزم من طلب القيمة المنع في حالة
 امتناع أصحاب المواشي من بذل قيمة الماء وهو خلاف ما اقتضاه الحديث من
 عدم المنع مطلقاً ولو جار أخذ العوض عنه لجاز بيعه وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك
 بقوله (لا باع فصل الماء لبيع به الكلاً) وهو في صحيح مسلم كما تقدم وهو
 صريح في الرد على هؤلاء القوم (السادسة) لوجوب ذلك شروطاً مأخوذة
 من الحديث (أحدها) أن يكون ذلك الماء فاضلاً عن حاجته كما تقدم وهو صريح
 الحديث قال المنهي عنه منع الفصل لا منع الأصل ولذلك بوب عليه البخاري
 في صحيحه أن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي (الثاني) أن يكون البذل
 للعاشية وسائر البرائم ولا يجب عليه بذل القاضل عن حاجته لزرع غيره على
 الصحيح سد أصحابنا وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وعن
 أحمد رواه وقال مالك يجب عليه بذله للزراع ايضاً إذا حتى عليه الهلاك
 ولم يضر ذلك صاحب الماء واختاف أصحابنا في أنه يستحق على ذلك عوضاً
 أم لا والحدث حجة للأولين ولا يلزم من منع سقي 'لزرع به مع الكلاً وهو
 المعنى الذي مال به الحديث . إنما يرم ذلك في مع البرائم وبذل للمالك ومن
 وافقه - - ث جابر في صحيح مسلم (هي رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء)
 ولم يقيد به مع فضل الكلاً لكنه عند غيره محمول على الحديث الآخر وقد
 حكى ابن حبيب عن ثقفه من أصحاب مالك أن معنى الحديثين واحد قال

النوى في شرح مسلم ويحتمل أنه في غيره ويكون نهى تنزيه واختلاف ترجيح الرافعي في وجوب بذل فضل الماء للزرع فيما إذا حفر البئر للرافق دون التملك (الثالث) أن لا يجد صاحب الماشية ماء مباحا ذكره أصحابنا والحديث دال عليه فانه متى وجد ذلك لا يلزم من منع صاحب البئر فضل مائه مع الكلا للاستغناء عنه بذلك الماء المباح (الرابع) أن يكون هناك كلاً يعنى فلو خلت تلك الأرض عن الكلا فله المنع لاستقاء العلة المعتبرة في الحديث (السابعة) ليس المراد بوجوب بذل فضل الماء للماشية استقاؤه لها بل الواجب تمكين أصحابها ليستقوا بدلاء اتقسهم ولا يمنع الماشية من الحضور عند الشر إذا لم يحصل له بذلك ضرر في ماشية ولا زرع ولا غيرها فان لحقه ضرر ورودها منعت لكن يمكن الرعاة من استقاء فصل الماء لها قاله الماوردي من أصحابنا (الثامنة) ظاهر الحديث أنه لا فرق في ذلك بين المادة ومن أقام حول البئر وفي الصورة الثانية وحيان لأصحابنا والأصح 'لوجوب في حقهم أيضا عملاً بظاهر الحديث وقال الآخرون لضرورة بأولئك للاستقامة وهذا لا معنى له وقال المالكية المسافرون أحق من المقيمين (التاسعة) اختلاف أصحابنا في أنه هل يجب البذل للرعاة كالماشية أم لا والأصح الوجوب وهو مقتضى الحديث فانه إذا منع الرعاة من الشرب امتنعوا عن رعي الكلا فانه لا يمكنهم إرسال البهائم حملاً وفي حمل الماء عليهم مشقة وصاحب الوجه الآخر يقول يمكنهم حملة لا تقسم لقلة ما يحتاجون اليه بخلاف البهائم والحق هو الأول والبذل لسقاة الناس رعاة كانوا أو غيرهم أولى من البذل للماشية (العاشرة) قال أهل اللغة الكلا مقصور مهموز هو النبات سواء كان رطباً أو يابساً وما الحشيش والحشيم فهو مختص باليابس وأما الخلا فتفتح الخاء مقصور غير مهموز والعشب فهو مختص بالرطب ويقال له أيضاً الرطب بصم الرء واسكان الطاء (الحادية عشرة) إن قلت لم يوجب المصنف رحمه الله على هذا الحديث احياء الموات وأى دلالة فيه على جواز احياء الموات؟ قلت حكم المذكور فيه هو من أحكام احياء الموات فانه في الترخيف الموقوف على موات الذي فيه الكلا فان

قلت وقد تكون محفورة في مملوك غير موات (قلت) هذه لا يكون حولها كلاً
مباح في الغالب بل تكون محفوفة بالأمالك وبتقدير أن يكون حولها كلاً مباح
وهي في أرض مملوكة فتلك الصورة الأولى ما تناوله الحديث فصح التبرع لتناولها
والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ استدلل به ابن حبيب من المالكية على أن البر إذا
تباها فيها مالها لهذا يوم ولهذا يوم فاستغنى صاحب التوبة عن الماء في ذلك
اليوم إما بعد أن سقى زرعه أو لم يسق لعدم احتياجه لذلك فلشريكه أن يستقى
في غير نوبته لأن هذا ماء قد فضل عنه وقد نهى النبي ﷺ عن منع فضل الماء
وخالفه في ذلك الأكثرون من المالكية وغيرهم وقالوا الأصل المنع من مال الغير
بغير إذنه إلا ما خرج بدليل وهذه الصورة ليست الصورة التي ورد فيها الحديث
المخصص والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ وأدخل فيه ابن حبيب أيضاً ما إذا تهورت
بر صاحب بستان فله سقى أشجاره وزرعه من فضل ماء بستانه إلى أن يصلح
بره إذا خشي من تأخير السقى إلى إصلاحها هلاكها ويجب عليه المبادرة لإصلاحها
قال وليس له أن ينشئ غرساً أو زرعا ليسقيه من فضلها إلى إصلاح بره قال
وهكذا فسرهم مطرف وابن الماحشون عن مالك وفسره أيضاً ابن عبد
الحكم وأصبح بن الفرج وأخبرني أن ذلك كان قول ابن وهب وابن القاسم وأشهب
روايتهم عن مالك انتهى وقال ابن العربي لأحلاف في قوله أي مالك في وجوب
الاعطاء وإن خلفوا في حبة الاعطاء هل هو شمن أو بغير شمن انتهى واستدل هؤلاء
بالرواية المطبعة في الهجر عن بيع فصل ماء والجمهور يخالفونهم في ذلك ويحملون
تلك المطلقة على المقيدة المفصلة والله أعلم وقيل لعيسى بن دينار أي يحكم عليه بذلك
فقال لا ولكن يؤمر بذلك فإن أي لم يقص عنه قيل له فإن باع فضله أترى جاره
الذي انقطع مأواه أو يبالئس قال نعم ﴿الرابعة عشرة﴾ واستدل به بعض المالكية
على قاعدتهم في سد الدرائع فإنه نهى أن يجمع فصل الماء لئلا يتدفع به إلى منع الكل
﴿الخامسة عشرة﴾ في صحيح ابن حبان من طريق ابن وهب عن حيوة عن أبي هاني عن أبي
سعيد مولى بى عفان عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا تمنعوا
فضل الماء ولا تمنعوا السكلا فيهرل المال وتنجوع العيال) ففي هذه الرواية التصريح

بالنهي عن بيع الكلا فيحتمل أن تعود إلى الرواية المشهورة في النهي عن بيعه
 بالتسبب بأن يمنع الماء فيكون سبباً لمنع الكلا ويحتمل أن لا يؤول بذلك بل تجعل
 على ظاهرها من النهي عن بيع الكلا وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا
 الثابت في الموات فمنعه مجرد ظلم إذ الناس فيه سواء أما الكلا الثابت في أرضه
 المملوكة له بالأحياء فمنهنا جواز بيعه وفيه خلاف عند المالكية صحيح ابن العربي
 للجواز وقال ابن القاسم ومطرف يبيع ويمنع ما في مروجه وحماه من ملكه
 ويباح ما فضل عنه ما في فحوصها من التور والعفاء إلا أن يكتشف زرعته فله منعهم
 للضرر وسوى ابن الماجشون بينهما في بيعه إلا ما فضل عنه من العفاء وسوى
 أشهب في منعه وقال هو كالماء الجاري لا يحل منع ما فضل عنه ولا يبيعه إلا أن
 يحمره ويحمله فيبيعه حكى هذا الخلاف ابن شاس وابن الحلاب وحكى ابن بطلان
 عن الكوفيين والشافعي أن صاحب الأرض لا يملك الكلا حتى يأخذه فيحوزه
 وما حكاه عن الشافعي مردود وقوله فيهل المال وتجوع العيال تعليل للنهي
 عن بيع الكلا فإنه يترتب عليه هزال المال وهو الماشية إذ ليس كل أحد يقدر
 على العلف فإذا منع رعي ماشيته في الكلا هزل فينشأ عن ذلك فقه الابن أو
 فقده فتجوع العيال الذين يقتاتون بالبن وما ينشأ عنه من الجبن وغيره
 السادسة عشرة يروى ابن ماجه بإسناد صحيح عن محمد بن عبد الله بن يزيد
 عن سفيان عن أبي الزناد عن أبي الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ
 قال (ثلاث لا يمتنع الماء والكلا والنار) وروى ابن ماجه أيضاً عن عبد الله بن
 سعيد عن عبد الله بن حراش بن حوشب الشيباني عن العوام بن حوشب
 عن محاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ (المسلمون شركاء في ثلاث
 في الماء والكلا والنار وثمة حرام قل أبو سعيد يعني شيء الحارثي) والظاهر
 أن أبا سعيد هذا هو عبد الله بن سعيد شح ابن محه وهو الأسخ و كان
 أحد الحفاظ وهذا الإسناد ضعيف لصعف عبد الله بن حرس وهو كسر الخاء
 وبالشين المعجمتين وفي ترجمته أو رده ابن عدى والكامل وروى داود
 بن رواحة رجل من المهاجرين من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً (المسلمون شركاء

في ثلاث الماء والكلاء والنار) قال الخطابي هذا معناه الكلاء ينبت في موات الارض يرماه الناس ليس لأحد ان يخص به دون أحد ويحجزه عن غيره وكان أهل الجاهلية إذا عز الرجل منهم حتى بقعة من الأرض لماشيته ترهاها يذود الناس عنها فأبطل النبي ﷺ ذلك وجعل الناس فيه شركاء يتما ورونه بينهم فأما الكلاء إذا نبت في أرض مملوكة للمالك بعينه فهو مال له ليس لأحد أن يشركه فيه إلا بأذنه قال وقوله (والنار) فسرده بعض العلماء بالحجارة التي ترى النار فلا يمنع أحد أن يأخذ منها حجراً يقدح به النار فأما التي يوقدها الإنسان فله أن يمنع غيره من أخذها وقال بعضهم له أن يمنع من يريد أن يأخذ منها جذوة من الحطب قد احترق فصار حجراً وليس له أن يمنع من أراد أن يستصبح منها مصباحاً أو يدني منها ضغناً يشتعل بها لأن ذلك لا ينقص من عينها شيئاً انتهى وقال صاحب العدة من أصحابنا: لو أضرم نارا في حطب مباح بالصحرى لم يكن له منع من ينتفع بتلك النار . ولو جمع الحطب ملكه فإذا أضرم فيه النار كان له منع غيره منها انتهى وأما الماء فالمراد به هنا المياه المباحة التابعة في موضع لا يختص بأحد ولا صنع للآدميين في انباعها واجرائها كالقنات وجيخون والنيل وسائر أودية العالم والعيون في الجبال وسبيل الأمطار فالتاس فيها سواء أكن من أخذ منها شيئاً في إناؤه أو جعله في حوض ملكه ولم يكن لغيره مزاحمته فيه وقوله في حديث ابن عباس (وثمنه حرام) أي المذكور فأعاد الضمير مفردا وإن تقدم ذكر ثلاث وإنما كان ثمنه حراما لأنه غير مملوك فلا يجوز بيعه ، وحمل أبي سعيد وهو الأشح له على الجاري هو الغالب فلو كان الماء المباح غير جار كماء السيول أرا كدة في المستنقعات فحكمها كذلك والله أعلم ﴿ السابعة عشرة ﴾ روى ابن ماجة أيضاً عن عمار بن خالد الواسطي عن علي بن غراب عن زهير بن مردوق عن علي بن زيد عن جعدان عن سعيد ابن المسيب عن عائشة (أنها قالت يا رسول الله ما المعنى الذي لا يحل منعه قال الماء والملح والنار) قالت قلت يا رسول الله هذا الماء قد عرفناه فما بال الملح والنار؟ قال يا حميراء من أعطى نارا فكأنما تصدق بجميع ما أفضحت تلك النار ومن أعطي

(بَابُ الْوَصِيَّةِ)

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَا حَقَّ امْرِئٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يوصَى فِيهِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ثَلَاثُ لَيَالٍ وَفِيهِ رِوَايَةٌ

مُلْحَقَةٌ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا طَبِطَ تِلْكَ الْمَلْحُ وَمِنْ سَقَا مُسْلِمًا شُرْبَةً مِنَ الْمَاءِ حَيْثُ يَوْجَدُ الْمَاءُ فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً وَمِنْ سَقَى مُسْلِمًا شُرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ لَا يَوْجَدُ الْمَاءُ فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا) وَزُهَيْرُ بْنُ مَرْوَقٍ لَا يَعْرِفُ بِغَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَقَالَ لَا أَعْرِفُهُ وَقَالَ الْحَارِثِيُّ مَنْكَرُ الْحَدِيثِ مَجْهُولٌ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ سِيَارِ بْنِ مَنْظُورٍ رَجُلٍ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ امْرَأَةٍ يَقَالُ لَهَا نَهَيْسَةُ عَنْ أَبِيهَا قَالَتْ (اسْتَأْذِنَ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مِنْهُ قَالَ الْمَاءُ قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مِنْهُ قَالَ الْمَلْحُ) وَفِي هَذَا الْأَسَادُ جِهَالَةٌ فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ مَعَاءُ الْمَلْحِ إِذَا كَانَ فِي مَعْدَنِهِ فِي أَرْضٍ أَوْ حَبْلٍ غَيْرِ مَمْلُوكٍ فَإِنْ أَحَدًا لَا يَمِيعُ مِنْ أَخْذِهِ فَأَمَّا إِذَا صَارَ فِي حَوْزٍ مَالِكُهُ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ وَلَهُ مِنْهُ وَيُوعَى وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ كَسَائِرِ أُمْلَاكِهِ انْتَهَى قَالَ أَصْحَابُنَا فَلَوْ كَانَ بِقَرَبِ السَّاحِلِ بَقْعَةٌ لَوْ حَفَرْتَ وَسَقَى الْمَاءُ إِلَيْهَا ظَهَرَ فِيهَا الْمَلْحُ فَلَيْسَتْ مِنَ الْمَعَادِنِ الظَّاهِرَةِ لِأَنَّ الْمُتَقَصَّدَ مِنْهَا يَطْهَرُ بِالْعَمَلِ فَلَا مَامَ اقْطَاعُهَا وَمِنْ حَفَرِهَا وَسَقَى الْمَاءُ إِلَيْهَا وَظَهَرَ الْمَلْحُ مَلِكُهَا كَأَنَّهُ أَحْيَا مَوَاتًا

﴿ بَابُ بَرِيَّةٍ ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَا حَقَّ امْرِئٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ أَحْرَحَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْخَارِئِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَحْرَحَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ لَهُ

لِلْبَيْهَقِيِّ لَهُ مَالٌ يُرِيدُ أَنْ يوصِيَ فِيهِ بِبَيْتٍ لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَيْسَتْ وَصِيَّتُهُ
مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ (وَفِي رِوَايَةٍ ذَكَرَهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ) لَا يَحِلُّ لِأَمْرِئٍ
مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ يوصِي فِيهِ (الْحَدِيثُ قَالَ وَلَمْ يَتَأَمَّجْ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ يَعْنِي
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ

شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يوصِيَ فِيهِ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ
بِلَفْظٍ (لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يوصِيَ فِيهِ) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ هَذَا وَجْهًا بِلَفْظٍ (لَهُ مَالٌ يُرِيدُ
أَنْ يوصِيَ فِيهِ بِبَيْتٍ لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَيْسَتْ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ
رِوَايَةِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ سَعْدٍ كُلُّهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ
مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ بِلَفْظٍ (وَبَيْتُ ثَلَاثِ لَيَالٍ) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
مَا مَرَّتْ عَلَى لَيْلَةٍ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ وَعِنْدِي وَصِيَّتِي) وَقَالَ ابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ لَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي لَفْظِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا فِي إِسْنَادِهِ وَقَالَ
فِيهِ ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَا حَقَّ أَمْرُهُ يَوْمَ
بِالْوَصِيَّةِ) وَفَسَّرَهُ فَقَالَ يَوْمَ مِنْ بَأْسِ مَا حَقَّ قَالَ فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ لَا
يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مَالٌ يوصِي فِيهِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ لَيْلَتَانِ إِلَّا وَعِنْدَهُ وَصِيَّةٌ وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا (لَا يَحِلُّ لِأَمْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ يوصِي فِيهِ) الْحَدِيثُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
هَكَذَا قَالَ لَا يَحِلُّ وَلَمْ يَتَأَمَّجْ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَاقِعٌ عِلْمٌ وَرِوَايَةُ ابْنِ عَيْنَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ رَوَاهَا الشَّافِعِيُّ عَنْهُ وَمِنْ طَرِيقِ الْبَيْهَقِيِّ فِي الْمَعْرِفَةِ (الثَّانِيَةِ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي
نَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَى الْحَدِيثِ مَا الْحَزْمُ وَالْإِحْتِبَاطُ لِلْمُسْلِمِ إِلَّا
أَنْ تَكُونَ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ وَرَوَى ابْنُ عَيْنَةَ فِي الْمَعْرِفَةِ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ
فِي قَوْلِهِ مَا حَقَّ أَمْرُهُ يَوْمَ يَحْتَمِلُ مَا لَا مَرِيءَ أَنْ يَبْتَغِي نَيْتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ
وَيَحْتَمِلُ مَا الْمَعْرُوفُ فِي الْأَحْلَاقِ إِلَّا هَذَا لَا مِنْ وَجْهِ الْقَرَضِ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ
بَعْدَهُ مَا حَقَّ مِنْ جِهَةِ الْحَزْمِ وَالْإِحْتِبَاطِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ

إذا كان له شيء يريد أن يوصى فيه فانه لا يدري متى توافيه منيته فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك انتهى وقوله يبيت ليلتين الظاهر أن أصله أن يبيت ليقول بالمصدر أى ما حقه يبيتوته ليلتين إلا وهو بهذه الصفة ويدل لذلك تصريحه بذلك فى رواية النسائي من طريق فضيل بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال فيها (أن يبيت) (الثالثة) فيه الحث على الوصية وقد أجمع المسلمون على الأمر بها لكن مذهب مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة والجمهور أنها مندوبة لا واجبة وذهب داود وابن حزم وغيرهما من أهل الظاهر الى وجوبها وحكاها ابن المنذر عن طائفة منهم الزهرى وحكاها البيهقى فى المعرفة عن الشافعى فى التقديم ولم أر ذلك لغيره وقال ابن حزم رويانا ايجاب الوصية عن ابن عمر وكان طلحة والزبير يشددان فى الوصية وهو قول عبد الله بن أبى أوفى وطلحة بن مصرف وطاووس والشعبي وغيرهم انتهى ونقل ابن عبد البر اجماع العلماء على الاستحباب وجعل القائلين بالوجوب شاذين لا يعدون خلافاً وتمسك الموجبون بهذا الحديث ولا دلالة لهم فيه ولبس فى هذا اللفظ ما يدل على الوجوب كيف وفى رواية مسلم من طريق عبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني (يريد أن يوصى فيه) فجعل ذلك متعلقاً بإرادته ولو كان واجباً لم يكن كذلك ويتقدير أن يكون فى هذا اللفظ ما يدل على الوجوب فقد قيده فى كل الروايات بقوله له شيء يوصى فيه وذلك هو الديون التى تكون عليه فهو الشيء الذى يوصى فيه ولو نظرنا الى الرواية التى لفظها (مال يوصى فيه) فالدين الذى عليه مال وأما قول الله الله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك حيراً الوصية للوالدين والأقربين المعروف حقاً على المتقين) فلها منسوخة بآية الموارث كان يجب على المحتضر أن يوصى للوالدين والأقربين ثم أراد ثم نسخ بقوله تعالى (يوصيكم الله فى أولادكم) الآيات وفى صحيح البخارى عن ابن عباس كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والرابع ولزوج النضر والرابع وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وعكرمة ومجاهد ومالك والشافعى قال

وقالت طائفة نسخ الوالدان بالقرض لها في سورة النساء وبني الاقربون ممن لا يرث ، الوصية لهم جائزة حرض الله عز وجل على ذلك هكذا قال اسحق وبه قال طاوس وقتادة والحسن وقال ابن حزم فرض على كل مسلم أن يوصي لقربائه الذين لا يرثون إما مطلقا أو لحاجب أو لمانع بما طاب به نفسه لاحد في ذلك فان لم يفعل اعطوا مارآه الورثة أو الوصى قال وبوجوب الوصية للقرباة الذين لا يرثون يقول اسحق وأبو سليمان وحكى ابن المنذر الاجماع على أن الوصية للقرباة غير الوارثين جائزة ثم حكى حلافا فيما إذا ترك الوصية لهم وأوصى لأجنبي فعكى عن الأئمة الأربعة وعوام أهل العلم أن وصيته حيث جعلها وعن عطاء والحسن وعبد الملك بن يعلى أنها تنزع من الأجنبي وترد على القرباة وعن ابن المسيب وحابر بن زيد أنه يعطى الموصى له ثلث الوصية والقرباة الثلثين (الرابعة) قال ابن عبد البر قول من قال مال أولى عندي من قول من قال شيء لأن الشيء قليل المال وكثيره وقد أجمع العلماء على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال أنه لا يندب إلى الوصية ثم قال اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية أو تحب عند من أوجبها فروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ستمائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بمال فيه وصية وروى عنه أنه قال ألف درهم مال فيه وصية وقال ابن عباس لا وصية في ثمانمائة درهم وقالت عائشة في امرأة لها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها وقال ابراهيم النخعي ألف درهم إلى خمسمائة درهم وقال قتادة في قوله تعالى (ان ترك خيرا) الخير ألف فما فوقها وعن علي من ترك مالا يسيرا فليدعه لورثته فهو أفضل وعن عائشة فيمن ترك ثمانمائة لم يترك خيرا فلا يوصى أو نحو هذا من القول قال ابن عبد البر وهذا كله يدل على أن الأمر بالوصية في الكتاب والسنة على الندب دون الإيجاب ولو كانت الوصية واجبة في الكتاب للوالدين والاقربين كانت منسوخة بآية الموارث انتهى وحكى ابن حزم عن عائشة أنها قالت فيمن ترك أربعمائة دينار ما في هذا فضل عن ولده وقال أبو الفرج السرخسي من الشافعية أن من قل ماله وكثر عياله يستحب أن لا يفوته عليهم بالوصية

والصحيح المعروف عند الشافعية استحباب الوصية لمن له مال مطلقاً (الخامسة) هذا الذي تقدم من حمل الأمر بالوصية على الاستحباب هو في غير الحقوق الواجبة أما إذا كان عند الإنسان ودية أو في دمه حق لله تعالى كزكاة أو حج أو دين لا دمي فإنه يجب عليه أن يوصي به وقال الشيخ تقي الدين في شرح الهدية كان الحديث إنما يحمل على هذا النوع ووقع في كلام الرافعي من أصحابنا في الكلام على الوصايا أنها مستحبة في رد المظالم وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا وأمور الأئمة وهذا مخالف لما تقرر في كلامه وكلام غيره من وجوب الوصية بالحقوق الواجبة وحمل النووي في المظالم وقضاء الديون على ما إذا كان قادراً عليهما في الحال فإن كان عاجزاً عنهما وجب عليه أن يوصي بهما وعندى أن لاستحباب الذي في كلام الرافعي هنا إنما مرجعه إلى تعيين شخص يسند تعاضد ذلك إليه فما الإعلام به إذا لم يكن به إ شاهد متقدم فهو واجب وليس في كلامه ما يخالفه والله أعلم (السادسة) هذا الذي ذكرناه من وجوب الوصية بالحقوق الواجبة محله ما إذا لم يعلم به غيره فاما إذا علم به غيره فلا تجب كذا عبر به الرافعي من أصحابنا وقال النووي المراد إذا لم يعلم به من يثبت بقوله وقصد بذلك أخراج الكافر والقاسق والصبي والعبد والمرأة فإنه لا يكتفى علمهم مع دخولهم في تعبير الرافعي قال شيخنا الإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسوي وهو غير كاف أيضاً فإن قول الورثة كاف في الثبوت مع أن المتحج أن علمهم لا يكفي لأنهم الغرماء فلا بد من حجة تقوم عليهم عند انكارهم قال وأيضاً فإن كلامه يقتضي أن الشاهد الواحد لا يكفي فإن الحق لا يثبت بشهادته وحده فلا راع لكن تقيس بخرجه على ما إذا وكله في قضاء دية فقضاء شاهد واحد والصحيح فيه الاكتفاء بذلك حتى لا يصح الوكيل عند انكار القاض ودعواه عند قاض لا يرى الحكم بالشاهد والتبرير قل وأيضاً فإن الوكيل المذكور لو أ شهد على الأداء رجلين ظاهرهما العدالة فإن الصحيح أنه كاف أيضاً في عدم الضمن وقياسه أن يكون هنا مثله أيضاً مع أن الحق لا يثبت بشهادتهما فهو وارد عليه انتهى (السابعة)

في صحيح البخاري عن طلحة بن مصرف قال سألت عبد الله بن أبي أوفى هل كان رسول الله ﷺ أوصى فقال لا، قلت كيف كتب على الناس الوصية أو أمروا بالوصية قال أوصى بكتاب الله فذكر ابن أبي أوفى أنه عليه الصلاة والسلام لم يوص فلما أورد عليه أنه كيف ترك الوصية وهو مأمور بها أجاب بأنه أوصى بكتاب الله فلم أنه أراد أولا وصية خاصة وهي إماميته في أمر الاموال وإماميته للى بالخلافة كما ادعته الشيعة وقد أنكرت ذلك عائشة لما ذكروا عندها أن عليا كان وصيا فقالت متى أوصى اليه وقد كنت مسندته الى صدرى فدعى بالطلست فلقد انخفت في حجرى فما شعرت به أنه قد مات، فمتى أوصى اليه رواه البحري في صحيحه وقد أوصى بأمور (منها) أنه كانت عامة وصيته عند الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم و (منها) أنه عليه الصلاة والسلام أوصى عند موته أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم وأما الاموال فلم يكن النبي ﷺ يبق على مال من النقود والعروض والحيوانات ونحوها حتى يوصى فيه بل كان يثر بما يملكه شيئا فشيئا وما كان على ملكه من الارض ونحوها فقد وقفه وأعلم بأنه لا يورث وأن جميع أمواله صدقة في صحيح البخاري عن عمرو بن الحارث ختن رسول الله ﷺ أخى جويوة بنت الحارث رضى الله عنهما قال ماتك رسول الله ﷺ عند موته درهما ولا دينار ولا عبدا ولا أمه ولا شيئا إلا بقلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة ولا يشترط في الوصية أن تكون في المرض بل القوى الاستعداد يوصى بما يحتاج إليه في الصحة ولا يحتاج في المرض إلى تجديد وصية وقد كان والدى رحمه الله يفعل ذلك فلم يحتاج في مرضه إلى تجديد وصية بشيء أصلا فكيف بمن هو أعلى رتبة منه من صلحاء هذه الأمة وعلمائهم وسلفهم الأول فكيف بالسيد الكامل المفضل على جميع الخلق ﷺ فإن قلت قد توفي ﷺ وعليه دين لليهودى فكيف لم يوص به وقد قررتم أن الوصية بالديون واجبة (قلت) كانت درعه عليه الصلاة والسلام مرهونة عند ذلك اليهودى فكان الرهن حجة لليهودى ولم يحتاج للوصية به مع أن علمه ذلك لم يكن مختصا به فقد علمه بعض أصحابه ولهذا أخبرت به عائشة

رضى الله عنها ﴿النامنة﴾ قوله يدت ليلتين فيه اغتفار تأخر ذلك يسيراً دفعا للحرص والعسر فانه قد تزاخم أشغال تقتضى التأخير وقد يحتاج تذكر ما عليه وضبط مقداره إلى زمن وتفرغ خاطر وقد عرفت أن في رواية مسلم ثلاث ليلال وفي رواية للبيهقي ليله أو ليلتين وذلك يقتضى أن ذكر الليلتين ليس على سبيل الضبط والتحديد وإنما هو على سبيل التقريب والتوسع والاشارة إلى اغتفار الزمن اليسير وقد قال ابن عمر ما مروت على ليله منذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك إلا وعندي وصيتي وكان الثلاث غاية للتأخير فيسار بحسب التيسر في تلك المدة والله أعلم ﴿التاسعة﴾ قال الشيخ تقي الدين في ترح العمدة تكلم بعضهم في الشيء اليسير الذي جرت العادة بتدائنه ورده مع القرب هل يجب الوصية به على التضييق والقصور وكأنه روعى في ذلك المشقة وقال النووي في شرح مسلم قالوا ولا يكاف أن يكتب كل يوم محقرات المعاملات وجريان الأمور المتكررة ﴿العاشرة﴾ استدلل به من اعتمد على الخط والكتابة في جميع الأمور لأنه عليه الصلاة والسلام اعتمد الكتابة من غير زيادة عليها فدل على الاكتفاء بها واستدل به من اعتمد الخط في الوصية خاصة وبه قال محمد بن نصر المروزي من أئمة الشافعية عملا بظاهر هذا الحديث وإن لم يعتمد الكتابة في غيرها ونص على ذلك أحمد بن حنبل فقال من وجدت له وصية بخطه عمل بها لكنه قال أيضاً أن كتب وصيته وختمها وقال اشهدوا بما فيها لم يصح فجعل أمحاه المسألة على روايتين وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور لا يعتمد الخط في ذلك وقالوا معنى قوله عليه الصلاة والسلام ووصيته مكتوبة أنه أشهد عليه بها فانه الذي يفيد ويعمل به وإنما ذكر الكتابة لأن فيها ضبط المشهود به وحاصله أنهم يقولون بالمراد الكتابة بشرطها يأخذون الشرط من خارج وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم) الآية فدل على اعتبار الشهادة في الوصية بل على إشهاد اثنين وذلك ينفي إشهاد

(كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ وَصَحْبَةِ الْمَالِكِ)

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ

واحد وزنى الاقتصار على الكتابة والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ قوله ما حق امرئ كذا وقع في أصلنا من الأحكام وهو في الموطأ والكتب الستة بزيادة مسلم وكذا هو في أصلنا من موطأ أبي مصعب وتقدم عن ابن عبد البر أنه لم يختلف عن مالك في لفظ هذا الحديث ولا في إسناده ووصف المرء بالاسلام خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أو ذكره تهيج لتقع المبادرة لامتناله لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك، ووصية الكافر جائزة كما هو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم وحكاها ابن المنذر عن إجماع أهل العلم الذين يحفظ عنهم والمعتبر فيمر تصح وصية المقول والحرية فلا تصح وصية مجنون وعبد وفي صحة وصية الصبي المميز خلاف جورها مالك إذا عقل القربة ولم يخلط واحمد بن حنبل إذا جاوز العشر وفي رواية أخرى عنه إذا جاوز السبع وحكى عنه ابن المنذر إذا كان ابن اثني عشرة سنة ومنعها أبو حنيفة وهو أظهر قول الشافعي وبه قال أكثر أصحابه وهي رواية عن أحمد وعن الشافعي قول آخر أن وصيته صحيحة وأما المحجور عليه بالسنة فوصيته صحيحة عند الجمهور ومنهم الشافعي ﴿الثانية عشرة﴾ الأمر هو الرجل والتعبير به خرج مخرج الغالب أيضاً فلا فرق في صحة الوصية بين رجل والمرأة وسواء كانت متزوجة أو غير متزوجة أو لم يأذن أو لم يأذن وكذا لم يأذن أبوها لا يختلف الحكم بذلك وهو حصين قرية أحرورية عند قضاء العمر في قدر مادون فيه شرطا والله أعلم

باب العتق والتذير وصحة مالِك

(الحديث الأول) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (من اعتق شركاءه في عهد رسول الله ﷺ لم يبلغ ثمن أحد فوه عليه العبد فأعطى شركاءه

له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى
شركاءه حصصهم واعتق عليه العبد والاعتق منه ما عتق وفي رواية
لها فعليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ منه ، وفي رواية للبخاري
(وجب عليه أن يعتقه كله إن كان له مال قدر منه) وفي رواية
له (فهو عتيق) وفي رواية له (فإن كان مؤسراً قوم عليه ثم يعتق)
وقال مسلم (ثم عتق) ولها عن أيوب قال : لا أدري قوله عتق
منه ما عتق قولاً من نافع أو في الحديث وكذا لمسلم عن يحيى بن
سعيد زاد النسائي عن أيوب وأكثر ظني أنه شيء يقوله نافع من
قبله ، وقال الشافعي إن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب ولو

حصصهم وأعتق عليه العبد وإلا عتق منه ما عتق (فيه فوائد الأولى)
أخرجه الأئمة الستة خلا الترمذي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه
الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق عبيد الله ابن عمر بلفظ فعليه عتقه كله
إن كان له مال يبلغ منه وأخرجه الستة خلا ابن ماجه من طريق أيوب السخيتي
ولفظ البخاري فهو عتيق وفي رواية أيوب هذه قال نافع وإلا فقد عتق منه
ما عتق دل أيوب لا أدري أشيء قاله نافع أو شيء في الحديث عن النبي ﷺ
وفي نمط لأبي داود وكان نافع ربما قال فقد عتق منه ما عتق وربما لم يقله وفي
رواية النسائي وأكثر ظني أنه شيء يقوله نافع من قبله وأخرجه البخاري
من طريق موسى بن عقبة ذكره من فتوى ابن عمر قال في العبد أو الأمة
وقال في آخره يجبر مالك عن النبي ﷺ وليس فيه ولا عتق منه ما عتق وذكره

استَوِيَا فِي الْحِفْظِ فَشَكَ أَحَدُهُمَا لَا يُغْلَطُ بِهِ الَّذِي لَمْ يَشْكُ قَالَ وَقَدْ
وَأَفَقَ مَالِكًا فِي زِيَادَةِ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَزَادَ بَعْضُهُمْ وَرَقَّ مِنْهُ مَا
رَقَّ لَهُ وَالَّذِي تَابَعَ مَالِكًا عَلَى زِيَادَتِهَا مِنْ غَيْرِ شَكٍّ عَمِيدُ اللَّهِ بِنِ عُمَرَ
وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَكَذَلِكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ وَيَحْيَى بْنُ
سَعِيدٍ وَزَادَ الدَّارِقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَتِهِمَا وَرَوَايَةُ عَمِيدِ اللَّهِ بِنِ
عُمَرَ (رَقَّ مِنْهُ مَا بَقِيَ) وَاسْنَادُهُمَا جَيِّدٌ وَقَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ: إِنَّهُمَا مَوْضُوعَةٌ
مَكْذُوبَةٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهَا لَا ثِقَةً وَلَا ضَعِيفٌ، فَمَرَدُّهُ عَلَيْهِ وَكَذَا
كَلَامُ الطَّحَاوِيِّ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزُوقٍ بِقَوْلِهِ لَيْسَ مِنْهُ يُقْطَعُ

البخاري تعليقا وبين مسلم أنه ليس في روايته والإعتق منه ما عتق وذكره البخاري
تعليقا ومسلم مسندا من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وليس
فيه وإلا عتق منه ما عتق وأخرجه البخاري وأبو داود من طريق
جويوة بن أسماء بدون هذه الزيادة أيضا وانمط البخاري فيه وجب عليه أن
يعتق كله إن كان له مال قدر ثمنه، ولم يستحق أبو داود لفظه قال إنه بمعنى ملك
وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم وأبو داود والنسائي مسندا من طريق يحيى
ابن سعيد الأنصاري وبين مسلم أنه ذكر هذه الزيادة وقال لا أدري أهو شيء
في الحديث أو قاله نافع من قبله كما فعل أيوب ولم يستحق البخاري وأبو داود لفظه
وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم مسندا من طريق إسماعيل بن أمية بدون هذه
الزيادة أيضا وأخرجه الشيخان من طريق جرير بن حازم بهذه الزيادة وذكره
البخاري تعليقا من طريق ابن اسحق ولم يستحق لفظه كلهم وهم أحد عثر عن
نافع عن ابن عمر ورواه الدارقطني ومن طريقه البيهقي من طريق إسماعيل بن

برِوَايَتِهِ فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حُبَّانَ فِي التَّقَاتِ وَرَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَمْ
أَرَأِ أَحَدًا ضَعَفَهُ وَبَاقِي إِسْنَادِهَا ثَقَاتٌ وَلِلْبَيْهَقِيِّ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ شَرِيكٌ
فِي غَلَامِهِ ثُمَّ أُعْتِقَ نَصِيبُهُ وَهُوَ حَيٌّ أَقِيمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدَلٍ فِي مَالِهِ ثُمَّ
أُعْتِقَ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ تُقَوِّمُ عَلَيْهِ الْقِيمَةَ يَوْمَ الْعِتْقِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ
الْمَوْتِ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ مَنْ أُعْتِقَ عَبْدًا وَلَهُ
فِيهِ شُرَكَاءُ وَلَهُ وَفَاءٌ فَهُوَ حُرٌّ وَيُضْمَنُ نَصِيبَ شُرَكَائِهِ بِقِيمَتِهِ لِمَا أَسَاءَ
مِنْ مُشَارَكَتِهِمْ وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ قَالَ ابْنُ عَدَى لَا يَرَوِي قَوَائِمَ
لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ غَيْرُ أَبِي مُعَيْدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى وَابْنِ أَبِي مُعَيْدٍ

مرزوق الكعبي عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن عمر واسماعيل بن أمية
ويحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر فذكره وفيه وإلا عتق منه ما عتق ورق
ما بقي قال الطحاوي اسماعيل بن مرزوق ليس ممن يقطع بروايته
وشيعه يحيى الغافقي متكلم فيه ورد عليه والذي رحمه الله وقال إسنادها جيد
واسماعيل بن مرزوق ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه غير واحد ولم أر أحدا
ضعفه وهذا ليس بمرح فيه وأي تقد فرضته فهو لا يقطع بروايته ولكنه لما لم
يجد للكلام فيه موضعا تكلم بما لم يقدح فيه ويحيى بن أيوب احتج الأئمة الستة
في كتبهم وباقى أساندها ثقات انتهى وقال ابن حزم في المحلى أقدم بعضهم
فزاد في هذا الخبر ورق منه مارق وهي موضوعة مكذوبة لانعلم أحدا رواها
لائقة ولا ضعيف ولا يجوز الاشتغال بما هذه صفته انتهى وهو عجيب فقد
عرنت أنها مروية وأنها من رواية الثقات ولم يقف ابن حزم على ما ذكرناه من
طريق الدارقطني واليهتم ولكن ما كان ينبغي له المسارعة إلى هذه المخالفة

حَفْصُ بْنُ غِيْلَانَ وَسُلَيْمَانُ الْأَشْدَقُ وَثَقْبَةُ الْجَاهِلِيَّةِ وَالشَّيْخَانِ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ
كَانَ لَهُ مَالٌ فَانْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ)
لَقَطُ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ لَهُ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةً
عَدْلٍ ثُمَّ يَسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يَعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) وَالنَّسَائِيُّ
(وَاسْتَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ لِصَاحِبِهِ) وَالْبَيْهَقِيُّ (اسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي ثَمَنِ رَقَبَتِهِ)
وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ الْأَسْتِسْعَاءِ بَلْ قَالَ يَضْمَنُ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ
(فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا قَوْمَ عَلَيْهِ فَاسْتَسْعَى بِهِ

ولكنها شغفتها وبها ينكر عليه وقد ذكر الشافعي هذه الزيادة بغير إسناد وذلك
يدل على أنها أصلاً ورواه البيهقي من رواية أبي حذيفة عن محمد بن مسلم عن
أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ إذا كان للرجل شرك في غلام ثم
أعتق نصيبه وهو حتى أقيم عليه قيمة عدل في ماله ثم أعتق ثم قال البيهقي
هكذا قال عن محمد بن مسلم وقد أخبرونا عن زاهر بن أحمد العقبة أنا أبو القاسم
البغوي ثنا داود بن عمرو الضبي ثنا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن
ابن عمر قال قضى رسول الله ﷺ أيما عبد كان فيه شرك وأعتق رجل
نصيبه قال يقام عليه القيمة يوم يعتق وليس ذلك عند الموت قال زاهر وليس
هذه اللفظة في كل حديث وأحرقه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق
عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه بلفظ من أعتق عبداً يدينه فإن كان مومراً
قوم عليه ثم يعتق لفظ البخاري ولقط مسلم من أعتق عبداً بينه وبين آخر
قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم أعتق عليه في ماله إذا كان

غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَفَعَلِيهِ خُلَاصُهُ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيمَةً عَدَلَ فَاسْتَنْسَى غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) وَفِي رَوَايَةٍ لِلدَّارَقُطْنِيِّ وَالْخَطَّابِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَفَصَلَ السَّعَايَةَ مِنَ الْحَدِيثِ وَجَعَلَهَا مِنْ قَوْلٍ فَتَادَةً وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى لَهَا مَدْرَجَةً فِي الْحَدِيثِ النَّسَائِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَأَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ وَالْدَّرَقُطْنِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

موسرا ورواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ من اعتق شركا له في عبد عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد (الثانية) فيه أن من ملك حصه من عبد فاعتق تلك الحصه التي يملكها فكان موسرا بقيمة لما بقي عتق عليه جميع العبد وقوم عليه حصه شريكه فدفعت إليه ثمنها وصار هو منفرد بولاء العبد ثم هل يعتق حصه شريكه عليه في الحال أولا يعتق الا بأداء القصة لفظ هذه الرواية محتمل لأنه ذكر إعتاق جميع العبد معطوما على التقويم وإعطاء الشريك حصته بالواو التي لا دلالة لها على الترتيب ورواية أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر تقتضي العتق في الحال فإن لفظها في صحيح البخاري (من أعتق نصيبا له في مملوك أو شركا له في عبد وكان له من المال ما يبدل قيمته قيمة العبد فهو عتيق) ورواية سالم عن أبيه تقتضي أنه لا يعتق إلا أداء القيمة فإن لفظها كما تقدم فإن كان موسرا قوم عليه ثم يعتق فترتب العتق على التقويم ثم لكن قد يقال لا يلزم من ترتيبه على التقويم ترتيبه على أداء القيمة فإن التقويم معرفة قيمته ثم قد يدفع القيمة وقد لا يدفعها وإن لم يكن موسرا بقيمة الباقي عتق عليه ذلك القدر خاصة

واستمر الباقي على رقه وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال (أحدها) هذا: وأنه يعتق جميعه في الحال فيما إذا كان المعتق موسرا بقيمة الباقي وهذا أصبح الأقوال في مذهب الشافعي وبه قال أحمد وإسحاق وبعض المالكية وذكر ابن حزم أن أحمد وإسحاق سكنا عن المعسر فما سمعنا عنها فيه لفظة قال أصحابنا ولو أعسر المعتق بعد ذلك استمر تفوذ العتق وكانت القيمة دينا في ذمته ولو مات أخذت من تركته فإن لم يكن له تركه ضاعت القيمة واستمر عتق جميعه قالوا ولو أعتق الشريك نصيبه بعد اعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغوا لانه قد صار كله حرا (القول الثاني) كالتى قبله إلا أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك حصته قبل أن يدفع المعتق القيمة تفذ عتقه وهذا هو المشهور من مذهب مالك وهو قول للشافعي وبه قال أهل الظاهر كما حكاه النووى في شرح مسلم وفيه نظر فإن ابن حزم منهم قال بالأول فيما إذا كان موسرا وقال ابن حزم بعد نقله هذا القول عن مالك بزيادة تعاريف مانع هذا القول لأحد قبله (الثالث) انه إن كان المعتق موسرا يخيّر شريكه بين ثلاث أمور إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك والولاء كله للمعتق وبهذا قال أبو حنيفة كما حكاه النضرى في شرح مسلم لكن الذى في كتب أصحابه ومنها الهداية فيما إذا كان المعتق معسرا يخيّر الشريك بين استسعاء العبد وبين إعتاق نصيبه وكذا حكاه عنه ابن حزم الظاهري فهذا قول رابع وقال ابن حزم بعد نقله عنه ما نعسم أحده من أهل الاسلام سبقه إلى هذا التقسيم (الخامس) أنه إن كان موسرا عتق عليه جميعه بنفس الاعناق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الاعناق فإن كان معسرا استسعى العبد في حصه الشريك وبهذا قال ابن شبرمة والأوزاعي والنورى وابن أبى ليلى والحسن بن حى وأبو يوسف وعبد بن الحسن وإسحاق بن راهويه وهو رواية عن أحمد بن حنبل وروى عن سعيد بن المسيب أنه حكاه عن ثلاثين من الصحابة ولم يصح عنه وحكاه ابن حزم عن أبى الزناد

وابن أبي ليلى وأنها قالا سمعنا أن عمر بن الخطاب تكلم ببعض ذلك وعن سليمان بن يسار أنه قال جرت به السنة وإبراهيم النخعي وحماد ابن أبي سليمان والشعبي والحسن البصري والزهرى وابن جريج ثم اختلف هؤلاء فقال ابن شبرمة وابن أبي ليلى يرجع العبد على معتقه بما أدى في سعيته وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يرجع فهذا (مذهب سادس) ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب وعند الآخرين هو حر بالسراية فهذا (مذهب سابع) (الثامن) أنه ينفذ عتقه في نصيبه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن يكون جارية دائعة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر وهذا هو قول عثمان البتي ﴿الثالثة﴾ أنه يعتق الكل وتكون القيمة في بيت المال وهذا محكي عن قول ابن سيرين وذكر النووى أن هذين القولين فاسدان مخالفان لصريح الأحاديث مردودان على قائلها ﴿الرابعة﴾ أن هذا الحكم للعبد دون الأئمة وهذا محكي عن اسحق بن راهويه قال النووى وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة انتهى وقد عرفت فيما تقدم أن في صحيح البخارى ذكر الأئمة في هذا الحكم في فتوى ابن عمر وفي آخره يخبر ذلك عن النبي ﷺ فصار ذلك مرفوعا وروى الدار قطنى من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن الزهرى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من كان له شريك في عبد أو أمة فأعتق نصيبه فإن عليه عتق ما بقى في العبد والأمة من حصص شركائه تمام قيمة عده ويؤدى إلى شركائه قيمة حصصهم ويعتق العبد والأمة إن كان في مال المعتق بقية حصص شركائه ورواه الدار قطنى أيضا من رواية صحر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال في العبد والأمة الحديث وأيضا فقد ذكر ابن حزم وغيره أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة فلا يحتاج إلى التصريح بذكرها وأصرح من ذلك في تناول الأمة لفظ الرواية الأخرى من أعتق شركا له في مملوك وهى في الصحيحين بل يؤم يتناولها لفظ العبد ولا المملوك ولا ورد فيها نص بخصوصها فالحاقها في ذلك بانعبد من القياس الجلى الذى لا ينكر قال إمام الحرمين إدراك كون الأمة فيه كالعبد - حصص السامع قبل التفتن لوجه الجمع

(الحادى عشر) أنه يقوم على المعتق ويعتق عليه كله مطلقا فان كان موسرا أخذت منه القيمة في الحال وإن كان معسرا أدى القيمة إذا أيسر وبهذا قال زفر وبعض البصريين وحكى ابن حزم إطلاق تضمين المعتق عن عمر وابن مسعود ومروة بن الزبير وقال إنه لا يصح عن عمر وابن مسعود وحكى ابن العربي الإجماع على أنه لا يقوم على المعسر (الثانى عشر) أنه إن كان موسرا قوم عليه نصيب شريكه، وإن كان معسرا بطل عتقه في نصيبه أيضا فبقى العبد كله رقيقا كما كان حكاة القاضى عياض عن بعض العلماء وقال النووى أنه مذهب باطل (الثالث عشر) أنه لا يعتق نصيب المعتق موسرا كان أو معسرا وبهذا قال ربيعة ابن أبي عبد الرحمن قال النووى وهذا مذهب باطل يخالف للاحادث الصبيحة كلها وللإجماع (الرابع عشر) أنه ينفذ عتق من أعتق وبقي أربك الآخر على نصيبه يفعل فيه ما شاء حكاة ابن حزم عن عمر بن الخطاب وعطاء بن أنى دباح ومرو بن دينار والزمري ومعر وربيعة (الخامس عشر) أن سريته بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء ضمن المعتق حكاة ابن حزم عن سفيان الثوري والليث ابن سعد وعن عمر رضى الله عنه إلا أنه قال إنه لا يصح عنه إلا ما يبيع عنه ماتقدم وهذا قريب مما تقدم عن أبي حنيفة إلا أن ذلك فيه زيادة خصلة ثالثة وهى استسعاء العبد (السادس عشر) أن العبد يستسمى في الباقي مررا كان المعتق أو معسرا ذكره عبد الرزاق عن جريج عن عطاء وقال ابن جريج: إذا أولتوا سطاء رجع إلى ما ذكرت عنه قبل (السابع عشر) أنه إذا كان المعتق معسرا عتقه العبد أخذ نفسه بقيمته فهو أولى بذلك ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي يزيد (الخامسة عشر) قد عرفت مما تقدم أن مذهب مالك والشافعى وأحمد في المشهور عنه انكار الاستسعاء وأن مذهب أبي حنيفة القول به في الجمل ولا يوزن بمسكوا بقوله في هذا الحديث والاعتق منه ماعتق أى ولا يكر له مال يبلغ ثمن العبد فإنه يعتق ماعتق بالاعتاق ويستمر الباقى على الارق كما صرح به في تلك الرواية التى سقناها في القائمة الأولى وأن ابن حزم أنكرها وقد قدح بعضهم في صحة قوله والاعتق منه ماعتق مرفوعا فان هذه الزيادة لم يذكرها موسى بن عقبة

والليث بن سعد وابن أبي ذئب وجويرة بن العاصي وسماعيل بن أمية ولما ذكرها
أيوب السخيتاني ويحيى بن سعيد ترددوا هل هي في الحديث أم من قول نافع
بل قال أيوب في رواية للنسائي: أكثر ظني أنه شيء يقوله نافع عن قبله ولهذا
قال ابن ضاح ليس هذا من كلام النبي ﷺ وجواب ذلك أنه قد ذكرها بالجزم
مالك وعبيد بن عمر وجريز بن حازم ورويت أيضا عن اسماعيل بن أمية ويحيى
ابن سعيد كما تقدم ومن حفظ حجة على من نسي ومن جزم حجة على من تردد ولهذا
قال ابن حزم لما ذكر هذا الكلام مع أن الموافق لمذهبه صحته لانه يقول
بالسعاية: لسنا نلنفت إلى هذا لانه دعوى بلا دليل وقال الشافعي لا أحسب طالما
بالحديث ورواته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لانه كان أزم له
من أيوب ولمالك فضل حفظه لحديث أصحابه خاصة ولو استويا في الحفظ فشاك
أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأن يغلط به الذي
لم يشك إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه أو يأتي بشيء في الحديث
يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ منه ثم عدد وهو منفرد وقد وافق مالك
في زيادة ذلك يعني غيره من أصحاب نافع وزاد فيه بعضهم ورق منه ما روى
انتهى وأيد ذلك السبقي بقول: "أحاديث أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن
ابن عمر وبأن عبد الرحمن بن مهيدي كان لا يقدم على مالك أحداً وبأن عثمان بن
سعيد الدارمي قال قات ليحيى بن معين مالك أحب اليك من نافع أم عبيد الله
ابن عمر قال مالك (قات) فأبواب السخيتاني قال مالك وقال التماضي عياض ما قاله
مالك وعبيد الله العمري أولى وقد حوداه وهما في نافع أثبت من أيوب عند
أهل هذا الشأن كيف وقد شك أيوب فيه انتهى ونقل ابن العربي عن المخالفين
أن قوله عتق منه ما عتق من قول 'من' عمر ثم قال ورجح أصحاب الحديث
المؤمنون على الدين أن حديث ابن عمر كله من قول النبي ﷺ وقال ابن
حزم ليس في قوله عتق منه ما عتق دليل على حكم المعسر أصلاً بل هو مسكوت
عنه في هذا الخبر ولا شك في أنه قد عتق منه ما عتق وبقي حكم المعسر فوجب
طلبه من غير هذا الخبر وقد دل عليه حديث الاستسعاء الذي سنحكه انتهى.

وهو عجيب فانه عليه الصلاة والسلام ذكر هذا الحكم وهو عتق ما عتق مشروطا بأن لا يكون له مال يبلغ ثمن العبد فدل على أن المراد الاقتصار على عتق ما عتقه واستمرار الباقي رقيقا ولو كان المراد الاخبار بعتق ما عتق مع السكوت عن الباقي لم يشترط ذلك فانه حاصل مع اليسار والاعسار وهو أيضا واضح لا فائدة في الاخبار به بل فيه برودة يصان عنها كلام آحاد القصاص فكيف بكلام أفصح المطلق وأبلغهم عليه الصلاة والسلام (السادسة) واستدل القائل بالاستسعاء بما رواه الأئمة الستة من طريق قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من أعتق شقيصا من مملوكه فعليه خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى غير مشقوق عليه وفي لفظ لمسلم في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما بأن يضمن وفي لفظ له من أعتق شقيصا من مملوك فهو حر من ماله وفي لفظ لآبي داود والنسائي ثم استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه ثم قال أبو داود ورواه روح بن عباد عن سعد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية وكذا بين الترمذي الاختلاف فيه وأن بعضهم ذكر السعاية وبعضهم لم يذكرها وأجاب أصحابنا وغيرهم عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) أن الاستسعاء مدرج في الحديث ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام قتادة وقد رواه الدارقطني والخطابي والبيهقي من رواية همام بن يحيى عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن رجلا أعتق شقيصا من مملوك فأجاز النبي ﷺ عتقه وغرمه بقة ثم قال قتادة إن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ففي هذه الرواية فصل السعاية من الحديث وجعلها من قول قتادة وقد ذهب إلى هذا غير واحد من الأئمة قال النسائي في سننه الكلام الأخير يعني الاستسعاء من قول قتادة بلغني أن هاما روى هذا الحديث فجعل هذا الكلام من قول قتادة ورواه الدارقطني من طريق شعبة عن قتادة بدون ذكر الاستسعاء ثم قال وافقه هشام الدستوائي لم يذكر الاستسعاء وشعبة وهشام أحفظ من رواه

عن قتادة ورواه همام فجعل الاستسعاء من قول قتادة وفصله من قول النبي ﷺ ورواه ابن أبي عروبة وجريد بن حازم عن قتادة فجعل الاستسعاء من قول النبي ﷺ واحسبها وهما فيه لخالفه شعبة وهشام ومام إياهم قال سمعت النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه ففصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة وفهم والنبي رحمه الله أن النيسابوري هذا هو أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم والظاهر أنه أبو بكر النيسابوري فإن الدارقطني روى رواية همام التي فيها فصل السعاية وجعلها من كلام قتادة عن أبي بكر النيسابوري ثم قال سمعت النيسابوري يخفي الكلام المتقدم فالظاهر أنه أراد شيخه الذي روى عنه تلك الرواية وقد صرح القاضي عياض في نقله عن الدارقطني بتكنيته أبا بكر وقال الخطابي في معالم السنن هذا الكلام لا يشتهر أكثر أهل النقل مسندا عن النبي ﷺ ويؤمنون أنه من كلام قتادة وأخبرني الحسن بن يحيى عن ابن المنذر قال هذا الكلام من فتيا قتادة وليس من متن الحديث ثم استدلل ابن المنذر برواية همام وقال فقد أخبرها أن ذكر السعاية من قول قتادة قال وألحق سعيد بن أبي عروبة الذي ميزه همام من قول قتادة فجعله متصلا بالحديث ثم حكى الخطابي كلام أبي داود في الاختلاف في ذكر السعاية في هذا الحديث ثم قال قال محمد بن اسمعيل روى شعبة عن قتادة ولم يذكر السعاية واضطرب سعيد ابن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرها ومرة لا يذكرها فدل على أنها ليست من متن الحديث عنده وإنما هي من كلام قتادة وتفسيره على ما قال همام وبينه ويدل على صحة ذلك حديث ابن عمر انتهى وقال البيهقي وأما الشافعي رحمه الله فإنه ضعف أمر السعاية فيه بوجود (مها) أن شعبة وهشامما الدستوائي روايا هذا الحديث عن قتادة ليس فيه 'ستسعاء' ربما أحفظ (ومنها) أن الشافعي سمع بعض أهل البصر والتدين والعلم بالحديث يقول لو كان سعيد بن عروبة في الاستسعاء منردا لا يخالفه غيره ما كان ذابا قال البيهقي ولعله إنما قال ذلك لأن حديث بشير بن نهيك عن أبي هريرة يقال أنه من كتاب وقد روى عن بشير أنه قرأ ما كتب على أبي هريرة فليس فيه ما هو

حديثه ويحتمل أنه إنما قال ذلك لأن سعيدا يتفرد به والحفاظ يتوقعون في إثبات ما يتفرد به سعيد لاختلاطه في آخر عمره وقد وافقه غيره في رواية الاستسعاء أو قال ذلك لأن إسناده مختلف فيه فأكثرهم روه عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن بهيك عن أبي هريرة ورواه معمر وسعيد بن بشير عن قتادة عن بشير ليس فيه ذكر النضر بن أنس وكذلك هو في إحدى الروايتين عن هشام وقيل عن قتادة عن موسى بن أنس عن بشير وقبل عن بشير عن جابر بن عبد الله وكل هذا وهم والقول قول الأكثر قال البيهقي والذي يوهن أمر السعاية فيه رواية همام بن يحيى حيث حمل الاستسعاء من قول قتادة وفصله من كلام النبي ﷺ ثم روى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال أحاديث همام عن قتادة أصبح من حديث غيره لأنه كتبها إملاء وعن يحيى بن سعيد قال شعبة أعلم الناس بحديث قتادة ما سمع منه وما لم يسمع وهشام أحفظ وسعيد أكثر قال البيهقي فقد أجمع شعبة مع فصل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه ومام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف ابن أبي عروبة ومن وافقه في إدراج السعاية في الحديث وفي هذا ما يشكك في ثبوت الاستسعاء في هذا الحديث قال والذي يدل على أن الاستسعاء من فتية قتادة أن الأوزاعي سئل عن صورة من ذلك حكى هذا الافتاء عن قتادة (ومنها) أن الساعى قال قل لمن حضر من أهل الحديث لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وهذا الاسناد أيها كان أثبت قال نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال الشافعي قلت وعلينا أن نصير إلى الأئمة من الحديثين قال نعم قال البيهقي مع حديث نافع حديث عمران بن حصين بأبطال الاستسعاء ثم قال البيهقي وروى عن الحجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر في السعاية وهو منكر عنه ثم روى بإسناده عن أبي حنيفة قال ذكرت أنا وخلف بن هشام لعبد الرحمن بن مهدي حديث الحجاج عن نافع عن ابن عمران النبي ﷺ قضى أن العبد إذا كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه أن الذي لم يعتق إن شاء ضمن المعتق

القيمة فإن لم يكن عنده استسعى العبد غير مشقوق عليه فقال عبد الرحمن وهذا من أعظم القرية كيف يكون هذا على ما رواه الحجاج عن نافع عن ابن عمر وقد رواه عبيد الله بن عمر ولم يكن في آل عمر أثبت منه ولا أحفظ ولا أوثق ولا أشد تقدمة في علم الحديث في زمانه فكان يقال إنه واحد دهره في الحفظ ثم تلاه في رواية مالك بن أنس ولم يكن دونه في الحفظ بل هو عندنا في الحفظ والاثقان مثله أو أجمع منه في كثير من الأحوال ورواه أيضا يحيى بن سعيد الأنصاري وهو من أثبت أهل المدينة وأصحهم رواية روه جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال من اعتق نصيبا أو شقيصا في عبد كلف عتق مائتي إن كان له مال فإن لم يكن له مال فإنه يعتق من العبد ما اعتق وقال ابن عبد البر اتفق شعبة وهشام وهمام على ترك ذكر الاستسعاء في هذا الحديث والقول قولهم في قتادة عند جميع أهل العلم في الحديث إذا خالفهم في قتادة غيرهم ثم قال وليس أحد في الجملة في قتادة مثل شعبة لأنه كان يوافقه على الإسناد والسمع وهذا الذي ذكرت لك قول جماعة أهل العلم بالحديث وقال القاضي أبو بكر بن العربي اتفقوا على ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ وإنما هو من قول قتادة وصوب القاضي عياض أنه من قول قتادة وحكى عن الأصمعي وابن القصار وغيرهما أن من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها وقد ورد التصريح بنفي الاستسعاء فيما رواه النسائي قال أخبرني عمرو ابن عثمان عن الوليد عن حفص وهو ابن غيلان عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر وعن عطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ قال من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله ولاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء ورواه البيهقي من طريق ابن عدي عن الحسن بن سفيان عن صفوان عن صالح ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو معيد وقال ابن عدي قوله ليس على العبد شيء لا يرويه غير أبي معيد وهو حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى قال والذى رحمه الله وأبو معيد حفص بن غيلان وسليمان بن الأشدق

وتقهما الجمهور انتهى وهو بضم الميم وفتح العين المهمة وإسكان الياء المشناة من تحت (الجواب الثاني) قال بعضهم ليس معنى الاستسعاء ما فهمه منه الجمهور وهو أن العبد يكاف الأكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك الآخر وإنما ممناه أن يحرم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق ولهذا قال غير مشقوق عليه أى لا يفتق عليه بأن يكلف من الخدمة فوق حصة الرق فعلى هذا تتفق الأحاديث ولا يكون بينها اختلاف لكن يرد هذا قوله فى رواية لآتي داود والنسائي فى قيمته (الجواب الثالث) قال البيهقي إن ثبت حديث السعاية ففيه ما دل على أن ذلك على الاختيار من جهة العبد فإنه قال غير مشقوق عليه وفى الاجبار عليه وهو يأبىء مشقة عظيمة وإذا كان باختياره لم يكن بينه وبين سائر الأخبار مخالفة وقال القاضى أبو بكر بن العربى بعد ذكره ترجيح إسقاطه السعاية من جهة الخبر وأما مدرك النظر فضعيف من جهة أبى حنيفة لأن الاستسعاء كتابة والكتابة عندنا وعنده لا تجب وإن كان العبد قادرا عليها ومال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة إلى العمل بحديث الاستسعاء وقال أخرجه الشيخان فى صحيحيهما وحسبك بذلك فقد قالوا إن ذلك أعلا درجة الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعلقوا فى تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها فى المواضع التى يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث ترد عليها بمثل تلك التعليلات قال والنظر بعد الحكم بصحة الحديث منحصر فى تقديم إحدى الدالتين على الأخرى أعنى دلالة قوله عتق منه ما عتق على رقبته الباقى ودلالة استسعى على لزوم الاستسعاء فى هذه الحالة والظاهر ترجيح هذه الدلالة على الأولى انتهى (السابعة) قوله من أعتق شركا بكسر الشين هو بمعنى قوله فى رواية أخرى شقعا وهو بكسر الشين أيضا وقول الشقيص أيضا زيادة ياء وهو النصيب قليلا كان أو كثيرا والشرك فى الأصل مصدر أُمْلِقَ على متعلقه وهو المشترك ولا بد من إضمار أى جزء مشترك لأن المشترك فى الحقيقة الجملة وأخرج به ما إذا كان مالكا لعبد بكسر الهمزة فاعتق بعضه فإنه يعتق جميعه مطلقا لمصادفة العتق ملكه وهذا مذهب مالك والشافعى وأحمد والجمهور

وقال أبو حنيفة يستسعى في بقيته لمولاه كما قال في المشترك وخالفه الناس في ذلك حتى صاحبه وذكر النووي أن العلماء كافة على الأول ، انفراد أبو حنيفة بقوله ثم قال وحكي القاضي عاض أنه روى عن طاوس وربيعة ومحمد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة وقال أهل الظاهر وعن الشعبي وعبد الله بن الحسن العنبري أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء انتهى وفيما نقله عن أهل الظاهر نظر فقد قال ابن حزم يعتق الجميع فيما إذا كان كله مملوكا له كقول الجمهور ولم ينقل عن أحد من أصحابهم ما يخالفه وقال لا أعلم لأبي حنيفة متقدما قبله وقال أبو بكر بن العربي في هذه السورة العجب كل العجب ما قال علماءنا إن مات مشاقصه عتق بقيته وإلا فقد عتق منه ما عتق قاله مطرف وابن الماحشون عن مالك وكيف يكمل عليه مع الشريك قضاء حزما ويحكم بمرأية العتق ولا يسرى العتق بنفس القول هنا انتهى ﴿النامنة﴾ خرج بقوله أعتق ما إذا أعتق عليه قهرا بأن ورث بعض من يعتق عليه بالقرابة فانه يعتق ذلك القدر خاصة ولا مرأية وبهذا صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وعن أحمد رواية بخلافه ﴿التاسعة﴾ وخرج به أيضا ما إذا أوصى باعتاق نصيبه من عبد بعد موته فانه يعتق ذلك القدر ولا مرأية وذلك لأن المال ينتقل إلى الوارث ويصير الميت معسرا بل لو كان كل العبد له فأوصى باعتاق بعضه أعتق ذلك البعض ولم يسر وبهذا قال الجمهور وعند المالكية قول أنه يقوم في ثلثه ويجعل مورا بعد الموت ﴿العاشرة﴾ قوله فكان له مال يبلغ ثمن العبد أي ثمن بقية العبد أما حصته فهو موسر بها للملك لها فيعتق على كل حال قال أصحابنا وغيرهم ويصرف في ثمن بقية العبد جميع ما يباع في الدين فيباع مسكنه وخادمه وكل ما فضل عن قوت يومه وقوت من تلمه ثقته ودست ثوب يلبسه وسكنى يوم وقال أشهب من المالكية يباع من الكسوة ما فضل عما يواربه لصلاته ﴿الحادية عشرة﴾ فلو كان له مال لكنه لا يبلغ ثمن بقية العبد فهل يعتق من بقية العبد بقدر ما يملك أولا يعتق من بقيته شيء قال بعض الشافعية لا يسرى لأنه شيء لا يفيد الاستقلال في ثبوت أحكام الأحرار وقال أكثرهم أنه يسرى إلى القدر الذي هو موسره

تنفيذا للمعتق بحسب الامكان وهذا الثاني هو الأصح وعليه نص الشافعي في الام
وهو مذهب المالكية **(الثانية عشرة)** قوله قوم عليه قيمة العدل بفتح العين
أى بلا زيادة ولا نقص وهو معنى قوله في رواية سالم عن أبيه ولا وكس ولا شطط
والوكس بفتح الواو وإسكان الكاف وبالسین المهمة القمص والشطط بفتح الشين
المعجمة بعدها طاء مهمة مكررة الجور وفه إثبات التقويم والأخذ بما يقوله
أهل المعرفة بالقيمة وإن كان ظنا وتخميناً مع أن أصل الشهادة أن يكون باليقين
لكن اغتفر ذلك في التقويم للضرورة **(الثالثة عشرة)** استدله ابن عبد البر
على أن من أتلف شيئاً من الحيوان أو العروض التي لا تكال ولا توزن فعليه قيمته
لامثله قال وبه قال مالك وأصحابه قال وذهب جماعة من العلماء منهم الشافعي
وداود إلى أن القيمة لا يقضى بها إلا بعد عدم المثل وما حاكم عن الشافعي من
ضمان المتلف الذى لا يكال ولا يوزن بالمثل مردود فلم يقل الشافعي بذلك وإنما
ضمنه بالقيمة كما دل عليه هذا الحديث وإنما أوجب أصحابنا الضمان بالمثل
ولو صورة في القرض طما في باب الاتلاعات فلا والله أعلم **(الرابعة عشرة)** قوله
فأعطى شركاء حصصهم أى إن كان له شركاء فأن كان له شريك واحد أعطاه جميع ثمن
الباقى أو شريكين أعطاهما والعطية هنا على قدر الملك بلا شك فلو كان للمعتق
النصف وهو موسر بالباقي وله شريك لأحدهما الثلث والآخر السدس كان المدفوع
بينهما أثلاثاً وإنما اخلف المالكية في عكس ذلك وهو أن يعتق كل من صاحب الثلث
والسدس حصته وهما موسران فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية
أو يكون ذلك على قدر الحصص حتى يكون التقويم عليهما أثلاثاً والصحيح
عندم الثاني والخلاف عند الحنابلة والصحيح عندم الأول وهو نظير
الخلاف في الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذانها بالسوية أو على قدر الملك
والخلاف في ذلك مشهور والصحيح عند الكل أنه على قدر الملك والله أعلم
(الخامسة عشرة) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الصحيح والمريض ولو مرض
الموت بناء على العموم في الأحوال وهو المعتمد وبه قال الشافعية إلا أنهم
خصوه في مرض الموت بما إذا وسعه الثلث لأن تصرف المريض في الثلث
كتصرف الصحيح في جميع المال وعن أحمد وابن الماجشون انه لا تقويم في

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : « بَاَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدًا مَدْبِرًا فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النُّعْمَانِ

المرضى السادسة عشرة) وظاهره أيضا أن لا فرق بين أن يكون المعتق والشرىك والعبد مسلمين أو كفارا أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفارا وبه قال الشافعية وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركا له في عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية إن كانوا كفارا فلا سراية وإن كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا فيما إذا كان العبد مسلما دون ما إذا كان كافرا ثلاثة أقوال وإن كانا كافرين والعبد مسلما فروايتان وإن كان المعتق مسلما يسرى عليه بكل حال (السابعة عشرة) وظاهره أيضا تناول ما إذا تعلق بعمل السراية حتى لازم بأن يكون نصيب الشريك مرهونا أو مكاتباً أو مدبراً أو مستولداً بأن استولدها وهو معسر وفي ذلك عند الشافعية خلاف والأصح عند السراية في المرهون والمكاتب والمدبر دون المستولدة لعدم قبولها نقل الملك (الثامنة عشرة) وظاهره أيضا أنه لا فرق بين عتق مأذون فيه وغير مأذون فيه وقال الحنفية لأضمان في الاعتاق للمأذون فيه كالأول قال لشريكه اعتق نصيبك (التاسعة عشرة) لا فرق بين الاعتاق بالتنجيز والتعليق بالصفة مع وجودها فإن مجموعها كالتنجيز واختلفت المالكية في العتق إلى أجل فقال مالك وابن القاسم يقوم عليه فيعتق إلى أجل وقال سحنون إن شاء التمسك قومه الساعة فكان جميعه حراً إلى سنة مثلاً وإن شاء تماسك وليس له بيعه قبل السنة إلا من شريكه وإذا تمت السنة قوم على مبتدئ العتق عند التقويم (العشرون) قوله فكان له مال يقتضى اعتبار ذلك حالة العتق حتى لو كان معسراً حالة الاعتاق ثم أيسر بعد ذلك لم يسر عليه وهو كذلك (الحادية والعشرون) ظاهره أنه لا فرق في السراية فيما إذا ملك قيمة الباقي بين أن يكون عليه دين بقدر ذلك أم لا وهو الأظهر من قول الشافعي وبه قال أكثر أصحابه والخلاف في ذلك كالحلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا

(الحديث الثاني)

عن جابر قال (باع النبي ﷺ عبداً مدبراً فاشتراه ابن النعمان عبداً قبطياً مات

م ١٤ طرح شرب سادس

عَبْدًا قَيْطِيًّا مَاتَ عَامَ الْأَوَّلِ فِي إِمْرَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ دَبْرَهُ رَجُلٌ
مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ (وَالْبُخَارِيُّ) (فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ
ابْنُ مُحَامٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ) وَقَالَ مُسْلِمٌ (فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِائَةِ
دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ) وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ (فَبِيعَ بِسَبْعِمِائَةٍ أَوْ تِسْعِمِائَةٍ)
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (أَنْتَ أَحَقُّ بِشَمْنِهِ وَاللَّهُ أَغْنَى عَنْهُ) وَلِمسْلِمٍ (أَنَّ رَجُلًا
مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكُورٍ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ) يُقَالُ لَهُ يُعْقُوبُ

عام الأول في إمرة ابن الزبير دبره رجل من الأنصار ولم يكن له مال غيره
(فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان والترمذي وابن ماجه من هذا الوجه
من طريق سفيان بن عيينة لفظ البخاري مختصر ولفظ مسلم وابن ماجه
بمعنى لفظ المصنف ولفظ الترمذي أن رجلا من الأنصار دبر غلاما له فأتى ولم
يترك مالا غيره الحديث وقال حسن صحيح وأخرجه الشيخان من رواية حماد
ابن زيد وفي رواية البخاري فاشتراه منه نعيم بن النحام بمائة درهم وفي رواية
مسلم فاشتراه نعيم بن عبد الله بمائة درهم فدفعها إليه وأخرجه البخاري
والنسائي من طريق شعبة ثلاثهم عن عمرو بن دينار وأخرجه الشيخان وأبو
داود والنسائي وابن ماجه من طريق عطاء بن أبي رباح وفي لفظ البخاري فباعه
بمائة درهم ثم أرسل بشمته إليه ولفظ أبي داود فبيع بسبعمئة أو تسعمئة
وفي رواية له أنت أحق بشمته والله أغنى عنه وفي لفظ للنسائي وكان
محتاجا وكان عليه دين وفيه فأعطاه قال أفض دينك وفي رواية له فاحتاج الرجل
وأخرجه البخاري والنسائي من رواية محمد بن المنكدر بلفظ (إن رجلا أعتق
عبداً له ليس له مال غيره فردّه النبي ﷺ فابتاعه منه نعيم بن الحام) وأخرجه
مسلم وأبو داود والنسائي من رواية أبي الزبير بلفظ (أعتق رجلا من بني عذرة

الْحَدِيثَ وَلِإِسْلَمٍ (أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ عَبْدَ اللَّهِ عَنْ دُبُرٍ) الْحَدِيثَ
وَزَادَ ثُمَّ قَالَ (أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَا هَلَكَ فَإِنْ
فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلَنِي قَرَابَتِكَ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ
فَهَكَذَا وَهَكَذَا يَقُولُ فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ)
وَالنَّسَائِيُّ فِي رَوَايَةٍ (وَكَانَ مُحْتَاجًا وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ) وَفِيهِ فَأَعْطَاهُ
قَالَ أَقْضِ دَيْنَكَ) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَهُ بَعْدَ
مَوْتِهِ)

عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ فَقَالَ لَا فَقَالَ مَنْ
يَشْتَرِيهِ مِنِّي فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانَةِ دَرَاهِمٍ فَجَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَا هَلَكَ
فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلَنِي قَرَابَتِكَ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا
وَهَكَذَا يَقُولُ فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ) لَفْظُ مُسْلِمٍ وَفِي لَفْظِ الْمُسْلِمِ
وَلَا بِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكَورٍ أَعْتَقَ غُلَامًا
لَهُ عَنْ دُبُرٍ يُقَالُ لَهُ يَعْقُوبُ) وَالْبَاقِي بِمَعْنَاهُ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رَوَايَةِ مُجَاهِدٍ بِلَفْظِ
(كَانَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ يُقَالُ لَهُ أَبُو الْمَذْكَورِ
وَكَانَ لَهُ عَبْدٌ قِبْطِيٌّ فَأَعْتَقَهُ عَنْ دُبُرِهِ ثُمَّ احتاج فقال لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ
أَحَدُكُمْ ذَا حَاجَةٍ فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ قَالَ فَبَاعَهُ مِنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَخِي بَنِي عَدِي
ابْنُ كَعْبٍ بِثَمَانَةِ فَاتَّفَعُ بِهَا) خَمْسَتُمْ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ هَذَا
أَرْمَشُورٌ مَقْطُوعٌ بِصَحْتِهِ بِتَقْلِ التَّوَاتُرِ (الثَّانِيَةُ) الْمَدِيرُ الْعَبْدُ الَّذِي عُلِقَ سَيْدُهُ
عَنْهُ عَلَى الْمَوْتِ وَبِمِثْلِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْتَ دُبُرَ الْحَيَاةِ وَقِيلَ لِأَنَّ السَّيِّدَ دُبُرُ أَمْرِ دُنْيَاهُ
بِمُتَخَذِهِ وَاسْتَرْقَاقِهِ وَأَمْرٌ آخِرُهُ بِمُتَعَاتِقِهِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ بَيْعِ الْمَدِيرِ وَاخْتِلَافُ

العلماء في هذه المسألة على مذاهب (أحدها) الجواز مطلقا وهو مذهب الشافعي والمشهور من مذهب أحمد وبه قال اسحق وأبو ثور وداود وابن حزم وحكاة عن عائشة وعمر بن عبد العزيز وعبد بن سيرين وطاوس وعبد بن المنكدر ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وعن الشعبي : يبيعه الجريء ويدعه الورع، وقال ابن حزم بل يبيعه الورع اقتداء برسول الله ﷺ وفي سنن البيهقي عن مجاهد ورفعها أهل مكة أن التدبير وصية صاحبها فيها بالخيار ما عاين يرضى منها ما شاء ويرد منها ما شاء وحكاة الشافعي رضى الله عنه عن أكثر التابعين وأكثر الفقهاء نقله البيهقي في المعرفة (الثالثة) المنع مطلقا وهو مذهب الحنفية قال الخطابي ومنع من بيع المدبر سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي والزهري وعو قول أصحاب الرأي وإليه ذهب سفيان الثوري والأوزاعي وحكاة النووي عن جمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين وفيه نظر لما تقدم عن الشافعي (الثالث) المنع من بيعه إلا أن يكون على السيد دين مستغرق فيبيع في حياته وبعد موته وهذا مذهب المالكية وهو رواية عن أحمد (الرابع) يجوز بيع المدبر ويمتنع بيع المدبرة وهو رواية عن أحمد وجزم به ابن حزم عنه وقال وهذا تقرير لا يرهان على صحته (الخامس) جواز بيعه إذا احتاج صاحبه إليه حكاة الخطابي عن الحسن بن دبيعة وحكاة ابن حزم عن طاوس أيضا (السادس) لا يجوز بيعه إلا إذا أعتقه الذي ابتاعه حكاة الخطابي عن الليث بن سعد وحكاة ابن حزم عن مالك وكان القائل بهذا رأى بيعه موقوفا كبيع الفضولي عند القائل به فإن أعتقه المشتري تبين أن البيع صحيح وإلا فلا فانه لو بطل البيع من الأول لما صح العتق لأنه لا يكون إلا في ملك ولو صح من الأول لم ينتقل باطلا بكون المشتري لم يعتقه (السابع) قال الخطابي وكان ابن سيرين يقول لا يباع إلا من نفسه انتهى والحق أن هذا ليس قولاً آخر بل هو قول المنع مطلقاً لأن بيعه من نفسه ليس بيعاً وإنما هو عتق (الثامن) منع بيع المدبر تدبيراً مطلقاً وجواز بيع المدبر بقيد كقوله إن مت من مرضى هذا فأنت حر حكاة الخطابي عن بعض أهل الحديث وهو مذهب المالكية فأنهم قالوا إن قول القائل إن

حت من مرضى هذا أو من سفى هذا ليس تدبيرا وإنما هو وصية
والرجوع عن الوصية جائز ولهذا قال الحنفية بجواز البيع فى التدبير المقيد
﴿الرابعة﴾ فاحتج من جوز مطلقا بهذا الحديث وقال الأصل عدم الاختصاص
بهذا الرجل وبمن كان على مثل صفته وتأوله المانع مطلقا بأنه ليس بيع
رقبته وإنما هو بيع خدمته وهذا خلاف ظاهر اللفظ وتمسك قائله بما روى عن
أبى جعفر محمد بن على بن الحسين قال إنما باع رسول الله ﷺ خدمة المدبر
وهذا مرسل ولا حجة فيه وروى عنه موصولا ولا يصح عنه فقد رواه الدارقطنى
من طريق فيها عبد الغفار بن القاسم وقال إنه ضعيف ثم قال وأبو جعفر وإن
كان من الثقات فإن حديثه هذا مرسل ثم روى الدارقطنى من طريق محمد بن
طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن جابر قال قال
رسول الله ﷺ لا بأس ببيع خدمة المدبر إذا احتاج وقال هذا خطأ من ابن
طريف والصواب عن عبد الملك عن أبى جعفر مر سلا ولذا قال البيهقى هذا خطأ
من ابن طريف دخل له حديث فى حديث ثم أوضح ذلك ثم روى عن الشافعى
رحمه الله أنه قال فى جواب من ذكر له هذا الحديث ما روى هذا عن أبى جعفر
فما علمت أحد ثبت حديثه ولورواه من ثبت حديثه ما كان لك فيه الحجة من
وجوه قال وماهى قلت أنت لا تثبت المنقطع ولم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع بخالفه
المنصل الثابت ، لو كان يخالفه لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبى ﷺ رقبة
مدبرة كما حدث جابر وخدمة مدير كما حدث محمد بن على وأطال الكلام فى الجواب
عنه ومنه أن الشافعى قال لبعض مخالفه أهول إن بيع خدمة المدبر جائز قال لا
لأنها غرر قلت فقد خالفت ما رويت عن النبى ﷺ ثم ذكر البيهقى أن
عبد الغفار بن القاسم كان على بن المدينى يرمه بالوضع قال ووصله أيضا أبو
شيبه إبراهيم بن عثمان عن عثمان بن عمير عن أبى جعفر عن جابر وأبو شيبه
ضعيف لا يحتج بأمثاله وقال ابن حزم هذا مرسل ثم لوصح لكان حجة على الحنفين
والمالكين لأنهم لا يرون بيع خدمة المدبر قلت وهذا موافق لما حكاه الشافعى
وقد قدمناه ويحتمل أن يراد ببيع خدمته الاجارة وهى حائزة عند المخلفين

أيضا لكن شرط الاجارة التأقيت بمدة ومارضوا ما دل عليه هذا الحديث من الجواز بما رواه الدار قطنى ومن طريقه البيهقى من رواية عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال (المدير لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث) وهو حديث ضعيف وقال الدار قطنى لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وإنما هو عن ابن عمر موقوفا من قوله ولا يثبت مرفوعا ثم روى عن ابن عمر أنه كره بيع المدير وقال وهذا هو الصحيح موقوف وما قبله لا يثبت مرفوعا ورواه ضعفاء ولذا قال البيهقى إن إسناد المرفوع ضعيف وذكره ابن حزم من طريق عبد الباقي بن قانع عن موسى بن ذكريا عن علي بن حرب عن عمرو بن عبد الجبار عن عمه عبيدة بن حسان ثم قال وهذا خبر موضوع لأن عبد الباقي راوى كل بلية وقد ترك حديثه إذ ظهر فيه البلاء ثم سائر من رواه إلى أيوب ظلمات بعضها فوق بعض كلهم مجهولون وعمرو بن عبد الجبار إن كان هو السنجارى فهو ضعيف وإن كان غيره فهو مجهول قلت لا يحسن تضعيفه بعبد الباقي بن قانع فقد رواه الدار قطنى والبيهقى من غير طريقه ورواه من طريق جماعة عن علي بن حرب وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى روى مرفوعا من غير طريق عبيدة بن حسان رواه الطبرانى عن أحمد بن النضر العمكرى عن محمد بن قدامة الجوهري عن علي بن طبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا والحديث عند ابن ماجه مختصر عن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن طبيان بسنده المدير من الثلث وقال سمعت عثمان يقول هذا خطأ وقال ابن ماجه ليس له أصل قال والذى وقد رجح علي بن طبيان عن رفعه كما رواه الشافعى عنه بعد أن رواه عنه موقوفا فقال قال لى علي بن طبيان كنت أحدث به مرفوعا فقال لى أصحابى ليس بمرفوع وهو موقوف على ابن عمر فوقته قال والحفاظ يقفونه على ابن عمر انتهى واحتج من فرق بين أن يكون عليه دين أولا بالرواية التى ذكرناها من عبد النسائى فيها وكان عليه دين وفيها فأعطاه قال اقض دينك وبعارضها الرواية التى سقناها من صحيح مسلم وفيه

أبدأ بنفسك فتصدق عليها وظاهره أنه أعطاه الثمن لا ثقافه لالوفاء دين به ولهذا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث صريح أو ظاهر في الرد عليهم أى على المالكية لأن النبي ﷺ إنما باعه لينفقه سيده على نفسه والحديث صريح أو ظاهر في هذا ولهذا قال النبي ﷺ أبدأ بنفسك فتصدق عليها إلى آخره وقال أبو بكر بن العرمي في شرح الترمذي بعد حكايته عن بعض العلماء أنه باعه في دين وهذا باطل فافاد قد بينا في الصحيح أنه دفعه إليه وأمره أن يصود به على قرابته وعليه في معاشه ودينه وأما الفرق بين المدير والمديرة فظاهريية محضة وكان قائله تمسك في المنع من بيع المديرة بأنه وجد في حقها سبب للعتق لازم وقال بالنص في مودعه لكن القياس الجلي يقتضى عدم الفرق وأما التفريق بين الاحتياج وعدمه فتمسك قائله بقوله ولم يكن له مال غيره وبالرواية التى فيها وكان محتاجا والذين لا يفرقون يرون أن هذا لا مدخل له في الحكم وهو تجوز البيع وإنما ذكر لبيان أنه عليه الصلاة والسلام إنما باشر البيع وقهره على تبطيل التدبير لاحتياجه ولولا ذلك لما فعل ذلك وتركه وما فعل وقال القاضي عياض الأشبه عندي أنه فعل ذلك نظراً له إذ لم يترك لنفسه مالا قال بعضهم ولذلك يرد تصرف كل من تصدق بكل ماله وقال أبو بكر بن العربي هذا الحديث ليس من النبي ﷺ بمقال يلزم الاتقياء اليه على كل حال وإنما هي قضية في عين وحكاية في حال فلا يتعدى إلى غيرها إلا بدليل هذا إذا كانت مجردة من الاحتمال وإذا تطرق اليها التأويل سقط منها الدليل والذي يدل على الاحتمال فيها وأنها خارجة عن طريق الاحتجاج قوله ولم يكن له مال غيره ولو كان معه لان التدبير لا يقتضى بيعا ولا يوجب عتقا لم يكن لذكر الراوى قوله ولم يكن له مال غيره معنى ولا يجوز إسقاط بعض الحديث والتعلق ببعضه ويحتمل أن يكون سفيها فرد النبي ﷺ فعله وعليه حمله البخارى وبوب به انتهى وقد عرفت معنى إخبار الراوى بأنه لم يكن له مال غيره وأما حمل ذلك على السفه فبنى على أن هذا الرجل كان

مبذراً لا يحسن التصرف ولا تجوز نسبته بذلك الا بنقل وعلى أنه ثبت الحجر عليه من غير ضرب الامام وبه قال ابن القاسم صاحب مالك وخالفه في ذلك جميع المالكية وجهود العلماء فقالوا لا يصير محجوراً عليه الا بضرب القاضي وفرق أصبغ بين طاهر السفه وغيره وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة من منع بيعه مطلقاً والحديث حجة عليه لأن المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز بيعه في بعض الصور يقول أنا أقول بالحديث في صورة كذا فالواقعة واقعة حال لاصحوم لها فلا يقوم على حجة في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في جواز بيعه في الدين انتهى وقال النووي والصحيح أن الحديث على ظاهره وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يمت السد والله أعلم **(الخامسة)** المعروف أنه عليه الصلاة والسلام باعه في حياة صاحبه وأماما وقع في رواية الترمذي من قوله مات ولم يترك مالا غيره فهو وهم نسب فيه سفيان بن عيينة إلى الخطأ قال الشافعي بعد روايته عنه كرواية الجمهور هكذا سمعته منه عامه دهرى ثم وجدت في كتابي دبر رجل من غلاما له مات فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فابن جريج أحفظ الحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريج الليث وغيره وأبو الزبير يحدد الحديث نحديدا يخبر فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ الحديث عمرو بن سفيان من وحده وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت فقد أخبرني غير واحد ممن لقي سفيان ابن عيينة قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أنني وجدت في كتابي مات وقال لعل هذا خطأ عنه أو زلل منه حفظها عنه انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وقد رواه عن ابن عيينة أحمد بن حنبل وعلي بن اللدين والحميدي واسحق بن راهويه وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم فلم يذكر أحد منهم هذه اللفظة فيما علمت إلا أحمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني وقد رواه عن جابر عطاء ومحمد بن المسكدر ومجاهد لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة إلا أن البيهقي رواه من طريق شريك عن سلمة بن

كهيل عن عطاء وأبي الزبير عن جابر أن رجلا مات وترك مدرا ودينارا قال البيهقي وقد أجمعوا على خطأ شريك في ذلك قال والذي رحمه الله وقد رواه الأعمش وسفيان الثوري واسماعيل بن أبي خالد كلهم عن سلمة بن كهيل لم يذكروا هذه اللفظة وقد رواه الأوزاعي وحسين المعلم وعبد المجيد بن سهيل كلهم عن عطاء لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة بل صرحوا بخلافها في الصحيح من رواية عطاء عن جابر فدفع ثمنه إليه فهذا كله يدل على خطأ قول ابن عينة فيه فمات وقدين البيهقي سبب الغلط في زيادة هذه اللفظة وذلك ان مطرا رواه عن عطاء وأبي الزبير وصرو بن دينار أن جابر بن عبد الله حدثهم ان رجلا من الأنصار أعتق مملوكه إن حدث به حادث فمات فدعا به النبي ﷺ فباعه من نعيم بن عبد الله أحد بني عدى بن كعب هكذا رواه البيهقي بهذا اللفظ ورواية مطر هذه عند مسلم ولم يسق لفظها وإنما أحال به على ما تقدم فقال بمعنى حديث حماد وابن عينة عن صرو عن جابر قال البيهقي وقوله إن حدث به حادث فمات من شرط العتق وليس بأخبار عن موت المعتق ومن هنا وقع الغلط لبعض الرواة في ذكر وفاة الرجل فيه عند البيع وإنما ذكر وفاته في شرط العتق يوم التدبير (السادسة) قد تبين بالرواية التي سقناها من عند مسلم وأبي داود والنسائي أن اسم هذا العبد المدبر يعقوب وقوله في الحديث عبدا قبطيا صفة له أيضا وإنما وقع الفصل بين صفاته بقوله فاشتراه ابن النحام وقد ذكر ابن فتحون في ذيله على الاستيعاب يعقوب هذا في الصحابة رضي الله عنهم وذكر أنه سماه في الحديث البخاري ومسلم وذكره البخاري وهم وقوله فاشتراه ابن النحام كذا وقع في مسند أحمد وفي الصحيحين وغيرها فاشتراه نعيم بن النحام قال النووي في شرح مسلمة قنوا وهو غلط وصوابه فاشتراه النحام سمى بذلك لقول النبي ﷺ دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة لنعيم والنحلة الصوت وقيل هي السلة وقيل النحلة والنحام بالنون المفتوحة والحاء المهملة المشددة انتهى وكذا قال أبو بكر بن

العربي قال علماؤنا إنما صوابه نعيم النحام انتهى وتقدم أن في رواية لمسلم فاستراه نعيم ابن عبد الله وهذه الرواية هي الصواب وزيادة ابن خبطاً في بعض الرواة لما قدمناه ونعيم هذا قرشي من بني عدى أسلم قديماً قبل إسلام عمر وكان يكتم إسلامه ف قيل إنه أسلم بعد عشرة أنس وقيل بعد ثمانية وثلاثين وكان ينثق على أرامل بنى عدى وأيتامهم فمنعوه الهجرة لذلك وقالوا أقم عندنا على أي دين شئت ثم هاجر طام الحديبية وتبعه أربعون من أهل بيته واختلف في وفاته ف قيل استشهد يوم اليرموك في خلافة عمر سنة خمس عشرة وقيل استشهد بلجنادين في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة وهذا الرجل الذي من الأنصار قد تقدم من عند مسلم وأبي داود والنسائي أنه يقال له أبو المذكور وفي رواية لمسلم والنسائي اعتق رجل من بني عذرة وهذه بظاهرها تنافي في الرواية الأخرى إلا أن يكون من بني عذرة صليبة ومن الأنصار مخالفة أو بالعكس وتقدم أن في رواية البيهقي رجل من بني عذرة يقال له أبو المذكور ﴿السابعة﴾ الرواية الصحيحة إنه يبيع بثمانمائة درهم وأما قوله في رواية لأبي داود فيبيع بسبعمائة أو تسعمائة فلم يضبطها راويها ولهذا شك فيها ﴿الثامنة﴾ قوله ابدأ بنفسك فتصدق عليها سمي الاتفاق على نفسه صدقة وهو قرية إذا كان من حلال وبقدر الحاجة وقد يصل إلى الوجوب وذلك عند الاضطرار وقوله فإن فضل المضاد ومضارعه بصمها وفيه لغة أخرى بكسر المضاد ومضارعه بفتحها قال في الصحاح وفيه لغة أخرى مركبة منها فضل أي بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له قال سيبويه هذا عند أصحابنا إنما يحى على لعتين وقوله فلاهلك أي زوجتك وقوله فإن فضل عن أهلك فلذى قرابتك إن حمل على التطوع يتناول كل ذي قرابة وإن حمل على الواجب اختص بمن تحب فقته من الأقارب وهم الأصول والمروع عند الشافعي وطائفة ولذلك تمأرجع في كتب الفقه ولم يذكر في هذا الحديث الرقيق ولعله داخل في الأهل أو لمسكت عنه لأن أكثر الناس لا رقيق لهم فأحرى الكلام على الغالب أو ذاك الشخص المخاطب بهذا الكلام

لا رقيق له فبين حال نفسه وقد قدم الحنابلة العبد على القريب من ولد وغيره ولم أر أصحابنا الشافعية تعرضوا لذكر العبد عند تراحم من تحب نفقته وكان ذلك لأن له جهة ينفق منها وهي كسبه وبتقدير أن يكون غير كسوب وتمذرت إجارتها لمنفعة من المناقح فيباع هو أو جزء منه لنفقته وقوله فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا فيه تهديم الصدقة على القرابة على الصدقة على الأجانب إن كان الحديث في صدقة التطوع فإن كان في النفقة الواجبة خرج من هذا الباب وقوله فهكذا وهكذا كذا هو عند مسلم مرتين ثم صرح بقوله بين يديك وعن يمينك وعن شمالك وذلك يقتضي تكرير قوله هكذا ثلاثا وكذا هو في رواية الدعائي وعبر بذلك عن كثرة الصدقة وتوزيع جهاتها وليس المراد حقيقة الجهات المحسوسة وفي هذا الحديث الابتداء بالنفقة على الترتيب المذكور فيه ومحل تقديم النفس في حق من لا يصبر على الإضافة أما من صبر عليها وآثر على نفسه فهو محمود قد جاء بمحده القرآن الكريم وفعله الصديق وذلك الأنصاري الذي زلت فيه هذه الآية وغيرهما وفيه أن الحقوق والفضائل إذا تراحت قدم الآكد فالآكد وفيه أن الأفضل في صدقة التطوع أن ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب المصلحة ولا يحصرها في جهة معينة ﴿التاسعة﴾ فيه نظر الامام في مصلحة رعيته وأمره بإمام بما فيه الرفق بهم وإعطائه ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسخها ﴿العاشر﴾ ظاهر قوله باع أن النبي ﷺ باشر البيع بنفسه وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم وتصرفه عليهم ماض لا اندفاع له ويحتمل أنه أمره بذلك ونسب إليه البيع مجازاً لكنه خلاف ما يقتضيه قوله ثم أرسل شمنه إليه فإنه يقتضي غيبته عن البيع وقبض الثمن وكذا قوله من يشتره مني يقتضي مباشرته عليه الصلاة والسلام ذلك والله أعلم وحكي البيهقي في المعرفة عن العلم الشافعي أنه قال يحيط أن رسول الله ﷺ كان لا يبيع على أحد ماله إلا فيما لزمه أو يأمره قبل له فبأيها باعه قال أما الذي يدل عليه آخر الحديث في دفعه ثمنه إلى صاحبه الذي دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقل أحدكم اسق ربك أطعم ربك وضئ ربك، ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدي ومولاي، ولا يقل أحدكم عبي أمتى وليقل فتاى فتاتى غلامى (زاد مسلم فى رواية بعد قوله غلامى وجارىتى وفى رواية له) (ولا يقل العبد لسيده مولاي فإن مولاكم الله عز وجل)

دبره وكان يريد بيعه إما محتاجا إلى بيعه وإما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر ذلك للنبي ﷺ فباعه فكان فى بيعه دلالة على أن بيعه حائز له اذا شاء وأمره اذا كان محتاجا أن يبدأ بنفسه رى ذلك ثلا محتاج الى الناس ﴿الحادية عشرة﴾ فيه جواز البيع فيمن يزيد قال النووى وهو جمع عليه الآن وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف ﴿الثانية عشرة﴾ استدل به من جوز الرجوع عن التدبير بالقول وبه قال الشافعى فى القديم وهو أحد قوله فى الحديد وهو مبنى على أن التدبير وصية واقتصر ابن العربي على نقل هذا عن الشافعى لكن الذى نص عليه فى أكثر كتبه وعلمه التمتوى عند اصحابه منع الرجوع عنه بالقول وأنه ليس وصية وانما هو تعليق علق بصنة ولا يلزم من الرجوع عنه بالتصرف بالبسع وغيره جوازه بالقول فقد يقتصر فى الضمليات مالا يغتفر فى المقاصد والله اعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله عام الاول من اضافة الموصوف لصفته وله نظائر فالكوفيون يحبرونه والبصريون يمنعونهم ويؤولون ما ورد من ذلك على حذف مضاف تقديره عام الزمن الاول أو نحو ذلك

﴿الحديث الثالث﴾

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يقل أحدكم اسق ربك أطعم ربك وضئ ربك ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدي ومولاي ولا يقل أحدكم عبي أمتى وليقل فتاى غلامى (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الشيخان من

هذا الوجه، البخاري عن محمد وهو ابن يحيى الذهلي ومسلم عن محمد بن نافع كلاهما عن عبد اوزاق وأخرجه مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق الملاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ (لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي كلكم عبيد الله وكل نسائكم إماء الله ولكن ليقبل غلامي وجاريتي وفتاتي) وأخرجه أيضا من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (لا يقولن أحدكم عبدي فإن كلكم عبيد الله ولكن ليقبل فتاتي ولا يقبل أحدكم مولاي فإن مولاكم الله ولكن ليقبل سيدي) وأخرجه أبو داود والنسائي في اليوم والليلة من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ (لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي ولا المولى ربي وربتي ولكن ليقبل المالك فتاتي وفتاتي والمملوك سيدي وسيدي فأنكم المملوكون والرب الله) **﴿الثانية﴾** فيه نهى المملوك أن يقول لسيده ربي وكذلك هي غيره فلا يقبل أحد للمملوك ربك ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول اسق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد أو الأجنبي ذلك عن السيد والمعنى في ذلك أن الربوبية حقيقتها لله تعالى لأن الرب هو المالك أو القائم بالشيء ولا يوجد هذا حقيقة إلا في الله تعالى فإن قيل فقد قال الله تعالى حكاية عن السيد يوسف عليه السلام (اذكريني عند ربك) (وارجمي إلى ربك) (وانه ربي أحسن مثوأي) وقال النبي ﷺ في أشراط الساعة (أن تلد الأمة ربها أو ربها) قلت أجيب عن ذلك بجوابين (أحدهما) أن هذا الحديث الثاني وما في معناه لبيان الجواز وأن النهي في الأول للدب والتزیه دون التحريم (ثانيهما) أن المراد النهي عن الأكثار من استعمال هذه اللفظة واتخاذها عادة شائعة ولم ينه عن إطلاقها في نادر من الأحوال واختار القاضي عياض هذا الجواب الثاني **﴿الثالثة﴾** ذكر السقي والاطعام والوضوء أمثلة والمقصود بالنهي استعمال لفظ الرب وإنما ذكرت هذه الأمور لغلبة استعمالها في المخاطبات ويجوز في همزة اسق الوصل والقطع لأنه يستعمل ثلاثيا ورباعيا **﴿الرابعة﴾** فيه أنه لا بأس بأن يقول المملوك عن مالكه سيدي وذلك لأن لفظة السيد غير مختصة

بالله تعالى اختصاص الرب ولا مستعملة فيه كاستعمالها حتى تقل القاضى عياض
عن مالك أنه كره الدعاء بسيدى ولم يأت تسميته تعالى بالسيد فى القرآن ولا
فى حديث متواتر وقد قال النهى عليه السلام للحسن بن على رضى الله عنهما إنا بنى
هذا سيد وقال قوموا إلى سيدكم يعنى سعيد بن معاذ وقال اسمعوا ما يقول
سيدكم يعنى سعد بن عبادة قال النورى فليس فى قول العبد سيدى إشكال
ولا لبس لانه يستعمله غير العبد والأمة وقال أبو العباس القرطبى إنما فرق
بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى بالانهاق واختلف فى السيد
هل هو من أسماء الله تعالى أم لا فإذا قلنا ليس من أسماءه فالفرق واضح إذ
لا التباس ولا إشكال يلزم من إطلاقه كما يلزم من إطلاق الرب، وإذا قلنا إنه من أسماءه
فليس فى الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فىحصل الفرق بذلك وأما من حيث اللغة
فالرب مأخوذ من رب الشيء والولد يربه ورباه يريه إذا قام عليه بما يصلحه
ويكمله فهو رب ورب السيد من المؤدود وهو التقدم يقال ساد قومه إذا تقدمهم
ولاشك فى تقديم السيد على غلامه فلما حصل الافتراق جاز الإطلاق انتهى
والغمامة فيه أنه لا بأس بقوله مولاي أيضاً ويعارضه ما تقدم من عند
مسلم والنسائى من النهى عنه وقد بين مسلم رحمه الله الاختلاف فى ذلك على
الأصح وأن أبا معاوية ووكيما ذكراهما عن الأصمى وجريز بن عبد الحميد
لم يذكرهما عنه قال القاضى عياض وحذفها أصح وقال أبو العباس القرطبى
روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكوراً فيها فظهر أن اللفظ
الأول أرجح وإنما صرنا للترجيح للتعارض بينهما والجمع متعذر والعلم بالتاريخ
مفقود فلم يبق إلا الترجيح كما ذكرناه انتهى وقال النورى فى توجيهه جواز
ذلك أن المولى يقع على ستة عشر معنى سبق بينها منها الناظر والمالك (قلت)
وقد رأيت من شيوخنا من يتوقف فى التقرىظ وتعظيم الاقران فى كتابة
سيدنا ويكتب مولانا وسببه أن السيد وصف ترجع بلاشك وأما المولى فقد يطلق
خالياً عن الرجحان كما فى المتيق ونحوه وذلك يقتضى أن استعمال مولاي أسهل
وأقرب إلى عدم الكراهة من سيدى والله أعلم وقال ابن حزم الظاهرى فان

قال مولاي فذلك مباح والأفضل أن يقول سيدي ﴿ السادسة ﴾ فيه نهى السيد أن يقول للملوك عبدي وأمتي وإرشاده إلى أن يقول غلامى وجارىتى وقتاى وقتاى وذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ولأن فيها تعظيلا لا يليق بالخلق واستعماله لنفسه وقد بين النبي ﷺ العلة في ذلك فقال كلكم عبيد الله فهى عن التطاول في اللفظ كما عن التطاول في الفعل وفي إسبال الأزار ونحوه وأما لفظ غلامى وجارىتى وقتاى وقتاى فليس دالا على الملك كدلالة عبدي مع أنه يطلق على الحر والمملوك وإضافته دالة على الاختصاص قال الله تعالى (وإذ قال موسى لفتهاه) (وقال لفتهياه) (قالوا سمعنا فتى يذكر) يقال له إبراهيم واستعمال الجارية في الحرة الصغيرة معروف في استعمال العرب وهو مشهور في الجاهلية والاسلام وأصل القوة الشباب وقد يستعمل الفتى فيمن كملت فضائله ومكارمه كما جاء (لافتى إلا على) ومن هذا أخذ الصوفية القوة المتعارفة بينهم وأصل مدلوله الغلام الصغير إلى أن يبلغ وقد يطلق على الرجل المستحكم القوة وهو على هذا إمام أخذ من الغلظة وهى شهوة النكاح وكذلك الجارية في الإناث كالغلام في الذكور ﴿ السابعة ﴾ هذا النهى على التنزيه دون التحريم وقد جملة على ذلك جميع العلماء حتى أهل الظاهر وأشار إلى ذلك البخارى في صحيحه فبوب باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبدي وأمتي وقال الله تعالى (والمصالحين من عبادكم وإمائكم) وقال (عبداً مملوكاً) والقياسيها لدى الباب) وقال (من فتياكم المؤمنات) وقال النبي ﷺ (قوموا إلى سيدكم) (واذكرني عند ربك) سيدك ومن سيدكم ثم روى مع حديث الباب حديث ابن عمر إذا نصح العبد سيده وحديث أبي موسى المملوك الذي يحسن عبادة ربه ويؤدى إلى سيده وحديث ابن عمر من اعتق نصيباً له من عبد وحديثه والعبد راع على مال سيده وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد إذا زنت الأمة فاجلدوها فاستدل البخارى بهذه الآيات والاحاديث على أن النهى في حديث الباب للكرهية وقال ابن بطال ما جاء في هذا الباب من النهى عن التسمية فهو من باب التواضع ويجوز أن يقول عبدي وأمتي لأن القرآن قد نطق به في قوله تعالى

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « نعم ما للمملوك أن يتوفي بحسن
عبادة الله وصحابة سيده نعم ماله » قال البخاري (وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ «
وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إن العبد إذا
نصح لسيده وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين »

والصالحين من عبادكم وإمائكم والنهي عن ذلك على سبيل التناول والغلبة
لا على سبيل التحريم واتباع ما حض عليه الصلاة والسلام عليه أولى وأجل فإن في ذلك
تواضعا لله عز وجل لأن قول الرجل عبدي وأمنى بشارك فيه الخالق والمخلوق
فيقال عبدا لله وأمة الله فكره ذلك لاشتراك اللفظ وأما الرب فهي كلمة وإن
كانت مشتركة وتقع على غير الخالق لقولهم رب الدابة ورب الدار ويراد
صاحبها فلها لفظة تختص بالله عز وجل في الأغلب والأكثر فوجب ألا يستعمل
في المخلوقين لنفي الله عز وجل الشراكة بينهم وبين الله إلا أنه لا يجوز أن يقال
لأحد نير الله إلاه ولا رحمان ويجوز أن يقال رحيم لاختصاص الله بهذه الأسماء
فكذلك الرب لا يقال لغير الله انتهى ومقتضاه أن النهي عن قول العبد لسيده
ربي على سبيل التحريم وليس كذلك والذي يختص بالله تعالى إطلاق
الرب بلا إضافة أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه على غيره والله أعلم ﴿ الثامنة ﴾
قال النووي الظاهر أن المراد بالنهي من استعمله على وجه التعظيم والارتقاء
لألوصف والتعريف (قلت) ينبغي استمرار الكراهة ولو قصد التعريف دون
التعظيم لكن أمكن التعريف بغيره للاشتراك في اللفظ كما تقدم وإن خلا
عن قصد القبح استمالا للأدب في الألقاظ وهذا مقتضى الحديث والله أعلم

﴿ الحديث الرابع ﴾

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « نعم ما للمملوك أن يتوفي بحسن عبادة الله وصحابة
سيده نعم ماله »

﴿ الحديث الخامس ﴾

وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (إن العبد إذا نصح لسيده

وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين » (فيه) فوائد (الأولى) حديث أبي هريرة أخرجه مسلم من هذا الوجه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق ورواه البخاري من رواية الأصمعي عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (نعم ما لأحمد) يحسن عبادة ربه وينصح لسيده) ورواه مسلم من هذا الوجه بلفظ (إذا أدى العبد حق الله وحق مواليه كان له أجران قال فحدثها كعبا فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد) وروى الشيخان من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا للعبد المملوك الصالح أجران قال أبو هريرة (والذي تسمى ييده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لأحييت أن أموت وأنا مملوك) لفظ البخاري ولفظ مسلم (المصلح) وحديث ابن عمر أخرجه الشيخان وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان أيضاً من طريق عبيد الله بن عمر ؛ ومسلم من طريق أسامة بن زيد ثلاثتهم عن نافع (الثانية) قوله (نعم) فيه ثلاث لغات قرىء بهن في السبع إحداها كسر النون مع إسكان العين والثانية كسرهما والثالثة فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك أي نعم شيء هو ومعناه نعم ما هو فأدغمت الميم في الميم قال القاضي عياض ورواه العذري نعم بضم النون منونا وهو صحيح أي له مسرة وقرعة عين يقال نعماً له ونعمة له وقوله (يتوفى) بضم أوله على البناء للفعول أي يتوفاه الله والوفاء الموت وفيه أن الأعمال الطالحة تيم وقوله (يحسن عبادة الله) هو بضم أوله يحسن وعبادة منصوب به والصحابة هنا بمعنى الصحبة (الثالثة) فيه فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح وهو القائم بعبادة ربه والناسح لسيده القائم له بما يجب له عليه من الخدمة ونحوها وإن له أجرين لقيامه بالحقين ولا نكساره بالرق قال بعضهم وليس الأجران متساويين لأن طاعة الله أوجب من طاعة المخلوقين قلت طاعة المخلوق المأمور بها من طاعة الله وذلك كطاعة أولى الأمر وطاعة الزوج والمالك والوالد وقال ابن عبد البر فيه أن العبد المؤدى لحق الله وحق سيده أفضل من الحر ويعضد هذا ما روى عن المسيح عليه السلام أنه قال . مر الدنيا حلو الآخرة وحلو الدنيا مر الآخرة

والعبودية مضاضة ومرارة لاتضيق عند الله **(الرابعة)** إن قلت قوله فله أجره مرتين يفهم أنه يؤجر على العمل الواحد مرتين مع أنه لا يؤجر على كل عمل إلا مرة واحدة لأنه يأتي بعملين مختلفين عبادة الله والنصح لسيده فيؤجر على كل من العملين مرة وكذا كل آت بطاعتين يؤجر على كل واحدة أجرها ولا خصوصية للعبد بذلك (قلت) يحتمل (وجهين) (أحدهما) أنه لما كان جنس العمل مختلفاً لأن أحدهما طاعة الله والآخر طاعة مخلوق خصه بمحصول أجره مرتين لأنه يحصل له الثواب على عمل لا يأتي في حق غيره بخلاف من لا يأتي في حقه إلا طاعة خاصة فانه يحصل أجره مرة واحدة أي على كل عمل أجر، وأعماله من جنس واحد لكن تظهر مشاركة المطيع لأمره والمرأة لزوجها والولد لوالده له في ذلك (ثانيهما) يمكن أن يكون في العمل الواحد طاعة الله وطاعة سيده فيحصل له على العمل الواحد الأجر مرتين لامتنه بذلك أمر الله وأمر سيده بالمأمور بطاعته والله أعلم وقال ابن عبد البر معنى هذا الحديث عندي والله أعلم أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة سيده في المعروف وطاعة ربه فقيام بهما جميعاً كان له ضعفاً أجر الحر المطيع لربه مثل طاعته لأنه قد أطلع الله فيما أمره به من طاعة سيده ونصحها وأطاعه أيضاً فيما افترض عليه ومن هذا المعنى عندي أنه من اجتمع عليه فرضان فأداها كان أفضل ممن ليس عليه إلا فرض واحد فأداه فمن وجبت عليه زكاة وصلاة فقيام بهما فله أجران ومن لم تجب عليه زكاة وأدى صلاته فله أجر واحد وعلى حسب هذا يقضى فيمن اجتمعت عليه هروض فلم يؤد شيئاً منها وعصيانه أكثر من عصيان من لم تجب عليه إلا بعض تلك الفروض وقدر سئل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رجل كثير الحسنات كثير السيئات اهو أحب إليك أم رجل قليل الحسنات قليل السيئات فقال . ما عدل بالسلامة شيئاً

(كتاب الفرائض)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ وأنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل فأبكم ما ترك ديناً أو ضيعة فادعوا قاناً وليمه، وأبكم ما ترك مالا فليورث عصبته من كان، وفي رواية لمسلم (وأبكم ترك مالا فإلى العصبه من كان) وللبخارى (فمن مات وترك مالا فما له لموالي العصبه) وفي رواية لها (ومن ترك مالا فلورثته)

﴿ كتاب الفرائض ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل فأبكم ما ترك ديناً أو ضيعة فادعوني وأنا وليه، وأبكم ما ترك مالا فليورث عصبته من كان، (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه مسلم من هذا الوجه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وأخرجه الأئمة الستة خلا بأدأود من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (كان) يوثي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه فضلاً فأبى حدث أنه ترك لدينه وفاء وإلا قال للمسلمين صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، من توفي من المؤمنين فترك دينا فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته) لفظ البخارى وقال الباقر قضاء بدل فضلاً وكذا هو عند بعض رواة البخارى وأخرجه الشيخان وأبو داود من رواية أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ (من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فلينسأ) وفي لفظ لمسلم وليته وأخرجه البخارى والنسائى من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وترك مالا فما له لموالى العصبه ومن ترك كلاً أو

ضياحا فأنا وليه فلادعي له) وأخرجه البخارى من رواية عبد الرحمن بن أبى
 عمرة عن أبى هريرة بلفظ (ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به فى الدنيا
 والآخرة اقرؤا إن شئتم) (الذى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) فأبى مؤمن مات
 وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتى فأنا مولاه)
 وأخرجه مسلم من رواية أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة بلفظ (والذى
 نفس عند يده إن على الأرض من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به فأيكم مات ترك دينا
 أو ضياعا فانا مولاه وأيكم مات ترك مالا فالى العصبية من كان) (والثانية) قوله أنا
 أولى الناس بالمؤمنين إنما قيد ذلك بالناس لأن الله تعالى أولى بهم منه وقوله
 فى كتاب الله عز وجل أشار به إلى قوله تعالى (الذى أولى بالمؤمنين من أنفسهم)
 وقد صرح بذلك فى رواية البخارى من طريق عبد الرحمن بن أبى عمرة كما تقدم
 فأن قلت الذى فى الآية الكريمة أنه أولى بهم من أنفسهم ودل الحديث على أنه أولى
 بهم من سائر الناس ففيه زيادة (قلت) إذا كان أولى بهم من أنفسهم فهو أولى
 بهم من بقية الناس من باب الأولى لأن الانسان أولى بنفسه من غيره فاذا تقدم
 للنبي ﷺ على النفس فتقدمه فى ذلك على الغير من طريق الأولى وحكى ابن
 عطية فى تفسيره عن بعض العلماء العارفين أنه قال هو أولى بهم من أنفسهم لأن
 أنفسهم تدعوم إلى الهلاك وهو يدعوهم إلى النجاة قال ابن عطية ويؤيد هذا قوله
 عليه الصلاة والسلام «أنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تحمونها فيها تحم
 القراش» (الثالثة) يترتب على كونه عليه الصلاة والسلام أولى بهم من أنفسهم
 أنه يجب عليهم إظهار طاعته على شهوات أنفسهم وإن شق ذلك عليهم وأن
 يحبوه أكثر من محبتهم لأنفسهم ومن هنا قال النبي ﷺ «لا يؤمن أحدكم حتى
 أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» وفى رواية أخرى من أهله
 وماله والناس أجمعين وهو فى الصحيحين عن أنس «ولما قال عمر رضى الله عنه
 لانت أحب الى من كل شيء إلا قمى قال له والذى تقسى بيده حتى أكون
 أحب اليك من نفسك فقال له عمر فانه الآن والله لانت أحب الى من تقسى
 فقال له النبي ﷺ الآن يا عمر» رواه البخارى فى صحيحه قال الخطابى لم

يود به حب الطبع بل أراد به حب الاختيار لأن حب الانسان نفسه طبع
ولا سبيل الى قلبه قال فعنه لا تصدق في حبي حتى تقضى في طاعتي نفسك
وتؤثر رضاي على هواك وان كان فيه هلاكك ﴿الرابعة﴾ استنبط أصحابنا
الشافعية من هذه الآية الكريمة أن له عليه الصلاة والسلام أن يأخذ الطعام
والشرب من مالكمها المحتاج اليها إذا احتاج عليه الصلاة والسلام اليها وعلى
صاحبها البذل ويفدى بعجهته مهجة رسول الله ﷺ وأنه لو قصد له عليه الصلاة
والسلام ظالم وجب على من حضره أن يبذل نفسه دونه وهو استنباط واضح
ولم يذكر النبي ﷺ عند زول هذه الآية ماله في ذلك من الخط وانما ذكر ما هو
عليه فقال أيكم مارك دينا أو ضيعة فادعوني فأنا وليه وترك حظه فقال
وأيكم مارك مالا فليورث عصبته من كان ﴿الخامسة﴾ قوله فأأيكم مارك
دينا أو ضيعة لفظة مازائدة للتأكيد والضيعة بفتح الضاد وإسكان الياء
المنتهية من تحت بعدها عين مهملة وفي رواية أخرى ضياحا بفتح الضاد والمراد
بهما هنا عيال محتاجون ضائعون قال الخطابي الضيعة هنا وصف لورثة
الميت بالمصدر أي ترك أولادا أو عيالا ذوي ضائع أي لا شيء لهم والضياع
في الأصل مصدر ماضع وجعل اسما لكل ما يعرض للضياع وكذا قوله في
رواية أخرى (كلا) وهو بفتح الكاف وتشديد اللام قال الخطابي وغيره المراد به
هنا العيال وأصله النقل ﴿السادسة﴾ قال ابن عطية أزال الله بهذه الآية أحكاما
كانت في صدر الاسلام (منها) أن النبي ﷺ كان لا يصلي على ميت عليه دين
فقال حين نزلت هذه الآية (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم من ترك مالا فلورثته
ومن ترك دينا أو ضياحا فعلى أنا وليه اقرؤا إن شئتم النبي أولى بالمؤمنين من
أنفسهم) انتهى والذي تقدم من الصحيحين وغيرهما أنه عليه الصلاة والسلام
فعل ذلك حين فتح الفتوح واتساع الأموال وكيف كان فهذا الحكم وهو
امتناعه عليه الصلاة والسلام من الصلاة على من مات وعليه دين منسوخ بلا
شك فصار يصلي عليه ويوفى ديه كما ثبت في الأحاديث الصحيحة وهل كان
ذلك محرما عليه ام لافيه خلاف لأصحابنا الشافعية حكاه أبو العباس الروباني

في الجرجانيات وحكي خلافا أيضا في أنه هل كان يجوز له أن يصلي مع وجود الضامن وقال النووي الصواب الجزم بمجوازه مع وجود الضامن انتهى والظاهر أن ذلك لم يكن محرما عليه وإنما كان يفعله ليحرض الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل إلى الرأفة منه لثلاث تقويته صلاة النبي ﷺ عليهم فلما فتح الله عليه الفتح صار يصلي عليهم ويقضى دين من لم يخلف وفاء كما تقدم وانه أعلم (السابعة) فيه أنه عليه الصلاة والسلام صار يوفى دين من مات وعليه دين ولم يخلف وفاء وهل كان ذلك واجبا عليه أو كان يفعله تكريما وتفضلا فيه خلاف عند الشافعية والأشهر عندهم وجوبه وعدوه من الخصائص واحتلف أصحابنا في أنه هل يجب على الأئمة بعده قضاء دين المعسر من مال المصالح أم لا واختلف في أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضيه من مال المصالح أو من خالص مال نفسه ولعل الخلاف في وجوب ذلك على الأئمة بعده مبنى على هذا الخلاف (الثامنة) فيه قيام النبي ﷺ بالعيال الدين لآمالهم وهذا واجب عليه وعلى الأئمة بعده من مال المصالح قال الخطابي كان الشافعي يقول ينبغي للإمام أن يحصى جميع مافي البلدان من المقاتلة وهم من قد احتلم أو استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهي من دون المحتلم ودون البالغ والنساء صغيرتهن وكبيرتهن ويعرف قدر تققاتهم وما يحتاجون إليه من مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والعطاء الواجب من القى لا يكون إلا للبالغ يطبق مثله الجهاد ثم يعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لستهم في كسوتهم وتققتهم قال ولم يختلف أحد لقيناه في أن ليس للمالك في العطاء حق ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة قال وإن فضل من المال شيء بعد ما وصنت وضعه الإمام في إصلاح الحصون والازدياد في الكراع وكل ما قوى به المسلمون فإن استغنى المسلمون وكلت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى منه بينهم كله على قدر ما يستحقونه في ذلك المال قال ويعطى من القى رزق الحكام وولاية الأحداث والصلاة بأهل القى وكل من قام بأمر القى من والوكاتب وجندى ممن لا غنى لأهل القى عنه رزق مثله انتهى (التاسعة)

قوله (وأيكم ماترك مالا) مازائدة كما تقدم وذكر المال خرج مخرج الغالب فإن الحقوق تورث كالأموال وقوله فليورث بضم الياء وفتح الواو والراء وتشديد يدها وقوله عصبته مرفوع لنيابته عن الفاعل ويحتمل نصبه ويكون النائب عن الفاعل ضميرا يعود على الميت أى فليورث هو عصبته والأول هو المعروف وقوله من كان أى العصبه هذا على الاول ويدل له قوله فى رواية أخرى من كانوا وعلى الاحتمال الذى قدمناه يكون المراد من كان الميت والعصبه الاقارب من جهة الأب كذا عرفه أهل اللغة ومنهم الجوهري وصاحب النهاية : قال الجوهري وانما سموا عصبه لأنهم عصبوا به أى أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب وقال صاحب النهاية لأنهم يعصبونه ويعتصب بهم أى يحيطون به ويشدد بهم وقال صاحب المحكم العصبه الذين يرثون الرجل عن كلاله من غير والد ولا ولد فأما فى القرائن فكل من لم يكن له فريضة مسماة فهو عصبه ان بقى شيء بعد الفرض أخذ وقال صاحب المشارق عصبه الموارث هم الكلاله من الورثه من عدا الآباء والابناء الأدياء ، وتكون أيضاً فى الموارث كل من ليس له فرض مسمى وكلام الجوهري يقتضى أن العصبه مفرد فأنه قال إن جمعه العصبات وحكى القاضى فى المشارق أنه قيل إن العصبه جماعة ليس لها واحد وعرف أصحابنا الفقهاء العصبه بأنه من ورث بالاجماع ولا فرض له واحتزوا بقولهم بالاجماع عن ذوى الارحام فإن من ورثهم لا يسميهم عصبه وأورد على هذا التعريف أمران (أحدهما) أن لنا من يرث بالتعصيب وهو ذو فرض كابن عم هو أخ لام أو زوج (الثانى) أن لنا من فى إرثه خلاف وهو عند من ورثه عصبه كالقاتل والتوأمين المنفيين بالعان فينبغى أن يقال من ورث لجمع على التوريث بمنزلة بلا تقدير ثم قسم أصحابنا العصبه الى عصبه بنفسه وعصبه بغيره ومنهم من زاد قسما ثالثا وهو عصبه مع غيره وعرف جماعة منهم أبو اسحق الشيرازى والرافعى العصبه بنفسه بأنه كل ذكر يدل الى الميت بغير واسطه أو بتوسط محض الذكور وأورد على هذا أنه يتناول الزوج فانه يدل الى الميت بغير واسطه مع أنه ليس عصبه ويخرج عنه المولاة الممتعة مع أنها عصبه ولهذا قال النووى ينبغى أ

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ (أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تَعْتَقُهَا فَقَالَ أَهْلُهَا نَبِيْعُهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ

يقال هو كل معتق وذكر نسب الى آخر ما تقدم ﴿العائشة﴾ قوله فليورث عصبته هو مثل قوله في رواية مسلم فالى العصبه من كان وفي رواية للبخارى قاله لموالى العصبه والظاهر أنه من اضافة الموصوف لصفته وأصله للموالى العصبه واحترز بذلك عن الموالى الذين ليسوا عصبه فقد يكون الرجل مولى بقرابة اناث أو باعساق من أسفل أو بنصر أو بغير ذلك وليس عصبه فلا ارث له وفي رواية أخرى في الصحيحين فلورثته وهذه أعم لتناولها أصحاب الترمذ أيضا وذوى الأرحام عند من يورثهم والظاهر أنه انما اقتصر في الرواية الأخرى على العصبه لوضوح أمر أصحاب الترمذ والنص على توريثهم في القرآن الكريم ﴿الحادية عشرة﴾ استدل به البخارى على أن المرأة اذا توفيت عن ابني عم (أحدهما) أخ لام (والآخر) زوج ان للزوج النصف وللأخ من الام السدس والباقي بينهما نصفين وحكاه عن علي بن أبي طالب ووجه أهم امتساويلان في العصبية فيقسم الباقي بعد فرضيهما بينهما نصفين لأنه عليه الصلاة والسلام قال فاله للعصبه فلا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر في ذلك بلا مرجح وهذا هو المشهور من مذهب الشافعى وفي وجه في مذهب الشافعى أن الساقى كله للأخ من الام لزيادته بقرابة الام فأشبهه الاخ الشقيق مع الاخ للاب وهذا ضعيف والله أعلم

﴿الحديث الثانى﴾

وعن نافع عن ابن عمر (أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها، أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيعها على أن ولأهنا لنا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن أعتق) رواه البخارى وجعله مسلم من

لِيْنِ اَعْتَقَ) كَذَا هُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرُقٍ وَقَالَ مُسْلِمٌ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيثِهَا

رواية ابن عمر عن عائشة (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخاري وأبو داود
والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى هو
النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت فجعله من
مسند عائشة وكذا رواه الشافعي عن مالك فيما رواه عنه الربيع ومن طريقه
البيهقي في السنن الكبرى والمعرفة وحكي ابن عبد البر الاول عن أكثر رواة
الموطأ والثاني عن رواية يحيى بن يحيى كما ذكرته وقد عرفت موافقة الشافعي له
ولا يقال مذهب الجمهور ان حكم ان حكم من، فلا تفاوت بين اللفظين لان
ذلك انما هو لو قال ابن عمر أن عائشة قالت فأسند القصة اليها وهو في اللفظ
المشهور لم يسند القصة اليها وانما حكاهما من نفسه ولعائشة رضى الله عنها فيها
بمجرد ذكر وعلى كل حال فالحديث صحيح متصل وقد روى حديث عائشة هذا
عنها من طرق منتشرة وقال ابن عبد البر ليس في شيء من اخبار يروى أصح
من هذا الاسناد عن ابن عمر انتهى واشتمل حديثها على أحكام مهمة وأمور
مشكلة وقد صنف في فوائده الامامان الكبيران ابن حزيمة وابن جرير وبسطا
الكلام عليه ولسنا نذكر في الكلام على هذا الحديث الاما استفيد من
رواية ابن عمر المذكورة هنا والله أعلم (الثانية) استدل به على جواز البيع
بشرط العتق ومن منع ذلك قال ليس فيه تصريح باشتراطه
ولا يلزم من بينها ذلك أن تصرح باشتراطه في نفس البيع ومن
أجاز قال اشتراط الولاء لهم يدل على شرط العتق فانه فرعه ومن منع قال قد
يكونون انما اشترطوا الولاء ان اعتقها يوما من الدهر من شرط العتق (١) ومن
أجاز قال لا يمكن الحمل على هذه الصورة فانها ليست من محل الخلاف بل هي
موضع اتفاق علماء المنع وقد منع الحنفية البيع بشرط العتق وطردها فيه
قياس الشروط المنافية لمقتضى العقد في بطلانها في نفسها وابطالها العقد وهو
(١) كذا في النسخة ولعل الأصل (يوما ما من الدهر من غير شرط العتق)

قول عن الشافعي وأحمد وقال المالكية بصحة البيع والشرط وأخرجوه من ذلك القياس اتباعا للسنة وحكمته تشوف الشارع للعتق وهذا هو الصحيح من أقوال الشافعي والمشهور عن أحمد وهو قول الجمهور وللشافعي قول ثالث أنه يصح البيع ويبطل الشرط ثم محل الصحة ما إذا شرط تنجيز العتق فلو شرط تدمير العبد أو كتابته أو تعليق عتقه على صفة أو عتقه بمدة شهر فالأصح عند الشافعية في الصور كلها أنه لا يصح البيع وكذلك لو شرط مع العتق دون الولاء للبائع فالمنهـب الذي قطع به الجمهور أن البيع باطل وحكى بعضهم قولاً أنه صحيح ويلغو الشرط خاصة وانفرد امام الحرمين بنقله وجهاً أنه يصح هذا الشرط ولا يعرف ذلك لغيره ومحل الخلاف عند الشافعية أيضاً أن يطلق أو يقول بشرط أن تعتقه عن نفسك فإن قال بشرط أن تعتقه عنى فهو لاغ **(الثالثة)** هذه الجارية هي بريرة وكانت مكتوبة وهذا يدل على جواز بيع المكاتب وقد اختلف فيه على أقوال الجواز والمنع والتفصيل بين أن يبيعه للعتق فيجوز أو للاستخدام فيمتنع فمن جوزه عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي واليث بن سعد وأحمد ابن حنبل في المشهور عنه وأبو ثور وبه قال مالك في رواية عنه والشافعي في القديم قال هؤلاء ولا تبطل الكتابة بذلك بل ينتقل للمشتري مكاتباً فإذا أدى إليه النجوم عتق وكان الولاء للمشتري وقال بعض الشافعية يكون الولاء للبائع وقال بعضهم ترتفع الكتابة وهما ضعيفان ومن منع بيعه مطلقاً أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه والشافعي في قوله الجديد وحكى عن ابن مسعود وربيعة وحكى ابن عبد البر عن الزهري وأبي الزناد وربيعة أنه لا يجوز بيعه إلا برضاه ونص عليه الشافعي في اختلاف الحديث وقال من لقيناه من المفتين لم يختلفوا في ألا يباع المكاتب قبل أن يعجز ويرضى بالبيع وهم لا يجهلون سنة رسول الله ﷺ وجعل شيخنا الامام سراج الدين البلقيني ذلك قيداً وقال محل بطلان بيع المكاتب على الجديد ما لم يرض بالبيع وحكى هذا النص وبحت شيخنا المذكور أنه يجوز بيعه بشرط العتق وإن لم يرض استنباطاً من هذا الحديث وقال بيع الرقيق بشرط العتق إنما استفيد من حديث بريرة وقد كانت مكتوبة فيجوز بيع المكاتب

بشرط العتق رضى أم لم يرض لأن النبي ﷺ أجاز لعائشة أن تشتري بريدة
ولم يعتبر رضاها قال ومحل الحديث لا يخرج وهو قريب من العموم الوارد على
سبب فإن السبب لا يخرج كما في الولد للفراش فإن السبب كان في أمة انتهى
والمانعون من بيعه مطلقاً منهم من أجاب بأن المبيع نجومها لادقتها ومنهم
من أجاب بأنها عجزت نفسها وفسخوا الكتابة والأول جواب من يجوز
بيع نجوم المكاتب وهو من ذهب مالك والثاني جواب من يمنع ذلك وهم الشافعية
والرابعة قوله لا يمنعك ذلك فالجزم على النهي قال الخطابي معناه إبطال
ما شرطوه من الولاء لغير المعتق (قلت) ظاهره أنه لم ير ما أرادوه من اشتراط
الولاء للبائع مانعاً من الشراء على الوجه الذي أرادوه فإن اشتراط ذلك لا يضر
شيئاً لأن حكم الشرع أن الولاء للمعتق فلا يضر اشتراط خلافه وقد ورد
التصريح بذلك في قوله في حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة اشتريها
وأعتقها واشترطى لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق وهي في الصحيحين وفي
ذلك إشكال من وحين (أحدهما) أن البيع يفسد باشتراط الولاء لهم كما تقدم
فكيف يثبت مع ذلك عتق وولاء (الثاني) كيف يؤذن لها في اشتراط مالا يصح
ولا يحل للمشتريين وفي ذلك خداع لهم يسان عنه الشرع ولهذا أنكر بعضهم
هذا اللفظ وذلك محكى عن يحيى بن أكرم وهذا ضعيف لثبوته في الصحيحين
كما تقدم وقال بعضهم اللام في قوله لهم بمعنى على أى اشترطى عليهم كما في قوله
تعالى (ولهم اللعنة) وهذا محكى عن الشافعي والمزني وضعفه بعضهم فإنه عليه
الصلاة والسلام أنكر عليهم الاشتراط ولو كان كما قاله صاحب هذا التأويل لم
ينكره وقد يجاب عن هذا بأنه إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الامر
وقيل إن المراد بالاشتراط هنا ترك المخالفة لما شرطه البائع وعدم اظهار النزاع
فيه وقد يعبر عن التضلية بصيغة تدل على الفعل كما في قوله تعالى (ومما يضارين
به من أحد إلا باذن الله) وقيل إن ذلك عقوبة لمخالفتهم حكم الشرع بعد
معرفةهم به فعاقبهم في ذلك لئلا يتحسروا ما تقصوا من الثمن في مقابلة كون الولاء
لهم وقيل معنى اشترطى لهم الولاء أظهرى حكم الولاء ومنه أشرط الساعة وقيل

المراد الزجر والتوبيخ لهم لأنه عليه الصلاة والسلام كان لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط غير جائز فلما لحوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائفة هذا الكلام بمعنى لا نبالي سواء شرطته أم لا فإنه شرط باطل مردود لأنه قد سبق بيان ذلك لهم فعلى هذا لا تكون لفظة اشتراطى هنا للإباحة وقيل كان يباح اشتراط الولاء للبائع مع كونه لا يثبت له ثم نسخ بخطبة النبي ﷺ وهذا جواب ابن حزم الظاهري وقال الووى في شرح مسلم الأصح في تأويل الحديث ما قاله أصحابنا في كتب الفقه أن هذا الشرط خاص في قصة عائفة واحتمل هذا الاذن وإبطاله في هذه القضية الخاصة وهي قضية عين لا عموم لها قالوا والحكمة في إدنه فيه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عادتهم في ذلك وزجرهم عن مثله كما أذن لهم ﷺ في الاحرام بالحج في حجة الوداع ثم أمرهم بنفسحه وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج وإنما فعل ذلك ليكون أبلغ في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج وقد يحتمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة انتهى وإذا عرفت هذه الاجوبة تبين لك ضعف استدلال من استدلل به على اختصاص البطلان بالشرط القاسد وأن ذلك لا يتعدى إلى العقد بل يكون العقد صحيحا والشرط فاسدا وقد استدلل به على ذلك السائي وبهذا قال ابن أبي ليلى وطائفة والجمهور على خلافه (الخامسة) في قوله إنما الولاء لمن أعتق ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه وأنه يرث به سواء كان المعتق رجلا أو امرأة وهذا يجمع عليه وفيه أن العتيق لا يرث سيده لحصره عليه الصلاة والسلام الولاء في المعتق وبه قال الجمهور ومنهم الأئمة الاربعة وذهب جماعة من التابعين إلى أنه يرث كعكسه (السادسة) ودخل فيه ما لو أعتقه على مال أو باعه نفسه أو كاتبه فعتق بالاداء أو استولد أمة فعتق بموته في كل هذه الصور يثبت الولاء وكذا يتناول الولاء للمسلم على الكافر وعكسه وإن كانا لا يتوارثان في الحال وهو كذلك عند أهل العلم إلا أنهم اختلفوا في الصورة الاحيرة وهي اعتاق الكافر العبد المسلم فقال بمقتضى الحديث فيها الشافعية والحنفية والحابسة والجمهور وقال

المالكية لا يثبت له عليه ولاؤه ولو أسلم بعد ذلك، ولا لورثته ولو كانوا مسلمين ذلك الوقت وولاؤه لجماعته المسلمين ﴿السابعة﴾ ودخل فيه أيضا ما لو أعتق عبده سائبة أى على أن لا ولاؤه له عليه فيثبت له عليه الولاؤه ويرثه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن نافع المالكيان وحكى عن الشعبي وعطاء والحسن وابن سيرين وضرة بن حبيب وراشد بن سعد والمشهور عند المالكية أنه لا يرثه وأن ولاؤه لجماعته المسلمين وحكى ذلك عن الزهري وربيعة وأبي الزناد وعمر بن عبد العزيز وأبي العالية وعطاء وعمر بن دينار وحكى عن الزهري أيضا والأوزاعي والليث بن سعد أن السائبة أن يوالى من يشاء فإن مات ولم يوال أحدًا فولأؤه لجماعته المسلمين حكى ذلك جميعه ابن عبد البر ﴿الثامنة﴾ اختلف العلماء فيما لو أعتق الرجل عبدا نفسه عن غيره فقال الشافعي وأحمد وأهل الطاهر إن كان ذلك بأمره فولأؤه للمعتق عنه سواء كان بعوض أو بغيره وإن لم يكن بأمره فالولاء للمعتق وقال أبو حنيفة والثوري إن كان بعوض فالولاء للمعتق عنه وإن كان بغيره لانهابة بالعلم القبض وقال مالك والليث بن سعد وأبو عبيدوا القاسم بن سلام الولاؤه للمعتق عنه مطلقا ولو كان بغير أمره إلا أن يكون نصرانيا فالولاء لجماعة المسلمين والحديث حجة للاول لأنه متى كان بأمره فالعتق عنه والمباشر وكيل ومتى كان بغير أمره فلا يمكن دخوله في ملكه قهرا فالعتق هو المباشر فاندرج ذلك في قوله إنما الولاؤه لمن أعتق ﴿التاسعة﴾ فيه أن كلمة إنما للحصر ولو لا ذلك لما رُجم في اثبات الولاؤه للمعتق نفسه عن غيره لكنها ذكرت لبيان نفيه ممن لم يعتق فدل على أن مقتضاها الحصر إذا تقرر ذلك ففيه أنه لا ولاؤه للانسان على من أسلم على يديه وبه قال مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وسفيان الثوري وداود والجمهور وقال أبو حنيفة وربيعة والليث بن سعد من أسلم على يديه رحل فولأؤه له وقال يحيى بن سعيد الانصارى إن كان حريبا فولأؤه للذى أسلم على يديه وإن كان ذميا فالامسليين عامة ﴿العاشرة﴾ وفيه أيضا أنه لا ولاؤه للمنتقط اللقيط وبه قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال اسحاق بن راهويه يثبت للمنتقط الولاؤه على اللقيط

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
« لَا تَقْسِمُوا وَرَثَتِي دِينَارًا مَا تَرَكْتُ بَعْدَ تَقَفَّةٍ نِسَائِي وَمَوْثَةٍ عَامِلِي
فَهُوَ صَدَقَةٌ » وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ لَا نُورِثُ مَا تَرَكَ كُنَّا صَدَقَةً

﴿الحادية عشرة﴾ وفيه أيضا أنه لا ولاء لمن حالف إنسانا على المناصرة وبه قال
الجمهور وقال أبو حنيفة يشترى الولاء للحلف ويتوارثان به وحكى عن طائفة
من السلف وعن سعيد بن المسيب أن عقل عنه ورثته والافلا ﴿الثانية عشرة﴾
فيه رد على من قال إن المكاتب يصير حرا بنفس الكتابة ويثبت المال في ذمته
ولا يرجع إلى الرق أبدا لأنه لو عتق لم يصح بيعه وهذا يحكى عن بعض
السلف وعن بعضهم أنه إذا أدى نصف المال صار حرا ويصير الباقي ديناً عليه
وحكى عن عمر وابن مسعود وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث وعن عطاء مثله
إذا أدى ثلاثة أرباع المال وعن علي ومروان بن الحكم وعكرمة أنه يعتق منه
بقدر ما أدى، وعن جابر بن عبد الله أن شرط أن يعصود في الرق أن عجز كان
ذلك وإن شرط أن يعتق منه بقدر ما أدى فهو كذلك والذي عليه جمهور
العلماء من السلف والخلف وبه قال الأئمة الأربعة أنه عبد ما بقي عليه درهم وقد
صرح به في الحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره ﴿الثالثة عشرة﴾ وفيه
أن الحربي لو أعتق عبده ثم أسلما استمر ولاؤه عليه وبه قال الشافعي
واستحسنه أبو يوسف وقال ابن عبد البر إنه قياس قول مالك وقال أبو حنيفة
للمعتق في هذه الصورة أن يتولى من يشاء ولا يكون ولاؤه للمعتق

﴿الحديث الثالث﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا تقسم
ورثتي ديناراً ما تركت بعد تقفة نسائي وموثنى عاملي فهو صدقة » (فيه) فوائد
﴿الاولى﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود من طريق مالك، ومسلم وحده من
طريق سفيان بن عيينة والترمذي في الشمائل من طريق سفيان الثوري ثلاثتهم

عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفي رواية الترمذي ديارا ولا
 درعا وفي رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عن مالك دنانير بلفظ الجمع قال ابن عبد
 البر وتابعه ابن كنانة وقال سائر رواة الموطأ ديناراً وهو المحفوظ في هذا
 الحديث وهو الصواب لأن الواحد في هذا الموضع أعم عند أهل اللغة لأنه
 يقتضى الجنس والتأويل والكثير ولفظ رواية ابن عينة ميراثاً حكاه ابن عبد
 البر ولم يسق مسلم لفظه قال إنه نحو رواية مالك ورواه مسلم من رواية الزهري
 عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ «أنورث مائر كسا صدقة» **في الثانية** قوله
 لا يقسم قال ابن عبد البر الرواية فيه بالرفع على الخبر أى ليس يقسم لأنى لا خلف
 ديناراً ولا درهما ولا شاة ولا بعيراً وهذا معنى حديث مسروق عن عائشة
 قلت أشار إلى قولها رضى الله عنها «ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهما
 ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى بشيء» رواه مسلم وغيره وكذا نقل النووي
 عن العلماء أنه ليس المراد بهذا اللفظ النهى لأنه إنما ينهى عما يمكن وقوعه وإثره
 ﷺ غير ممكن وإنما هو بمعنى الأخبار ومعناه لا يقتسمون شيئاً لأنى
 لا أورث **في الثالثة** ذكر الدينار تنبيه على ما سواه كما قال الله تعالى (فمن يعمل
 مثقال ذرة خيراً يره) وقال تعالى (ومنهم من إن تأمنه بدینار لا یؤدیہ الیک) وليس
 المراد التقييد به حتى إنهم يقتسمون ما هو أقل منه هذا مالا شك فيه
في الرابعة فيه وجوب نفقة أزواج النبي ﷺ بعد وفاته من متروكاته وهو
 كذلك فقل إن سببه أنهم محبوسات عن الأزواج بسببه وقيل لعظم حقهن
 في بيت المال لفضلهن وقدم هجرتهن وكونهن أمهات المؤمنين وليس ذلك
 لأرثتهن منه ولذلك اختصن بمساكنهن مدة حياتهن ولا يرثها ورثتهن بعدهن
في الخامسة اختلف في المراد بالعامل في قوله (ومؤنة عاملی) فالمشهور أنه القائم
 على هذه الصدقات والنظر فيها وعليه باب البخاري في صحيحه وقال
 ابن عبد البر يقولون أراد بعامله خادمه وقيمه ووكيله وأجيره ونحو هذا انتهى
 وقيل هو كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره لأنه عامل للنبي ﷺ ونائب
 عنه في أمته **في السادسة** قال الطبري فيه إن من كان مشغلاً من الأعمال

بما فيه لله بر والعباد عليه من الله أجر أنه يجوز أخذ الرزق على اشتغاله به إذا كان في قيامه سقوط مؤنة عن جماعة من المسلمين أو عن كافةهم وفساد قول من حرم القسام أخذ الأجور على أعمالهم والمؤذنين أخذ الأرزاق على تأديتهم والمعلمين على تعليمهم وذلك أن النبي ﷺ جعل لولي الأمر بعده فيما كان أفاء الله عليه مؤنته وإنما جعل ذلك لاشتغاله فبان أن كل قيم بأمر من أمور المسلمين مما يعصم نفسه سبيله سبيل حامل النبي ﷺ في أن له المؤنة في بيت مال المسلمين والكفاية مادام مشغولا به وذلك كالعلماء والقضاة والأمراء وسائر أهل الشغل بمنافع الإسلام انتهى (في السابعة) فيه أن النبي ﷺ لا يورث وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وحكي ابن عبد البر وغيره عن بعض أهل البصرة منهم ابن علية أنه إنما لم يورث لأن الله تعالى خصه بأن جعل ماله كله صدقة زيادة في فضيلته قال ابن عبد البر وسائر عساة المسلمين على القول الأول وهو الذي يقتضيه سياق الحديث قلت والقولان متفقان على أنه عليه الصلاة والسلام لم يورث وإنما التفاوت بينهما أن الأول جعل إرثه مستحيلا لا مقتضى له والثاني جعله ممكنا لأنه منع منه عدم المال الخلف عنه لأن الكل صدقة كما يقف الإنسان جميع ما يملكه أو يتصدق به فيموت ولا ملك له فلا يورث لعدم ما يورث عنه وإن كان يورث لو كان له مال والله أعلم قال ابن عبد البر وأما الروافض فليس قولهم بما يشتغل به ولا يحكي مثله لما فيه من الطعن على الملف والمخالفة لسبيل المؤمنين وحكي الخطابي بأسناده عن ابن الأعرابي قال كان أول خطبة خطبها أبو العباس السفاح في قرية يقال لها العباسية بالأنبار فلما افتتح الكلام وصار إلى ذكر الشهادة من الخطبة قام رجل من آل أبي طالب في عنقه مصحف فقال أذكرك الله الذي ذكرته إلا أنصفتني من خصمي وحكت بيني وبينه بما في هذا المصحف قال له ومن ظلمك؟ قال أبو بكر الذي منع طعمة فدك فقال له وهل كان بعده أحد قال نعم قال من قال عمرو أقام على ظلمكم قال نعم قال وهل كان بعده أحد قال نعم قال من؟ قال عثمان قال وأقام على ظلمكم قال نعم قال وهل كان بعده

أحد قال نعم قال من قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب قال وأقام على ظلمكم فأسكت الرجل وجعل يلتفت إلى ماوراءه يطلب مخلصا فقال والله الذي لا إله إلا هو لولا إنه أول مقام قتته ثم إنى لم أكن قدمت إليك في هذا قبل لا تخلت الذي فيه عينك أقعد وأقبل على الخطبة ﴿التامنة﴾ لا يختص ذلك بنبينا عليه الصلاة والسلام بل سائر الانبياء عليهم السلام كذلك في أنهم لا يورثون ويدل لتلك قوله في الرواية التي نقلناها في الفائدة الاولى من صحيح مسلم لا نورث فجمع الضمير باعتبار مشاركة بقية الانبياء في ذلك وقد صرح به في قوله في حديث عمر رضى الله عنه إنا معاشر الانبياء لا نورث رواء النسائي في سننه وورد هذا اللفظ من حديث أبي بكر الصديق وأبى هريرة رواهما ابن عبد البر وهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف إلا الحسن البصرى فإنه قد حكى عنه أن ذلك يختص بنبينا ﷺ لقوله تعالى (يؤتى ويرث من آل يعقوب) وزعم أن المراد وراثة المال قال ولو أراد وراثة النبوة لم يقل (وإنى خفت الموالى من ورأى) إذ لا يخاف الموالى على النبوة ولقوله تعالى (وورث سليمان داود) والحق ما قاله الجمهور والمراد بقصة زكريا وداود وراثة النبوة وليس المراد حقيقة الارث بل قيامه مقامه وحلوله مكانه ولو أريد وراثة المال لم يكن في الاخبار بارث سليمان لداود كبير فائدة لما علم من إرث الاولاد لاموال آبائهم بخلاف الملك والعلم والنبوة ﴿التاسعة﴾ قال النووى قال العلماء الحكمة في أن الانبياء صلوات الله عليهم لا يورثون أنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يتمنى موته فيهلك ولئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوراثتهم فيهلك النفاق وينفر الناس عنهم قلت ولا تتم أحياء ولهذا وجبت تقية زوجاته عليه الصلاة والسلام بعد موته ولأنهم لعلم شأنهم لا تكون نعم الله عليهم إلا عائدة على آخرهم ، ولا يسلبون منفعة ما أعم به عليهم ولورثوا لسلبوا منفعة ماورثوه وكان الانتفاع به إنما هو لورثتهم لاهم ولهذا قال عليه الصلاة والسلام أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله وقال أبو بكر إنما المال الآن للوارث وهذا

معنى حسن ولم أرمس تعرض له ﴿العاشر﴾ هذه الرواية صريحة في الرد على بعض جهة الشيعة حيث قال في الرواية التي سقناها من مسلم (ما تركنا صدقة) أنه بالنصب على أن ما أافية وهو غلط قبيح بل هو بالرفع وما موصولة وروايتنا صريحة في ذلك لقوله فيها فهو صدقة ﴿الحادية عشرة﴾ الحديث متناول للحقوق أيضاً وأشار الامام والغزالي إلى أنه عليه الصلاة والسلام تورث عنه حقوقه فأنهها قالاً فيما لو عني واحد من بني أعمامه عن قاذفه ينبغي أن يقطع عنه حد القذف أو تقول هم لا ينحصرون فهو كقذف ميت ليست له ورثة خاصة لكن الرافعي توقف في ذلك فقال يجوز أن حد قذفه لا يورث كما لا يورث ما تركه انتهى وهذا هو الحق وهو مقتضى هذا الحديث ﴿الثانية عشرة﴾ قال ابن عبد البر فيه دليل على صحة ما ذهب اليه فقهاء أهل الحجاز وأهل الحديث من تجوز الاوقاف وأن للرحل أن يحبس ماله على سبيل من سبل الخير يجري عليه بعد وفاته (قلت) حكى إمام الحرمين فيما تركه عليه الصلاة والسلام وجب (أحدهما) أنه باق على ملكه ينفق منه على أهله كما ينفق في حياته قال وهذا هو الصحيح (والثاني) أن سبيل ما خلفه سبيل الصدقات وبهذا قطع أبو العباس الروياني في الجرجانيات ثم حكى وجب في أنه هل يصير وقفاً على ورثته وأنه إذا صار وقفاً هل هو الواقف لقوله عليه الصلاة والسلام ما تركنا صدقة وجهان وقال النووي كل هذا ضعيف والصواب الجزم بأنه زال ملكه وأن ما تركه فهو صدقة على المسلمين لا تختص به الورثة وكيف يصح غير ما ذكرته مع قوله ﷺ لا تورث ما تركناه صدقة فهذا نص على زوال الملك وانه أعلم انتهى وقد ظهر أن الاستدلال به على صحة الوقف احتمال من احتمالات وانه أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قال ابن عبد البر أيضاً وفيه دلالة على صحة اتخاذ الاموال واكتساب الصنائع وما يوسع الانسان لنفسه وعمله وأهليهم ويواتيهم وما يفضل عن الكفاية وفيه رد على الصوفية ومن ذهب منذهبهم في قطع الاكتساب المباح

وَعَنْ هَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنَا
أَوَّلِي النَّاسَ بَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ
كَيْفَ؟ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عِلَالٍ وَأُمَمُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ
وَلَيْسَ يَفْتَنَانِي) ،

الحديث الرابع

وعن هام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (أنا أولى الناس بعيسى ابن
مريم في الدنيا والآخرة، قالوا يا رسول الله كيف؟ قال الانبياء إخوة من علات
وأمماتهم شتى ودينهم واحد وليس بيننا نبي) (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه
مسلم من هذا الوجه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وأبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة وأخرجه البخاري ومسلم أيضا وأبو داود من رواية الزهري
عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرجه البخاري أيضا من رواية عبد الرحمن بن
أبي عمرة عن أبي هريرة (الثانية) قوله أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم أي
أخص به وأقرب إليه لقوله فلاولى عصبة ذكر أي لأقرب وقد فرس النبي ﷺ
ذلك كما ذكره في آخر الحديث وقوله في الدنيا أي قرب الزمان بينهما كما سيأتي وفي
الآخرة لعله بزوجه بأمة مريم قلها من زوجاته في الجنة عليهم السلام ويحتمل أن سبب
اوليته به في الدنيا والآخرة كونه يصير من أمة المقتدين بشريعته عند نزوله في آخر
الزمان ولعل هذا أظهر والله أعلم (الثالثة) قال أهل اللغة أولاد العلات بفتح العين
المهمة وتشديد اللام هم الاخوة لأب من أمهات شتى قال في الصحاح سميت بذلك لأن
الذى تزوجها على أولى قد كانت قبلها ثم عل من هذه العلل الشرب الثاني يقال علل
بمنهل وعله يعله وعله إذا سقاها العقية الثانية وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى وقال
غيره سموا بذلك لأنهم أولاد عرائر والعلات الضرائر وأما الاخوة من
الابوين فيقال لهم أولاد الاعيان لأنهم من عين واحدة وتقال للاخوة من الام

أولاد الاخفاف لانهم من أخفاف الرجال أى أخلاط الرجال ﴿الرابعة﴾
 اختلف فى معنى هذا الحديث فحكى النووى عن جمهور العلماء أن معناه أن أصل
 إيمانهم واحد وشرائعهم مختلفة فأنهم متفقون فى أصل التوحيد والاختلاف
 بينهم إنما هو فى فروع الشرائع قال الله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)
 فاستعمل الامهات فى فروع الشرع والاب فى أصل الدين وقوله شتى أى مختلفون
 ومنه قوله تعالى (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى) وقوله ودينهم واحد أى أصل
 التوحيد أو أصل الطاعة وإن اختلفت صفتها أو أصل التوحيد والطاعة جميعا
 وقال بعضهم معناه أن الانبياء مختلفون فى أزمنهم وبعضهم بعيد الوقت من
 بعض فهم أولاد علات اذ لم يجمعهم زمن واحد كما لم يجمع أولاد العلات بطن
 واحد وعيسى لما كان قريب الزمان منه ولم يكن بينهما نبى كانا كأنهما فى زمن
 واحد فكانا بخلاف غيرها وحكاها أبو العباس القرطبي عن القاضى عياض ثم قال
 هذا أشبه ما قيل فى هذا الحديث قلت لم يجزم به القاضى ولا رجحه وإنما صدر
 كلامه بالأول ثم قال وقيل فحكى هذا كذا فى المشارق فعلى الاول يكون عيسى
 كغيره من الانبياء فى أنه مع نبينا عليه الصلاة والسلام يشبهان أولاد العلات فى أن أصل
 دينهم المشبه بالآب واحد وفرعه المشبه بالأم مختلف ووجه كونه أولى به مع ذلك أنه
 ليس بينه وبينه نبى وعلى الثانى لا يكون معه كأولاد العلات بل كأولاد الاعيان لأن
 الانبياء إنما صاروا كأولاد العلات لتباعد زمانهم ولما تقارب زمن نبينا وعيسى
 عليهما السلام صار كأنه زمن واحد فشيها بأولاد الاعيان لكن فى هذا نظر لأن
 غيرهما من الانبياء تقارب زمنهم حتى كان يجتمع فى الزمن الواحد جماعة من الانبياء
 فاقرب بعض أولئك من بعض بهذا الاعتبار أشد من قرب نبينا لعيسى عليهما السلام
 بهذه النسبة وقد كان يحكى بن خالته ومجتمعها معه فى زمن واحد والله أعلم ﴿الخامسة﴾
 طاهر قوله أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم دخول الانبياء عليهم السلام فى ذلك
 فيكون نبينا أولى به من بقية الانبياء وعليه يترتب القولان اللذان حكيناها
 ويحتمل أن يكون إنما أراد به أنه أولى أهل زمانه به ويكون عليه الصلاة
 والسلام ذكر هذا الكلام ردا على النصارى الذين زعموا نولى عيسى وأبائه

فأخبر عليه الصلاة والسلام أنه أولى به منهم ومن غيرهم من الناس كما قال لليهود أنا أولى بموسى منكم الحديث في صياح عاشوراء وهذا محتمل لكنه يبعده قوله وليس بيننا نبي لانه يقتضى أن المراد ترجيعه بذلك على بقية الانبياء الا أن يقال أراد بذلك أنه أولى الناس بالانبياء مطلقا لا تهاقهم في أصل الدين ويزداد عيسى عليه السلام قرب زمنه وأنه ليس بينهما نبي تأكيد لقوله أولى أهل زمانه والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ أورد الشيخ رحمه الله هذا الحديث في كتاب الفرائض لما دل على مقتضى تقرير القاضى عياض من أن وجه كونه عليه الصلاة والسلام أولى الناس بعيسى أنه عليه الصلاة والسلام مع بقية الانبياء كاولاد العلات ومع عيسى عليه السلام كاولاد الاعيان فلذلك اختص عنهم في أنه أولى به وذلك يدل على ترجيح اولاد الاعيان على اولاد العلات وأنهم أقرب الى المكفوفين منهم فيكون الارث لهم دونهم لقوله عليه الصلاة والسلام فلاولى رجل ذكر وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه الترمذى وابن ماجه من رواية الحارث الاحمر عن علي رضي الله عنه قال قضى رسول الله ﷺ أن أعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون إخوته لأبيه قال الترمذى هذا حديث لا نعرفه الا من حديث ابى اسحق عن الحارث عن علي وقد تكلم بعض اهل العلم في الحارث والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم ﴿ المابعة ﴾ فيه رد صريح على من قال انه كان بعد عيسى عليه السلام انبياء ورسلا وقد قال بعض الناس ان الخواريين كانوا انبياء وأنهم ارسلوا الى الناس بعد عيسى وهو قول اكثر النصارى لعنهم الله

انتهى الجزء السادس بحمد الله وحسن توفيقه ، ويليه الجزء السابع وأوله (كتاب النكاح) والحمد لله أولا وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بعض غلطات وجدت في بعض النسخ وتدوركت في البعض الآخر فزوم التلييه عليها

الصفحة	السطر	الخطاء	الصواب
١٤	١٢	أنه	أن
١٤	١٦	أبو عبيدة	أبي عبيدة
٣٣	٢٢	عنى	عن
٦٣	١٠	عنى	عن
٦٤	٧	بالخيار	بالخيار
٦٤	٢١	سكره	كره
٨٩	٢	خطبه	خطبة
٩٦	١٣	أعرف	اعرف
٩٦	٢٢	عزيزة	غزيرة البن
١٥٠	٤	عن رسول	عن فلق في رسول
١٥٠	٨	والشافعى	الشافعى
«	«	وأعلم	وأعلى
«	١٢	على أن	على إن
«	٢٤	ادعى انه	ادعاء أنه
١٩٢	١٦	الامر	المراء
٢١٨	١٢	صلية	صلية
«	«	مخالفة	مخالفة

« تنبيهات »

- (١) الأول وجد في صفحة ٦٤ في آخر السطر الحادى عشر بعد كلة (شعبة عن) سقط نصه هكذا : الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ومن رواية شعبة عن
- (٢) الثانى إنا نترك التنصيص على بعض الاخطاء المطبعية البسيطة التى تعرف للقارئ بدون أى عناء إذ لا يخلو منها مطبوع فى مثل هذه الأيام غير كتاب الله عز وجل ، ولتلك لم نحتاج لتنصيص عليها فى الاجزاء الماضية

قهرس الجزء المادس من كتاب طرح التثريب في شرح التقریب

الموضوع

الصفحة

كتاب الاطعمة

٢

٥ حديث ابن عمر «ان رجلا نادى النبي ﷺ ما ترى في الضب» الخ وتخريجه

٣ ما هو الضب ، والكلام في إجابة أكل لحمه ،

٤ حجة من قال بالتحريم أو الكراهة والرد عليها

٦ (الحديث الثاني) حديث جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ثلثة راکب الخ وتخريجه

٨ بيان الجهة التي أرسلوا اليها

٩ بيان حالهم هل كانوا رجالاً أو كلباناً ، وفي الحديث منقبة لأبي عبيدة بن الجراح

١٠ بيان ما كان معهم من أفراد ، ومعنى الخبط ، والعنبر ، وحالم في الأكل من

هذا الحيوان الكبير

١٢ المدة التي أكلوا فيها من هذه السمكة ؛ واحتجاج المالكية بالحديث

على أن المضطر يأكل من المنة ما يتبعه

١٣ اعتراض على أكلهم من هذه السمكة شهراً وجوابه ، والاستدلال

على إباحة حيوانات البحر مطلقاً

١٤ (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (صام الاثنين كافي الثلاثة) الخ وتخريجه

١٥ إفاضة الحديث التكرم ولو بقليل الطعام

٥ (الحديث الرابع) (يا أكل المسلم في معي واحد) الخ

١٦ أ تخريجه ، ومعنى (المعنى)

١٧ ما المراد بهذا الحديث هل كافر بعينه أم ماذا ؟ ، أقوال في ذلك

١٨ ما المراد بالأمعاء السبعة

١٩ من الكافر الذي أسلم وكان سيئاً في ورود هذا الحديث ؟

٢٠ (الحديث الخامس) (إذا جاءكم الصائغ بطعامكم الخ وتخريجه

٢١ إفاضة الحديث للأكل مع الخادم أو عياله مما يأكل ان كان قليلاً وكلام العلماء

في ذلك

الصفحة الموضوع

٢٢ مثل ما يخ الطعام حاملة في ذلك . ومعنى (الصانع) ومعنى (أقموه) و (الأكلة)

و (مشفوها) و (فأن أبي) وفوائد أخرى

٢٣ (الحديث السادس) حديث انس (ان النبي ﷺ أتى بلبن) الح وتخريجه ؛

ودلالته على جواز شوب اللبن بماء

٢٤ المكان لمن سبق ؛ والبداة في الشرب بمن على يمين الكبير مهما كان حقيراً ،

والاكل كذلك

٢٥ الجمع بين هذا الحديث وحديث (ابدؤا بالكبراء) الح وكيف ساغ لعمر

ان يقول لرسول الله ﷺ اعط ابا بكر ، ولم لم يستأذن النبي ﷺ

الاعرابي كما استأذن الغلام ؛ حتى يقدم عليه من هو اجل منه ، واجوبة ذلك

﴿ كتاب الصيد ﴾

٢٦

(الحديث الاول) حديث سالم عن ابيه (من اقتنى كلباً) الخ

٢٧ تخريجه ، وبيان الكلب الذي يجوز اقتناؤه ؛ والذي لا يجوز و كلام العلماء

في ذلك بما لا مزيد عليه

٢٩ عقوبة من اقتنى كلباً لا يحمل اقتناؤه ، وسببها

٣٠ ضبط كلمة « اوضارى » في الحديث

٣١ (الحديث الثاني) ان رسول الله ﷺ (امر بقتل الكلاب) وتخريجه

٣١ بيان شاف في الكلب الذي امر باقتله رسول الله ﷺ

٣٣ دلالة الحديث على تحريم اكل الكلاب

٣٣ (الحديث الثالث) حديث بريدة (احتبس جبريل عن النبي ﷺ فقال له ما

حبسك) الخ

٣٤ تخريجه ، وخلاف العلماء في أن الامتناع من دخول البيت الذي فيه كلب

خاص بجبريل أو عام في الملائكة . وبيان سبب امتناعهم وهل هو عام فيما يحل

اقتناؤه وما يحرم

٣٥ « باب النذر » الحديث الاول حديث أبي هريرة « لا يأتي ابن آدم النذر

شيء » الخ

الصفحة الموضوع

- ٣٦ تخريج ومغنى « النذر » لغة وشرحا وشرح الحديث
- ٣٧ مغنى « القدر » ومغنى كونه يستخرج بالنذر مال البخيل
- ٣٨ بحث حديثي ، واستدلال من الحديث على ذم النذر ، وأقوال العلماء في ذلك
- ٤٠ أحوية القائلين باستحباب النذر عن هذا الحديث
- ٤١ « الحديث الثاني » حديث أبي هريرة « تشد الحلال الى ثلاثة مساجد » الخ وتخريج وضبط كلمة « تشد » في الحديث
- ٤٢ جملة فوائد تؤخذ من هذا الحديث
- ٤٣ الاستدلال من الحديث على أنه اذا نذر إتيان مسجد المدينة فزيارة قبر النبي ﷺ ربه ذلك وكلام هام في زيارة القبور
- ٤٤ جملة فوائد أخرى من الحديث
- ٤٥ ما المراد بالمسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ولم يسم مسجد بيت المقدس بالأقصى
- ٤٦ « الحديث الثالث » حديث أبي هريرة « صلاة في مسجد أفضل من ألف صلاة فيما سواه » الخ وتخريج
- ٤٧ اختلاف العلماء في معنى قوله (إلا المسجد الحرام) في الحديث وبيان التفاضل بين المساجد
- ٤٨ الاستدلال على أن مكة أفضل من المدينة ، وكلام العلماء في ذلك
- ٥١ الجمع بين الأحاديث التي تهبطهاوت الفضل في الصلاة في المسجد الحرام
- ٥٢ هل التضعيف يعم القرض والنقل : وما حد مسجد المدينة ، والمسجد الحرام ؛ هل بما كانا عليه زمن النبي ﷺ أم ماذا
- ٥٣ هل يرجع التضعيف الى الثواب فقط أو الى الاجزاء عن القوائ
- ٥٤ « الحديث الرابع » حديث بريدة « أن أمة سوداء أتت رسول الله ﷺ ورجع من بعض مغازيه فقالت إني كنت نذرت » الخ وتخريج
- ٥٥ شرح كلمات الحديث ، وذكر تقسيم الفقهاء النذر الى معصية وطاعة ومباح
- ٥٦ إفادة الحديث أن صوت المرأة ليس بعورة ودفع تعارض في الحديث ؛ وبيان اسم المرأة صاحبة القصة

- ٥٨ ﴿كتاب البيوع﴾ (الحديث الاول) حديث ابن عمر «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع جبل الحبة» الخ وتخرجه ، ومعنى «جبل الحبة» وأقوال العلماء في ذلك
- ٦٠ وجه بطلان بيع الجاهلية التي فسر بها الحديث ومعنى (الجزور) وضبط كلمة (تنتج) ومعناها
- ٦١ (الحديث الثاني) (أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش) وتخرجه ومعنى (النجش) وأصله
- ٦٢ حكم النجش وما يترتب عليه . وحكمة تحريمه
- ٦٣ «الحديث الثالث» (لا تلقوا الركبان للبيع) الخ وتخرجه
- ٦٤ دلالة الحديث على تحريم تلقى الركبان، وأقوال العلماء في ذلك
- ٦٥ شرطان لتحريم التلقى ، ثم هل يبطل البيع بالتلقى أم لا ، وإذا قلنا لا يبطل فهل يثبت للبائع الخيار أم لا ، الأقوال في ذلك كله
- ٦٦ سبب تحريم التلقى ، وهل هو مصلحة البادى أم الحاضر ، وكلام جامع في هذا
- ٦٧ شرط آخر في التلقى ، ثم هل مثل الشراء منهم في الحرمة البيع لهم ، وما حد التلقى المحرم ، والأقوال في هذا كله
- ٦٨ كراهة مالك أن يخرج الرجل إلى أهل الحواشط فيشتري منهم النمره مكانها يستفاد من الحديث تحريم البيع على بيع أخيه ، وفي معناه الشراء على شراء أخيه ويان ذلك
- ٧٠ تحريم السوم على سوم أخيه ، وكلام فيه
- ٧١ شروط أخرى في تحريم البيع على بيع أخيه ، ثم هل هذه الشروط لمنع الانم أو لمنع بطلان البيع ، المناهي في ذلك
- ٧٢ هل الاجارة كالبيع أو السوم في حرمة التعدي وكذلك السلم ؟ ومعنى بيع الحاضر للبادى
- ٧٣ الشروط التي بها يحرم بيع الحاضر للبادى ومناقشة العلماء فيها

- ٧٥ هل لو خالف الحاضر وباع للبادي ينفذ البيع أولاً ، وما حكم شراء الحاضر للبادي ، آراء البخاري في صحيحه في ذلك
- ٧٦ كلام الحنفية في بيع الحاضر للبادي ، ومعنى قوله (ولا تصروا الغنم والابل) وكلام العلماء في التصرية
- ٧٧ حكم التصرية ، ولم خص في الحديث (الغنم والابل)
- ٧٨ هل بيع المصرة صحيح ؟ ، ومتى يثبت الخيار لمشتري المصرة ومتى يردّها
- ٧٩ يرى الشافعية امتداد الخيار إلى ثلاثة أيام فإذا يترتب عليه ، وهل يفهم من الحديث أنه لو ترك البائع الحلب ناسياً لا يثبت الخيار ؟
- ٨٠ لو در اللين على الحد الذي أشعرت به التعرية هل يثبت أيضاً الخيار للمشتري أخذ الشافعية من نبوت الخيار في المصرة ثبوته في
- كل موضع حصل فيه تدليس من البائع ، أقوال العلماء فيما يرد مع المصرة إذا اختار الرد سواء كان اللين باقياً أم لا
- ٨٣ ما الحكم فيما إذا ظهر عيب آخر غير التصرية ، قول الحنفية بنسخ حديث المصرة ومناقشته وهو بحث نفيس جداً
- ٨٨ هل يجزئ غير التمر بدل اللين ، وهل يجب رد بدل الثمرة أو الحمل الذي تلف عند المشتري إذا رد المبيع
- ٨٩ (الحديث الرابع) حديث أبي هريرة (أن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد أوتما جشوا) الخ وتخريجه ، وضبط ألفاظ الحديث
- ٩٠ النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ، والمذاهب في منى يحرم ذلك ، ومتى يجوز ، وإذا حرم فهل يؤثر في صحة النكاح
- ٩٣ إلحاق خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى بخطبة الرجل على خطبة أخيه في التحريم
- ٩٤ معنى قوله في الحديث (ولا تسأل المرأة طلاق أختها) وكلام العلماء في ذلك وضبط باقي ألفاظ الحديث
- ٩٥ (الحديث الخامس) حديث أبي هريرة (إذا ما اشترى أحدكم لقمة) الخ

الصفحة	الموضوع
٩٦	تخرجه وضبط ألقاظه ومعنى القعة ،
٩٨	(الحديث السادس) حديث أبي هريرة (سمى عن لبستين) الخ وتخرجه
٩٩	ضبط ألقاظه
١٠٠	تحريم بيع الملامسة والمنابذة ومعناها
١٠١	استبطاط بطلان بيع الغائب من الحديث
١٠٢	عدم صحة بيع الأعمى وشرائه
١٠٣	معنى الاحتباء وحكمة النهى عنه
١٠٥	حكمة إفراد النهى عن بيع الملامسة وغيره مع أنها داخلة في بيع الفرد الباطل
١٠٦	(الحديث السابع) حديث أبي هريرة (لا يبيع بعضكم على بيع أخيه) الخ
	و (الحديث الثامن) حديث ابن عمر (لا يبيع بعضكم على بيع بعض)
١٠٧	تخرجه ، وهل الغنائم والمواثيق مستثناة من تحريم البيع على بيع أخيه
	ونرح لبعض الروايات الأخرى المهالة لرواية الباب
١٠٩	(الحديث التاسع) حديث ابن عمر (كنا في زمن رسول الله ﷺ نبتاع
	الطعام الخ) (الحديث العاشر) (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه) وتخرجهما
١١١	دلالة الحديث على جواز بيع الصرة جزافا
١١٢	هل الحديثان متطابقان في عدم حواز بيع ما اشتراه حتى يقبضه ، وفي عدم
	الجواز أقوال سبعة للعلماء
١١٥	أقوال العلماء في غير البيع من سائر التصرفات قبل القبض
١١٦	أقوالهم أيضا فيما ملك بغير البيع : باب بيع الأصول والثمار والرخصة
	في العرايا » (الحديث الأول) حديث ابن عمر (من باع نخلا فدايرت
	فتمرتها للبائس) الخ
١١٧	تخرجه
١١٩	معنى التأخير : وبحث في منطوق الحديث ومفهومه من عدم دخول الثمرة
	المؤبرة ودخول غيرها الخ

- الصفحة الموضوع
- ١٢٠ اختلاف العلماء فيما اذا باع نخلا قد أبر بعضه دون البعض الآخر
- ١٢١ ادعاء ابن حزم عدم جوار اشتراط الثمرة المؤبرة للمشتري والرد عليه
- ١٢٢ فوائد اخرى مهمة ، ومنها اختلاف الشافعية في الثمرة الحادثة بعد البيع على الثمرة القديمة التي بقيت للبائع ، وكلامهم في ثياب العبد التي كانت عليه حين البيع
- ١٢٣ حكم المال المملك للعبد اذا باع السيد العبد ، وهل للمشتري ان يشترطه ، وهل يشترط ان يكون معلوما ام لا
- ١٢٤ (الحديث الثاني) حديث ابن عمر (نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها) الخ وتخرجه
- ١٢٥ معنى يبدو الصلاح ومعنى النهى عن بيعها حتى تبدو واقوال العلماء في ذلك مع التفصيل
- ١٣٠ (الحديث الثالث) حديث ابن عمر (نهى عن المزابنة) الخ و (الحديث الرابع) حديث سالم (رخص في العرايا)
- ١٣١ (الحديث الخامس) حديث زيد بن ثابت (أرخص لصاحب العرية) الخ وتخرجه
- ١٣٢ معنى المزابنة بتفصيل شامل . ودلالة الحديث على تحريم بيع الرطب من الربوى بالياس
- ١٣٥ جملة فوائد أخرى من الحديث ومنها الترخيص في العرايا ، وأقوال للعلماء في تفسيرها
- ١٣٩ معنى (الخرص) وهل البسر كالرطب
- ١٤٠ اختلاف العلماء في هل يقتصر في هذه الرخصة على النخل أو يقاس عليه غيره . واختلافهم في جوازها في خمسة أوسق ، ويبين ذلك مفصلا
- ١٤٢ * (باب بيع العقار وما يدخل فيه) * وحديث أبي هريرة (اشترى رجل من رجل عقارا » الخ وتخرجه
- ١٤٣ بناء الاخذ بحديث الباب على مسألة أصولية ، وبيان معنى العقار وباقي ألفاظ الحديث

- الصفحة الموضوع
- ١٤٤ احتمالات في الواقعة التي نص عليها الحديث
- ١٤٥ في الحديث التذنب لى اصلاح ذات البين ، ضبط باقى ألقاظه
- ١٤٦ ﴿باب الخيار في البيع﴾ وحديث ابن عمر « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار » النسخ وتخرجه
- ١٤٨ شرح ألقاظ الحديث
- ١٤٩ ثبوت الخيار لكل من المتبايعين ووقته وكلام العلماء فيه وبسط الكلام على الخلاف في ذلك بما لا مزيد عليه
- ١٥٥ حد التفرق المشروط لمنع الخيار
- ١٥٦ معنى قوله في الحديث (الا بيع الخيار) وأقوال العلماء في ذلك
- ١٥٨ متى يسقط خيار المجلس ، شرح ما يحتاج اليه من الروايات المذكورة في النسخة الكبرى
- ١٦٠ ﴿باب الحوالة﴾ وحديث أبى هريرة « مطل الغنى ظم » النسخ
- ١٦١ تخرجه ، ومعنى الغنى ، وكون مطل الغنى ظم
- ١٦٢ هل يجب التكسب لوفاه الدين ، وهل يتوقف أدائه على مطالبة مستحقه
- ١٦٣ دلالة الحديث على فسق الماامل والوامه بدفع الدين وأن المعسر لا ينجو مطالبة حتى يوسر
- ١٦٤ حكم ما لو اختلف المحيل والمحتال في يسار المحال عليه واعساره ، وضبط كلمة (فليتبع) ومناها والخلاف في هذا الأمر
- ١٦٥ حكمة الجمع بين المجلتين في الحديث
- ١٦٦ هل المعتبر رضاه المحيل والمحتال فقط ، وماذا يترتب على الحوالة والمذاهب في ذلك
- ١٦٨ ﴿باب الغصب﴾ وحديث ابن عمر « لا يجلبن أحدكم ماشية أخيه » النسخ وتخرجه
- ١٦٩ دلالة الحديث على تحريم أخذ ملى الانسان بغير إذنه واعتراض على هذ

- الموضوع
- المصنف
- جوابه ؛ وذكر ما يستثنى من عموم هذا كالمضطر ومن له إدلال على المالك وابن السبيل ، وكلام واسع في هذا للعلماء لا يستغنى عنه طالب علم
- ١٧٢ معنى «الماشية» وما المراد بالأخ وهل الذي كالمسلم
- ١٧٣ إفادة الحديث جواز التمثيل لما يخفى ، ومعنى كلمة «المشربة»
- ١٧٤ ضبط كلمة « فينتقل » وإفادة الحديث أن اللبن يسمى طعاماً ، وأن الشاة المبيعة إذا كان فيها لبن فهو مقابل بقسطه ، وأنه إذا مرق لبناً من ضرع يجر عليه القطع بشروطه
- ١٧٥ ﴿ باب الأجارة ﴾ وحديث أبي هريرة « خفف على داود عليه السلام القراءة » الخ وتخريجه وما المراد بالقرآن وبتخفيف القراءة
- ١٧٦ في الحديث فضل الأكل من عمل البدن ، وصحة الأجارة
- ١٧٧ احتمالات فيما كان يعمل عليه السلام به ولا يأكل إلا منه
- ١٧٨ (باب أحياء الموات) وحديث أبي هريرة (لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء) وتخريجه
- ١٧٩ ما هو الماء المنهى عن منع فضله ، وشرح الحديث
- ١٨٠ شروط وجوب إعطاء الماء للمحتاج إليه
- ١٨١ ما المراد بوجوب بذل فضل الماء للماشية ، وهل يجب البذل للزراعة أيضاً وما هو الكلاء ، وما المناسبة بين الحديث وبين التبويب بأحياء الموات
- ١٨٢ استدلالاً للمالكية من الحديث ، والجمع بين رواية الباب ورواية ابن حبان لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا فضل الكلاء الخ وحديث ابن ماجه (ثلاث لا يمنع) الخ
- ١٨٥ (باب الوصية) وحديث ابن عمر (ما حق امرئ له شيء يوصى فيه) الخ وتخريجه
- ١٨٦ شرح الحديث اجمالاً
- ١٨٧ إفادة الحديث على الوصية ، وأقوال العلماء في ذلك وما هو الشيء الذي

الصفحة الموضوع

يوصى فيه استحباباً

- ١٨٩ وما الذى يوصى فيه وجوباً ، ومتى يجب
- ١٩٠ هل أوصى رسول الله ﷺ بشيء ، وما هو
- ١٩١ دلالة الحديث لمن يعتمد على الخط والكتابة وأقوال العلماء فى ذلك
- ١٩٢ ما المراد بالمرء فى قوله (ما حق امرئ مسلم) وما المراد فى هذه الجملة
 ﴿ يولب العتق وصحبة المالك ﴾ والحديث الأول حديث ابن عمر (من
 أعتق شركاً له فى عبد) الخ
- ١٩٣ تخريجه
- ١٩٧ إعادة الحديث أن من ملك حصّة من عبد فأعتق تلك الحصّة وهو موثر
 بقيمة الباقي عتق عليه والولاء له . وأقوال العلماء فى ذلك
- ١٩٩ من قال إن هذا الحكم خاص بالعبد دون الأمة والرد عليه وباقي الأقوال
 السبعة عشر فى ذلك ، ودليل من أبطل استعلاء العبد فى تخليص نفسه
 ودليل من جوزه
- ٢٠٦ ما معنى قوله (من أعتق شركاً) وما ضبط كلمة (الشرك) وماذا خرج
 بقوله أعتق ، وما المراد بكونه (له مال يبلغ ثمن العبد) هل ثمن حصّة
 الشريك أو كله ، ولو ملك بعض ثمن نصيب شريكه فإذا الحكم
- ٢٠٨ ما معنى قوله (قوم عليه قيمة العدل) وقوله (فأعطى شركاءه حصصهم)
 ومن ألتف شيئاً لا يسكّال ولا يوزن هل تجب عليه قيمته أو مثله ، أقوال
 العلماء فى ذلك
- ٢٠٩ فوائد مهمة من الحديث (الحديث الثانى) حديث جابر (باع النبی ﷺ عبداً
 مدبراً) الخ
- ٢١٠ تخريجه ،
- ٢١١ ما هو المدبر ، وما علة تسميته بذلك ، ودلالة الحديث على بيعه ومذاهب
 العلماء فى ذلك وبسط القول فيه

الصفحة الموضوع

- ٢١٦ هل باعه النبي ﷺ في حياة صاحبه أم بعد موته
- ٢١٧ اسم العبد المدير الذي بيع ، ومن الذي اشتراه وما ترجمته
- ٢١٨ بكم بيع العبد ، وهل اتفاق الانسان على نفسه يضمن صدقة ، وما المراد بالأهل في قوله (فلاهلك)
- ٢١٩ إعادته الحديث أن على الامام أن ينظر في أمر دينه ، وأن النبي ﷺ هو الذي باشر بيع العبد نفسه ولماذا
- ٢٢٠ دلالة الحديث على جواز البيع فيمن يزيد ، وعلى جواز الرجوع عن التذير بالقول
- (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (لا يقل أحدكم اسق ربك) الخ وتخرجه
- ٢٢١ إعادة الحديث عدم حل وصف المخلوق بالربوبية وأقوال العلماء في ذلك وهل ذكر السقي والأطعام والوضوء أمانة أم قيود ، وفيه أنه لا بأس بقول المملوك عن مالكة سيدي ، ومعنى السد هل هناك فرق بين الرب والسيد
- ٢٢٢ إعادة حوازي قوله (مولاي) أيضاً
- ٢٢٣ وفيه نهى السيد عن أن يقول لمملوكه عبدي وأمس ووجهه . وهل النهى على التحريم أو التنزيه
- ٢٢٤ في الحديث الرابع حديث أبي هريرة (نعم ماله مملوك أن يتوفى يحسن عادة الله) الخ (والحديث الخامس) حديث ابن عمر (إن العبد إذا نصح لسيدته) الخ
- ٢٢٥ تحريمهما ، وشرح كلمة (نعم) وفصل المملوك المصالح
- ٢٢٦ معنى (فله أجره مرتين)
- ٢٢٧ في كتاب القرائن في الحديث الأول (حديث أبي هريرة) أنا أولى الناس بالمؤمنين (الخ) وتخرجه

الصفحة الموضوع

- ٢٢٨ معنى كونه (أولى الناس بالمؤمنين) وما يترتب على ذلك
- ٢٢٩ دعنى قوله (فأيكم ماترك ديناً أو ضبعة) الخ؛ والأحكام التي أزالها الله بأ
(النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)
- ٢٣٠ قيام النبي ﷺ والخلفاء بعده بقضاء دين من يموت ولا يخلف وفاء؛ وروى
العياش الذين لا مال لهم
- ٢٣١ شرح جملة (وأيكم ماترك مالا) الخ ومعنى العصبية
- ٢٣٢ إذا ماتت المرأة عن ابني عم أحدها أخ لأم والآخر زوج فإرثها
- » (الحديث الثاني) حديث ابن عمر (أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري
جارية بعثتها) الخ
- ٢٣٣ تخريمه؛ وإفادته جواز بيع الرقة بشرط عتقه
- ٢٣٤ تعيين هذه الجارية
- ٢٣٥ شرح جملة (لا يمنعك ذلك) الخ ويبان كيف ثبتت الولاية لها مع ما اشترطوا عليها أنه لم
- ٢٣٦ صور أخرى ثبت فيها الولاء؛ وأقوال العلماء فيها
- ٢٣٧ صور أخرى فيها تتعلق بالولاء وجوداً وعدمها
- ٢٣٨ (الحديث الثالث) حديث ابى هريرة (لا تقسم ورثتي ديناراً) الخ وتخريمه
- ٢٣٩ إفاضة الحديث أن النبي ﷺ لم يترك شيئاً، وذكر الدينار لبس معناه أنهم يقتسمون
ما قل عنه، وفيه وجوب نفقة أزواج النبي ﷺ واختلاف العلماء في المراد من
العامل المنصوص على وجوب نفقته؛ واستنباط الطبري منه أن من مشغل بعمل لله
فيه يروله عليه أجر يجوز له أن يأخذ الرزق على اشتغاله به كالمؤذن وغيره
- ٢٤٠ دلالة الحديث على أن النبي ﷺ لا يورث وحكمة ذلك

« تم التفرس بحمد الله تعالى »

(اعلان من جمعية النشر والتأليف الازهرية بحارة الصوافة رقم ٧ بالدراسة)
عن كُتّاب

ذخائر الموارِيث في الدلالة على مواضع الاحاديث

للمحدث العارف بالله الشيخ عبد الغنى البالسى، وهذا الكتاب يعد الأول من نوعه الذى قدم للطبع في العالم الاسامى إلى الآن، فهو من كتب (الاطراف) في الحديث وقد صنف على طريقة انه رسد لمعرفة موضع كل حديث من الكتب السبعة (صحيح البخارى ومسلم وسنن الترمذى وأبى داود والسنائى وابن ماجه وموطأ مالك رضى الله عن أصحابها جميعاً) ومكان كل رواية مأثورة منها، وقد اطلع رحمه الله على كتب الاطراف (للزى وابن حجر) وغيرها من الحفاظ الاعلام وتقادى في كتابه هذا مأخذ على كل منهم، فشاء كتابه بحمد الله لبناء خالصاً سائغاً للشارعين

وقد رتبته رحمه الله على سبعة أبواب كل باب منها مرتب مافيه على ترتيب حروف المعجم تسهيلاً للاستخراج منه على أول الالئاب ﴿الباب الاول﴾ في مسانيد الرجال من الصحابة أهل الكمال ﴿الباب الثانى﴾ في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية ﴿الباب الثالث﴾ في مسانيد المهتمين من الرجال على حسب ما ذكر فيهم من الاقوال ﴿الباب الرابع﴾ في مسانيد النساء من الصحابات ﴿الباب الخامس﴾ في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية ﴿الباب السادس﴾ في مسانيد المهتمات من النساء الصحابات ﴿الباب السابع﴾ في ذكر المراسل من الاحاديث . تم جعل في آخره ثلاثة فصول في السكينة وفي المهتمين وفي مراسل النساء

والجمعية رأت أنها تطبعها لهذا الكتاب قد فنحت فتحاً جديداً في عالم الطاعة، وأدت خدمة يغطيها عليها رجال الحديث وغيرهم من الكتاب والادباء الذين يستندون في كتبهم بالاحاديث. فقد يعسر على الواحد منهم معرفة نص

الحديث لصعوبة الوقوف على موضعه في الكتاب المروى فيه، لجاء هذا الكتاب
الجليل سهلاً مهتة . مبلغاً غاية ، فله الحمد والمنة ؛ هذا ... وقد صار
عن هذا الكتاب الحليل الثامن مبلغاً زهيداً هو مائة قرش للنسخة كلها
وقدرها أربعة أجزاء كبيرة لا يقل الجزء منها عن أربعين ملزمة على ودق
أبيض ونباتي . وهذا على كل حال مبلغ زهيد لا يتوازي مع ما صرف من غناء
للحصول على نسخة الكتاب الأصلية ونسخها ومصاريف الطبع . ولكن هي
الرغبة في الجلب العام للمسلمين تحفزنا على أن نركب هذا المركب ولعلنا نجد
التشجيع من جماعة المؤمنين ، وإنا لمنتظرون
ويطلب أيضاً من الجمعية كتاب

الفتوح البنية

على الأذكار النووية

شرح كبير للأذكار النووية يقع في سبعة أجزاء كبيرة قريباً من ثلاثة آلاف
صفحة يبحث في مطالب هامة من التصوف والفقهاء ، ويحقق مواضع من السنة
ويقدم إليك فتاوى العلماء الأقدمين في أمهات المسائل ، ويوفقك على ما تحتاج
الوقوف عليه من أمر دينك مما لا تجد مثله في كتاب وثمنه ٤٩ قرش
واطلبوا شرح رياض الصالحين في ثمانية أجزاء كبيرة فرياض الصالحين للإمام
النووي ؛ خير عدة للواعظ والمتعلم والمسلم الذي يريد أن يقف على معالم
الاسلام ؛ فهو يبوب الباب ويأتي ما يناسبه من الآي والأحاديث الصحاح
والحسنان فحسب ، ثم تولى الفارح شرحها بما يروق المحدث والعالم ، والواعد
والفقيه . . والنم حدير بأن يتمكن منه الكثير وهو ٥٦ قرش فقط فانت
إليها وإلى غيرها من مطبوعات الجمعية الآنظار .

